

د. ابراهيم محمد حسن

الصراع الدولي في الخليج العربي

فاضل

الغزو العراقي للكويت

الصراع الدولى فى الخليج العربى

العدوان العراقى على الكويت
الأبعاد والنتائج العربية والدولية

تأليف
د. إبراهيم محمد حسن

الطبعة الأولى

١٩٩٦م

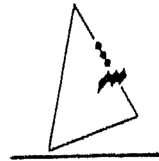
مؤسسة الشراع العربى

بالإشتراك مع

عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

الطبعة الأولى : أغسطس ١٩٩٦

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب



الناشر : مؤسسة الشراع العربى
ص . ب ١٠٠٥ حولى - رمز بريدى 32011 الكويت



بالاشتراك مع : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
٦ شارع يوسف فهمى - اسباتس - الهرم - ج . م . ع

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

خرج العراق من حربه مع إيران وقد استفاد كثيرا من الدروس السياسية والاقتصادية والعسكرية ، صحيح أنه خرج عسكريا أقوى إذ أنه احتفظ بكثير من أسلحته التى لم تدمر ، لعدم وصول الطيران الإيرانى إليهما ، والتى كانت قد ساعدته الشركات الغربية فى امداده بها أو مساعدته على انتاجها طمعا فى المكسب الكبير الذى يأتى من وراء ذلك .

ولكن فى نفس الوقت خرج العراق منهكا اقتصاديا بدرجة كبيرة ، إذ أنه خسر نصف مليون مقاتل كلهم من الشباب ما بين قتيل وجريح علاوة على حوالى ١٠٠ مليار دولار مقدار خسائره العسكرية والاقتصادية خلال هذه الفترة زيادة على فقد رصيده قبل الحرب والذى قدر بـ ٨٠ مليار دولار ، وتوقف انتاجه النفطى إلا من انبوب السعودية وتركيا ، كل هذا أدى بالعراق إلى أزمة اقتصادية طاحنة .

وهكذا وجد العراق نفسه فى ورطة شديدة أكثر من ورطة الحرب ، ما بين حاجة الشعب إلى الاستقرار وتعويض ما فاته أثناء الحرب وتطلع الناس إلى الحياة المدنية المنعمة بعد الحرمان الشديد بحجة المعركة .

علاوة على ذلك بدأت الشعوب العربية والاسلامية وشعوب العالم التعرف على المآسى التى ارتكبت أثناء الحرب ولم تستطع وسائل الإعلام العربية أو الأجنبية التأكد من حقيقتها لعدم الوصول إلى أماكن حدوثها ، ولكن بعد الحرب بدأت وسائل الإعلام الأجنبية بالذات فى الوصول إلى حقائق هذه المآسى والمجازر التى حدثت من الطرفين ، وكذلك التى حدثت داخل البلدين نفسهما ضد المعارضين لهذه الحرب الضروس ، كما حدث للأكراد فى حلبجة عندما استخدمت القوات العراقية الغازات السامة لقتلهم وكذلك ضد القوات الإيرانية وإن كانت هذه الأشياء لم تتأكد وقتها لنفى العراق لها وعدم تأكد الصحافة من هذه الأخبار ، ولكنها تأكدت بعد توقف الحرب وكان هناك أكثر من مصدر وثيق كذلك سواء بالصور أو بمصادر المخابرات التى أكدت وقوع هذه المجازر البشرية .

نظر العراق إلى جاراته - إيران من الشرق خلال ثمانى سنوات من الحرب لم يستطع أن يحقق عليها نصرا ، وتركيا من الشمال لايستطيع مهاجمتها لأنها أقوى منه بكثير من المرات، وسوريا من الغرب لايستطيع مهاجمتها لأنها فى مركز قوى عسكريا ، ومن خلفها اسرائيل التى لن تسمح به له بالوصول إلى حدودها مهما كلفها الأمر ومن خلفهم المجتمع الدولى والغربى بالذات ، والأردن فى الجنوب الغربى والذى لن تسمح به اسرائيل فى أى حالة من الأحوال من الوصول إليه ، خاصة أنها تمانع بتاتا فى دخول قوات عراقية إليه وتعتبر ذلك مصدر تهديد قاتل لها ، وفى حالة دخول قوات عراقية إليه فانها ستشن الحرب على العراق والأردن معا وتجتاحه قبل كل شئ .

وهكذا لم يبق فى الحلقة المحيطة بالعراق إلا الكويت وهى النقطة الأضعف عسكريا والأقوى ماديا ، إذ أن الجيش الكويتى حجمه لايتعدى فرقة واحدة من فرق الجيش العراقى . أما الناحية المادية فان الكويت غنى بالبترول وبأرصدته المالية الضخمة وبثروته المادية داخل الكويت نفسها .

ووجد العراق نفسه يتطلع إلى ضم الكويت الغنية بالبترول والفقيرة فى عدد الشعب والجيش ، بجانب الدعاوى التاريخية التى يقول فيها أنها جزء من لواء البصرة القديم أيام الاحتلال العثمانى واقتطعه الانجليز ، وهكذا فاجأ العالم فى البصرة القديم أيام الاحتلال العثمانى واقتطعه الانجليز ، وهكذا فاجأ العالم فى ٢ أغسطس باحتلال العراق للكويت وخلق واقع جديد أدخل العالم العربى فى مشاكل لاحصر لها وأضر بها أشد الضرر ، وكانت النتائج المترتبة على هذا الغزو لايعلمها إلا الله وحده ، والتى ستغرق العالم العربى إلى عشرات السنين القادمة .

هذه المقدمة البسيطة عن أزمة الخليج وغزو العراق للكويت والنتائج المترتبة على ذلك استدعى منى البحث فى ذلك الغزو ونتائجه القريبة والبعيدة المدى .. ولكن يهمنا فى هذا الجزء بالذات أن نحلل هذا الغزو والحرب التى نتجت عن ذلك حتى نجد صورة واضحة بعد ذلك نستطيع النظر إليها لنعرف أبعاد الصورة ودرجة وضوحها والجوانب الخفية فيها حتى يستوعبها العقل العربى .

لذلك يصعب اختيار وصف موجز لأزمة الخليج ، يكشف جميع جوانبها فى كلمات قليلة ، كما هو شأن الأزمات الأخرى سواء الصغيرة منها أو الكبيرة ، حيث أن هذه الأزمة غنية جدا

بمشاهدها وفصولها وإيماءاتها ودلالاتها وأهدافها واحتمالاتها القريبة والبعيدة ، وكثرة الأطراف المشاركين فيها وقواها وتطوراتها المثيرة وضحاياها ونتائجها المدمرة .

ومما يعبر عن هذا الغنى أن عبارة (المرة الأولى) تتردد كثيرا وما زالت على ألسنة الخبراء والمحللين الباحثين الذين تناولوا جوانب هذه الأزمة المتعددة والمقصود بذلك الإشارة إلى أن هناك أشياء كثيرة حدثت (للمرة الأولى) مع هذه الأزمة وفيها .

ولعل هذا ما دفع كثير من الخبراء السياسين والعسكريين لتسميتها «بالحرب الرائدة» من كثرة المستجدات والمتغيرات العميقة والشاملة التى حملتها معها أو أظهرتها أو اختبرت فيها من الأسلحة ، كذلك كثير من المفاهيم النظرية المجردة .

غير أن الأدق فى التعبير أن نسميها حرب «المرة الأولى» ولقد تأملت شخصيا هذه الأزمة وحربها العسكرية ، فاهتديت إلى مجموعة من هذه العناصر التاريخية والمستجدات العسكرية التى تحدث للمرة الأولى . ولاشك أن هناك أشياء أخرى غابت عنى لم استطع التوصل إليها وسيظهرها آخرون فى كتاباتهم عنها .

إذ أنها أول حرب فى القرن الحادى العشرين ، فالبرغم من أنها تجرى فى مطلع العقد الأخير من القرن الحادى العشرين ، فإن الصراع فيها يدور حول احتلال المواقع فى القرن الحادى والعشرين ، وجميع آثارها ونتائجها ستترتب وتظهر واضحة جلية فى القرن المقبل ، وسيكون لها التأثير المباشر والمهم فى العلاقات الدولية ، وبالتالى على النظام العالمى الذى سيحكم القرن المقبل .

كذلك فان حرب الخليج هذه هى أول حرب عالمية «بعد الحرب العالمية الثانية» أول حرب عالمية بعد موت نظرية «استحالة الحرب العالمية» والتى ظهرت فى افكار الدول العظمى فى الحقبة الماضية وتبين صدقها بين الدول الأوربية والعربية ، كما تبين عدم صدقها ضد الدول فى الكتلة الشرقية .

لذلك نستطيع أن نقول أن الحرب التى اشتعلت فى الخليج هى حرب عالمية ثالثة بكل المعايير والمقاييس ، سواء بعدد المشاركين فيها أو المتأثرين بها أو بحجم القوات والجيوش فيها أو حجم وقوة النيران المستخدمة فيها ، أو بمدى نتائجها وآثارها .

كذلك فانها أول حرب عالمية فى التاريخ والمسرح الذى جرت عليه خارج أوروبا هذه المرة ، فالحرب العالمية الأولى والثانية دارتا فى القارة الأوربية فى الأساس ، حتى امتدت اثارهما إلى خارج القارة أى إلى البحار والمحيطات والمستعمرات .

كذلك فانها أول حرب بين الشمال الصناعى القوى والجنوب الفقير ، وأول حرب يظهر فيها هذا المصطلح ، ويتجسد هذا المعنى كونه حقيقة دولية قائمة ، إذ أن مصطلح الصراع بين الشرق والغرب لم يكن ممكنا ظهوره لولا الحرب العالمية الثانية ، كذلك هو الأمر بالنسبة لمصطلح الصراع بين العالم العربى وأوربا والذى ظهر بعد الحروب الصليبية ، ثم الحروب العثمانية الأوربية فى أوربا ، فهذه المفاهيم لم تكتسب مدلولاتها الخفية إلا فى لهيب الأزمات الدولية الساخنة التى انتهت عادة بتلك الحروب المدمرة .

وكذلك فانها أول حرب فى التاريخ يقف فيها العالم كله فى خندق واحد ضد دولة واحدة بمفردها فى الخندق المقابل لهذا العالم ، فالعادة جرت على أن تكون الحروب الكبرى بين معسكرين متضادين اقتصادياوعسكريا وذلك يؤدى إلى تحالف الدول ذات المصالح المتشابهة، كما فى الحرب العالمية الأولى والثانية إذ كانت جبهة الحلفاء تواجه جبهة المحور .

وكانت هناك الى جانب كل منهما دول تقف محايدة أو متعاطفة سلبا أو ايجابا مع الحلفاء أو مع المحور ، ثم انضم بعضها بعد ذلك إلى الحرب .

وعندما ظهرت الحرب الباردة بين المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفييتى انقسم العالم إلى معسكرين متوازين ومتكافئين عددا وعدة ، إلا أنه ظهر عالم ثالث بينهما وهى الدول التى سميت بمصطلح العالم الثالث أو النامى والتى كانت تخاف على نفسها من هذا الصراع إذ لو نشبت الحرب ستكون هى الوقود لها بلا ذنب جنته .

أما حرب الخليج فهى الحرب الأولى التى يجتمع فيها العالم كله فى طرف والعراق بمفرده فى الطرف المقابل ، لأنه حتى الدول التى اعتبرت نفسها مؤيدة للعراق ، لم تجرؤ على تأييد غزو الكويت رسميا وضمها إلى العراق ، وهى كذلك لم ترفض قرارات الامم المتحدة ضد العراق وضد الغزو ، ولكنها طلبت تسوية الموضوع سلميا من خلال المفاوضات ، ويظهر هنا الفرق بين التأييد والتحالف ، ومجرد التعاطف السلبى الذى لايؤثر على حركة التحرك الدبلوماسى والعسكرى فى هذه الأزمة .

والنتيجة لهذا التعاطف السلبى أنها لم تقدم للعراق شيئا يذكر بل لم تتجرأ على خرق الحصار المفروض عليه أو الاعتراض على مبدئه ، ونستطيع أن نقول أنها تسببت فى ضرره لأنها شجعته بترددها السلبى فى التوجه إلى نهايته المحتومة .

وهى كذلك أول حرب دولية شرعية ومرخص بها من قبل المجتمع الدولى دون اعتراض يذكر من أى جانب ، إذ أن العالم ممثلا فى الأمم المتحدة - لأول مرة - يصدر فيها قرارا تتوافر فيه مثل هذه القرارات وبهذا الوضوح وذلك باعلان الحرب ويعطى تفويضا لتنفيذها ، هذا بصرف النظر - عن الرأى بالأمم المتحدة أو مجلس الأمن كمؤسسة من مؤسساتها ، أو بطريقة اتخاذ القرارات فيها أو هيمنة الدولة الكبرى عليها ، لأن من المتفق عليه ، عالميا منذ خمسين عاما تقريبا ، أن الأمم المتحدة هى الهيئة الدولية الشرعية الأم وتحوز على اعتراف جماعى بتمثيلها للمجتمع العالمى والأسرة الانسانية .

ولم يسبق أن جرت حرب فى الماضى بمثل هذه الشرعية ، كما لم يسبق أن أصدرت الأمم المتحدة قرارا بالحرب بمثل هذه الشرعية ، كما لم يسبق أن صدر قرار بالحرب بمثل هذا الاجماع فى مجلس الأمن أو غيرة يحوز على موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة أى جميع دول العالم .

لقد جرت الحرب فى الخليج وكأنها تنفيذ لقرار قضائى صدر فى محكمة ذات اختصاص صحيح نوعى زمانى ومكانى بعد محاكمة تشارك فيها بجانب القضاة المحامون والمحلفون ، واستنفذ شكل مراحل اجراءات لتحقيق والمحاكمة ثم اكتسب الحكم الدرجة القطعية وارسل أخيرا إلى التنفيذ وتم التنفيذ بأقصى درجة من الشدة حتى صار يضرب به المثل فى شدة الحسم .

وهكذا نستطيع أن نقول بصوت واضح أن الغزو العراقى للكويت قد شكل بتداعياته العربية والدولية ، أزمة خطيرة بكل المقاييس والأبعاد المتعارف عليها دوليا .

والأمر الثانى والأكثر خطورة ونتائج حين غزا الكويت ومحاولة ضمها قسرا وبصورة قلبت الموازين والعلاقات العربية والدولية ، وتكسرت بهذا العمل كثير من القيم والقواعد العربية والدولية ، والتى بدأ للعرب أنها قد ترسخت فى اطار النظام العربى بعد التجارب المريرة التى مر بها من قبل .

إن خطورة هذه الأزمة الناتجة عن غزو العراق للكويت وما تلا ذلك من نتائج عربية ودولية، تبدو فى ثلاثة مستويات ، وليست هذه المستويات إلا متشابكة ومتداخلة فى بعضها البعض بحيث يصعب فصل مستوى عن الآخر ، ولكنهما جميعها تظهر البناء المعقد لهذه الأزمة ومدى الشمول لأبعاد لم تظهر نتائجها بعد .

فمن ناحية هناك المستوى الأول المحلى ، الذى يتضمن القيم المتعارضة من ناحية السلوك الكويتى والعراقى قبل الأزمة وبعدها ، ويدخل فى هذا المستوى موضوعات شتى كالدعاوى التاريخية التى يتكلم بها العراق ، والاختلاف حول السياسة البترولية الدولية ، والدور الذى يلعبه كل منهم فى الاطار العام للمصالح الدولية ، وكذلك يدخل النظام السياسى فى كل منهما حيث ينزع النظام العراقى إلى الطموح والقيادة ومحاولة الهيمنة والآخر وهو الكويت الذى يفتقر إلى مقومات القوة وكذلك إلى مقومات الدولة الحديثة من سكان وأرض وجيش ، وإن كان لايفتقد المال .

أما المستوى الثانى فهو الإقليمى العربى ، فالدولتان العراق والكويت من ضمن الاقليم العربى وتدخلان فى اطار النظام العربى ، والانقسام الذى حدث أفرز معارضين ومؤيدين لكل منهما ، كان من نتائجه أن أدخل النظام العربى كله فى دائرة من الاحتمالات يصعب علينا تقدير مدى النتائج السوداء التى سوف تترتب على ذلك ، إذ أن هذا الغزو كرس الانقسام بين العرب علاوة على ما سوف يتبعه من فوضى وتفكك وربما زوال النظام ذاته بشكله الذى كان مستقرا به قبل الغزو .

والمستوى الثالث فهو الدولى ، والأشمل والأعم ، وحيث أن اهتمام العالم كله بهذه المنطقة نابع من كونها منطقة اقتصادية وسياسية على مستوى كبير من الأهمية للعالم كله ، وليس للعرب فقط ، إن هذه المنطقة بقيمتها العالمية تمثل عصب حساس للمؤثرات الخارجية والعربية ، ولذلك فان النظامين العربى والدولى ينظران إليها نظرة خاصة من حيث الاهتمامات والمصالح العربية والدولية .

إن تشابك وتداخل هذه المستويات كلها يبدو غير منطقى فى الوقت الحاضر ، إذ أن مسألة الحقوق التاريخية التى يدعى العراق بها فى الكويت ، تثير كثيراً من الحساسيات والمشاكل فى النظام العربى والاطار الدولى ، والقبول بها ولو مؤقتا سيؤدى إلى عواقب وخيمة للنظام العربى والدولى ولا أحد سيعرف النتائج المترتبة على ذلك فيما بعد .

كذلك فان موضوع توزيع الثروات بين الدول الغنية والفقيرة عبر استخدام القوة المسلحة لفرض ذلك المبدأ ، يخلق ما لايحصى من المشاكل بين الدول بعضها وبعض ، وفى نفس الوقت الذى يحاول النظام الدولى الجديد معالجة هذا الموضوع بالتراضى والحوار بين الدول بعضها وبعض وفى حالة أن لايؤثر على المصالح المشروعة لكل دولة وفق النظام الدولى .

لقد حدث الغزو العراقى للكويت فى وقت اتجهت فيه كل الجهود العربية فى العمل على تنميتها ومنها التضامن العربى والعمل العربى المشترك الذى ولد فى أقل القليل وكذلك عدم التدخل فى الشئون الداخلية وحق الاختلاف السياسى والاجتماعى والاقتصادى الداخلى ، ولكن كل ذلك تحت مظلة الجامعة العربية وفى حدود متعارف عليها ، لكى تناسب التطورات الجديدة وانهاء الحرب الباردة بين امريكا والاتحاد السوفييتى .

وجاء الغزو العراقى للكويت لينسف كل ذلك المجهود الطيب الذى تم ، وبدلا من زيادة ذلك المجهود ، أصيب العالم العربى شعوبه وحكامه باحباط شديد وأخذت تطرح فى نفس الوقت الاحتمالات المختلفة حول تفكك النظام العربى وربما زواله ، وهل يمكن بعد ذلك إعادة بناء هذا النظام الذى تصدع بشدة أم التوجه إلى نظام آخر بديل له شرق أوسطى يضم الدول العربية الاسلامية يبدأ من حيث فشل النظام السابق .

ومن هنا يبدأ الاقتناع التام بأن الغزو العراقى للكويت مسئول مسئولية مباشرة عن هذا الحشد الدولى فى الخليج ، والنتائج المترتبة عليه النسبة للاقتصاد العربى وعلى الأمن القومى العربى بالدرجة الأولى ، مما يعنى تدخلا أجنبيا فى الأمور العربية نرفضها رفضا باتا وكنا دائما نعمل جاهدين على مقاومتها ، ولكن هذا لايعنى فى نفس الوقت تأييد العمل العسكرى العراقى للكويت ، أو تأييد العمل العسكرى العربى والدولى ضد العراق ، لأن ذلك فى حالة عدم الحل السلمى سيجر من النتائج القاتمة على العرب أشدها سوادا ووبالا ، سواء فى الشئون الاقتصادية أو العسكرية إذ أنها ستكون مدمرة تماما لكل البنية للمجتمع العربى والشعوب العربية .

وإزاء هذه الصورة الشديدة السواد ورفض العراق كل المساعى الدبلوماسية العربية والدولية والصديقة ، كانت الكارثة التى كان لابد من الوقوع فيها وهى الحرب ، الحرب الحديثة بما فيها من أسلحة فتاكة ليس للعراق القدرة على مواجهتها أبدا والذى أضرّ بالدول العربية الأخرى ، وكذلك أضر بالفلسطينين والقضية الفلسطينية أبلغ الضرر ، وجرد العالم العربى من قوته العسكرية ومن أمواله النفطية وجرده من وحدته السياسية وتماسك شعوبه .

هذه مقدمة بسيطة عن الحرب العراقية الكويتية والنتائج التى ترتبت عليها من المنظور القريب . أما النتائج البعيدة المدى فالله وحده أعلم بها وإن كانت البشائر لملامحها سوف تظهر تباعا وأولا بأول لكى يضيق الخناق على العالم العربى ويقع فريسة لمشاكل لامفر منها ويصبح بين نارين ، نار اسرائيل ومن خلفها أوربا وامريكا ونار الصراع بين الحكام العرب للتفكك الذى حدث وعدم الشعور بالأمان لسنوات طويلة للجيرة الأقوى عسكريا ونار الحقد والكراهية بين الشعوب لما أصابها فى هذه المعركة الخاسرة بكل جوانبها .

وهذه الجمل البسيطة لاتستطيع أن تعبر عن مدى الكارثة التى حلت بالعالم العربى والاسلامى فى نفس الوقت من جراء الغزو العراقى للكويت وإنما باذن الله تعالى فى الجزء الثانى من هذا الكتاب سأتناول هذه الكارثة بالتفصيل من جميع الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية بداية من انتهاء الحرب العراقية والإيرانية ونتائجها المحلية والدولية حتى غزو العراق للكويت ومحاولة الدول العربية والإسلامية حل المشكلة سلميا ، وبانتهاء المحاولات السلمية بنشوب الحرب وتدمير العراق عسكريا واقتصاديا وتحرير الكويت مع النتائج الكثيرة المترتبة على هذا الغزو وعلى تحرير الكويت وملامح المستقبل لمنطقة الخليج والعالم العربى ككل بعد زوال االتحاد السوفييتى وتواجد الولايات المتحدة الامريكية كقوة أولى ووحيدة فى العالم .

وقد قمت فى هذا الكتاب بتقسيمه إلى عدة فصول :

الفصل الأول : يتعرض لغزو العراق للكويت من زاويته التاريخية ، ومن زاوية المقدمات التى سبقت الغزو وكذلك الدعاوى التاريخية والاقتصادية وكذلك التركيز على سلوك الأطراف العربية الرئيسية فى الأزمة والأطراف غير الرئيسية ، وكذلك دور الجامعة العربية ومحاولتها احتواء الأزمة .

الفصل الثانى : ويتناول صراع العراق للدول العربية سياسيا على اساس عدم وجود تبعية للغزو واقتحام الكويت ووضع هذه الدول امام الأمر الواقع والنتائج التى ترتتبت على هذا الغزو ورد الفعل العربى والدولى على ذلك .

الفصل الثالث : نتعرض للحدث من زاوية اطاره الاقليمى العربى ، حيث تم تميز ودراسة سلوك الاطراف العربية زات الصلة بالغزو وناهضته على المستوى العربى والدولى وموقف كل من مصر وسوريا ودول الخليج والأردن واليمن ومنظمة التحرير ودول المغرب العربى وباقى الدول العربية .

الفصل الرابع : ويتعرض الفصل الرابع للحدث فى اطاره الاقليمى الشرق اوسطى والتأثيرات والانعكاسات وردود الأفعال لدى كل من تركيا واسرائيل وإيران وتطور سلوك كل منها فى سبيل احتواء الأزمة سلما ام حربا .

الفصل الخامس : ويدرس الفصل الخامس الحدث فى اطاره الدولى سواء عبر الادارة الدولية السياسية والقانونية داخل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ، وما احاط بهذه الادارة الدولية من تفاعلات ومساومات ومصادمات بين القوى الكبرى فى العالم ، ثم البحث فى توجهات القوى الخمس الكبرى ، واسلوب كل منها فى مواجهة الأزمة ونتائجها علاوة على ذلك تأتى دول العالم الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية فضلا عن اليابان وباقى دول أوربا .

الفصل السادس : ويتعرض للنتائج والانعكاسات الاقتصادية للغزو وذلك يشمل ثلاث صور مختلفة ، الصورة الأولى النتائج بالنسبة للاقتصاد المصرى ، الثانية للاقتصاد العربى والثالثة للاقتصاد الدولى ، مع الاشارة بوضع خاص للإرتباك الذى حدث فى الاقتصاد العالمى.

الفصل السابع : ويتناول «خريطة القوى العسكرية فى منطقة الخليج بعد الغزو» فإنه يحدثنا عن توزيع القوات البرية والجوية والبحرية عشية حرب تحرير الكويت ؛ سواء قوات الجيش العراقى أو قوات التحالف الدولى .

الفصل الثامن : ويتناول تفصيليا نشوب معركة تحرير الكويت ودور كل من القوات الجوية والبحرية والبرية فى المعركة سواء القوات الخليجية أو العربية أو الاجنبية ضد العراق وسير المعارك ونتائجها وكذلك دخول الكويت وتحريرها .

وفى هذا الفصل نتناول النتائج العسكرية والاقتصادية بالنسبة للعراق بعد انتهاء المعركة بهزيمة وتدمير جيشه وبنيته الاساسية وكذلك تحرير الكويت والنتائج التى ظهرت بعد التحرير ، من تدمير البنية الاساسية للكويت وحرق آبار النفط وتدمير منشآته وتلوث البيئة نتيجة لهذا الاحتراق ونهب البلد نهبا كاملا وكذلك النتائج العسكرية والاقتصادية لدول الخليج وإيران وكذلك دول التحالف العربى سواء بجانب العراق أو بجانب الكويت وتأثيرات الغزو على الاقتصاد العربى خاصة والعالمى عموما . وبالله التوفيق

د. ابراهيم محمد حسن

الفصل الأول
جذور الأزمة بين العراق والكويت

* الحرب الإيرانية العراقية ونتائجها المحلية والدولية
* جذور الأزمة بين العراق والكويت
* المقدمات السياسية للأزمة قبل الغزو
* الجامعة العربية ومحاولة احتواء الأزمة عربيا

جذور الأزمة بين العراق والكويت

الحرب الإيرانية العراقية ونتائجها المحلية والدولية

عندما تمكنت الثورة الاسلامية فى إيران من الإطاحة بالنظام الامبراطورى وعلى رأسه شاه إيران ، واحتلت السفارة الأمريكية فى طهران سنة ١٩٧٩ ، واحتجزت العاملين فيها لمدة عام كامل تقريبا ، تتابعت الأحداث بعد ذلك سريعة ، إذ أن العام لم ينتهى حتى كانت العراق قد بدأت فى غزو أراضى إيران فى أوائل سنة ١٩٨٠ م مع تبريرات غير منطقية مثل القول بأن إيران هى التى بدأت التحرشات ثم الحرب ، وبعد ذلك فى عام ١٩٨١ قامت اسرائيل من جانبها بانتهاز الفرصة وانشغال العراق فى صراعه مع إيران بضرب المفاعل العراقى «تموز» وتدميره تدميرا تاما .

وبرغم عدم عقاب اسرائيل على تدميرها المفاعل العراقى من قبل الولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولى ، إلا أنه تم إدانتها بواسطة المجتمع الدولى ممثلا فى قرارات مجلس الأمن .

وبرغم ذلك كله شهدت العلاقات الامريكية العراقية تحولا هاما إذا شهدت تحسنا ملحوظا عن السابق وتمثل ذلك التحسن فى أن الولايات المتحدة عملت جاهدة على إخراج العراق من قائمة الدول المساندة للإرهاب الدولى الذى كان سائدا فى ذلك الوقت وذلك فى عام ١٩٨٢ .

علاوة على ذلك فقد عملت الولايات المتحدة على تحسين علاقاتها مع العراق مما أنعش العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع العراق بدرجة ملحوظة ، بعدما شعرت امريكا بأن إيران يمكن لها أن تنتصر على العراق رغم متاعبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بعد الثورة ، لذلك عمدت الولايات المتحدة الامريكية إلى عملية تسريع فى تحسين العلاقات مع العراق ، ووصلت ذروة النشاط الدبلوماسى غايتها أواخر ١٩٨٥ وأوائل سنة ١٩٨٦م .

وقد تمثل هذا النشاط فى محاولة امريكا اعادة التوازن بين القوتين المتصارعتين ، إيران والعراق وذلك بمخطط يهدف إلى تقديم معلومات عسكرية بالغة الأهمية إلى العراق وذلك من حصيلة معلومات أقمار التجسس الأمريكية فى سماء الشرق الأوسط وهى التى تراقب سير المعارك العسكرية ليلا ونهارا وتعلم بالتحركات العسكرية فور حدوثها من الطرفين .

هذه المعلومات العسكرية التى أمدّت بها الولايات المتحدة العراق ساعدته على تحقيق انتصارات عسكرية مرحلية على القوات الإيرانية وبعد ذلك زادت القروض الامريكية والتى تمثلت على شكل سلع يحتاجها العراق فى جبهته الداخلية الضعف فى أقل من خمس سنوات ولذلك ساد احساس عربى ودولى بأن العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق اصبحت ممتازة وليست قابلة للإنهيار على الأقل فترة الحرب .

والدليل على ذلك أن العراق اطلق صواريخه بطريق الخطأ أى صاروخ من طراز «سوبر ايتندار» على المدمرة الامريكية ستارك والتى كانت تشارك بواخر حربية امريكية أخرى فى مراقبة الموقف العسكرى فى الخليج ، وتطور سير المعارك بين المتحاربين إيران والعراق ، وهذا الهجوم كانت نتيجته مقتل ٣٧ بحار امريكى ، واعتذر العراق عن هذا الهجوم الخطأ وتعهد بدفع تعويضات لأهالى الضحايا وقبلت الولايات المتحدة هذا الإعتذار حتى لايؤثر على العلاقات بينهما .

وبتلك الحادثة اصبحت الولايات المتحدة بشكل أو بأخر ضالعة فى مشاكل المنطقة إذا أنها من الناحية النظرية تقف على الحياد بين القوتين المتصارعتين ، إنما فى الحقيقة فهى تقف بجانب العراق ضد إيران بحجة المحافظة على توزان القوى ، وخوفا من النتائج والمشاكل التى ستحدث فيما لو انتصرت الثورة الايرانية على العراق عسكريا ، والنتائج المحتملة على دول الخليج ومناطق البترول الحيوية .

وبرغم الانتصار العراقى على إيران ، والذى بدأ باهتا رغم كل الأحوال إلا أنه كانت هناك عدة نواحى مثيرة للقلق فى العلاقات بين العراق وامريكا ودول العالم الأخرى ، جاء أولها قبل نهاية الحرب بعدة شهور ، عندما اقدمت القوات العراقية على استخدام الغازات السامة ضد الأكراد العراقيين فى شمال العراق ومقتل اعداد كبيرة منهم بفعل غاز الخردل السام ، وكذلك انتشار الأنباء حول انهاك العراق اقتصاديا وذلك لقيامه بتنفيذ برنامج ضخم لانتاج الغازات الحربية السامة ، وخصوصا غازات الاعصاب .

وبرغم مطالبة الادارة السياسية الامريكية بتشجيع صدام حسين على الاعتدال فى شروطه نحو إيران لإنهاء تلك الحرب الضروس، وذلك معن طريق زيادة الروابط الاقتصادية مع العراق، إلا أن الأمور تطورت نحو السوء مع بداية عام ١٩٩٠ م ، عندما نشرت أنباء حول نشر العراق لصواريخ متوسطة المدى أرض أرضى قرب حدوده الغربية مع الاردن ، ومن هذه المسافة القريبة

فى قادرة لو أطلقت فى اتجاه الغرب على اصابة قلب اسرائيل ، وهذا مما اقلق الولايات المتحدة خوفا على ربيبتها اسرائيل .

ثم بدأت الدول الأوربيــة الأخـرى تأخـذ نفس الموقف الأمـريكى من القلق بسـبب القـوة العسكرية للعراق ، فقد اعلنت بريطانيا عن احباط اجهزة مخابراتها لمحاولة تهريب اجهزة الكترونية شديدة التعقيد تستخدم فى تفجير القنابل النووية ، وبدأت دول أوربية أخرى السير على نفس الخط ومحاسبة شركاتها التى كانت تتعامل مع العراق أثناء الحرب ، وكانت هذه الدول حكومات وأجهزة مخابرات تتغاضى من التعاقدات التى يتم بموجبها تزويد العراق بالأسلحة والخبرات المتقدمة علميا ، ما دامت دائرة الحرب قائمة وارباح الشركات والمصانع الحربية الأوربية والامريكية مستمرة .

وأدى ذلك إلى وقف مبيعات الاسحلة إلى العراق سواء التى كانت تقدم علنا أو سراً بواسطة الشركات المتخصصة فى أنواع الاسلحة الحديثة ، وبدأ حساب العراق على ما تبقى لديه من اسلحة لم تدمر وهلى هى قوة كافية تخيف اسرائيل أم لا ، وفى حالة نشوب حرب بين العرب واسرائيل ، هلى ستستخدم ضدها أم لا .

توقفت الحرب العراقية الإيرانية بعد أن تأكد الطرفان أن أحدهما لن ينتصر على الآخر بعد حرب دامت ثمان سنوات وعندما تأكد كلا من العراق وإيران إن القوى الكبرى الدولية لن تسمح لأحد منهما بالإنتصار على الآخر ، فجلس الطرفان على مائدة المفاوضات ، وانتهت الحرب والمفاوضات بتراجع الجيوش إلى مواقعها الدولية وإلى العودة إلى اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ بخصوص الملاحة فى شط العرب .

وبالتالى فان الذى يهمنا هنا أن نحدد النتائج التى ترتبت على هذه الحرب الضروس بين الجارتين العراق وإيران ، العراق العربية ، وإيران المسلمة .

كانت النتائج المباشرة للحرب أن فقد مليون إيرانى ما بين قتيل وجريح ومعوق ، كذلك دمرت خمسة من أغنى المحافظات الإيرانية سواء بالثروة المعدنية أو الانتاج الزراعى واصبحت هذه الاراضى الخصبة والغنية بالخيرات أرض خراب يابسة مع تدميرها تدميرا كاملا بكل مرافقها الحيوية ، نتيجة تلك الحرب الضروس .

وعلاوة على ذلك كانت قد ضاعت بلايين الدولارات والتى انفقت على العتاد والسلاح الذى دمر بكامله أو تعطل .

هذا من الجانب الإيرانى أما الجانب العراقى فأنه قد فقد حوالى نصف مليون عراقى ما بين قتيل وجريح ومعوق غير الخراب الذى أصاب مدن الجنوب العراقى القريبة من ميدان المعارك مثل البصرة والمدن الحدودية الأخرى وكذلك ميناء الفاو المهم للعراق والذى يقوم بتصدير معظم بتروله منه ، فضلاً عن بلايين الدولارات التى خسرها العراق من خسائر معداته العسكرية وتدمير منشآته العسكرية والمدنية .

ويلفت النظر هنا فى المقارنة بين خسائر الجانب الإيرانى والعراقى أن العراق أقل خسارة فى الناحية البشرية من إيران، وكان سبب ذلك أن إيران كانت تعتمد سواء فى الدفاع أو الهجوم على العنصر البشرى لأفتقادها إلى الأسلحة الحديثة،أما العراق فقد اعتمد فى دفاعه على قوة النيران الصادرة من هذه الاسلحة الحديثة تعويضا للعنصر البشرى وانقسمت الدول العربية إلى:

دول عربية مواجهة ودول عربية مسانده .

ودول المواجهة هى الكويت والسعودية والامارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان ودول المساندة هى باقى الدول العربية ماعدا دولتين هما سوريا وليبيا والتى وقفت مع إيران .

كذلك اتفق العراق مع الاردن على مرور تجارته وبضائعه الواردة باسمه عن طريق ميناء العقبة الاردنى إلى بغداد ، إلى جانب وقوف الكويت بجانب العراق سواء بمرور تجارة العراق صادرة وواردة غبر أراضى الكويت ومينائه ، أو بالمساعدات المالية الضخمة التى قدمها له الكويت عن طواعية ، كذلك باقى الدول البترولية الخليجية التى لم تبخل على العراق بالمال لشراء احتياجاته من السلاح والغذاء .

وقد اختارت مصر موقف المساندة للعراق لأسباب عسكرية وسياسية واقتصادية .

كذلك كان من نتائج هذه الحرب أن تم تأمين البحر الأحمر من شماله فى العقبة حتى مدخله فى الجنوب من عدن بواسطة القوات البحرية المصرية والسعودية واليمنية ، لتأمين نقل البترول عبر الناقلات الضخمة ، وبذلك قامت السعودية ومصر بتأمين صادرات العراق ودول الخليج إلى أوربا وفى تأمين وارداته القادمة عبر قناة السويس والبحر الأحمر .

وقد أدت حرب الخليج إلى نتيجة مفادها أنه يجب أن يكون للدول الكبرى فى الخليج قوة عسكرية بحرية مؤثرة لحماية حرية الملاحة فى الخلج للدول المصدرة للبترول ولو فى الحدود الدنيا التى يجب أن تستمر .

وكان من نتائج هذه الحرب أن التقارير العسكرية كشفت بعد ذلك أن إيران أثناء الحرب قد بذلت جهودا كبيرة من أجل الحصول على صفقات أسلحة كبيرة من السوق الدولية وكلها اصطدمت بالحظر الذى فرضته دول الغرب فى وجه هذه المحاولات المستمرة ، لذلك اتجهت ناحية دول المعسكر الشرقى وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى للحصول على حاجياتها من الأسلحة ولرغبة الاتحاد السوفييتى فى إقامة علاقة صداقة مع إيران تزداد بعد انتهاء الحرب.

ولكن الاتحاد السوفيتى كان حذرا جدا فى هذه الخطوة بأكثر مما كان متوقعا منه ، فقد وافق على بعض الطلبات التى تلائم سياسته الخارجية وحتى لاتغضب دول أوربا والولايات المتحدة بعدم وقوفها على الحياد بين الطرفين . ولذلك شطبت كثيراً من بنود الطلبات الإيرانية، واكتفت بالموافقة على تزويد إيران ببعض الأنواع من الاسلحة التى تخدم الطابع الدفاعى فقط وليس الهجومى .

وهذا مما جعل إيران توافق فى النهاية على انهاء الحرب والجلوس إلى مائدة المفاوضات بعد أن وجدت أن الحصول على الأسلحة الحديثة التى تكفل لها التفوق العسكرى غير واردة بسبب الحظر الغربى والشرقى عليها ، مما عجل فى نهاية الحرب .

أما من ناحية العراق فقد كان وضعه العسكرى والاقتصادى على قدر من القوة بالنسبة للاقتصاد الايرانى المنهك ، وقد أعطته الانتصارات العسكرية الأخيرة فى الفاو قوة معنوية أكثر رغم أن اقتصاده منهك كذلك .

ومن ضمن هذه النتائج بالنسبة للعراق أنه ضمن أمن الدولة الخارجى أى ضمان حدوده الدولية وأن الهدف من هذه الحرب الضروس ليس تأمين علاقة الدولة وأراضيها وحقوقها من اعتداء الأخرين وإنما كذلك ضمان علاقة المواطنين العراقيين داخل وطنهم العراق من أيديولوجية الثورة الايرانية وشعاراتها .

كذلك فان العراق أحبط المحاولات الايرانية بمحاولته استغلال الشيعة العراقيين فى الجنوب وكذلك استغلال الخلاف بين العراق والأكراد فى الشمال فى محاولة تفكيك الدولة العراقية وفصل الجنوب الشيعى والذى به الاماكن المقدسة الشيعية عن أهل السنة فى وسط العراق والاكراد فى الشمال .

وكان من نتائج الحرب اقتناع العراق أن إيران لن تتخلى بسهولة حتى بعد أن انهكتها الحرب عن اطماعها فى العراق وفى السيطرة على منطقة الخليج بكاملها ، حيث أن الدول الخليجية

ليست بالكثافة السكانية أو الامكانيات العسكرية التى تستطيع أن تواجه إيران فى حالة رغبتها فى فرض سيطرتها على الخليج كله ، لذلك وضع العراق هذا التحدى الآن ومستقبلا فى خططه ، حتى بعد أن تفيق إيران من أثر هذه الحرب .

كذلك تأمين سلامة خطوط التموين العراقية ، وهذه النقطة مهمة جداً للعراق لأن الحرب دفعت العراق إلى تنويع خطوط تموينيه وامداداته ، وصحيح أن هذا التنويع جعله أكثر أمانا من الناحية الاستراتيجية ، وكلفه ذلك الكثير ونجاح هذا الامداد مرهون بعلاقاته الطيبة مع الدول التى تمر بها خطوط تموينه وامدادته وبتروله ، حيث أنه كان قبل الحرب يعتمد فى تموينه وامداده على ممر ضيق فى الخليج لايستطيع التوسع فى الاستيراد والتصدير إلا بمراعاة ظروف هذا الممر الضيق .

وهكذا ثبت من الحرب بطريقة عملية أنه من السهل على إيران أن تغلق هذا الممر الضيق فى شط العرب وتمنع العراق من استيراد المواد اللازمة له أو تصدير بضائعه ، علاوة على غلق سوريا لخط الأنابيب العراقى الذى كان يمر بأراضيها متجها إلى طرابلس فى لبنان فى ابريل سنة ١٩٨٢ م ، وبذلك حاصرت ايران العراق من الشرق باغلاقها شط العرب وكذلك الدخول من الجنوب فى الخليج إلى الموانئ العراقية كالفاو والوحدة ، وسدت أمامها منافذ التصدير والاستيراد سواء للنفط أو البضائع .

كذلك كان من نتائج هذه الحرب الحفاظ على انتاج وتصدير البترول سواء كان بالزيادة أو بالنقص ، إذ أنه من المعروف أن البترول يعتبر العمود الفقرى للاقتصاد العراقى رغم أن العراق غنى بمياهه العذبة وأراضيه الصالحة للزراعة والتى تعد بملايين الأفدنة ومعادنه التى تحتويها أراضيه وجباله وقوته البشرية المتمثلة فى عدد من السكان يصل إلى حوالى ١٦ مليون نسمة.

وكانت كذلك من النتائج الرهيبة لهذه الحرب خراب البلدين المتحاربين فى كثير من المنشآت النفطية ، إذ أن كثيرا من التجهيزات النفطية على الخليج سواء على الشاطئ الإيرانى أو العراقى دمرت تماما مما أدى بالعراق كما ذكرنا إلى تصدير نفطه عبر الأنابيب السعودية والتركية علاوة على تصدير النفط فى ناقلات برية عبر الأردن وتركيا وهذه من الناحية الاقتصادية عملية مكلفة للغاية ولاتعوض حجم الخسارة .

لذلك عمد العراق إلى استرضاء سياسته مع الدول المجاورة ومنها على سبيل المثال تركيا ، فعمل بكل جهده على توسعة الخط الممتد عبر الأراضى التركية وبناء خط ثان بجانب خطه الأول هذان الخطان جعلا العراق يصدر نحو مليون ونصف المليون برميل من النفط يوميا ،

بالاضافة إلى ضخ نصف مليون برميل يوميا عبر الخط السعودى إلى ينبع على ساحل البحر الأحمر الشرقى .

وقد استغل العراق وقوفه ضد إيران وأصبح هذا العمل هو الأساس فى علاقاته بالدول العربية عموما والخليجية خاصة ، إذ أنه اعتبر نفسه هو الحامى الأول لها من الشرق ، وعلى ذلك يجب أن يكون له دور مميز وبارز فى ميزان القوى فى منطقة الخليج وهذا سيؤثر على علاقاته بهذه الدول مستقبلا وذلك بعد استقرار الأمور .

كذلك كان من نتائج هذه الحرب الاعتقاد الخاطئ بأن المستقبل بظروفه وملابساته هو امتداد للحاضر إذ أن تجربة الحرب هذه ، قد أثرت كثيرا على كيان العراق الداخلى والخارجى سواء عربيا أو دوليا ، وقد اثبتت نتائج الحرب أن المعارضة الشيعية والكردية فى الجنوب والشمال للنظام العراقى ومعارضتها دخوله هذه الحرب لم تكن من الخطورة أو الفاعلية الكبيرة والتى كان يمكن لها أن تؤثر على الجبهة الداخلية فى حالة تحركها ، ونتيجة لذلك بدأ العراق بعد انتهاء الحرب بتطبيق الكثير من الاجراءات بقصد التخفيف من القيود الداخلية التى فرضت الحرب ضرورة تطبيقها .

وكذلك كان من نتائج هذه الحرب ظهور بوادر مظاهر ديمقراطية محدودة والتى لاحت للشعب العراقى بعد انتهاء الحرب ، فمثلا سمح للطلاب فى الجامعات والمدارس بالكتابة والتعبير عن أرائهم فى صحف الحائط والمجلات المدرسية ، كما بدأت الجمعية التأسيسية فى مباشرة جزء من نشاطها وإن لم يكن كاملا .

علاوة على ذلك ظهرت نتائج اقتصادية بجانب هذه البوادر السياسية المشجعة فى بدايتها ، ألا وهى أن القيادة العراقية بدأت فى اطلاق الحريات الاقتصادية بالتدريج وبجرعات بسيطة ، وأخذت الدولة تشجع القطاع الخاص على العمل والانتاج ، وكذلك ظهرت بوادر هذا التشجيع فى القطاع العام الذى بدأ فى التحول بالتدريج إلى الانتاج المدنى بدلا من العسكرى لسد احتياجات الشعب العراقى ، الذى طالما عانى من هذا النقص الشديد .

وكذلك ظهرت نتيجة استراتيجية مهمة ألا وهى السعودية وموقعها على الخليج والبحر الأحمر بالنسبة للعراق ، حيث تأكد أهمية السعودية للعراق حيث البترول العراقى الذى يمر باراضيها ، والمساعدات المالية والعسكرية التى قدمتها له ، وهذا ما جعل العراق يعتبر أمن السعودية جزءاً من أمنه القومى وهذا مما جعل العراق يفكر فى استراتيجية طويلة المدى على اعتبار أن إيران هى المنافس الوحيد له فى الخليج وأن التهديد منها له مساو للسعودية فى أهميته وكذلك بقية دول الخليج .

كذلك فان إيران وحكامها شعروا بأن الجيش الإيرانى قد أنهك بما فيه الكفاية ولايستطيع مواصلة القتال بدون معدات حديثة يواجه بها معدات العراق ، وكذلك فك عزلتها الدولية نتيجة رفضها لقرارات الأمم المتحدة بوقف الحرب والدخول فى مفاوضات لأنهاء النزاع سلميا وهذا ما جعلها أخيرا تقبل قرار مجلس الأمن الذى حقق لها التقاط الأنفاس واستعادة نشاطها بعض الشئ .

ولكن هذا لم يمنع بغداد من الاستعداد والابقاء على جيشها فى حالة استعداد دائم تحسبا لنشوب معارك جديدة فيما لو فشلت مساعى السلام فى تثبيت وقف اطلاق النار وفيما لو اختلف الطرفان على مائدة المفاوضات وخرجا بدون الأتفاق ، ورغم ذلك فان العراق اعلن من تسريح عدد من جنوده للعودة إلى الاحتياط لحاجة الحياة المدنية لخدماتهم ، مقابل ذلك استمرت فترة الخدمة الالزامية ، علاوة على التسلح بالأسلحة الحديثة التى تعوضه عن النقص البشرى وزيادة الكثافة السكانية فى إيران .

أما بالنسبة للدول الخليجية الأخرى وهى البحرين وقطر والامارات وعمان والكويت فقد توطدت العلاقة بينها وبين العراق لما قدمته هذه الدول من أموال وسلاح وامكانيات عسكرية فى موانيها ومطارتها وأراضيها للعراق وجيشه .

وقد زادت الثقة بين الكويت والسعودية والعراق بسبب وقوف كل منهما بجانب العراق لجعله يصدر بتروله رغم ظروف الحرب ، مما جعله فى موقف قوى فى منظمة أوبك ، وبالتالى فان حقوقه فى المنظمة لم تنقص لأنه لم يغب عنها بينما غابت عن المنظمة إيران وبترولها بسبب الحظر الذى فرضه الطيران العراقى على تصدير إيران لنفطها ، وذلك بضرب الناقلات التى كانت تحمله .

وخلاصة القول أن الحرب كانت لها سلبياتها الكثيرة على العراق وفى نفس الوقت أعطته مزايا كثيرة منها توطيد علاقاته مع دول الخليج إلى درجة مميزة رغم الاختلاف الحاد فى النظم السياسية ، وما كانت هذه العلاقات تصل أيام السلم إلى هذه الدرجة ، وأصبحت هذه الدول والعراق مهياة لقيام علاقات تعاون بينهما فى القطاع الصناعى والثقافى والعسكرى .

أما باقى الدول العربية فقد زادت العلاقات بين العراق وبينهم زيادة كبيرة خاصة الروابط الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

ونتيجة لتطورات هذا التعاون المميز بين العراق ودول الخليج ومصر والاردن ، فقد تمخض العمل السياسى على قيام مجلس التعاون العربى بين العراق والاردن ومصر واليمن ، ليكون بدايته التعاون الاقتصادى الذى تم خلال الحرب ونجح بدرجة كبيرة على أن يستكمل اشكال التعاون فيما بعد .

أما بالنسبة لسوريا فقد وصلت العلاقة بينها وبين العراق إلى درجة شديدة من التدنى كانت تنذر فى أوقات كثيرة بحدوث حرب بينهما ، خاصة وأن سوريا وقفت ضد العراق بجانب إيران معادية للنظام السياسى للعراق .

أما بالنسبة لعلاقات العراق مع القوى خارج العالم العربى خاصة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية وباقى القوى التى تليهم فى الأهمية مثل أوربا واليابان والصين ، فقد ظهرت نتائج ومتغيرات بالغة الأهمية خلال الحرب فقد كانت هناك أفكار وعلاقات قائمة أصلا على قواعد مغلوطه كشفتها الحرب على حقيقتها وأزاحت عنها القناع الدبلوماسى الذى كانت ترتديه .

قبل الحرب كان العراق يستورد سلاحه من الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية، وكان العراق يعتمد عليه فى ذلك اعتمادا يكاد يكون كاملا ، لذلك من الناحية السياسية كان العراق يعتبر من اصدقاء الاتحاد السوفيتى المحسوبين عليه ، ولكن عندما بدأت الحرب بدأ الاتحاد السوفيتى فى تقليل كميات الاسلحة المصدرة إلى العراق وهى بالتالى لاتفى بمتطلبات الحرب ، لذلك لجأ العراق إلى تنويع مصادر جلب السلاح حتى لايقع فريسة لقوة الاتحاد السوفيتى ، ويضمن وصول هذه الاسلحة المتنوعة فى وقت واحد ومن أماكن مختلفه فى نفس الوقت .

لذلك تعددت علاقاته العسكرية مع مصر وفرنسا وايطاليا والبرتغال واسبانيا والارجنتين ودول شرق آسيا ، ونجحت هذه السياسة فكان يأتيه السلاح الغربى المتقدم والسلاح الشرقى الأقل تقدما وبكميات تكفى متطلباته العسكرية واصبح فى مأمن من الخطر الذى فرضته الولايات المتحدة على الطرفين إيران والعراق وكذلك تقنين الاتحاد السوفيتى لكميات الأسلحة المصدرة إلى العراق ، مع امداده إيران بنفس الكميات فى نفس الوقت ، لكسب صداقة إيران بعد الحرب ، ولكن ذلك تم بطريقة غير مباشرة إنما عن عن طريق دول صديقة له مثل سوريا حتى لايتهم من قبل الولايات المتحدة بخرق الحظر المفروض على الدولتين المتحاربتين .

وقد اثبتت التقارير العسكرية التى نشرت بعد ذلك أن الاتحاد السوفيتى لم يتخل كليا عن قراره النهائى بفرض حظر تصدير السلاح إلى العراق إلا بعد عام ١٩٨٢ ، عندما شعر بامكانية خسارة العراق للحرب أمام إيران ، مما أدى بالعراق إلى الهجوم الدبلوماسى على الاتحاد السوفيتى ، والتشهير به بين دول العالم واصدقائه لعدم وفائه بالتعهدات والمعاهدات حتى التى ابرمت قبل الحرب والمفروض فى الاتحاد السوفيتى الوفاء بها ، مما أدى بالتالى إلى تأثر وخوف الدول العربية المؤيدة للعراق والصديقة للاتحاد السوفيتى ، وقد وصلت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتى نتيجة ذلك إلى مرحلة كبيرة من الفتور والقطيفة نتيجة ذلك الموقف .

نتيجة لهذه المواقف العربية ضد الاتحاد السوفيتى شعر بأنه لكى يكسب إيران خسر مصداقيته مع عدد كبير من الدول العربية ، وشعر بأنه سيفقد المزيد بعد ذلك ، فعاد مرة أخرى إلى اعادة التوازن ومحاولة كسب ود العراق والدول العربية بتأييد قرار مجلس الأمن والمفاوضات السلمية ، وكذلك عندما شعر بقرب نهاية الحرب وأنه سيكون الخاسر فيما لو انتهت الحرب بتعادل الطرفين .

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية ، فقد عادت العلاقات المقطوعة بينهما منذ حرب سنة ١٩٦٧ ، وفى سنة ١٩٨٤ عادت العلاقات الدبلوماسية على شكل اتصالات مستمرة لتفادى الازمات المفاجئة ، وبدأت الولايات المتحدة فى الوقوف بجانب العراق لأنه أيَّد المبادرات السلمية التى كانت تطرح من الدول الصديقة ، وأيد محاولات الأمم المتحدة السلمية فكان يستقبل البعثات ويستجيب لكل النداءات الداعية إلى السلام يقابل ذلك رفض إيران لهذه المبادرات .

أدى ذلك إلى حوار ودى بين العراق والولايات المتحدة مما سمح بدخول الصادرات الامريكية إلى العراق حيث أنها كانت ممنوعة من قبل وحيث أن السوق العراقية محتاجة إلى السلع الاستهلاكية بشدة مما أدى برجال الاعمال الامريكيين إلى التسريع بتطبيع العلاقات مع حكومة بغداد قبل العلاقات الرسمية ، وفى ذلك فائدة كبيرة لاقتصاد الولايات المتحدة وعلاقاتها مع الدول العربية الأخرى ، علاوة على ذلك فان التبادل التجارى تمهيدا للعلاقات الدبلوماسية وانهاء حالة التصادم فى السياسة الدولية ، الخاصة بالعرب واسرائيل .

وبعد استعراض هذه النتائج كلها يبقى سؤال يحير المختصين والدارسين فى اسباب هذه الحرب ، لماذا قامت ؟ وما هى الأسباب التى قامت من أجلها ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ، والأسئلة التى تتفرع منه ، تحتاج إلى بحث من نوع آخر

جذور الأزمة بين العراق والكويت

هكذا سرعان ما تبين لصدام حسين حاكم العراق بعد أن استقر الأمر نتيجة المفاوضات ، والعودة إلى اتفاق الجزائر سنة ١٩٧٥ والمنظم للملاحة فى شط العرب وتحديد الحدود بين البلدين المتصارعين العراق وإيران ، خطأ الحسابات التى بنى على أساسها قيامه بالحرب .

أن أزمة الكويت بدأت فى الحقيقة مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية ، وقد خرج صدام حسين من هذه الحرب يعانى حالة خانقة من الاحباط الشديد وكان يعرف فى أنه خرج من الحرب بدون أن يحقق شيئا يذكر ، إذ خرج من هذه الحرب ليواجه اقتصادا منهارا ، دمرته الحرب وكبلته بالديون الثقيلة ، وجعل الحياة اليومية لاتطاق .

قبل ثلاثين عاما كان العالم العربى محط اهتمام العالم بكل ما لديه من قدرات وطاقات دفينة وموقع استراتيجى ، كانت الحرب الباردة فى قمتها والعالم العربى يصارع التيارات ليجد لنفسه مكانا على خريطة العالم ، تنازعه الشرق والغرب وتلاعبا به ، ونجحا فى معظم الأحيان ، كانت الثورة اليمنية فى عدن والجنوب المحتل تسعى بكل قوة للاستقلال عن الحكم البريطانى ، وكانت ثورة الجزائر على وشك النضوج ، وكان جمال عبد الناصر يخوض مرارة فشل الوحدة مع سوريا ويسعى لوضع صيغه لكيان عربى جديد .

كان النزاع بين القوى العظمى على الشرق العربى على أشده وكانت المنطقة العربية كما هى اليوم ، مرجلاً يغلى بالأحداث والتفاعلات وكان من المعلوم أن بريطانيا كانت صاحبة خبرة واسعة فى العالم العربى وفى الخليج بصفة خاصة حيث أنها كانت تستعمر معظمه قبل الاستقلال ولوجودها السياسى والعسكرى فيه لفترة طويلة ، وقد كان لها تأثير كبير فى صنع وتوجيه مسار الاحداث ، ولذلك فان وثائق الخارجية البريطانية التى كشف النقاب عنها الآن أى بعد مرور ثلاثين عاما ، تقدم لنا معلومات ثمينه حول تفاصيل ما كان يجرى فى منطقتنا العربية فى العام سنة ١٩٦١ والذى كان بحق أحد الفصول المهمة فى التاريخ العربى المعاصر ، والذى بدأت فيه أزمة الكويت أولى خطواتها التى استكملت بعد ٣٠ عاما أى فى العام ١٩٩٠ .

كذلك فانه لاستكمال الأحداث يجب علينا المقارنة بين احوال العالم العربى سنة١٩٦١ ، وسنة ١٩٩٠م والأحداث التى وقعت بين العراق والكويت ، فقد كان العالم العربى وقتها متمسكا بوحدته وثقافته ، وبميثاق جامعة الدول العربية ونصوصه ، ثبت هنا من الاجماع

العربى الصريع والواضح ضد محاولات عب الكريم قاسم حاكم العراق فى ذلك الوقت عندما حاول الاعتداء على استقلال الكويت ، مثل هذا التضامن ، ومثل هذا الموقف كان غائبا عند وقوع العدوان العراقى على الكويت سنة ١٩٩٠م .

وتعد الأزمة الحالية فى العلاقات العراقية الكويتية هى الثالثة فى تاريخ العلاقات بين البلدين منذ استقلال كل منهما ، وكانت الأولى سنة ١٩٦١ أى مع بدء استقلال الكويت والثانية سنة ١٩٧٣ م . وسنحاول القاء الضوء على هاتين الأزمتين مع مراعاة ما يراه معظم الباحثين لتاريخ هذه المنطقة من الشرق العربى من أنه لاتوجد مشكلات حدودية بين البلدين بالمعنى الدقيق ، إذ تم رسم الحدود بين البلدين فى أربعينات هذا القرن ، وأن الدعاوى العراقية فى هذا الشأن تتخذ من الحدود ذريعة لإثارة أزمة سياسية لها دوافع واغراض مختلفة قد لاتقوم على اسانيد قانونية .

وقد بدأت الأزمة فى ١٩ يونيو ١٩٦١ عندما أعلن الاتفاق الذى تم توقيعه بين الكويت وبريطانيا والذى يتضمن أربع مواد تدور حول الغاء اتفاق ٢٢ يناير سنة ١٨٩٩ لأنه يتنافى مع سيادة الكويت ، واستمرار العلاقات بين البلدين مسيَّرة بروح الصداقة الوثيقة ، وأن الحكومتين ستتشاوران فى الأمور التى تهمها ، واستعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت لوطلبت منها ذلك .

وقد تبنت الكويت ، خلال الأزمة نظريتها بخصوص الحدود على اساس التمسك بمشروع الاتفاقية الانجليزية العثمانية سنة١٩١٣ والتى وافق عليها العراق عام ١٩٣٢ حيث تم تبادل رسائل مع بريطانيا بصفتها الدولة المسئولة عن علاقات الكويت الخارجية ، أما حجج العراق فقد قامت على أساس أن الحكومات التى دخلت طرفا فى الاتفاقيات السابقة كانت واقعة تحت تأثير النفوذ البريطانى ، وقد سبق بوزارة الدفاع العراقية أن أحتجت على الرسائل المتبادلة سنة ١٩٣٢ .

وأصدرت الحكومة العراقية فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية فى بغداد ذكرت فيها أن الكويت جزء من العراق وأنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثمانى وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ، كما أن اللبس والغموض اللذان نشأ عن صياغة اتفاقية سنة ١٩١٣ م أديا إلى صعوبة تثبيت الحدود عن طريق إقامة الاعمدة على امتدادها وقد جرت محاولة من هذا القبيل سنة ١٩٣٥ ، ولم

تسفر عن نتيجة بسبب عدم الاتفاق على خط دقيق ، وكان العراق أكثر صراحة فى نقد البند الخاص بجزيرتى وربه وبوبيان اللتين وضعتهما الاتفاقية تحت سيادة الكويت وتقع الجزيرتان فى مواجهة خور عبدالله ، وهو خليج صغير يفصل بين القطرين وبلغ طول «بوبيان» ٢٦ ميلا ولايزيد عرضها فى اقصى اتساع عن ميل واحد ، أما «وربة» فطولها ٨ اميال والجزيرتان غير مسكونتين لذلك فان اهميتهما تقتصر على الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية وكان رأى الحكومة العراقية أنها اقدر على الانتفاع من هذه المواقع لمجابهة ما اسمته بالخطر الإيرانى .

وفى مساء الأحد ٢٥ يونيو عقد رئيس الوزراء العراقى اللواء عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا فى بغداد واعلن فيه أن الكويت جزء من أراضى العراق وإن العراق لم يعترف باتفاقية ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزورة ولايحق لأى فرد من الكويت أو فى خارج الكويت التحكم فى الشعب الكويتى وهو من الشعب العراقى . وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب فى الكويت والمطالبة بالأراضى التابعة لولاية البصرة بكل حدودها وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها .

وأعلن قاسم ، ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة وأنه سوف يصدر مرسومًا جمهوريًا بتعيين شيخ الكويت ، قائمقام لقضاء الكويت تابعا للواء البصرة العراقى . ولكن العراق لم ينفذ تهديده بضم الكويت بسبب وقوف بريطانيا والعالم العربى ضد العراق بحزم ومنعه من تنفيذ تهديده ، وهذا لم يمنع أن التهديد ما زال قائما حتى بداية السبعينات عندما بدأ العراق يلمح إلى دعواه الاقليمية بشكل محدود يتمثل فى محاولة الحصول على جزيرتين تقعان فى الخليج بالقرب من مدينة الفاو الواقعة فى اقصى نقطة للعراق على الخليج ، وكان قد جرى حديث بين الجانبين العراقى والكويتى خلال الفترة بين ١٩٦٣ -١٩٧٣ حول هذا الموضوع خصوصا عندما تأزمت العلاقات الإيرانية العراقية حول شط العرب وفى مارس سنة ١٩٧٣ واحتلت العراق جزءا من المنطقة المتنازع عليها ثم اضطر للإنسحاب بسرعة إزاء الضغط العربى العام .

ومن مجمل تناول تفاصيل النزاع بين العراق والكويت فى عام ١٩٧٣ يمكن القول أن الخلاف بين البلدين لم يكن نزاعا اقليميا أو دعوة اقليمية لها سند وأساس وإنما سببه مطالبة العراق باجزاء معينة من أراضى يعترف بأنها كويتية مدفوعا باعتبارات تتعلق بمصالح العراق الملاحية فى الخليج ، كما أن النزاع حول الحدود قد تأثر بحقيقة اختلاف سياسات البلدين ونظمهما السياسية خاصة وأن المسألة ليست نزاعا قانونيا يمكن البت فيه وفقا لدعاوى واضحة .

وهكذا يوجد عدد من أوجه الإختلاف والتشابه بين الأزمتين اللتين شهدتهما العلاقات العراقية الكويتية فى كل من الستينات والسبعينات ، أما عن التشابه فيتمثل فى وجود أهداف سياسية واستراتيجية واقتصادية تكمن فى النقاط التالية :

١- أن العراق كان قد بدأ فى توثيق علاقاته مع الاتحاد السوفيتى وفقا لمعاهدة الصداقة التى عقدها لهذا الغرض ، وكان من بين اهداف العراق العسكرية انشاء قوة بحرية بمساعدة سوفيتية ، ولم يكن فى امكان العراق أن يطور اسطوله بدون وجود ميناء يطل على الخليج ، ومنطقة واسعة للمناورات ، ولذلك يشعر العراق باختناق بحرى فى منطقة شط العرب التى تقاسمه إيران السيادة على بعض اجزائه .

ولذلك كان العراق يحتج فى كل فرصة على الكويت ويحاول خلق المشاكل مع استمرار الضغط على الكويت للقبول بطلباته ، وتركز الخلاف فى أزمة سنة ١٩٧٣ على وادي وهو بطول ٤٥ كيلو مترا وعرض ٣,٢ كيلو متر ، وذلك لأن اتفاقية الحدود شملت الوادى كخط فاصل دون أن تذكر بتبعيته لأى من الطرفين العراق والكويت .

أما المشكلة الثانية فان اتفاقية الحدود تذكر أن الحدود الكويتية العراقية تبدأ بعد ميل واحد من آخر نخلة جنوب صفوان ولم يكن ذلك أسلوبا عصريًا فى تخطيط الحدود بين البلاد لأن بقاء النخل فى منطقة ما لايشكل وضعا ثابتا ودائما ، كانت المشكلة الثالثة هى الأرض الممتدة من صفوان حتى البحر على مسافة حوالى ٨ كيلو مترات تقريبا وهو المركز المسمى «صامتة» والذى احتلته العراق فى بداية الأزمة مما تسبب فى تفجر الموقف.

إذ أنه يعتبر مفتاح ميناء أم القصر العراقى ، وهو الميناء الذى تتجمع فيه كل المشروعات الحيوية العراقية والقوات البحرية ، كما ينتهى عنده احد خطوط أنابيب البترول العراقى .

أما المشكلة الرابعة فقد كانت تتعلق بالمياه الاقليمية ومطالبة العراق بحق استخدام جزيرتى «وربة» و «وبوبيان» لمناورات قواته البحرية فى الخليج وقد دفع العراق إلى التضخيم فى مطالبة ، تلك الظروف الجديدة بعد أن انتهى الأمر بين الكويت وإيران بعد تخطيط الجرف القارى بينهما ، ولم يحدد جرف العراق القارى فى المنطقة ، وعلى الرغم من تطبيق قاعدة رسم خط وهمى فى منتصف الخليج لتحديد الجرف القارى كان أمرا سهلا بالنسبة للخطوط المستقيمة إلا أنه بالنسبة للعراق كان يتداخل مع جرف الكويت القارى بزاوية وليس بخط مستقيم .

وهذا يدلنا على أن اتفاقات الحدود التى رعتها بريطانيا بين العراق والكويت فى بنودها حملت جذور هذه المشاكل والتى وضعت عمدا لتفجرها فى الوقت المناسب بين الدولتين أى بعد خروج انجلترا من كل من الكويت والعراق خاصة إذا وجدت طرفا منها لايريد تفهم الواقع ومحاولة التراضى بقصد التعاون لا الحرب .

وتشير الوثائق الانجليزية التى أفرج عنها مؤخرا إلى تفاصيل أزمة سنة ١٩٦١ بين العراق والكويت والتى تدخلت فيها بريطانيا باعلان وقوفها بجانب الكويت .

حتى هذا العام كانت الكويت تتمتع بالحماية البريطانية ولها حكومتها المحلية لكنها كانت تعتمد على بريطانيا فى نفس الوقت فى سياستها الخارجية وفى شئونها الدفاعية ، وقد نالت الكويت استقلالها التام فى شهر يونيو من ذلك العام سنة ١٩٦١ مما يعنى أنه منذ ذلك الوقت لم تعد تعتمد على الحماية البريطانية السابقة ضد أى غزو خارجى تتعرض له ، إنما عليها الدفاع عن نفسها أو طلب العون من الخارج .

وإذا كان عبد الكريم قاسم لم يعط الأهمية الكافية لإزعاج بريطانيا ، فانه فشل أيضا فى أن يأخذ فى حسبانه ردود الفعل العربية أولا والدولية ثانيا ، خاصة رد الفعل المصرى تجاه هذا التهديد، إذ أن علاقات القاهرة وبغداد فى تلك الفترة بالذات كانت سيئة للغاية على المستوى الرسمى .

وكانت العلاقات السيئة مستمرة بينها منذ العام ١٩٥٩ عندما حدث تمرد فى الموصل فى شهر مارس وقد اتهمت العراق عبدالحميد السراج بأنه وراء التمرد وكان السراج هو رجل عبد الناصر ، وقد جعل هذا التمرد حكومة العراق وصحفها واعلامها يصبون غضبهم ضد الجمهورية العربية بشطريها الشمالى والجنوبى ، وكان جمال عبد الناصر يعتبر العدو الأول فى الاعلام العراقى فى ذلك الوقت ، وكان يتم اعتقال أى عراقى يعرف عنه أن له ميولا لمصر أو سورية ويحاكم بتهمة الخيانة ويعدم على ذلك .

ورغم ذلك فقد حاول جمال عبد الناصر إصلاح العلاقات بين مصر والعراق تفاديا لأزمات أكثر وأكبر وارسل الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية فى ذلك الوقت . ولكن هذه المساعى فشلت وعومل الدكتور محمود فوزى بفظاظة من قبل بغداد ومن قبل عبد الكريم قاسم بالذات وأعلن وزير خارجيته فى ذلك الوقت أن بغداد لن تحضر أى اجتماع عربى تكون موجودة فيه مصر أو سورية .

علاوة على ذلك فأن عبد الكريم قاسم لم يكتف بعداء مصر وسورية إنما عادى فى نفس الوقت وبدرجة أقل دول عربية أخرى مثل السعودية التى كانت قد عارضت تعاون عبد الكريم مع الشيوعيين فى بغداد وسيطرتهم بالتدريج على مقدرات الأمور ، وكذلك عادى الملك حسين ملك الأردن ، والذى لم يكن قد نسى بعد مقتل ابن عمه الملك فيصل على يد رجال الثورة ومن ضمنهم عبد الكريم قاسم .

على أى حال فانه بغض النظر عن عزلة العراق داخل العالم العربى فقد ظن عبد الكريم قاسم أن اللحظة مناسبة لكى يوجه ضربته إلي الكويت عشية الاستقلال ، إذ لم يكد الكويتيون ينتهون من احتفالاتهم وأفراحهم بالاستقلال حتى استيقظوا على انباء حشود القوات العراقية على حدودهم الشمالية والغربية ، لذلك فان أمير الكويت وجه نداء عاجلا إلى الحكومة البريطانية للمساعدة فى مواجهة الغزو العراقى ، وقد استجابت بريطانيا على الفور بعد أن نددت بهذا التهديد ، كذلك سارعت باقى الدول العربية لتأييد استقلال الكويت ، وقد انتهزت مصر هذه الفرصة وهاجمت التهديد العراقى وأيدت استقلال الكويت .

واسرعت بريطانيا إلى إرسال قواتها العسكرية إلى الكويت لمواجهة الحشود العسكرية العراقية ، وكان ذلك يوافق اجماع عربى على رفض الحشود العراقية والتهديد بالغزو ، ويظهر ذلك فى ابلاغ السفير البريطانى فى القاهرة هارولد بيلى إلى الرئيس جمال عبد الناصر عندما اجتمع به عن نية بريطانيا فى التدخل بناء على طلب امير الكويت .

ولكن الرئيس جمال عبد الناصر وجد فى الطلب الكويتى من الحكومة البريطانية بحمايتها من تهديدات العراق حقا لايمكن معارضته ، اضافة إلى أن جمال عبد الناصر رأى أنه ما دامت ليست له قوات مصرية بالكويت ، فلن يستطيع الاعتراض على وصول القوات البريطانية إليها .

لكن ذلك لايعنى التحول فى سياسة عبد الناصر والهادفة إلى إنهاء الوجود البريطانى بكل صوره ، ولكنه فى نفس الوقت لايقبل لعدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى ، وفى نفس الوقت لايستطيع انكار حق الكويت طلب المساعدة من اصدقائها القادرين فعلا على حمايتها. علاوة على نظرة جمال عبد الناصر إلى أن العالم العربى لن يستطيع التحرك لوقف هذا العدوان ، حتى لو تحرك فلن يكون بالسرعة المطلوبة ، وفى هذه الحالة تكون الكويت قد ضاعت لهذا رأى بنظرته السياسية عدم الترحيب بالتدخل البريطانى خوفا من تكرار ذلك على

بعض الدول العربية مثل الاردن ويبقى هذا التدخل سابقه تتكرر بعد ذلك ، ولكن الظروف السياسية أرغمته على القبول مؤقتًا .

أمام ذلك الوضع الخطير ، وجد أمير الكويت نفسه أمام ما كان يخاف أن يضطر إليه ، وما عمل طويلا حتى يجعل القرار بشأنه في يده ، وليس في يد بريطانيا كما كان سابقا ، لذلك طلب من القوات البريطانية أن تتدخل لحماية الكويت وكما ورد في المذكرات المتبادلة بينهما والتي ظهرت أخيرا .

لذلك تلقى اللورد هيوم وزير الخارجية الانجليزية طلب الكويت بالحماية في يوم الثلاثاء من يونيو سنة ١٩٦١ ، أي في اليوم الثاني لاجتماع مجلس الوزراء البريطاني لبحث الوضع المتفجر بين العراق والكويت ، وسارع وزير الخارجية لابلاغ حكومته بهذ الطلب ، فاجتمعت على الفور لمناقشته وكانت مستعدة مسبقا للتحرك عسكريا وسياسيا ، وجاء في المحضر السرى لاجتماع الحكومة البريطانية فى ذلك اليوم :

«قال وزير الخارجية أن أمير الكويت طلب الآن رسميا الدعم من جانبنا لمنع التهديدات أو الهجوم للقوات العراقية ، وسوف يمكننا هذا الطلب من القيام بتحركات احتياطية لقواتنا المسلحة ، مما يمنحنا الفرصة لهزيمة القوات المسلحة العراقية ، على الجبهة مع الكويت أو بالقرب منها .

وقد تلقى أيضا وزير الخارجية ، رسالة من وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، تؤكد أن حكومة الولايات المتحدة تتفق تماما مع وجهات نظرنا بشأن الوضع في الكويت ، وسوف تقدم الدعم السياسي الكامل إذا اصبح العمل العسكري للقوات البريطانية ضروريا ، وكذلك ذكر رئيس الوزراء البريطاني تعليقا على كلام وزير الخارجية أنه سوف يتأكد من أن تجرى مراجعة خطط توفير الدعم العسكري البريطاني للكويت تجرى فى اليوم ذاته من قبل الوزراء المعنيين بالأمر » .

وفى نفس الوقت كانت بريطانيا تتحسب من رد فعل دول منطقة الشرق الأوسط وشعوبها ، إزاء تحركها العسكري إلى الكويت ، واحتمالات تفسيره بأنه عودة إلى الاستعمار القديم ، لكن كل الدلائل لم تكن تشير إلى أن بريطانيا كانت تفكر بالعودة الدائمة كما كان من قبل ، إذ أن الظروف العالمية تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتراجع زمن السيطرة العسكرية الفعلية ، وحلت محلها صيغ متعددة وجديدة للعلاقات الدولية .

وانتظرت بريطانيا رد الفعل الشرق اوسطى الذى لم يكن كما توقعته ، بينما كانت القوات البريطانية فى طريقها إلى الكويت ، للدفاع عنها ضد التهديدات العراقية ، واصدرت حكومات عربية مثل الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والسعودية ، والاردن بيانات تعلن فيها دعمها لاستقلال الكويت ، واصدرت الولايات المتحدة بيانا مماثلا لذلك .

ويقول السفير بيلى فى أول برقية سرية حول الأزمة «قابلت ذوالفقار صبرى فى وزارة الخارجية المصرية الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وتحدثنا حسب التعليمات التى ارسلتموها ، قال ذو الفقار أنه يجب الرجوع إلى الرئيس بشأن ما يمكن أن تفعله الجمهورية العربية المتحدة وكان لديه فى الوقت ذاته تعليمات أن المشكلات العربية يجب أن تسوى من قبل العرب ، وأن الأساليب التى اتبعها العراق كانت خاطئة ، ويبدو لى أنه يمكن استخلاص نتيجتين من موقف الجمهورية العربية كما كشف حتى الآن .

١- أن التحرك للقوات البريطانية تحسبا لهجوم عراقى على الكويت سيكون عرضة للإدانة فى القاهرة كعمل استفزازى ، وجاء فى بيان بشأن سياسة الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٧ يونيو أن الجمهورية العربية لم تتخيل أن يأتى اليوم الذى يقف فيه جندى عربى قبالة جندى عربى .

وقال أنه إذا دخلت القوات البريطانية إلى الكويت ، فان من الأهمية البالغة أن يصدر بيان واضح حول نية الانسحاب فور إزالة التهديد ضد الكويت ، أو فور إزالة هذه الحالة الطارئة .

كما أري هنا ، فان الصيغة المتصلة هى التى تحتوى على القول بأن الانسحاب عندما يجرى ضمان استقلال الكويت ، بالنسبة لمفاهيم الجمهورية العربية ، فان استقلال دولة عربية ليس هدفا نهائيا ، بل أن الوحدة هى الهدف النهائى وفى الحالة الراهنة فان الإدانة الفعلية ، تختص بالأسلوب الذى استخدمه العراق فى السعى لتحقيق الوحدة .

وقد تمثل التناقض فى موقف ذو الفقار صبرى ، خلال مناقشاته مع السفير البريطانى ، فى تعليقات الصحف فى القاهرة ، بشأن أزمة الكويت على الرغم من أن تركيز الانتقادات بدا منصبا على عبد الكريم قاسم ، أكثر منه على بريطانيا ويتضح هذا التناقض فى ما فعلته البرقيات التالية التى بعث بها إلى لندن :

«كما ترون من المرفقات فان الخط العام لصحافة القاهرة هو توجيه اللوم إلى عبد الكريم قاسم لأنه اعطى الأميريالية البريطانية فرصة اعادة فرض نفسها من جديد ، وقد كانت تغطية

الاحداث فى الواقع دقيقة بشكل معقول ، وموضوعية ، وجاءت الانتقادات لعبد الكريم قاسم والأميريالية البريطانية بعبارات معتدلة جدا ، حسب معايير القاهرة فحتى الآن لايوجد قلب للحقائق أو توجيه إهانات »

وجاء فى برقية أخرى «على الرغم من أن الصحافة لاتزال تبدى انضباطًا ملحوظا ، حسب معايير القاهرة ، فقد ازداد موقفها تشددا اليوم ، تجاه عبد الكريم قاسم ، وظل النقد الموجه لبريطانيا » و ... الخ وكذلك إلى إدعاء أن حكومة صاحبة الجلالة رحبت بفرصة إعادة احتلال الكويت لأسباب أميريالية ، وبسبب مصالح بريطانيا الاقتصادية بالتحديد .

لكن هذه الانتقادات تصاغ بكلمات خفيفة ، ومنذ تركت القوات البريطانية الكويت ، لم يذكر أى تعليق إذاعى أو صحفى فى القاهرة ، إن الحدث كله مؤامرة بريطانية ، وأرسل السفير برقية أخرى فى ٤ يوليو سنة ١٩٦١جاء فيها : لايزال ضبط النفس يمارس هنا لكن الهجمات على عبد الكريم قاسم تزداد يوميا ، وكانت صحف اليوم أكثر انتقاد للملكة المتحدة ، فهناك دعوات متصاعدة تطالب بخروج البريطانيين من الكويت وبأسرع وقت ممكن ، وأضافت إلى الزعيم أن بريطانيا الإميريالية ، رحبت بهذه الفرصة ، فان هناك شكوكا أنا نعمل بالتواطؤ مع عبد الكريم قاسم ، على الرغم من أن هذه الإشارة وردت فى جريدة واحدة هى الجمهورية .

أما فى أماكن أخرى من العالم العربى ، فقد كانت الإدانات والرفض أكثر وضوحا وصراحة، وتمثل ذلك فى البيان السعودى ، كما تمثل فى موقف أمير البحرين ، الذى وضع أراضى البحرين تحت تصرف القوات التى ستساعد الكويت فى الحفاظ على استقلالها وقال مساعد المقيم البريطانى فى الخليج بعد اجتماعه مع أمير البحرين فى برقية إلى لندن .

«أعرب الأمير عن تقديره لتحركنا ، وأكد استعداده لعمل ما يمكنه عمله ، لمساعدتنا فى مساعدة الكويت الشقيقة التى تربطها بالبحرين علاقات وطيدة وقد أيد تمامًا أى عمل تشعر أنه ضرورى للحفاظ على استقلال وسلامة أراضى الكويت وقد طلب الأمير أن يذيع راديو البحرين نص حديثنا حتى يكون موقفه واضحا للجميع .

كما أن الدول العربية ذاتها كانت متناقضة فى مواقفها الحقيقية على الرغم من الاتفاق الاعلامى .

لذلك قرر أمير دولة الكويت أن تتحرك بلاده دبلوماسيا بمبادرة منها ، إلى هيئة الأمم المتحدة ، ومن ثم قرر أن يطلب رسميا من مجلس الأمن الدولى أن يجتمع ويدعو العراق إلى وقف تهديده للكويت ، وقد وقفت الحكومة البريطانية بجانبه وأيدت طلبه ، حيث أن الكويت حتى ذلك الوقت لم تكن قد أرسلت مندوبا لها يمثلها لدى الأمم المتحدة .

لذلك فان المندوب البريطانى سير باتريك دين لعب دورا كبيرا فى التحركات التى جرت فى المنظمة الدولية ، كما يتضح من البرقيات المتبادلة بينه وبين حكومته فى هذا الشأن ، إذ أرسل دين برقية عاجلة إلى حكومته فى لندن جاء فيها «أشعر بالامتنان لاقتراحكم الهاتفى أن يرسل أمير الكويت رسالة تحذيرية إلى رئيس مجلس الأمن الدولى لدعوة المجلس للاجتماع فيما بعد إن جدول المجلس لايسمح بذلك ، ممايجعل من الضرورى التحرك مباشرة إلى طلب اجتماع فورى » .

واصلت الحكومة البريطانية فى الخامس من سبتمبر مناقشة مذكرة وزير الدفاع بشأن الكويت ، ودار جزء كبير من المناقشات حول توجهات الكويت فى المستقبل ، خاصة بعد عزمها على الانضمام للجامعة العربية وكذلك التفكير فى وجود وحدات عسكرية عربية تساهم فى حماية الكويت من أى عدوان خارجى .

وفى نفس الوقت توقعت بريطانيا أن تقلل حكومة الكويت فى المستقبل من اعتمادها على بريطانيا بخصوص طلب المساعدة العسكرية وجاء فى وثيقة مجلس الوزراء فى ذلك اليوم ما يلى «قال وزير الدفاع إن أمير الكويت وافق على تخزين معدات بريطانية فى الكويت ، وأن يبقى عدد صغير من الفنيين لصيانتها ، وستتكفل الكويت بنفقات ذلك ، وهناك رغبة فى أن هذا الاقتراح سيوافق عليه قبل دخول القوات العربية إلى الكويت .

أما فيما يتعلق بالأمور الأخرى الواردة فى المذكرة قال وزير الدفاع «إنه مقتنع بأن القوات والمعدات التى ذكرها ضرورية إذا كنا نريد أن نكون قادرين على توفير قوة فعالة فى الكويت خلال ٣٦ ساعة من ابلاغها بالتحرك ، وأعرب الوزير عن أمله ، على أى حال ، أن يتمكن الوزراء من استعراض الحاجة المستمرة لهذه المتطلبات عندما يعرف نوع القوات التى سترسلها جامعة الدول العربية إلى الكويت والفترة التى يحتمل أن تبقى تلك القوات فيها هناك ، وقال إن من المهم أن يعرفوا ذلك ، قبل أن يلزموا أنفسهم بالقبول باقتراحات بشأن تعزيز القوات .

كذلك أثير فى المناقشات موضوع انضمام الكويت لجامعة الدول العربية وطلبها عقد اجتماع طارئ ، وأبدى مندوب الجمهورية العربية المتحدة معارضة للتحرك البريطانى ، وكانت معارضته تعبر عما فى داخل جمال عبد الناصر من أحاسيس متناقضة إزاء ما يجرى ، فهو رافض تماما لما فعله عبد الكريم قاسم بعدوانه على الكويت ويعتبره تهديدا للجمهورية العربية المتحدة ، واساءة معنوية شديدة لشعارات الوحدة العربية لكنه فى الوقت ذاته ، كان يعتقد أن قبوله بعودة القوات البريطانية إلى المنطقة سوف يضر كثيرا بشعاراته شخصيا ، والتى تدعو إلى التحرر من السيطرة الاجنبية ، وفى كلتا الحالتين لم يكن يملك إلا أن يقر بحق الكويت فى طلب العون للحفاظ على سلامتها واستقلالها ، وجرت فيما بعد تحركات داخل جامعة الدول العربية ، وأسفرت عن تشكيل قوة عربية مشتركة للذهاب إلى الكويت والدفاع عنها ضد التهديدات العراقية كبديل للقاوت البريطانية .

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى أول يوليو لبحث الموقف بعد قرار إرسال القوات إلى الكويت ، وجاء فى تقرير سرى للمجلس عن اجتماعه ذلك اليوم ما يلى :

أبلغ مجلس الوزراء أن الوضع العسكرى فى الكويت مقبول وتم نشر القوات البريطانية ، بقوة كافية وفعالة ، ولاتوجد مؤشرات على هجوم عراقى أكيد ، الوضع السياسى يزداد صعوبة ، منذ تعرض تدخلنا العسكرى لانتقادات خاصة من الدول العربية .

كذلك تعرض تحركنا للإدانة خلال مناقشات مجلس الأمن الدولى من جانب ممثلى الاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة ولكن يتوقع أن يكون القرار الصادر من مجلس الأمن هادئا ، ويدعو إلى دراسة نوع القوات التابعة للأمم المتحدة ، التى ستكون أكثر ملائمة للمحافظة على استقلال الكويت ، وفى أثناء ذلك سمح المصريون لقوة ضخمة من السفن الحربية البريطانية بعبور قناة السويس .

وقال وزير الدفاع إن خططا يجرى إعدادها من أجل انسحاب تدريجى لبعض القوات البريطانية من الكويت عندما تسمح الظروف بذلك ، وقد يكون التصرف السليم فى المدى البعيد ، ترك كميات كبيرة من المعدات والأسلحة الثقيلة فى الكويت ، على أن يمنع استخدامها دون إذن منا ، وتقليص عدد القوات البريطانية هناك إلى كتيبة واحدة تقوم بحراسة المطار العسكرى وسوف تؤدى هذه الخطوة ، إضافة إلى قوة تابعة للأمم المتحدة وزيادة أفراد القوات المسلحة الكويتية ، إلى تدعيم سلامة الأراضى الكويتية » .

وخلال أسبوع واحد من التحرك البريطانى السريع ، دعا عبد الكريم قاسم قواته إلى الإنسحاب من مواقعها فى الجبهة العراقية الكويتية ، وعلى الرغم من الخطأ الفادح الذى ارتكبه قاسم ، بإطلاق التهديدات وحشد الجيش ضد الكويت ، لذلك فقد أدرك قاسم أنه لايستطيع مواجهة بريطانيا فى حرب غير متكافئة ، لايجد فيها من ينضم إلى العراق .

وكان إن اجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى ١٣ يوليو عام ١٩٦١ أى بعد مضى أسبوعين من التدخل العسكرى لمساندة دولة الكويت وسجلت فى محاضره السرية الفقرة القصيرة التالية:

«ذكر وزير الدفاع أن الوضع العسكرى فى الكويت أصبح الآن ، يسمح لرئيس الأركان فى القوات البريطانية في الشرق الأوسط بتقليص عدد قواته فى الكويت دون أن ينقص من قدرته على حمايتها من هجوم عليها ، لاتزال الإمكانية قائمة لأعمال عراقية ابعد فى ١٢ يوليو ولن يتم التخفيض المخطط فى قواتنا قبل الأسبوع التالى وسوف تغادر سفينة القيادةالبحرية «بولو ارك» إلى سنغافورة وسيجرى سحب وحدات معينة أخرى إلى البحرين .

ولم يكن هناك ما يشير إلى شئ غير طبيعى إلا فى ١٦ مركزاً أعلن عن إقامتها فى أنحاء الكويت لتوزيع السلاح الخفيف على المتطوعين وفى نفس الوقت ألغيت مظاهرة كان يجرى الإعداد لها من قبل المواطنين الكويتيين يوم ٢ يوليو سنة ١٩٦١ ، وفى نفس الوقت حرص أمير الكويت كل الحرص على أن تقوم الحكومة بالدفاع عن موقفها فى المحافل الدولية وذلك بإرسال المندوبين إلى الدول العربية والأجنبية الصديقة لشرح الموقت والحصول على الدعم الأدبى والمادى .

وتم تشكيل وفدا للذهاب إلى الأمم المتحدة ، وغادر وفد الكويت فى مساء الثانى من يوليو ، علاوة على وجود مندوبى الدول العربية والأجنبية التى وقفت تساند مندوب الكويت فى شرح قضية استقلال بلاده والتهديد العراقى بغزوها .

ومن ناحية أخرى فان القوات البريطانية وضعت فى خطتها وضع قوات فى البحرين والشارقة بأعداد كبيرة كما يتعبن إبقاء بعض هذه القوات فى حالة استعداد وتزويدها بما يلزمها من الأسلحة والمدفعية ، ومن الضرورى أن تكون هذه القوات فى مواقع متفرقة فى مسرح الشرق الأوسط ، حتى يمكن لقائد القوات البريطانية فى المنطقة أن يحرك قواته إذا استلزمت الظروف ذلك .

وجاء فى مذكرة وزير الدفاع البريطانى ، كما هى محفوظة فى الملفات السرية لمجلس الوزراء «أننا ملتزمون بسحب قواتنا من الكويت فور مرابطة قوة جامعة الدول العربية هناك ، واعتبار الأمير أن تلك القوة ملائمة ، ولاندرى حتى الآن متى سيحدث ذلك ، لكن يجب أن نفترض أن الانسحاب سيتم قبل نهاية شهر سبتمبر » .

«لاشئ من ذلك يغير من التزامنا للأمير بموجب الرسائل المتبادلة فى ١٩ يونيو بتقديم المساعدة العسكرية إذا طلب منا ذلك ، الدلائل الموجودة تشير إلى أن قوات جامعة الدول العربية والقوات المسلحة الكويتية لن تضع خطة مشتركة للعمليات . وعلى أى حال ، فان القوات العربية ستنسحب فى وقت ما ، وربما قبل الصيف الحار المقبل ، وعلينا فى هذه الحالة أن ندرس كيف يمكن لقواتنا أن تفى بالتزاماتنا فى ظل الظروف المتغيرة » .

ويقدم الملحق «أ» تفصيلا للقوات البرية التى يقترح أركان القوات البريطانية إعادة نشرها «وإذا توفرت لنا فترة الأيام الأربعة يمكن أن تكفى هذه القوات للدفاع عن الكويت ، ضد أقصى تهديد يمكن أن يشكله خلال فترة الانسحاب ، فى تلك الدولة ، وسيكون من الضرورى لرئيس أركان قواتنا فى الشرق الأوسط أن يتصرف بشكل حاسم جدا ، وأعتقد أنك ستوافق على أنه لاشك فى أننا سوف نعكس انسحاب قواتنا بافتراض أننا سوف نستجيب لطلب الأمير بهذا الشأن » .

ولم يشأ هارولد ماكميلان أن يتحمل وحدة مسئولية منح قائد قواته فى الشرق الأوسط صلاحية القيام بعمل عسكرى بموجب تظهر من تحليل الموقف حسب تقدير ذلك القائد ، لذلك فقد دعا وزراءه فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٦١ إلى اجتماع لبحث طلب وزير الدفاع وناقش الوزراء مذكرة الوزير المقدمة لماكميلان ، والضوابط التى يقترح وضعها ضمن منح الصلاحيات لقائد القوات فى الشرق الأوسط للتعامل مع أي هجوم عراقى .

أصدر مجلس الوزراء قرارا سريا يقر فيه أنه يرى أن ينال قائد القوات هذه الصلاحية بعد تأكده من طلب أمير الكويت ذلك ، وموافقة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج على التدخل، كما وافق الوزراء على أن لاتتصدى المطاردات للطائرات العراقية مسافة ١٥ ميلا داخل العراق وأن لاتتعدى علميات الاستطلاع الجوى منطقة البصرة .

وبينما كانت بريطانيا ترتب أوضاع سياستها فى فى الخليج حدثت مفاجأة كانت غير متوقعة أيضا ، وهى انفراط عقد الجمهورية العربية المتحدة التى كانت تشكل وحدة بين مصر وسوريا ، وبدأت التحليلات حول ما يمكن أن تثيره من ردود الفعل فى الخليج مع احتمال أن تقوم سوريا بمساندة العراق .

وكان من نتيجة هذه التطورات السياسية والعسكرية واستقرار الأمر بالنسبة للقوات البريطانية فى الكويت وعدم استمرار التهديد حيث أن العراق توقف عن التهديد باجتياح الكويت أن وافق أمير الكويت على الدعوات العربية بطلب انسحاب القوات البريطانية مقابل حلول قوات من الدول العربية مكانها لمواجهة وردع أى اعتداء عراقى فى المستقبل، وقد فعل الأمير ذلك لأنه لم يطلب المساعدة البريطانية رغبة فى عودة الوجود البريطانى إلى بلاده ، بل لردع عدوان وشيك كما أن الرئيس جمال عبد الناصر قال رن وجود القوات البريطانية فى الكويت ، يعنى أنها ليست دولة مستقلة ، ولاتستطيع الانضمام لجامعة الدول العربية التى تضم الدول العربية المستقلة ، وقد تجاوز الأمير الكويتى هذه النقطة ، حتى يتجنب المزيد من الانشقاقات العربية ، والاتهامات لحكومة الكويت بالمبادرة إلى إعادة الاستعمار إلى دولة عربية تمكنت من الحصول على استقلالها ، خاصة وأن القاهرة تلح على وجوب انسحاب القوات البريطانية من الكويت بعد زوال التهديد .

واستمرت المفاوضات بين الدول العربية وبريطانيا إلى أن تم التوصل إلى اتفاق ينص على أنه فور اتحاد قوة جامعة الدول العربية مواقعها فى الكويت ، تنسحب القوات البريطانية، وفى نفس الوقت كانت بريطانيا قد أوضحت أنها على استعداد للإنسحاب من الكويت فور طلب أمير الكويت ذلك .

وكان فى اعتقاد بريطانيا أن قوة جامعة الدول العربية لاتكفى لردع العراق فيما لو حاول غزو الكويت ، وأن أمير الكويت سيطلب منها المساعدة فى حالة الاحتياج إليها ، ولذلك وضعت فى مخططها الاستجابة فى المستقبل لأى طلب منه ، وذلك بناء على المذكرات المتبادلة لدى الإعلان عن اتفاقية استقلال الكويت التى توصل إليها الجانبان فى يونيو سنة ١٩٦١.

وفى نفس الوقت فان أمير الكويت لكى يوازن وجود القوة العسكرية البريطانية على أرضه والانتقادات التى وجهت إليه ، كان يولى رغبة وأهمية كبيرة لقبول أوراق اعتماد سفير المملكة السعودية كأول ممثل دبلوماسى فى الكويت .

وكانت الرغبة فى اعتماد السفير السعودى كأول سفير دولى فى الكويت ردا على القائلين فى العالم العربى وفى بغداد خاصة أن الكويت بعلاقاتها مع بريطانيا أصبحت تمثل قاعدة أجنبية ، كما كانت فى الوقت ذاته رداً على بريطانيا لكى تدرك أن استعانة الحكومة الكويتية بالمساعدة العسكرية البريطانية لاتعنى بالنسبة للكويت أى امتداد سياسى يصل إلى حرية واستقلالية اتخاذ القرار فيما يتعلق بمصالح الكويت .

علاوة على ذلك شهدت الحدود الكويتية العراقية هدوءا نسبيا بعد انسحاب القوات البريطانية الرئيسية وإحلال كتائب قوات جامعة الدول العربية محلها ، لكن ذلك الهدوء كان مشوبًا بالحذر ولم يمنع بريطانيا من إبداء المخاوف من العراق واهتمامها بالتأكد من استعداد القوات البريطانية فى الخليج للتعامل مع أى تهديد متجدد من جانب العراق للكويت .

وفى ٢٦ سبتمبر طلب وزير الدفاع من هارودلد ماكميلان صلاحية الرد الفورى التلقائى من قبل طائرات القوات البريطانية فى المنطقة على أى هجوم عراقى دون انتظار الإذن من لندن .

وكان وزير الدفاع البريطانى حريصا فى مذكرته التى قدمها لمجلس الوزراء على أن لايترك شيئا للظروف والمفاجآت حتى لايضطر التحرك البريطانى إلى أن يكون مجرد رد فعل غير محسوب وتغلب عليه صفة المخاطرة .

وقال وزير الدفاع فى مذكرته لماكميلان «يوشك الانسحاب الجزئى لقواتنا من الكويت على البدء ، لاتستطيع تجاهل إمكانية مهاجمة عبدالكريم قاسم الكويت » لذلك أخذت القوات البريطانية استعدادها لكل الأمور التى يمكن أن تحدث من القوات العراقية .

وقد رددت بعض المصادر فى ذلك الوقت أن عملاء المخابرات المصرية فى العراق أبلغوا عبد الناصر أن عبد الكريم قاسم بكل ما هو معروف عنه من قسوة ووحشية ، لن يعمل على السيطرة الكاملة على الكويت ، ولكنه يريد السعى إلى تسوية تتضمن بعض المناطق الحدودية الغنية بالبترول ، وهذه المعلومات إن صحت فى ذلك الوقت لن تغير من الأمر شيئًا على الاطلاق ، إذ أن وصول القوات البريطانية أوقف عبد الكريم قاسم عند حده ، وأن من الأسلم للقوات البريطانية الانسحاب من الكويت وحلول القوات العربية محلها .

وهكذا نجد أن وصول القوات البريطانية أوقف العراق عن تنفيذ تهديده بضم الكويت وأن القوات العربية لم تكن تستطيع وقف التهديد العراقى ، أو وقف الغزو ونفسه لو حدث لأن الامكانيات العسكرية للقوات العربية لاتسمح لها بالتصدى للجيش العراقى خاصة وأنها

الطيران وهو العامل الأساسى فى حسم المعركة ، لذلك كانت القوات البريطانية تعتمد بالدرجة الأولى فى صد الغزو على الطيران خاصة فى المراحل الأولى من الغزو حتى تستعد القوات البرية لاستكمال باقى المعركة .

ونجد كذلك أن القوات البريطانية لم تنسحب كاملا إنما انسحبت جزئيًا مع تخفيف القوات العسكرية الموجودة فى الكويت وتمركز بعض الوحدات فى البحرين والشارقة استعداداً للطوارئ، مع الاستعداد الجوى الكامل ، كذلك تخزين المعدات والأسلحة فى القواعد البريطانية السابقة والتى لم تكن أرسلت بعد انسحاب القوات البريطانية .

أما بالنسبة للقوات العربية فانها حلت محل القوات البريطانية على أساس إتمام انسحاب القوات البريطانية نهائيا من الكويت وتمتع الكويت باستقلالها .

كذلك اجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة هارولد ماكميلان يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦١ أى بعد أسبوعين من اجتماعه لمناقشة تقرير وزير الدفاع البريطانى حول تطورات أزمة الكويت واحتمالات تغيير المصالح البريطانية فى الخليج من حيث وسائل تحقيقها .

أبلغ مجلس الوزراء خلال الاجتماع أن قوات الجامعة العربية وصلت إلى الكويت واتخذت مواقعها هناك وأن الأمير طلب بناء على ذلك أن تبدأ القوات البريطانية فى الانسحاب ، وقد جرت مناقشات موسعة لهذا التطور واحتمالته المستقبلية وسجل فى المحاضر السرية للحكومة البريطانية .

قال لورد بيفى (ادوارهيث) أن أمير الكويت طلب من القوات البريطانية أن تتحرك خارج البلاد مع وصول القوات التابعة لجامعة الدول العربية إليها والتى اعتبرها كافية حاليا للتصدى لأى تهديد عراقى للكويت .

المقدمات السياسية للأزمة قبل الغزو

يرى كثير من الكتاب والمؤرخين لأحداث غزو العراق للكويت أن بداية أزمة الخليج الحالية بدأت يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٨٨ وهو اليوم الذى انتهت فيه الحرب بين العراق وإيران .

لقد خرج العراق من هذه الحرب المدمرة ، ليجد اقتصاد بلاده فى الحضيض ، إذ كان قبل الحرب يقدر احتياطى العراق بـ ٣٠ مليار دولار ، وبعد ثمانى سنوات من الحرب ، تبدد هذا الاحتياطى وبلغت ديون العراق ١٠٠ مليار ، ومنذ هذا الوقت لم يترك صدام حسين زائرا كبيراً لبغداد خلال فترة الحرب إلا وشكا له الأوضاع التى وصلت إليها العراق .

وفى نفس الوقت فإن الجميع فى المنطقة ، بلا استثناء ، أعلنوا خشيتهم من أكثر من تهديد يتناول فى نظرهم مصيرهم كله ، فالعراق يقول إنه يريد الخروج من الحروب التى كانت دائما السمة العامة لتاريخه ورسمت حياته وحرمته لمدة قرون حقه فى الحرية منذ القرن الثامن عشر للميلاد .

لقد عانى العراق الغزو المغولى ، ثم الاحتلال العثمانى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم الاحتلال البريطانى حتى عام ١٩٣٢ م ، وبعده النفوذ البريطانى الذى امتد حتى عام ١٩٥٨ وهو عام قيام الثورة فى العراق على الملكية .

إن الحروب قد أدت إلى خسائر هائلة على الصعيد الانسانى لكل طبقات المجتمع العراقى وطوائفه وجماعاته القومية ، ولاشك أن كل هذه الجماعات قد حملت حزب البعث الحاكم أو الدولة التسلطية مسئولية كل التكاليف الانسانية والمادية الباهظة لهذه الحروب .

أما بالنسبة لأزمة الخليج فانه يمكن النظر إلى جملة الاجراءات التى انطوت عليها السياسة العراقية قبل وأثناء أزمة الخليج ، باعتبارها تمثل نظاما متكاملا للسلوك السياسى ، ولاينطلق هذا النظام السلوكى من فراغ ، بل فى داخل بيئة محلية داخلية ودولية خارجية ، أثرت فى هذا السلوك ودفعته نحو بلورة مطالب معينة .

لذلك كان غزو الكويت بمثابة التجسيد الموضوعى لها ، ويقوم هذا التحليل على افتراض مفاده أن الغزو العراقى للكويت لم يكن رداً انفعاليا على مجموعة متنوعة من (المؤامرات) التى مارستها دول الخليج ضدالعراق ، حسب الزعم العراقى ، وفى مقدمتها التلاعب بأسعار النفط من جانب الكويت والامارات ، وإنما كان هذا السلوك نتيجة متغيرات داخلية وليست خارجية ، كما يمكن أن تفترض أن تأثير البيئة الخارجية كان فى مجرد رد الفعل التى ينظر بها صانعو القرار إلى النظام الدولى وردود أفعاله المتوقعة حيال القرار .

كذلك عمل النظام العراقى على إقامة تحالفات غير معلنه مع العناصر غير الحكومية فى العالم العربى خاصة فى البلاد التى لم تكن حكوماتها تتفق مع النظام العراقى على توجهاته العربية والخارجية ، وكذلك عمل على إظهار أكبر قدر من التشدد فى القضايا القومية مثل الصراع العربى الاسرائيلى ، كما صاحب كل ذلك عمل العراق على امتلاك قدرات عسكرية متفوقة ، يمكن أن ترفعه إلى مستوى بعض الدول المتفوقة عسكريا حيث طوّر من قدرات صواريخه الباليستكية وذخائر كيميائية وغازية ، كما نشط أيضا فى اتجاه تطوير قدرات نووية وفضائية ذاتية .

كذلك فان العراق فى فترة ما قبل الغزو العراقى للكويت ، عمد إلى توسيع دائرة التحالفات ، لضمان تأييد العراق فى غزوه للكويت .

ومن هذا المنظور يمكن القول أن اختيار الكويت كهدف أول من جانب القيادة العراقية لإقامة الدولة العربية الكبرى » قد جاء بحكم أنه يمكن تبريره فى ضوء السهولة النسبية للعمل العسكرى فى اتجاهها بالمقارنة مع غيرها من دول الخليج ، علاوة على أنه يمكن الدفاع عن هذه الخطوة فى ضوء المزاعم التاريخية ، والادعاء بـ «عدم قومية الأسرة الحاكمة فى الكويت» خاصة وأن هذا الادعاء يمكن أن يقدم للقيادة العراقية الذريعة المناسبة للتخلص من تهمة التناقض مع المبادئ القومية التى سبق أن أكدت عليها فى خطابها السياسى وذلك من حيث أن هذه المبادئ القومية لايمكن أن تصبح أداة لحماية العملاء والجواسيس والأنظمة التى تدور فى فلك بلاد الغرب .

وعلى حين أن السلطة فى العراق قد نجحت طوال الحرب فى تخفيف العبء المالى والاقتصادعن الجماهير ، فان ذلك لم يكن ممكنا بعد نهايتها ، عندما بدأت الدولة فى تسديد أعباء خدمة الديون المتراكمة والتى وصلت إلى نحو ثمانية بلايين من الدولارات وذلك من أصل نحو ٨٠ بليون كانت قد دخلت مرحلة وجوب السداد وهو ما يتجاوز الدخل من النفط العراقى ، وعندما بدأ الوضع الاقتصادى فى التدهور بشدة لم يعد من الممكن للدولة التسلطية أن تحافظ على مستوى مقبول من الاستيعاب الاقتصادى للأقليات القومية والطائفية ، وخاصة الأكراد السنة ، التى تعانى من ظروف اقتصادية سيئة خارج دولاب الدولة .

وتذهب بعض الدراسات إلى أن هذا التصرف من جانب القيادة العراقية يناسب الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم العراقى بحكم أن النظم الاستبدادية عادة ما تكون أقرب للمغامرة من الدول التى تعتبر الديمقراطية كنظام حكم ، سواء ما يتعلق بانعدام القدرة على التعبير لدى أولئك المسئولين أو ما يتعلق بالتركيب النفسى للحاكم المستبد وكلا السببين متواجدان فى السلطة الاستبدادية فى العراق .

لذلك فان هذه النظم الاستبدادية تجد نفسها فى حاجة مستمرة إلى انتصارات كبرى تغذى وجودها وتغطى على الأخطاء التى تقوم بها والتى تضر بالشعب على مختلف طبقاته ، وفى ضوء هذه الأسباب مجتمعه تستطيع النظر إلى القرار العراقى بغزو الكويت بوصفه يمثل فى أحد جوانبه دلالة على كثافة الضغوط الداخلية التى يتعرض لها النظام السياسى العراقى ،

وأيضا على مدى تشبعه بروح المغامرة والتوسع .إذن نستطيع القول بأن الأزمة الاقتصادية الطاحنة كانت أحد العوامل الرئيسية وراء قرار غزو الكويت ، بل كانت الذريعة الأساسية لتفجير الأزمة من جانب العراق حينما اتهم الكويت والإمارات بالتلاعب فى أسعار النفط الخام، وقيام الكويت باستخراج النفط من حقل الرميلة المتنازع على ملكيته ، ثم مطالبة العراق للكويت والإمارات باسقاط ديونهما

الدبلوماسية العراقية ومحاولات تصعيد الأزمة

يقول العالمون ببواطن الصراعات السياسية بين الدول إن العراق فكر فى غزو الكويت بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية سنة ١٩٨٨ حيث استخلص العراقيون من الحرب نظرية جوهرية ملخصها أن خطوط أنابيب البترول التى تنقل بترولهم للأراضى السعودية وسوريا وتركيا هى عرضة للتوقف كما حدث لخط الانابيب الذى كان ينقل البترول العراقى إلى مصب ميناء طرابلس اللبنانى وكذلك ميناء اللازقية السورى .وكذلك فانهم استخلصوا أيضا أن القوة العسكرية اساسية جدا بعد الحرب لتفادى حروب أخرى ، وأنه فى النهاية لابد من العمل على توفير مصب آمن سياسيا للنفط العراقى وتدعيم القدرات الدفاعية للبلاد وهذا يتطلب قدرا كبيرا من الأموال ليس متوفرا لدى العراق الذى خرج من الحرب مديونا ببلايين الدولارات سواء للدول العربية أو الدول الاجنبية ، ولابد من مورد لتسديد هذه الديون وفى نفس الوقت المحافظة على القوة العسكرية المتفوقة .

لذلك فان هذه الدراسة توضح أن الفترة السابقة على غزو الكويت قد شهدت عدة أمور مهمة تشير إلى أن صدام حسين أراد استعرض قدراته العسكرية ضد دول الخليج حتى يحقق أغراضه سابقة الذكر .

لذلك السبب أراد صدام إشعال الأزمة مع دول الخليج لابتزازها وذلك بارهابها أولا وإعلانه أنه سيلجأ إلى القوة لتحقيق أغراضه ومن هذه الشواهد على ذلك مايلى :

١- إعلان العراق فى ٧ / ١٢ / ١٩٨٩ عن اطلاقه صاروخ «العابر» الذى قيل أنه قادر على إطلاق أقمار صناعية .

٢- إعلان العراق بعد ذلك أنه قام بتطوير صاروخ مداه ٢٠٠ كم .

٣- هجوم صدام حسين على بعض الدول العربية ، وخاصة دول الخليج ومطالبتها بالغاء ديونها الخاصة بحربه ضد إيران .

٤- تشديد صدام حسين هجومه على الكويت والإمارات ومطالبتها بتخفيض انتاجها من البترول لرفع أسعاره من أجل رفع عوائد البترول العراقى.

وفى نفس الوقت الذى وجه فيه صدام حسين انتقادات عنيفة لبعض دول الخليج الأخرى فى ذلك الحين ، إلا أنه خص بالذكر الكويت ، حيث أنه كان دائما يشكك فى شرعيتها الدولية من آن لآخر ، وسعى العراق الحثيث إلى الحصول على جزيرتى ورية وبوبيان فى مدخل الخليج لتوفير منفذ بحرى على الخليج ، ورفض الكويت ذلك سواء بالتخلى عنها أو بتأجيرها له ، كذلك طمع العراق فى الثروة النفطية الكويتية وفى الاحتياطات المالية للكويت وتشير التقارير إلى أن الملك فهد والرئيس حسنى مبارك قاما بجهود وساطة كبيرة من أجل تهدئة التوتر فى العلاقات الكويتية - العراقية وأوضحت فى هذا الصدد أن الكويت وافق بمقتضى هذه الجمهورية على تخفيض حجم انتاجه من البترول ، كما أنه وافق على دفع ١٠ بليون دولار للعراق بشرط موافقته على رسم الحدود بين الدولتين .

إلا أن العراق بالغ فى مطالباته المالية ، واصر على استجابة الكويت لهذه المطالب ، لكن الكويت رفضت هذه الشروط ، وفى نفس الوقت الذى ظلت تتم فيه الوساطات من مختلف الدول العربية كان العراق يخطط للغزوا فى ٢ أغسطس سنة ١٩٨٩ .

وهنا يلاحظ على السلوك العراقى ميله إلى التصعيد مع الظهور بمظهر الميل إلى استنفاذ الوسائل الدبلوماسية لكسب تأييد الأطراف الأخرى فى حين يمكن القول أن السلوك الكويتى اتسم بمحاولة تهدئة الموقف المتأزم ومحاولة كسب تأييد الأطراف الأخرى المعنية .

لذلك حرصت العراق والكويت منذ بداية الأزمة على الاستناد إلى شرعية الجامعة العربية ، فى عرض مطالبهما فبدأ العراق ثم تلاه الكويت فى هذا الموضوع ، وإن كان العراق قد عاب على الكويت اسراعه بارسال مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، واتهمه بتدويل النزاع الأمر الذى نفاه الكويت بشدة .

وهنا تدخلت مصر بين الطرفين المتنازعين إذ أن الدور المصرى بدأ مبكرا مع بداية الأزمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقى بمذكرة احتجاج لأمين عام الجامعة العربية فى ١٥ / ٧ / ١٩٩٠ ، فكان التحرك المصرى من خلال اصدار بيان يوم ١٩ يوليو يدعو إلى ضبط النفس واعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى . وبناء على اتصالات مصرية بأطراف الأزمة ، تحت مظلة عربية يستهدف فى الأساس الحفاظ على القوة العربية وعدم تشتتها ، وهو ما عبر

عند الرئيس مبارك خلال الأزمة بأن الهدف المصرى من هذا التحرك هو الحرص على العراق والكويت ، وأن جميع الانظار العربية تحتل نفس الموقع فى الاطار العربى العام وأن القوة هى قوة العرب جميعا وليست قوة طرف أو آخر مشيرا إلى القوة العراقية ومحاولتها تخويف الكويت .

واستجابت الكويت على الفور للدور المصرى واعلنت على لسان أميرها رغبتها فى الحوار الموضوعى والرغبة فى حل المشاكل بالتفاهم والمفاوضات المباشرة واعرب عن أمله فى استمرار المفاوضات للوصول إلى حلول نهائية لكل المشكلات والقضايا المعلقة بين البلدين .

علاوة على ذلك فقد قام الرئيس مبارك شخصيًا بزيارة العراق والكويت والسعودية ، وقد حققت هذه الجولة نجاحا ملموسا ، تمثل فى وقف الحملات الاعلامية بين الكويت والعراق ، والاتفاق على عقد اجتماع ثنائى فى جدة .

لذلك حرصت الدول العربية على اختلاف توجهاتها السياسية ، على منع تدخل اطراف خارجية فيها مما يؤدى إلى ازدياد التوتر والجفاء وبذلك يصبح طريق تدويل الأزمة مفتوحا مما يؤدى إلى التوتر بين الدول العربية نفسها إذ أن كل منها سيقف فى صف دولة من الدولتين المتخاصمتين ، وبذلك تخسر الدول العربية بابعاد الانظارعن الصراع العربى الاسرائيلى الذى كانت قد طرأت عليه تغيرات تهدد الأمن القومى العربى فى الصميم، كما ساهمت الحملة الغربية على العراق واشتركت فيها اسرائيل للاستفادة منها ، فى ترسيخ الانطباع لدى الدول العربية ، بأن ثمة مؤامرة تُحاك لأجل جرّ الدول العربية إلى نزاعات هامشية، تستنزف القدرات والامكانيات العربية .

لذلك عملت الدول العربية سواء مجتمعة أو مفردة على تطويق الأزمة في اطارها العربى.

يمكن تلخيص مقدمات الغزو فى عدد من الرسائل :

١- رسالة طارق عزيز ، وزير الخارجية العراقى ، إلى الأمين العام للجامعة العربية متضمنة الشكوى والإتهامات العراقية ضد الكويت والإمارات (١٥ / ٧ / ١٩٩٠م) .

٢- خطاب صدام حسين (١٧ يوليو) بمناسبة ذكرى الثورة العراقية وتحذير دول الخليج من الاستمرار فى زيادة إنتاج البترول عن الحصص المقررة ، موضحًا أن بلاده سوف تقوم بعمل مضاد ، لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها .

٣- فى ١٨ يوليو سنة ١٩٩٠ بعثت حكومة الكويت بمذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية ردا على رسالة العراق، أكدت فيها أنها ملتزمة بحصص الانتاج المقررة لها حسب الاتفاقات التى تمت وأنها لم تزدها ولاتنوى زيادتها فى أى وقت .

٤- اتهم العراق الكويت بالاستيلاء بدون وجه حق على ٢٤٠٠ مليون دولار ثمن البترول الذى استخرجه من حقل الرميلة العراقى وفى المنطقة المتنازع عليها ، وذلك بهدف تدمير الاقتصاد العراقى عن طريق زيادة الانتاج لخفض اسعاره .

٥- وفى يوليو ١٩٩٠ وجهت دولة الامارات العربية مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية أكدت أيضا التزامها بحصص الانتاج المقررة لها.

٦- بدأت مصر منذ ٢١ يوليو سنة ١٩٩٠ اتصالاتها وتحركاتها على مختلف المستويات الدبلوماسية والشخصية لإحتواء الأزمة وعدم زيادة حدتها ، وانتهت هذه المساعى المكثفة إلى الاتفاق بين العراق والكويت على اجراء المحادثات بينها على أرض محايدة ولتكن المملكة العربية السعودية فى جدة والتى كانت على محور آخر تجرى اتصالاتها المتعددة بالاطراف الكويتية والعراقية لحثها على بدء المفاوضات لتسوية خلافاتها حول الحدود والبترول .

٧- ولكن للأسف انتهت هذه المحادثات بالفشل السريع فى التوصل إلى تسوية ودية فى أى من القضايا المثارة فى المحادثات .

٨- على أثر فشل هذه المحادثات سارعت الكويت بارسال رسائل إلى رؤساء وملوك الدول العربية ، كما بعثت الكويت بمذكرة إلى بريز دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة ، لإطلاعه على ماجرى من فشل المحادثات ومضمونها توقعا لإثارة الموضوع والخلاف فى المحافل الدولية، إذ أن تفكير ساسة الكويت كان يتجه إلى أن العراق سيثير المشكلة أمام المجتمع الدولى فقط ، ولن تصل الأمور إلى غزو كما حدث بعد ذلك فى ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠م .

وفى نفس الوقت عاب العراق على الكويت ارسال مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأنها تقصد تدويل هذه المسألة فى الوقت الذى احيل الموضوع إلى الجامعة العربية لبحثه والتوصل فيه إلى نتائج إيجابية .

وقد أكدت الكويت من جانبها أنها لم تطلب تدخل الأمم المتحدة فى الأزمة مع العراق وأنها ملتزمة بميثاق الجامعة العربية ، وأن الهدف هو احاطة الأمين العام للأمم المتحدة بما تضمنته مذكرة العراق ورد الكويت عليها .

فى هذا الوقت أعلن العراق على لسان وزير الخارجية أنه بالرغم من فشل محادثات جدة فأنه سيحل خلافاته مع الكويت ودولة الامارات وديًا وعلق الناطق على زيارة الرئيس مبارك لبغداد قائلا إنها جاءت فى اطار العلاقات الثنائية وليس لها علاقة بالأزمة الحالية .

وكان أن صدر بيان من بغداد أذاعه الراديو يوم ٢٨ يوليو وذلك بعد أن تحدد موعد لقاء آخر فى جدة بين مسئولين من الكويت والعراق فى ٢٩ يوليو - من تأجيل اجتماع جدة والاشارة إلى أن التأجيل قد يكون من الكويت بمثابة سد الطريق أمام المفاوضات فى الوقت الذى ترددت فيه الانباء عن الحشود العراقية العسكرية فى منطقة البصرة والزبير وجاء تعليل ذلك من جانب مسئول عراقى بأن العراق ما زال فى حالة حرب مع إيران وأن الحشود لاتخرج من كونها تحركات روتينية للفيلق السابع العراقى .

وهكذا فبعد أن تحدد ميعاد جديد لبدء المفاوضات بين الاطراف المتنازعة فى جدة فى ٢٩ يوليو ، حدثت اتصالات مكثفة بين الملوك والرؤساء العرب وتحدد موعد جديد هو ٣١ يوليو ، ولذلك أرسل العراق وفده برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس الشورة العراقى ، وفى نفس الوقت حرص الكويت على ارسال وفده برئاسة سعد العبدالله السالم الصباح ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى ، ومعه عدد من الوزراء المختصين لمناقشة المسائل القانونية والنفطية والمالية.

وقد عقد اجتماع مشترك بحضور ولى العهد السعودى عبد الله بن عبد العزيز وأعضاء الوفدين ، ثم عقدت جلسة مغلقة استمرت لمدة ساعتين ، واقتصرت هذه الجلسة علي ولى العهد الكويتى وولى العهد السعودى ورئيس الوفد العراقى ، ثم تلا ذلك الاجتماع عقد جلسة موسعة ضمت أعضاء الوفدين .

وقد أعلن بعد فض هذه الاجتماعات أن رئيس الوفد العراقى عزة ابراهيم لم يحضر لمناقشة أى تفاصيل وإنما جاء فقط ليعرف مدى قبول الكويت للمطالب العراق من عدمه ، مما أدى بالاجتماع إلى الوصول إلى طريق مسدود بعد أن عرف أنه لافائدة من استجابة الكويت لهذه الطلبات والشروط ، بعد أن جاء الوفد العراقى وفى نظوره عدم التنازل من أى شرط من شروطه .

الجامعة العربية ومحاولة احتواء الأزمة عربيا

النظام الإقليمى العربى هو حقيقة أعم وأشمل من الجامعة العربية ، بل أن كثيراً من الأحداث المهمة تمت خارج نطاق الجامعة العربية ، ومع ذلك تبقى الجامعة العربية رمزا للنظام

العربى ، وهى تسعى إلى تحقيق الأغراض المنشأة من أجلها وتؤدى وظيفتها المرجوة فى اطار ذلك النظام .

وقدحدد ميثاق الجامعة العربية الخط الأساسى لعملها فى مبدأين هما :

١- توثيق الصلات بين الدول المشتركة فى الجامعة وتنسيق جميع الخطط السياسية وذلك بفرض تحقيق التقارب بينها وصيانة استقلالها وسيادتها .

٢- النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها المتغيرة المستمرة .

هذه أهم البنود الأساسية فى السياسة التى اشتمل عليها النظام العربى وهى تهدف فى الأصل إلى حماية النظام العربى وتطويره بما يناسب القدرات والامكانيات العربية .

ويمكن القول بأن الأزمة الناجمة عن الغزو العراقى للكويت قد أطاحت بقدر لايستهان به من الوفاق العربى وحدث انقسام كبير ، بين دول الجامعة ، بل يذهب الدكتور كلوفيس مقصود سفير الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة فى كتاب استقالته من منصبه ، إلى أن الوضع العربى قد أصيب بحالة من الانشطار المريع الذى لم يسبق له مثيل نتيجة لأحداث الخليج ، وما استتبع ذلك من عمليات الاستقطاب الحادة ، لذلك اصيبت الشرعية القومية بضربة قاضية هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب بل من المتعذر اعادة الأولوية فى العمل العربى - فى المدى المنظور -إلى القضايا الكبيرة التى تمس المصلحة القومية فى الصميم .

فعلى صعيد التفاعلات العربية ، يرى كثير من المراقبين أن الغزو العراقى للكويت يمثل حدا فاصلا بين صفتين مختلفتين للنظام الاقليمى العربى ، وأن معادلة جديدة للتفاعلات العربية هى بصدد التكون بعد التصدع الهائل الذى احدثه الغزو العراقى فى صيغة التضامن العربى السابقة . وهكذا نجد أن الغزو العراقى قد كشف عن ضعف النظام العربى وصيغة العمل المشترك المتمثل فى الجامعة العربية ولايمكن الحكم قطعيا بذلك إلا إذا أخذنا فكرة مبسطة وعامة عن تنظيم الجامعة العربية والدور الذى تقوم به فعلا والواقع الذى يشير عليه ومدى الصلاحية فى تنفيذ قراراتها المتصلة بأى أزمة من الأزمات الداخلية والخارجية .

١- أهداف الجامعة العربية ، ووظيفتها فى اطار النظام الاقليمى العربى

يجب أن تعرف ظروف نشأة الجامعة العربية وتطورالنظام القانونى لها والأزمات التى تعرضت لها وكيفية التصرف فى هذه الأزمات حتى أزمتنا الحالية حتى تكون لدينا صورة واضحة لهذه المنظمة العربية ودورها تأثير إيجابا وسلبا على الأزمات العربية .فى تحليل النظم

الدولية القائمة سواء المحلية أو العالمية نجد أربعة مفاهيم اساسية فى كل منظمة هى البنية، الوظيفة، اسلوب الأداء ، القدرات ، إلى جانب العديد من المفاهيم الفرعية التى لاتمثل مكونات جوهرية لاطاره .

وبالطبع ليس هذا بحثًا عن تاريخ إنشاء الجامعة العربية ومدى القوة فى الأداء داخل المجتمع العربى المكون لهذه المنظمة أو الجامعة ولكن يدور سؤال مهم ، ما هو مدى فاعلية الجامعة العربية فى اتخاذ القرارات وتنفيذها ومدى استجابة اعضائها لهذه القرارات واحترامها وتنفيذهم لها ؟

٢- دور الجامعة فى إدارة الأزمات السياسية فى العالم العربى

ودور الجامعة هنا ينقسم إلى ثلاثة أقسام الغرض والوظيفة والدور ، فالغرض هو الهدف الرسمى المنصوص عليه فى ميثاق الجامعة ، والوظيفة هى ما يحدث فعلا فى الممارسة من أجل تحقيق الفرض، أما دور الجامعة فهو شكل من اشكال السلوكي حدده الفاعل ويترقبه الغير نظرا لمركز هذا الفاعل وهو الجامعة ممثلة فى أمينها العام الذى يقوم بتنفيذ القرار الصادر عنها.

ويهمنا هنا دور الجامعة ومدى التقدم فى تنفيذ هذا الدور فى تسوية المنازعات بين اعضائها الذى كان يختلف باختلاف مراحل تطور النظام الاقليمى العربى ، وخاصة باختلاف انماط المحاور والتحالفات ، فمن الثابت تاريخيا أن حركة الجامعة منذ بدايتها فى سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٥ كانت قوية ، ولكنها ضعفت بعد ذلك وحتى أواخر الستينات ، ففى الفترة الأولى كان هناك نوع من توازن القوى ، ولو بدرجة نسبية ، ساعد الجامعة فى تسوية بعض المنازعات العربية تسوية سلمية (التكتل المصرى السعودى ، يقابله التكتل الهاشمى بين العراق وشرق الاردن) ، فضلا عن انتماء الدول العربية جميعها فى تلك الفترة إلى الفكر السياسى والاقتصادى الغربى .

لكن بعد عام ١٩٥٦ واخفاق العدوان الثلاثى من بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر تغيرت الظروف العربية وأصبح للجامعة التزامات محددة وهى محاولة التقريب بين وجهات النظر العربية المختلفة دون اللجوء للضغط .

ومما يؤكد ذلك ، عكس ميثاق الجامعة العربية الاتجاه الذى كان سائدا قبيل انشائها والذى طالب بأن تكون هذه الجامعة أداة ووسيلة فعالة للتنسيق ، وليست وسيلة للوحدة بين الدول

العربية ، وكان ذلك تأكيدا فى ذلك الوقت لاحترام مبدأ الدولة الفردية على حساب (منطق القومية العربية وفكرتها) ، ومع ذلك فان استمرار الجامعة كاطار للعمل العربى المشترك جعلها تبدو كرمز مميز للنظام العربى وآماله فى الوحدة العربية .

وفى هذا السياق يبدو مفهوما حرص الدول العربية مع اختلاف السياسات فيها ، على أهمية ان تكون كلمتها المعلنة فى مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطار القومى العام أى مع عقيدة النظام العربى بما فيه من تناقضات شديدة ، ولذلك اعتبرت الجامعة أحد العوامل الرئيسية الضاغطة على صنع القرار السياسى الداخلى فى الدول العربية ، ومن ثم تتضح أهمية الجامعة العربية كطرف فى النظام العربى بأدائها لوظيفتها أى المحافظة رمزيا وليس عمليا على عروبة الأنظمة فى العالم العربى .

وهكذا فان على مستوى التنظيم الاقليمى بالنسبة للعالم العربى يمكننا القول بأن الجامعة العربية منذ نشأتها وحتى الآن فأنها تعمل كمنتدى أو نادى سياسى تعبر فيه الدول العربية عن طريق ممثليها فى الجامعة عن مختلف الآراء ، وتقدم فيه مختلف وجهات النظر ، بشأن المنازعات العربية الدولية والمواقف التى تتعرض لها مجموعة الاعضاء .

كذلك فان المشاورات التى تجرى فى هذا الملتقى سواء الرسمية أو غير الرسمية فى الاجتماعات الخاصة ، توفر المشاورات درجة كبيرة من المرونة فى عمل الجامعة وامكانية التوصل إلى التراضى ، ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فعالية الأداء بعد ذلك .

والجامعة العربية كملتقى تمثل لأعضائها الدائمين والمؤقتين المكان الأفضل ، للتراضى والتوصل إلى حلول مريحة من خلال الاجتماعات الدورية والاستثنائية التى تتم ، لأن من خلال هذه الاجتماعات تظهر حلول تحفظ ماء الوجه للمتنازعين ، ولأنها كذلك تتم داخل الاطار الرسمى ، وفى ظل شعار المصلحة العربية والقومية العليا ، كما توفر الجامعة ابسط مكان لتحديد وتأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد لاتستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلى .

كذلك فان الجامعة العربية تقوم بوظيفة هامة وهى العمل كمنظم لعلاقات القوى فى النظام الاقليمى أو عامل موازن فى التحالفات العربية .

وفى هذا الصدد قامت الجامعة العربية بدور أساسى فى التخفيف من النتائج المترتبة عن اختلال موازين القوى فى النظام العربى ، ذلك أن العالم العربى وإن كان يجمع دولا على مستوى متقارب اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، إلا أنه لعدة أسباب مختلفة منها ما يتعلق

بالامكانيات السياسية نتيجة لذلك تشكلت فى بعض المراحل عدة تحالفات هددت هذا التوازن بانقسامات على درجة كبيرة من الخطورة .

وهكذا نجد أن وجود الجامعة العربية يعنى أنه يوجد لدى العرب مؤسسة محددة للنظام الاقليمى العربى ، صحيح أنها أداة غير فعالة فى كثير من الأزمات وأنها لاترقى إلى مستوى التحديات القائمة والمحيطة بالعالم العربى عربيا ودوليا ، ولاتستجيب بطريقة فعالة وقوية للتطلعات المشروعة للشعوب العربية نحو حياة أفضل واستقرار وتنمية ترقى بهذه الدول إلى صنوف العالم المتحضر ، ولكن رغم ذلك فهى موجودة بحالتها هذه .

والسؤال هنا وإن كان دائما حاضرا فى الأذهان ، هل ستظل الجامعة العربية قائمة ، هل ستظل على سابق عهدها تتفاخر بقدرتها على تجاوز الأزمات الخطيرة التى كادت أن تعصف بها أكثر من مرة ؟ ، وهل يمكن أن تظل الجامعة العربية صامدة متحركة فى قلب النظام العربى ولو رسميا ورمزيا ؟ الاجابة عن هذا السؤال صعب للغاية ، لأن ذلك مرهون بتطور الاحداث التى تشارك فى خلفها متغيرات كثيرة وتغير من نتائجها سيناريوهات متنوعة مختلفة الجوانب والنتائج .

حقيقة أن الجامعة العربية وقفت عاجزة أمام غزو العراق للكويت وكاد هنا الحدث أن يطيح بها كرمز ومؤسسة وتنظيم ومنتدى للنظام الاقليمى العربى ، وإن كان سجل الجامعة السابق دليل برهان على قدرتها على الصمود والتكيف مع الاستمرار أمام مختلف التحديات ، أكبر دليل على ذلك ما شهدته الثمانينات ولأول مرة ظاهرة جديدة من ظواهر التكتل فى النظام الخليج العربى ، وفى نهايته تكون مجلس التعاون العربى ، وقام اتحاد المغرب العربى وكلاهما فى نفس الشهر من نفس العام بل لايفصل بين اعلانهما غير يوم (١٦ / ٢ / ١٩٨٩ ، ١٧ / ٢ / ١٩٨٩) .

وفى نفس الوقت إذا كان قيام هذه التجمعات العربية عملا مشروعا فيما بينها ، إلا أنه مرتبط بشرط أساسى وهو قدرة هذه التجمعات على ايجاد وسيلة فعالة ومحققة تكون أكثر تطورا للعمل العربى المشترك من الجامعة نفسها ، وإذا لم يتحقق هذا الهدف فان قيام هذه التجمعات سيزيد من مشاكل العالم العربي والجامعة العربية ولايؤدى فى النهاية إلا إلى فشل مشاريع الوحدة العربية .

كذلك فإن من نتائج هذه التجمعات أنه فى حالة انضمام دولة عربية لها وزنها الاقتصادى والسياسى من شأنه أن يزيد من فاعلية هذا التجمع وهذا يشكل صراعًا ضد الجامعة ويمكن الاستغناء عنها إذا وجد البديل خاصة إذا كان عدد الاعضاء كبيرا فى هذا التجمع ، وربما أدى هذا التنافس إلى استقطاب دول أخرى إلى هذا التجمع القوى .

وكذلك بلورت الجامعة العربية بعد ذلك ولأول مرة فى تاريخها مشروعا للسلام العربى وعرف هذا المشروع باسم مقررات قمة فاس العربية وذلك كطريق بديل لمشروع كامب ديفيد والذى عقد بين مصر وإسرائيل . وتم موافقة جميع الدول العربية على هذه المقررات بما فيها منظمة التحرير ، ماعدا ليبيا التى رفضت هنا القرارات ، كما حاصرت الانشقاق العربى بشأن الحرب العراقية - الإيرانية ، وركزت كل جهودها على دعم العراق ومنهجه للسلم ومحاصرة إيران دوليا .

ومن كل ذلك ترى أن العالم العربى ككل وكذلك شعوبه قد اجمعت على ضعف هذه الادارة منذ ميلادهابغض النظر عن مختلف الاجتهادات والآراء فى شأن تفسير هذا الضعف ووصف طرق العلاج ولكنها ظلت تؤكد على أن هذا الضعف ليس مميتا فهى قائمة ومستمرة على الرغم من كل الأزمات والعواصف التى مرّت بها خلال أربعة عقود .

وهكذا بعد أن عادت الجامعة لمقرها الدائم فى القاهرة وعادت مصر إلى عضويتها اخذت تمارس دورهافى المحاولة لتقريب وجهات نظر الدول العربية حتى جاءت أزمة العراق والكويت فهزت أركانها بعنف لم يسبق له مثيل .

ويجدر بنا هنا أن تشير إلى أن أزمة غزو العراق للكويت كانت من الأسباب الرئيسية فى الاسراع بعودة الجامعة إلى القاهرة من تونس ، فانه طبقا لقرار مجلس الجامعة العربية تم ٤٩٨٣ (دولة الانعقاد العادى - الدورة رقم ٩٣) كان من المقرر أن يتم الاعلان النهائى بعودة الامانة العامة للجامعة فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٩٠ ، غير أن الظروف التى احاطت بازمة الخليج الناجمة عن غزو الكويت والتداعيات التى اصابت العالم العربى ، على أثره ، دفعت بمجلس الجامعة العربية أن يقرر فى دور انعقاده الطارئ والذى عقد فى القاهرة فى ٣ اغسطس سنة ١٩٩٠ أى بعد غزو الكويت بيوم واحد بأن يصدر الاعلان عن عودة الامانة إلى القاهرة فى دورة طارئة تعقد بالقاهرة فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٩٠ ، على أن تعقد الدورة العادية فى تونس فى ٢٧ سبتمبر كما هو مقرر لها سابقا .

فى المرة الأولى حينما نقلت الجامعة من مقرها الدائم فى القاهرة إلى تونس ، كان هناك اجماع عربى على ذلك بسبب الصلح مع اسرائيل ، ولكن فى المرة الثانية ، أى عند عودتها إلى مقرها الدائم ، كان هناك انقسام واضح بين المشاركين الذين انقسموا إلى فريقين بين مؤيد للعودة ومعارض لها ، رغم أن المادة العاشرة من ميثاق الجامعة تنص على أن تكون القاهرة مقرا دائما لجامعة الدول العربية ، ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه » وقد حرص المجلس منذ البداية على تنويع مكان اجتماعاته ، فكان أحيانا يعقد هذه الاجتماعات فى القاهرة وأحيانا أخرى يعقدها فى عواصم الدول العربية مثل بغداد ، دمشق ، بنى غازى ، الدار البيضاء - عالية - شقورة ، بلودان ، الاسكندرية .

احتلال العراق للكويت وتأثير الأزمة على الجامعة العربية

فجرّ الغزو العراقى للكويت وما نجم عنه من أزمة على المستويين الاقليمى والدولى آثاراً بالغة على واقع ومستقبل العديد من القضايا العربية الاساسية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ، وقضايا النفط والتنمية والتضامن العربى وغيرها من القضايا .

ويمكن القول أن الأزمة الناتجة من الغزو العراقى للكويت تمثل بحق بداية لعملية مراجعة شاملة تتضمن بروز صياغات جديدة وحلول لتلك القضايا فى الأمر المنظور القريب والبعيد معا ومن هذه القضايا المهمة قضية الجامعة العربية ، خاصة ودورها فى هذه الأزمة ، وخاصةعلى صعيد التفاعلات العربية - العربية ، خاصة وأن كثير من المحللين السياسيين والمتتبعين للسياسة العربية ، يرون أن هذه الأزمة تمثل فاصلا حادا بين صيغتين مختلفتين للنظام الاقليمى العربى، وأن معادلة جديدة للتفاعلات العربية هى بصدد الظهور من جديد ، بعد التصدع الهائل الذى أحدثه غزو العراق للكويت للتضامن العربى ومنطلقاته والتى كانت قد استقرت من قبل فى مؤتمر قمة فاس ، أو فى مجالس التعاون العربى أو على المستويات الاقليمية الفرعية العربية .

ومن هنا يجب أن نحدد دور الجامعة فى هذه الأزمة ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الأزمة، هى أول أزمة تواجهها الجامعة العربية منذ بدء انشائها على هذا المستوى من الحدة .

لذلك عقد مجلس وزراء خارجية الدول العربية دورة غير عادية بالقاهرة فى ٣ أغسطس أى بعد الغزو العراقى على الكويت ورفض أى آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته ، وذلك بأغلبية ١٤ صوتا من ٢١ صوتا .

ونص البيان كالتالى :

أن مجلس الجامعة العربية فى دورته غير العادية المنعقدة فى ١١ محرم ١٤١١ الموافق ٣ / ٨ / ١٩٩٠ فى القاهرة ، وبناء على الطلب المقدم من دولةالكويت لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة للنظر فى العدوان العراقى على الكويت وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة ، وبناءعلى المادة الثانية من ميثاق التضامن العربى الذى وافق عليه مؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء يقرر :

١- إدانة الغزو العراقى على دولة الكويت ورفض أى آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته .

٢- استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت .

٣- مطالبة العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ محرم سنة ١٤١١ هـ الموافق ١ / ٨ / ١٩٩٠م .

٤- رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر فى عقد اجتماع قمة طارئ لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضى دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانونى العربى القائم .

٥- تأكيد تمسكه المتبنى بالحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التى تضمنها الميثاق الخاص بالجامعة العربية ، بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغييرها .

٦- رفض المجلس القاطع لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية .

٧- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القراروإخطار المجلس بما يستجد .

٨- اعتبار المجلس دورته غير العادية فى حالة انعقاد مستمر .

وفى أول سبتمبر سنة ١٩٩٠م أصدر مجلس وزراء خارجية الدول العربية خمسة قرارات تتعلق بالوضع فى الخليج وفى ضوء الغزو العراقى للكويت أكد فى الأول على استمرار الالتزام

بقرارات مجلس الأمن ، ومطالبة السلطات العراقية بعدم المساس بالتركيبة السكانية لأهل الكويت ومحاولة تغيير التقسيم الإدارى وتبديل المسميات فى دولة الكويت ، ومطالبة كافة الدول والمنظمات الدولية والاقليمية بالامتناع عن القيام بأى عمل أو تعامل قد يفسر على أنه اقرار ضمنى يمثل هذه الاجراءات ، كما قرر المجلس التأكيد على أن أى حل عربى لأزمة الخليج ينبغى أن يكون منبثقا من ميثاق الجامعة العربية ومستندا فى مهمته الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن .كذلك فان المجلس استنكر فى قراره الثانى ما حدث من سلطات العراق، من الخروج على أحكام القانون الدولى الخاصة بالانسان وذلك فيما يتعلق بمعاملة المدنيين فى الكويت وهى تقع تحت الاحتلال العسكرى العراقى ، وطلب من العراق أن يعمل كل جهده لتوفير كل الحماية للمدنيين هناك على اختلاف جنسياتهم .

كذلك طالب المجلس السلطات فى العراق بتوفير الحماية لكافة المنشآت العامة والخاصة والممتلكات الثابتة والمنقولة فى الكويت ، واعتبار أن جميع الاجراءات التى تمت ضد هذا الالتزام لاغية أصلا ، وكذلك حمل العراق مسئولية الأضرار الناجمة عن غزو الكويتين وممارسات القوات العراقية التعسفية فيها ، وأكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتين وغيرهم من رعايا مختلف الدول فى الحصول على التعويضات العادلة عما أصابهم من خسائر واضرار .

وكذلك فان المجلس اعتبر فى قراره الرابع أن قرار السلطات العراقية بانهاء عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الكويت باطلا ولاغيا ، وأكد مشروعية استمرار هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى ممارسة اعمالها ، وتمتع مقارها واعضائها بكامل الحصانات والمزايا المقررة فى القانون الدولى ، وذلك وفقا لأحكامه ، واتفاقيتى فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

كذلك طالب المجلس السلطات العراقية بعدم وقف الحق المشروع لرعايا الدول الأخرى فى كل من الكويت والعراق من المغادرة فى أى وقت يريدون وحث العراق على ضرورة الوفاء بالتزاماتها الدولية المقررة لرعايا الدول الأخرى بوجوب توفير الحماية المناسبة لهم ، وكذلك تأمين سلامة أرواحهم وممتلكاتهم وتجنبهم اخطار التعرض للعمليات والتعويض عن أية اضرار تصيب ارواح رعايا الدول الأخرى أو ممتلكاتهم .

وفى قراره الخامس استنكر المجلس ممارسات السلطات العراقية التى تنطوى على الحاق الضرر بالممتلكات العقارية المنقولة للحكومة الكويتية والهيئات والشركات العامة والخاصة

والمنظمات العربية والدولية ومشروعاتها العامة بالكويت أو المساس بممتلكاتها واموالها وودائعها بأى شكل ، وقرر تحميل العراق مسئولية التعويض عن الاضرار والخسائر الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقى للكويت .

وكذلك فقد اصدر المجلس فى نفس البيان أنه انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ ، ٥١ وإدراكًا للمسئولية التاريخية الجسيمة - التى تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقى للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربى والأمن القومى العربى ومصالح الأمة العربية العليا ، يقرر مايلى :

١- تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣ / ٨ / ١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامى الصادر فى ٤ / ٨ / ١٩٩٠ .

٢- تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ فى ٢ / ٨ / ١٩٩٠ورقم ٦٦١ فى ٦ / ٨ / ١٩٩٠ ورقم ٦٦٢ فى ٩ / ٨ / ١٩٩٠ بوصفتها تعبيرا عن الشرعية الدولية .

٣- إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت ولابأى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا واعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١ / ٨ / ١٩٩٠ .

وكذلك تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوما إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه فى هذا الشأن ، كذلك أثير موضوع آخر بشأن قرار الجامعة العربية هذا وهو مسألة الاجماع والأغلبية ، فقد أثارت العراق وفلسطين (منظمة التحرير) الشك فى صحة القرار باعتباره باطلا استنادا إلى نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية الذى يستوجب الاجماع فى مثل هذه القرارات .

وقد رد باقى الاعضاء على مندوب العراق وفلسطين بأنه لم يحدث طوال عمرالجامعة الذى استغرق ٤٥ عاما ان اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيس دولتها وقائد جيوشها الاعلى على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة العربية وابتلعتها تماما ، فنحن امام قضية عربيةغير مسبوقة تاريخيا فى النظام العربى الاقليمى ، وتواجه الامة العربية والجامعة العربية أزمة لم تواجهها من قبل ولم تكن فى حسبان أحد على النحو الذي ثارت عليه والنتائج التى ترتبت عليها .

لذلك فبمجرد أن دعا الرئيس حسنى مبارك إلى اجتماع قمة عربى لرؤساء العربية فورا ، تجارب رؤساء وملوك الدول العربية مع دعوة الرئيس حسنى مبارك لعقد قمة عربية طارئة خلال اربع وعشرين ساعة من توجيه بيانه الصحفى العالمى الذى عقد فى القاهرة فى ٨ اغسطس ، وشاركت فى هذا المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء تونس الذى كانت غاضبة من نقل مقر الجامعة إلى القاهرة .

واستغرقت القمة العربية يوما واحدا اختتمت اعمالها فى القاهرة مساء ١٠ اغسطس وصدر عنها بيان ختامى وافق عليه ١٣ دولة عربية هى مصر ، السعودية ، الكويت ، الامارات ، قطر ، البحرين ، سلطنة عمان ، سوريا ، المغرب ، لبنان ، جيبوتى ، الصومال ، واعترضت دولتان ، هما العراق ، وفلسطين وتحفظت بثلاث دول هى السودان فلسطين ، موريتانيا ، بينما ، امتنعت الجزائر والاردن واليمن عن التصويت .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى مجلس الأمن وقراراته وهو الموازى للجامعة العربية فى اصدار القرارات المؤيدة للكويت ضد العراق لنرى مدى التزام الطرفين باستقلال الكويت وعدم شرعية الاحتلال العراقى ، فقد اصدر مجلس الأمن الدولى وهو فرع الأمم المتحدة الرئيسى المختص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، فإنه قد اصدر - حتى الآن ٥ قرارات فى شأن أزمة الخليج الراهنة وهى القرارات ٦٦٠ فى ٣ / ٨ / ١٩٩٠ ، ٦٦١ فى ٦ / ٨ / ١٩٩٠ . ٦٦٢ فى ٨ / ٨ / ١٩٩٠ ، ٦٦٤ فى ١٨ / /٨ ١٩٩٠ ، ٦٦٥ فى ٢٥ / /٨ ١٩٩٠ .

هذه القرارات تضمنت فى مجملها مطالبة العراق بسحب قواته من الكويت بعد إدانة غزو لأراضيها وذلك دون شروط والبدء فور ذلك بالدخول فى مفاوضات مكثفة بين الطرفين لتسوية خلافاتهما وعدم الاعتراف بضم العراق للكويت ، والغاء ما يترتب على هذا القرار من آثار وفرض عقوبات اقتصادية ثم اتخاذ ما يلزم من التدابير بما يتناسب مع الظروف المحددة فى اطار سلطة مجلس الأمن لحصار العراق لإجباره على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ، بل وافق مجلس الأمن فى قراره ٦٦٥ فى ٢٥ / ٨ / ١٩٩٠ على أن تنسق الدول المعنية اعمالها الرامية لتنفيذ هذا القرار على أن تستخدم بالشكل المناسب أساليب لجنة الأركان العسكرية .

وهكذا نجد أن الجامعة العربية لم يكن أمامها من عمل إلا اصدار القرارات التى تدين العراق واحتلاله للكويت فقط وهذا من الناحية النظرية فقط ، إنما من الناحية العملية فهى لاتملك قوة عسكرية تستطيع استخدامها لتنفيذ قراراتها المعلنة .

لذلك فـان الانفـجار الذى وقع فى منطقـة الخليج قـد أدى من بين نتـائجـه - إلى الاهتمـام المتصاعد بعلاقات الاقطار العربية بعضها ببعض والى علاقـاتها كمجموعـة وأ أفراد بالخارج ، وكان من نتيجة ذلك أن أثيرت اسئلة كثيرة عن موازين القوى الاقليمية والدولية .

وعلى ذلك فـان الجامعة العربية فى هذه الحالة الفريدة التى لم تواجه مثلها من قبل ، كان مستقبل الجامعة العربية ، مرهونًا كلية بكيفية انهاء هذه الأزمة سياسيا ، أو بمعنى آخر ، أن مستقبل النظام الحاكم فى العراق ووجوده على رأس هذه الأزمة الشديدة لو استمرت بدون حل فان عجز الجامعة سيظهر واضحا للجميع وسيظهر كذلك أن بقاءها لايحمى أى عضو فيها ، إذن لاداعى لبقائها ، أما إذا انتهت هذه الازمة وذهب النظام العراقى ، فانه من المحتمل أن تعيش الجامعة العربية على ما هى عليه .

إذ أن الجامعة العربية منظمة حكومات وليست منظمة شعوب ، وكل ذلك فى اطار النظام الاقليمى العربى ، بكل ما فيه من صراعات وتناقضات ، لذلك فهى تعتبر بحق مرآة واضحة تعكس حالة هذا النظام ، فقوتها أو ضعفها اقليميا أو دوليا هو محصلة نهائية لقوة أو ضعف هذا النظام ، وهكذا تبقى فاعلية الجامعة العربية وقوة استجابتها لحل المشكلات بين الاعضاء على الحد الأدنى لإجماع الدول الاعضاء حول قضية أو أخرى من القضايا المعروضة عليها ، وما أكثر المشاكل والقضايا المثارة على الساحة العربية .

كل ذلك حدث والنظام الدولى الجديد قد ظهر فعلا ولم ينته تماما من اثبات تشكيله ، ثم هناك اسرائيل وتوازن القوى فى منطقة شرق البحر المتوسط بينها وبين باقى الدول العربية وما يمثله العراق فى هذا التوازن وأهميته لاسرائيل .

كذلك فـان أزمة الخليج ثارت فى توقيت هو من قبيل المفاجأة أو الصدمة بالنسبة للعرب جميعا ، وكذلك دول العالم ، إذ أن العرب بذلوا جهودا كبيرة لتناسى الخلافات التى حدثت بسبب اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل ، حتى استطاع العرب تجاوز هذه المرحلة والعمل على تناسى هذه الخلافات والنظر بواقعية إلى ما تحقق من خلال هذه الاتفاقية والتى اعتبروها فى مبدأ الأمر أنها كارثة بالنسبة لهم جميعا .

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك وانعكاسا للأنقسام الحاد بين الشعوب العربية وحكامها ، أن امتد هذا الانقسام إلى الجامعة نفسها واصبحت الدول فيها مجموعات متنافرة ، بل يذهب الدكتور كلوفيس مصقود مقصود الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة فى كتاب استقالته من

منصبه إلى أن الوضع العربى قد اصيب بحالة من الانشطار المريع الذى لم يسبق له مثيل ، نتيجة لما يحدث فى الخليج ، وما استتبع ذلك من عملية استقطاب حادة ، كذلك اصيب بحالة عنيفة من فقدان التوازن هدمت اركانه ومقوماته بدرجة صار معها من الصعب بل من المتعذر اعادة الأولوية فى العمل العربى فى المدى المنظور -إلى القضايا الكبيرة التى تمس المصلحة القومية العربية فى الصميم .ونتيجة لذلك الانقسام الحاد فقد تعرض الشاذلى القليبى إلى هجوم شديد من بعض الدول العربية بسبب موقفه السلبى من هذه الأزمة ، وفى نفس الوقت تخوفه من الذهاب إلى القاهرة لعودة مقر الجامعة إلى القاهرة ، وكذلك موقف بلاد تونس والمؤيد للعراق فى هذه الأزمة .

وهكذا وجدت الجامعة العربية وعلى رأسها امينها العام الشاذلى القليبى موقفين الأول صعب والثانى أكثر صعوبة والأول هو الانتقال إلى المقر الدائم فى القاهرة ، ولاثانى هو أزمة الخليج .

الفصل الثانى

الغزو العراقى للكويت

* العراق وخداع الدول العربية .
* التحركات العسكرية على الحدود .
* الغزو العسكرى .
* نتائج الغزو العسكرى .

الغزو العراقى للكويت

العراق وخداع الدول العربية

لم يكن الغزو العراقى للأرض الكويتية بمثابة نتيجة طبيعية للمقدمات والتحركات التى سبقت الغزو ، فبينما كانت الجهود الدبلوماسية العربية والدولية ، تنشط لتطويق الأزمة بين البلدين وتعمل فى نفس الوقت جاهدة إلى تسوية مقبولة من الطرفين ، وذلك باشتمالها على عناصر تمثل قاسما مشتركا لطلبات الطرفين وأن هذه الطلبات فى نفس الوقت لاتخل بمصالح كل منهما الحيوية والجوهرية ، ثم جاء الغزو العراقى ليقطع الطريق على هذه الجهود ، وذلك باحداثه نقلة نوعية فى طبيعة النزاع ، فبدلا من كونه نزاعا بين دولتين ، عربيتين على مسائل يمكن بشأنها التوصل إلى تسوية مقبولة لهما ، تحول النزاع فى طبيعته وأبعاده وإمكاناته وتسويته إلى نزاع متعدد الأطراف والأبعاد ، مما القى ظلالا شديدة القتامة على امكانات تسويته .

كذلك فإن السلوك السياسى العراقى اتسم منذ الأزمة بدرجة واضحة من الثبات فى المضمون والمبادئ الأساسية الحاكمة لهذا النزاع ، وهو مسألة تنازع حدود لا أكثر ، على الرغم من تعدد وكثافة الجهود السياسية من الناحية الشكلية ، ومن هذا المنطلق كان من الطبيعى ألا تشتمل فترة النشاط السياسى والجهود المبذولة لحل النزاع سلمياعلى أى ظواهر متميزة فى ذلك السلوك ، وإنما كانت معظم الجهود السياسية العراقية خلال الأزمة ومنذ بدايتها تتحرك فى إطار جملة من المبادئ والمنطلقات التى ميزت السياسة العراقية حيال هذه الأزمة .

ولابد أن هذا الغزو قد نبهنا إلى قيم أخرى قد ضاعت فى عالمنا العربى ، ألا وهى قيمة مشاركة الشعوب فى وطننا العربى ولجوء الحكام إلى الخداع للوصول إلى أهدافهم ونعنى هنا بالمشاركة ليست السياسية فقط وإنما الاجتماعية أيضا ، فلو أن النظام السياسى فى بغداد ، كان يخضع لأى نوع من أنواع المناقشة أو الحساب أو المراجعة ، سواء لما أقترفه مع إيران أو ما اقترفه بحق الكويت أو بحق شعبه من أكراد وشيعه وسنة ، لتردد قبل أن يقوم بمغامرة أخرى .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ظهر النظام العراقى بأنه النظام الذى استنفد كل الوسائل السلمية لحل المشكلة مع الكويت ، وإنه لابد له فى وصول المفاوضات إلى طريق مسدود ، وأن التحركات العسكرية التى تجرى على حدود الكويت ما هى إلا مناورات دورية للقوات المسلحة العراقية على مسرح العمليات القريب من البصرة والفاو .

وهنا نسجل للنظام العراقى عموما نجاحه فى خداع الدول العربية والدول الأجنبية ، وذلك باخفائه نيته فى الهجوم على الكويت واحتلالها ، ولذلك فان جميع أجهزة المخابرات فى جميع دول العالم تقريبا فشلت فى توفير الإنذار المبكر اللازم لاتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية فى مثل تلك المواقف .

١- فشل كل طرف من الأطراف الضالعة فى الموقف فى إدراك النوايا الحقيقية للعراق على اعتبار أنها مشكلة مهما طال الوقت بها يمكن أن تحل سلميا ٢ ,- فشل جميع الدول العربية والأجنبية - عدا العراق بالطبع ، لأنه صاحب قرار الغزو ، وبدرجات متفاوتة فى توقع أن يكون هناك احتمال حتى الآن فى نشوب نزاع من هذا النوع حتى ولو اشتباكات على الحدود .

٣- فشل معظم الدول فى تقدير الأثر الاستراتيجى المتبادل النتائج عن الاعتبارات المالية والميزانية والموارد والاتجاهات السياسية والثقافية والعسكرية ، والتكنولوجية والتاريخية لتوجه العراق .

وهكذا أخذ صدام حسين يكرر أكثر من مرة صور الخداع للعالم العربى والغربى - إذ أنه فى بداية الحرب العراقية الإيرانية ، أخذ يحشد جيشه فى جنوب العراق ويستبعد الهجوم على إيران ، وذهب إلى هناك لتفقد قواته ودعا عدو من مراسلى صحف العالم لتفقد التدريبات العسكرية التى يجريها الجيش العراقى فى الجنوب ، فى نفس الوقت الذى كانت قواته فى شبه جزيرة الفاو تستعد للهجوم على الأراضى الإيرانية .

وتكرر هذا الخداع قبل غزو الكويت بيوم واحد أى فى أغسطس ١٩٩٠م ، نفس هذه اللعبة البسيطة لعبها صدام حسين بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية بعشر سنوات ، إذ طلب الرئيس العراقى من كافة الملحقين العسكريين فى كل السفارات العربية والأجنبية فى بغداد قبول دعوته إلى زيارة قواته المكونة من فرقتين عسكريتين - والتى حشدها عند الحدود مع الكويت ، وابتلع الملحقون العسكريون - العرب والأجانب - الطعم - ورحبوا بالدعوة وأسرع كل واحد منهم بعد عودته من الزيارة - إلى سفارته ليرسل إلى حكومة بلاده تأكيداته بأن

العراق لن يهاجم دولة الكويت ، وهؤلاء الخبراء كانوا بالطبع معذورين فى رأيهم هذا ، فمن منهم كان يخطرفى باله – للحظة واحدة ، أن دولة تحشد قواتها على حدودها مع دولة أخرى جارة لها ويقال أنها تستعد للهجوم ، ثم تسمح للملحقين العسكريين أنهم بتفقد هذه القوات لذلك فإنهم طمأنوا حكوماتهم على أمن وسلامة الكويت ، وكان الرئيس العراقى يسخر منهم وهو يصدر أمره ببدء الزحف على الكويت فى فجر اليوم التالى .

ومن ناحية أخرى أخذ الرئيس العراقى ومن خلفه النظام البعثى يعمل على تكثيف السلاح الفعال فى يد الجيش العراقى فمنذ سنة ١٩٨٤ عمل العراق على التخطيط الجيد لامتلاك أنواع الأسلحة الحديثة بحجة حربه مع إيران وبتشجيع من دول الخليج والدول الغربية التى تساعده فى تصدير التكنولوجيا إليه وتشغيل مصانعها وشركاتها وعمالها وموظفيها ، وجنى الأرباح الطائلة من وراء ذلك ، مادام العراق يحارب الدولة المسلمة ويقف ضد أيدولوجيتها الجديدة وخوفا من انتشارها فى مناطق البترول لذلك كله خطط العراق جيدا لبرنامج جديد لصواريخ أكثر تطورا وأكثر تكلفة ما دامت أحلامه فى تحقيق القوة لاحد لها، وما دامت دول الخليج قادرة على الدفع وتسديد الفواتير وأقساط الديون أولا بأول .

وهناك وجه آخر من أوجه الخداع التى قام بها صدام حسين ألا وهو مغازلة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومحاولة وضع نفسه فى خدمة مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ، على اعتبار أنه القوة الوحيدة فى الخليج التى يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليها فى الحفاظ على مصالحها فى هذه المنطقة الحساسة من العالم ، بما فيها من ثروات وخاصة البترول عصب الحياة فى العالم ، وهذا ما يؤيد عملية الخداع فدور الولايات المتحدة فى العالم العربى معروف وتأييدها المطلق لإسرائيل لاشك فيه .

لقد أثارت الوثائق التى ظهرت عن هذه المقابلة وكذلك من المقابلة الأخرى التى تمت بعد الغزو بين الرئيس العراقى والقائم بالأعمال الأمريكى فى بغداد عدة تساؤلات والأهم فيها ، هل هذه المقابلة،أى المقابلة الأولى هى التى أعطت الضوء الأخضر لصدام حسين بغزو الكويت؟ وهذه هى الملاحظات التى خرجت منها من قراءة هذه الوثائق بعد ذلك والتحقق منها .

أولاً: أن هاتين المقابلتين كانتا بطلب من الرئيس العراقى نفسه والمقابلة الأولى تمت مع السفيرة ايريل جلاسبى قبل الغزو والثانية تمت مع القائم بالأعمال بعد الغزو .

ثانيا : أن الهدف من المقابلتين كان توصيل رسالتين إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش ، ويمكن القول هنا إنها رسالة واحدة وإنما قسمت إلى جزئين توزعت عليهما خيوط وخطوط بالغة الأهمية ، وليست كلها محملة بإشارات أمريكية فقط ، وإنما كذلك بإشارات عراقية ولكنها أكثر من الأمريكية أهمية ودلالة ، وعند تتبع هذه الوثائق نستطيع بقدر من التحقيق أن نخرج منها بكثير التعقيبات والتحليلات التى لم تظهر من قبل .

ثالثا : محضر لقاء الرئيس العراقى صدام حسين للسفيرة جلاسبى يشير إلى أن المقابلة تمت فى الساعة الواحدة من بعد ظهر الأربعاء ٢٥ يوليو وينقل على لسان الرئيس العراقى صدام حسين قوله للسفيرة «طلبتك اليوم لأتحدث معك حديثا خاصا سياسيا واسعا ، هو عبارة عن رسالة إلى الرئيس الأمريكى بوش ، وفى البداية قدم الرئيس العراقى عرضا لمسيرة العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق ، والتى ظلت مقطوعة طيلة السنوات ، ١٩٦٧ ، ١٩٨٤ ، وقال إنه كان قرر إعادة هذه العلاقات قبل شهرين من نشوب الحرب ضد إيران سنة ١٩٨٠ ، ولكنه آثر أن يؤجل الأمر عدة سنوات ، حتى لايتم الربط بين قرار الحرب وقرار اعادة العلاقات مع واشنطن ، ثم أضاف «تعاملنا مع بعضنا ، أثناء الحرب ، وأجرينا الحوار على المستويات التى أتاحتها الفرص .. وكنا نأمل أن تزداد مساحة الفهم المشترك ، وأن تتسع فرص وإمكانات التعاون بما يعود بالمصلحة على الشعبين العراقى والأمريكى ، بل وعلى الأمة العربية كما كنا نأمل ، وكلما وجدت الأطراف المعنية ذلك ممكن » .

وبعدما شكا من الكويت والإمارات ودورها فى خفض أسعار النفط ، الأمر الذى اعتبر من وجهة نظر صدام إضراراً بموارد ومصالح العراق قال « أنا اطلعت على التصريحات الأمريكية التى تتحدث عن الأصدقاء فى المنطقة وأقول «من حق كل جهة فى العالم أن تختار أصدقاءها فى المنطقة ، نحن أصدقاءكم على ذلك وأنتم تعرفون أنكم لستم الذين حميتهم أصدقائكم خلال الحرب مع إيران ، وأنا أجزم لو أن الإيرانيين اندفعوا فى المنطقة ، لما استطاعت الجيوش الأمريكية أن تصدهم وتوقفهم إلا باستخدام القنابل النووية ، هذه ليست نظرة استصغار لكم وإنما مرتبطة بطبيعة الجغرافيا وبطبيعة المجتمع الأمريكى التى تجعله لايستطيع أن يتحمل فى معركة واحدة عشرة الآف قتيل » بعد ذلك تساءل الرئيس العراقى معاتبا : هل هذه مكافأة العراق على دوره فى استقرار المنطقة وحمايتها من الطوفان الإيرانى؟ .

واعتبر الرئيس صدام أن التصريحات الأمريكية عن حماية أصدقاء أمريكا فى المنطقة بمثابة تشجيع للكويت والإمارات على الإضرار بمصالح العراق ثم ، قال ما نصه (يجب على الولايات المتحدة أن تظهر بوضوح أنها تريد الصداقة مع الجميع حيثما رغب الجميع بصداقتها وتعادى من يعاديها » وبعد ذلك أضاف «أننا لانضع أمريكا كعدو ، ولكن نضعها حيث ترغب أن نكون أصدقاء ، وحاولناأن نكون أصدقاء ، لكن يبدو من تصريحات أمريكا المتكررة، خاصة خلال السنة الماضية أنها لاتضعنا على مشروع الصداقة ، وهى حرة فى تصرفها هذا ، نريد أن نتعامل معها بحجمنا ونعامل الآخرين بأحجامهم .

وأضاف صدام حسين قائلا «إننا نرى مصالح الاخرين ، فى الوقت الذى نتعامل مع مصالحنا ، على الآخرين أن يروا مصالحنا فى الوقت الذى يتعاملون مع مصالحهم ، نحن لانطلب منكم أن تحلوا مشاكلنا ، أنا قلت إن مشاكلنا العربية نحلها فى ما بيننا ، ولكن لاتشجعوا بعض الناس على أن يتصرفوا بأكبر من حجمهم ، وعلى الباطل .

وبعد هذه الإشارات الواضحة لخص الرسالة فى جملة واحدة هى «الذى يصادق العراق لا أظنه يخسر ، ومضى بعد ذلك يقول ، ما زال الرئيس الأمريكى فى تقسيمى ، لم يرتكب خطأ تجاه العرب ، وإن كان قراره بتعليق الحوار مع المنظمة خاطئا (هذا هو المأخذ الوحيد) وبعد لحظات عاد ليقول «نحن راغبون فى الصداقة من غير أن نركض وراءها ، نقوم بواجبنا ونرفض الإيذاء من أية جهة أخرى ، وإذا حصل إصرار على إيذائنا سنقاومه ، وهذا حق إنسانى ، سواء جاء الإيذاء من أمريكا أو الامارات أو الكويت أو اسرائيل ، وفى نفس المناقشة استمر الحوار وتطرق إلى أسعار النفط فقالت السفيرة : لا أريد أن أقول إن الرئيس بوش يريد علاقة أفضل وأكثر عمقا مع العراق فحسب ، بل يريد أن يكون للعراق إسهام تاريخى فى السلام والازدهار فى الشرق الأوسط ، إن الرئيس بوش ذكى ،ولن يعلن أى حرب اقتصادية على العراق .

وهنا رد الرئيس صدام حسين قائلا ، نحن لانريد أسعاراً عالية جداً للنفط ، وسأذكر لك إننى أول من عارض ارتفاع أسعار النفط فى سنة ١٩٧٤ ، وتحدث صدام حسين طويلا عن أزمة بلاده الاقتصادية فقال إن الحرب التى خاضها العراق أغرقته في الديون التى بلغت ، كما قال ٤٠ مليار دولار ، بالاضافة إلى عشرات أخرى من المليارات ، حصل عليها العراق كمساعدات من دول الخليج الغنية ، ثم فوجئ صدام ببعض هذه الدول تطالبه بسداد هذه المليارات ، وتساءل صدام أمام سفيرة أمريكا قائلا :

هل نسى أغنيـاء الخليج أنه لولا العـراق لما استطاعوا الاستمتاع بأموالهم لأن العراق هو الذى أبعد عنهم الخطر ، ولولا النصر العراقى لكان مصير المنطقة كلها قد تغير الآن .

ويستطرد صدام حسين قـائلا ، ثم فـوجئنا بعـد ذلك بانخفـاض سعـر البتـرول في الأسواق العالمية ، وكان يمكن أن نتحمـل هذه الكارثة لولاأننا فوجئنا - مرة أخرى - بالحملات العدائية التى شنتهـا أجهزة الإعلام الأمريكيـة ضدنا ، والهدف من هذه الحملات هو إقناع الرأى العام الأمريكى - والعالمى - بأن الأوضاع الداخلية فى العراق مماثلة ومتشابهة مع الأوضاع الداخلية فى دول أوربا الشرقية ، مثل تشيكوسلوفاكيا ، بولندا ، رومانيا ، لقد صدمنا حقيقة من هذه الحملات الإعلامية ضدنا فى البداية فقط .

واستطرد قائلا مكمـلا لحديثه ، ثم اعتقدنا أنه سرعان ما سيقتنع المسئولون فى الولايات المتحدة بكذب هذه الحملات وبأنها لم تجد أى صدى لدى العراقيين ، كما كنا نتمنى ونأمل فى أن الحكومة الأمريكية ستتخذ قريبا قرارها بالنسبة لعلاقاتها مع العراق .

واستطرد قـائلا فى صراحة ، وأكثر غزلاً هذه المرة ، عندما أضاف : مع العلاقات الطيبة ، والقـوية ، بين البلدين ، يمكن أن نخـتلف بين الحين والحين فى الرأى دون أن يؤثر هذا الخـلاف على العلاقات . وانتقل صدام حسين بعد ذلك نتحدث عن حق الولايات المتحدة فى أن تحمى وتؤمن امدادتهـا البترولية ، ويجب على الولايات المتحدة ألا تستخدم فى سبيـل هذا الهدف - أسلوب استعراض العضلات .

وأضـاف قـائلا : إننى أتمنى أن يقرأ الرئيس جورج بوش كلامى هذا ، وأن يتفهمـه جيدا ، ولايسقط بين أيدى عصابة وزارة الخارجية الأمريكيـة التى لاتضم بالقطع - جيمس بيكر وزير الخارجية ، ولانائبه جون كيلى الذى أعرفه جيدا .

وهكذا انتهى صدام حسين من القاء - محاضرته - الطويلة أمام سفيرة أميركا فى بغداد - ابريل جلاسبى - التى بدأت تتحدث قائلة :

إننى أشكرك - يا سيادة الرئيس - على هذا اللقـاء ، إنها سعادة دبلوماسية كبيرة بالنسبة للدبلوماسى أن يلتقى ويتحدث مباشرة معك ، لقد فـهمت جيدا رسالتك ، لقد سبق لى دراسة التـاريخ فى المدرسة ، وتعلمنا فى كتب التـاريخ شعـار «الحرية أو الموت» وأعـتـقد أنك تعرف جيدا تجربة شعبنا مع الغزاة والمحتلين ، وأضافت سفيـرة الولايات المتحدة قائلة : « لقد أشرت

فى حديثك إلى عدد من النقاط التى لا أستطيع أن أقطع برد فيها بلسان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكننى استطيع فقط أن أعلق على نقطتين ، لقد تحدثت عن الصداقة بين بلدينا ، وأعتقد أن هذه الرغبة متبادلة ، وكانت واضحة فى الخطاب الذى وجهه الرئيس بوش إليك بمناسبة عيد العراق .

وبادر صدام حسين بمقاطعة السفيرة قائلاً :

خطاب الرئيس بوش كان وديا للغاية ووجد ترحيبا من جانبنا ، وأضافت السفيرة ، كما تعلم - يا سيادة الرئيس - فإن الرئيس بوش ، أصدر تعليماته إلى الإدارة الأمريكية يرفض الاقتراح القائل بفرض مقاطعة اقتصادية أمريكية على العراق .

ورد صدام حسين بسرعة ، ولكننا لانستطيع فى نفس الوقت ، أن نشترى أى شئ من أمريكا إننا نستطيع أن نشترى القمح فقط ، وفى كل مرة نحاول أن نحصل فيها على شئ من أمريكا نفاجأ بالرفض بحجة أن ما نريده يعتبر ممنوعا علينا ، إننا نخشى أن يأتى يوم ترفضون فيه تزويدنا بالقمح بحجة أننا نستخدم هذا القمح فى صنع البارود اللازم للقنابل .

وردت السفيرة الامريكية قائلة «لدى تعليمات من الرئيس بوش شخصيا بالبحث عن توطيد العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق ، وتساؤل صدام ، نعم ، ولكن كيف ، إننا أيضا نشاطركم الرغبة هذه فى تحسين وتقوية العلاقات ، ولكن هناك أشياء عديدة تقف ضد تحقيق هذا الهدف .

وردت سفيرة أمريكا : عن طريق الحوار المستمر بين البلدين ، لقد أشرت يا سيادة الرئيس- إلى المقال الذى تضمن هجوما على العراق ووزعته وكالة الاستعلامات الأمريكية وأذيع من صوت أمريكا وبالفعل كان المقال عنيفا كما أن الحكومة الأمريكية سارعت بتقديم الاعتذار الرسمى عنه فى حينه .

وعلق صدام حسين قائلا : هذه لفتة كريمة منك ، نحن العرب عندما يعترف أحد بخطئه ويقول إنه آسف ، فهذا يكفينا ، ولكن الحملات الإعلامية الأمريكية ضدنا مازالت مستمرة ، كما تزايدت وتضاعفت القصص والحكايات عنا ، وكلها مختلقة وغير حقيقيه ، ولوكانت كذلك لما صدمنا ، ولكن الاستمرار فى شن هذه الحملات الظالمة أدى إلى اقتناعنا بأن لديكم رغبة فى الإساءة إلينا .

وردت السفيرة قائلة «إن الإعلام الأمريكى - شأنه الإعلام الغربى يتمتع بالحرية فى أن يكتب ويقول ما يريده حتى لو جاء على حساب المصالح القومية أوضد سياسة الحكومة ، وأرادت السفيرة أن تخفف على الرئيس العراقى ، فقالت ضاحكة ، لو كان الرئيس بوش يملك حق مراقبة الإعلام الأمريكى لشكل هذا له سهولة كبيرة ، وانتقلت السفيرة بعد ذلك إلى نقطة أخرى بالغة الأهمية اعتبرها صدام حسين بمثابة الضوء الأخضر له لغزو الكويت وباقى دول الخليج .

وعادت السفيرة تتسائل :

أرجو أن تعطينى فكرة عن نتائج الجهود العربية لحل المشكلة مع الكويت والإمارات ، فرد صدام قائلا ، لقد اتفقت مع الرئيس محمد حسنى مبارك - على أن يلتقى رئيس وزراء الكويت - الشيخ سعد - مع رئيس المجلس الأعلى للثورة العراقية فى السعودية ، وهذا الصباح - قبل لقائى معك - تلقيت مكالمة من الرئيس مبارك جاء فيها موافقة الكويتيين على عقد هذا الاجتماع .

وسارعت السفيرة الأمريكية بتهنئة صدام حسين بنجاح هذه الخطوة ، ولم يرد صدام على التهنئة وواصل حديثه قائلا :

إن الاجتماع المبدئى سيعقد فى السعودية ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى بغداد لبحث القضية من كافة جوانبها خلال مباحثات بين العراق والكويت ونحن نتمنى أن نصل إلى نتائج إيجابية لهذه المشاكل ونتمنى أيضا النظرة المستقبلية بعيدة المدى بجانب المصالح العميقة ستكون أقوى من البخل الكويتى .

وعادت السفيرة لتسأل: ومتى سيصل الشيخ سعد ولى عهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد ؟

فرد عليها صدام حسين قائلاً : أعتقد أنه سيصل يوم السبت أو الاثنين ٣٠ يوليو لقد قلت لأخى الرئيس حسنى مبارك ، إنه يجب أن يتم اللقاء والاتفاق فى بغداد السبت والأحد .

هكذا وجد صدام حسين من الرئيس مبارك كل مساعدة وكل دعم من أجل التوصل إلى حل سلمى وعادل للخلافات العراقية الكويتية ، فالرئيس مبارك هو الذى اقنع الشيخ جابر أميرالكويت ، كما قال صدام للسفيرة الأمريكية . بالموافقة على لقاء عزة ابراهيم فى جدة ، أولا ثم الانتقال بعد ذلك إلى بغداد ، وكان صدام حسين سعيدا كل السعادة بموقف الرئيس مبارك ، وقال للسفيرة الأمريكية بالحرف الواحد :

وأنت لاتجهلين أن زيارات أخى الرئيس مبارك لبغداد كانت تمنحنى دائماالتفاؤل السعيد ، وقد صارحنى أخى الرئيس مبارك بمخاوف الكويتيين من الحشود العسكرية العراقية على بعد ٢٠ كم فقط من الحدود ، وقلت لأخى حسنى أنه يستطيع أن يؤكد«كلمة شرف» فينقلها إلى الكويت باسمى ، بأن العراق - مهما كانت حشوده وقواته عند الحدود - لن يقوم على مهاجمة الكويت أو تهديدها ، ما دمنا نستعد للقاء والبحث عن حل من خلال مباحثات جدة وبغداد .

وأجاب صدام حسين : إننا لانطالب الغير بعدم التدخل أو الاهتمام عندما يكون الوضع متعلقا بالخطر على السلام ، هذه عاطفة إنسانية نبيلة نتقاسمها جميعا ، ومن الطبيعى أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، تبدى إهتماما وتشعر بأن عليها المشاركة فى حفظ السلام ، والذى أطلبه فقط ، من الولايات المتحدة ألا يكون إعلان رأيكم بمثابة تشجيع للمعتدى على المضى فى تنفيذ عدوانه ، أننا نبحث فقط عن حل عادل يعترف بحقوقنا دون تجاهل لحقوق الآخرين ، كما أننا نريد فى نفس الوقت أن يعرف الآخرون أننا لن نستطيع الاحتمال أكثر مما احتملنا ، وبعد أن كدنا نفقد صبرنا معهم بسبب إجراءاتهم التى وصلت إلى تهديد وصول الحليب إلى أطفالنا ودفع معاشات الأرامل اللاتى فقدن أزواجهن فى الحرب .

وكذلك الأطفال الذين فقدوا آباءهم ، إن من حق العراق كدولة ، أن يتمتع شعبه بالراحة والازدهار ، لقد فقدنا الكثير بسبب الحرب ، وعلى غيرنا أن يقدر ثمن التضحيات التى قدمها العراق وشعب العراق من أجل حمايتهم والدفاع عنهم . ونظر صدام إلى المترجم الخاص الجالس بجانبه وأشار إليه باصبعه وقال : إننا لانريد الحرب ، لأننا أول من يعرف أهوالها ولكننا نطالبكم فى نفس الوقت - الأ فتدفعونا إلى خيار الحرب كحل وحيد لنعيش بكرامتنا ، إننا نعلم أن الولايات المتحدة تمتلك السلاح النووى ، ولكننا قررنا أن نعيش كرجال أحراراً ونموت حتى آخر رجل ، إننا لانطالبكم بحل قضايانا ومشاكلنا ، فهذه القضايا يجب أن تحل بين العرب أنفسهم ، وكل ما نطلبه منكم ألا تشجعوا واحدا على الإقدام على فعل لايتناسب مع حجمه .

وفى غزل صريح لأمريكا أضاف صدام حسين : ولا أعتقد أن أحدا يمكنه أن يخسر لكونه صديقا للعراق والأكثر من ذلك أنه قال : من وجهة نظر فإن الرئيس الأمريكى لم يخطئ فيما يخص القضايا العربية ماعدا قراره بتجميد الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية «كتاكتيك» دبلوماسى لتهدئة اللوبى الصهيونى فى أمريكا قبل أن يعاود تلك الاتصالات من

جديد ، وأتمنى أن يكون تقديرى صالحا وصائبا ، إننا نبحث فى العراق عن الصداقة ولكننا لن نجرى خلفها ولن نطالب بها من يرفضها ، وفى نفس الوقت فإننا نرفض ونتصدى لأى عدوان علينا يأتى من أمريكا أو من الكويت أو من إسرائيل ، وكما قلت من قبل فاننا لانضع هذه الدولة فى سلة واحدة ، فإسرائيل سرقت أرضا عربية بمساعدة من أمريكا ، أما الكويت والإمارات فانهما لايساندان إسرائيل ، ولكنهما فى نفس الوقت عندما يحاولان إضعاف العراق ، فهذا يعنى أنها يساعدان اسرائيل وبالتالى فان العراق عليه أن يدافع عن نفسه .

وهزت سفيرة أمريكا رأسها بالموافقة وقالت إننى أتفهم ما تقوله بسهولة ، لقد عشت سنوات فى العراق ، وأعجبت بجهودك غير العادية فى بناء وتنمية بلادك ، إننى أعلم أنك فى حاجة إلى المال ونحن نقدر رغبتك فى الحصول عليه لبناء العراق بعد سنوات الحرب الطويلة والمدمرة ولكننا لانعرف فى نفس الوقت الكثير من الصراعات العربية / العربية ، كما أننا لانملك أفكاراً أو آراء محدودة بالنسبة لها ، وعلى سبيل المثال الخلاف الدائر بينكم وبين الكويت حول الحدود المشتركة ، لقد كنت فى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية فى الكويت خلال الستينات ، وكانت التعليمات لنا جميعا ألا يكون لأحد منا أى رأى فى هذه المشكلة ، باعتبارها مشكلة خاصة بالعراق والكويت ولا شأن للولايات المتحدة بها ، كما أن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى - أعطى تعليماته للمتحدث الرسمى الأمريكى بتكرار وتأكيد هذه التعليمات ، وكل ما نتمناه يا سيادة الرئيس ، هو أن تحلوا هذه المشكلة من خلال الجامعة العربية أو بواسطة الرئيس حسنى مبارك ونرجوا أن يأتى هذا الحل بسرعة ، وهذا هو رأى أمريكا وهذا موقفها من مشكلة الحدود العراقية الكويتية .

وهنا تدخل طارق عزيز فى الحديث وقال مقدما نفسه وأنكاره إى سفيرة الولايات المتحدة : إن سياسة العراق فى منظمة الدول المصدرة للبترول كانت - وما زالت- ضد التقلبات فى أشعار النفط ، وقال صدام مساومًا : ٢٥ دولار للبرميل لايعتبر سعرا مرتفعا ، وقالت السفيرة: إن الكثيرين من الأمريكين فى مناطقنا البترولية يحبون أن يتخطى سعر البرميل إلـ ٢٥ دولار ويزيد عليه .

وكان هذا الكلام من السفيرة الضوء الأخضر الثانى الذى أطلقته فى وجه الرئيس العراقى وبهر عينه ، وقال صدام متشجعا ومتفائلا فى فترة ما هبط السعر إلى ١٢ دولار للبرميل ، مما أدى إلى خسارة كبيرة بالنسبة لميزانية العراق المتواضعة .

وقامت السفيرة بعد ذلك مستأذنة فى الانصراف بعد انتهاء اللقاء الطويل والخطير ، ولم تنس أن تقول لصدام وهى تصافحه ، إننى استعد للقاء مع الرئيس جورج بوش فى واشنطن خلال الأسبوع القادم وسوف أحيطه علمًا بكل ما سمعته منك عن ثقتك الشخصية فيه وحرصك على توطيد علاقة بلادك بالولايات المتحدة .

التحركات العسكرية على الحدود

هذا ما حدث من الرئيس العراقى صدام حسين وفى نفس الوقت الذى أعلن فيه أنه لن يهاجم الكويت سواء فى خطبة العلنية أو فى مقابلاته مع الرؤساء الذين كانوا يسعون بالوساطة بينه وبين الكويت لحل الأزمة سلميا ، وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٩٠ ، اتخذت قوات عراقية قوامها ٣٠ ألف جندى مواقعها على بعد ٢ كم من الحدود الكويتية .

بعد ذلك حدثت اتصالات كثيرة ومكثفة بين الملوك والروساء العرب نتيجة لذلك تحدديوم٢٩ يوليوفى جدة ، لذلك بعث العراق وفداً برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس الثورة العراقى ، وفى نفس الوقت كان وفد الكويت برئاسة سعد العبدالله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء وعددا من الوزراء لمناقشة المسائل القانونية والنفطية والمالية .

وقد عقد اجتماع مشترك بحضور ولى العهد السعودى الأمير عبدالله عبدالعزيز وأعضاء الوفدين ، ثم عقدت جلسة مغلقة استغرقت ساعتين ، واقتصرت هذه الجلسة على ولى العهد السعودى ورئيس الوفد العراقى وولى العهد الكويتى ، ثم عقدت بعد ذلك جلسة موسعة ضمت أعضاء الوفدين وقد أعلن فيما بعد عن سير المباحثات واتضح أن عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس الثورة العراقى والوفد المرافق له لم يحضر لمناقشة التفاصيل الخاصة بالنزاع ، وإنما لمعرفة مدى قبول الكويت لمطالب العراق ، مما أدى إلى فض الاجتماع دون التوصل إلى تحقيق تقدم يذكر ، وكانت الصحف العراقية الصادرة فى نفس أيام المباحثات قد أكدت بأن الوفد العراقى لن يساوم على حقوقه المشروعة ، وهكذا فشلت المباحثات فشلا ذريعا بسبب تصلب الموقف العراقى وعدم قبوله أى تنازلات عما يريده .

ولذلك أعلن الشيخ سعد العبد الله فشل المحادثات وعدم رغبة الطرف العراقى فى اللجوء إلى البدائل السلمية أثناء سير المحادثات .

الغزو العسكرى

سقطت الكويت فى صباح الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وأصبح الخطر يهدد المملكة العربية السعودية بعد وصول القوات العراقية إلى حدود السعودية مع الكويت ، إذ أنه فى الثانية من صباح الخميس ٢ أغسطس ، اندفعت الآرتال العراقية ، عبر الحدود العراقية الكويتية فى منطقة طريق البصرة / الكويت السريع إلى قلب العاصمة .

وفى الحقيقة أن القوات العراقية المندفعة لم تواجه مقاومة كويتية تذكر إلا فى بعض الأماكن المحدودة ، والتى كان أكثرها شراسة فى القصر الأميرى حيث لقى شقيق أميرالكويت مصرعه ، أما أمير الكويت نفسه فقد نجح فى الهروب بطائرة هيلوكوبتر إلى الأراضى السعودية فى اللحظة الأخيرة .

وقد ذكرت التقارير العسكرية أن العراق دخل الكويت بثلاث فرق عسكرية كاملة ، وقاومتها القوات الكويتية فى عدة أماكن متفرقة ، وقصفتها جوا وبحرا ، لكن ضخامة حجم قوات الغزو حسمت الوضع لصالحها فى اليوم الثالث ، وقد توجهت إحدى الفرق العسكرية العراقية الثلاث إلى مدينة الكويت ، وذهبت الثانية إلى مواقع حقول النفط ، حيثما اتجهت الفرقة الثالثة إلى الحدود الكويتية، مع المملكه العربية السعودية استعدادا لعمليات عسكرية محتملة ضد المملكة .

فى ساعات قليلة نجح صدام فى أن يفرض سيطرته على ٢٠٪ من احتياطى البترول فى العالم وأن تنفتح أمامه ٣٠٠ كيلو متر من الساحل الطويل المطل مباشرة على مياه الخليج ، وكان هذا من أكبر أحلامه وهو الذى كان يطمع فقط فى جزيرتين صغيرتين كويتيتين حتى يكون للعراق منفذ ضيق على البحر .

وفى نفس الوقت كان السفير العراقى فى مجلس الأمن يبرر الغزو العراقى للكويت بقوله « إن كل ما فعله العراق هو أنه لبىّ دعوة من شباب الثوار الكويتيين لمساعدتهم فى إنقاذ بلادهم ومنع أى تدخل أجنبى يمكن أن يوجه ضد ثورتهم» .

إذن كان هناك تخطيط مسبق لهذا الغزو المدمر رغم كل التأكيدات التى أكدها صدام حسين للرؤساء العرب الذين تدخلوا بالوساطة بينه وبين الكويت ، وكذلك فان هذا التخطيط أخذ إطار الخداع الجيد والمنظم لكل من شارك فى محاولة فض النزاع ، إذبينما كانت أعمال التحضير العراقية لغزو الكويت تتم فى هدوء ، كانت خطة الخداع الاستراتيجى يجرى تنفيذها بإتقان ، حيث أكدت القيادة العراقية أنه لاتوجد أى نوايا لشن عمل عدائى ضد الكويت أو

غيرها . وزيادة فى الخداع والتمويه ، كانت تتوالى تصريحات الرئيس العراقى ، وقد ذكر فى إحداها وهو يخاطب الملوك والرؤساء العرب فى أحد الاجتماعات الخاصة بالقمة العربية ، أنه إذا أقدم على مهاجمة دولة عربية فان على الدول العربية الأخرى أن تجيش الجيوش ضده .

لهذه الأسباب اطمأن الرؤساء العرب إلى النوايا العراقية ووصلت خطة الخداع إلى قمتها عندما توجه نائب رئيس مجلس الثورة العراقى «عزة ابراهيم» عشية الغزو إلى جدة للاجتماع مع ولى عهد الكويت فى الأول من أغسطس ، لبحث المشاكل المعلقة بين البلدين .

نتائج الغزو العسكرى

أحدث الغزو العراقى للكويت شرخًا عميقا فى جدار التضامن والوفاق العربى ، لن تقتصر تداعياته على المدى المنظور، بل تستمر آثاره المدمرة على المدى البعيد، لأنه سيعمق الخلافات، ويعيد أجواء عدم الثقة بين أقطار النظام العربى ، كما أنه خلق سابقة خطيرة فى إدارة العلاقات العربية - العربية ، وهى استخدام الأداة العسكرية فى إدارة هذه العلاقات ، يمكن لها أن تشكل إرهاصات لحروب عربية - عربية قادمة ولانهاية لها .

ونحاول هنا أن نصل إلى نتائج الغزو وكذلك إلقاء الضوء على طبيعة التحركات والسلوكيات العراقية فيما بعد إتمام الغزو ، محللا طبيعة هذا السلوك ولفهم أبعاده ، من ناحية والأهداف التى توختها القيادة العراقية من وراء هذا السلوك من ناحية أخرى .

وقد شملت هذه المرحلة ، أى مرحلة ما بعد انتهاء الغزو، التحرك السياسى العراقى وقد اتصف بنوعين أساسيين من السلوك، أولها سلوك خارجى يتمثل فى المساعى السياسية والدبلوماسية لدى الأطراف الدولية والقوى الكبرى لدعم الموقف العراقى من غزو الكويت وثانيهما ، المبادرات والأطروحات السياسية التى أعلنها صدام حسين بشأن قضايا الصراع والأزمة ولذلك نبدأ بالجبهة الشرقية وهى :

١- مرحلة تحييد الجبهة الإيرانية :

منذ انتهاء الحرب على إيران ، طرح العراق العديد من المبادرات بشأن الإسراع بعملية التسوية السياسية للمشكلة ، إلا أن إيران رفضتها جميعا ، ولأن الاقتراحات العراقية لم تكن تلبى الشروط الإيرانية ، مثلما كان قرار الحرب قرارا فرديا للرئيس صدام حسين ، كان قرار التسوية السياسية مع إيران ، وقبول الشروط الإيرانية ، هو أيضا قرار فردى من صدام حسين.

لذلك نرى أنه على الرغم من تكاليف الحرب التى قدرها تقرير المعهد اليابانى لدراسات

اقتصاديات الشرق الأوسط بنحو ٢٨٨ مليار دولار مباشرة إلى جانب تدمير منشآت اقتصادية بكلفة تقدر بـ ٢٥,٩ مليار دولار فى الجانب الإيرانى ، بالإضافة إلى نحو مليون قتيل وجريح على الجانبين، أعلن العراق من جانب واحد وفجأة فى ١٥ أغسطس أى بعد غزو الكويت بـ ١٣ يومًا، عما سمى بمبادرة حسن النية ، تجاه إيران ، تضمنت ثلاثة مبادئ رئيسية :

١- موافقة السلطات العراقية على علامات رسم الحدود بين العراق وإيران وإقرارها باتفاقية الجزائر لعام سنة ١٩٧٥م .

٢- انسحاب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية من جانب واحد اعتبارا من ١٦ أغسطس .

٣- التبادل الفورى والشامل لجميع أسرى الحرب فى التاريخ نفسه .

ورغم اختلاف التقديرات والآراء حول تقييم آثار ومبررات هذا السلوك العراقى ، فإن العراق قد نجح فى تأمين جبهته الشرقية مع إيران عن طريق خلق تفهم لم تتضح كل أبعاده بعد، لذلك فإن العراق هدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف كان فى أمس الحاجة إليها :

١- تحييد القوة الإيرانية فى أى صراع قادم فى المنطقة ، يمكن أن يجد العراق نفسه متورطا فيه .

٢- دفع المزيد من القوات العراقية التى تم سحبها من الجبهة الإيرانية إلى ساحة المواجهة المحتملة .

٣- إغراء إيران بتقديم يد العون إلى العراق ضدالحصار العسكرى والبحرى المفروض عليه.

لذلك عندما أعلن الرئيس العراقى مبادرته بقبوله معاهدة ١٩٧٥ وانسحابه من الأراضى الإيرانية المحتلة بدون مكاسب ، اعتبرت كل الصحف الإيرانية وذلك انتصارا كبيرا ، ونشرت صحيفة كيهان الإيرانية وهى إحدى أكبر الصحف فى إيران ، على صدر صفحتها الأولى فى ١٥ أغسطس صورة من الأرشيف العسكرى لجنود إيرانية فى شاحنتين عسكريتين فى الجبهة يرفعون إشارة النصر .

ويوم الخميس ١٦ أغسطس كتبت صحيفتا «طهران تايمز» و«كيهان أنترناشيونال» أنهم يرحبون ويحيون القرار الشجاع الذى اتخذه الرئيس العراقى وقائلين فى نفس الوقت أن ذلك سيؤدى إلى التعاون بين البلدين فى إطار منظمة «أوبيك» للعمل على تخفيض انتاج النفط ورفع سعره .

في تلك المرحلة ركزت الصحف الإيرانية نظرهم على الوجود الاجنبى فى المنطقة حتى أن «كيهان أنترناشيونال» قالت فى عددها الصادر فى ٢٣ / ٨ وإن من السذاجة أن نتصور أن السلام سيعود إلى المنطقة فيما إذا نجحت الولايات المتحدة الامريكية فى مغامرتها باسقاط صدام حسين عن عرشه فى بغداد .

وأخيرا فقد اهتمت القيادة العراقية بتعزيز العلاقات مع إيران كطرف ذى أهمية محورية واستراتيجية مهمة فى المفهوم العسكرى العراقى للأزمة ، حيث رحبت إيران بالمطالب التى جاءت من وراء ذلك التحرك العراقى المفاجئ ، والذى أعطاها الكثير مما لم تنله بالحرب خلال الثمانى سنوات ، وهكذا استمر الجانبان فى تعزيز العلاقات ، وفى تبادل أسرى الحرب المحتجزين لدى الطرفين ، وتتحدث بعض التقارير عن اتساع نطاق التعاون التجارى بين الجانبين العراقى والإيرانى إلى الدرجة التى أصبح العراق يعتمد فيها على إيران إلى حد كبير فى ضرب الحصار الاقتصادى المضروب حوله ، كذلك فإن اتساع مساحة الحدود بينهما يساعد على التهريب على المستوى الشعبى بجانب المستوى الحكومى الرسمى .

٢- احتجاز الرعايا الاجانب :

عقب الغزو العراقى للكويت ، كان يوجد فى الكويت والعراق مالا يقل عن نصف مليون أجنبى ، وقد تفجرت مشكلة الرعايا الغربيين أساسا مع قرار العراق فى التاسع من أغسطس باغلاق الحدود سواء الكويتية أو العراقية ، ومنع الرعايا الغربيين بالتحديد من مغادرة الكويت أو العراق .

وهنا نلاحظ أن التكتيك الذى اتبعه العراق فى سلكوه إزاء هذه المشكلة تمثل فى عدم تصعيد مشكلة الرعايا الغربيين دفعة واحدة من ناحية ، وتجزئتها إلى مراحل وخطوات متعددة تساعده على تشتيت الانتباه الدولى عن قضية احتلال الكويت وربما الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية من وراء سياسة الخطوة خطوة فى حل مشكلة هؤلاء الرهائن من ناحية أخرى .

ومن ناحية ثانية ، عملت القيادة العراقية بصورة مستمرة على تفتيت الاجماع الدولى ، سواء من خلال ممارسة التهديد والابتزاز السياسيين ، أو من خلال محاولة اغراء الاطراف الأخرى فى الأزمة ، وبالدرجة الأولى ، ارتكزت جهود الابتزاز السياسى على توظيف قضية الرهائن الاجانب المحتجزين لدى العراق كورقة للضغط والمساومة .

وقد تطورهذا التوظيف من استخدام الرهائن كدروع بشرية فى القواعد العراقية المحتمل تعرضها للهجوم ، إلى جعلهم أداة للتهديد وممارسة النفوذ عن طريق جعل الافراج عنهم مرهوتا بقدوم مسئول من الدول التى ينتمون إليها المحتجزين إلى بغداد ، ثم جعل الافراج عنهم مشروطا باعلان الدول التى ينتمون إليها عن رفضهم استخدام الخيار العسكرى ضد العراق .

استمرت المحاولات الدولية للإفراج عن الرهائن الغربيين حتى أثمرت هذه الجهود عن إعلان الرئيس العراقى قراره القاضى بالإفراج عن جميع الرهائن الأجانب منذ الأسبوع الثانى فى شهر ديسمبر ، وقد استخدمت قضية الرهائن بصفة خاصة فى محاولة استقطاب فرنسا إلى خارج التكتل الغربى والدولى المناهض للعراق ، أما محاولة إغراء الأطراف الأخرى فى الأزمة ، فقد اشتلمت على الإعلان عن استعداد العراق ببيع النفط مجانا أو بأسعار مخفضة بهدف خرق الحصارالاقتصادى وتفتيت الاجماع الدولى .

كذلك يجدر بنا أن نذكر هنا أن العراق أنكر فى بداية الأزمة أنه يحتجز الرعايا الغربيين ، وأوضح هذا الاتجاه عبد الأمير الأنبارى سفير العراق فى الأمم المتحدةفى ١٦ / ٨ / ١٩٩٠ بقوله «إن العراق لن يعطى أولوية قصوى لإجلاء الرعايا الأجانب، بسبب التهديدات التى يتعرض لهامن الخارج ، وعلينا أن نضمن سلامتهم ، ولكن لدينا أشياء أخرى لابد من الالتفات إليها » .

وفى نفس الوقت كانت هناك تحركات فعلية داخل العراق هدفها البدء فى تجميع الرعايا الغربيين فى أماكن محددة أعقبها قرار السلطات العراقية فى ١٧ / ٨ بتوزيع الرعايا الغربيين على ثلاثة عشر مراكز استراتيجيا ، لإحباط أى محاولة لشن هجوم على هذه المنشآت، ومن خلال هذا الاتجاه ، رفض العراق لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٤ الخاص بالرهائن ، وصريح سعدى مهدى صالح رئيس مجلس النواب العراقى « إن شعب العراق قرر استضافة مواطنى الدول المعتدية فى العراق ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، طالما أن العراق مهد دبالحرب العدوانية .

وهذا يعنى أن العراق قرر نقل هؤلاء الرهائن إلى المراكز الحيوية العراقية والكويتية وبالتالى فأنهم سيكونون أول الضحايا فى حال شن الولايات المتحدة وحلفائها هجوما على هذه المنشآت ، وأختلفت هذه المواقع ما بين تجمعات سكانية ، ومصانع ومواقع لانتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية ، وبين شبكة الجسور والطرق التى تشكل خطوط إمداد حيوية للقوات العراقية المتمركزة فى الكويت .

أعداد الرعايا الأجانب فى العراقوالكويت وقت حدوث الأزمة

رعايا الدول الغربية	الكويت	العراق	رعايا الدول الشرقية الأخرى	الكويت	العراق	رعايا الدول الأسيوية	الكويت	العراق
بريطانيا	٤٠٠٠	٦٣٦	الاتحاد	٨١٠	٧٨٣٠	اليابان	١٥٠	٦٥٠
الولايات	٣٠٠٠	٥٠٨	السوفيتى			استراليا	٦٩	٥٥
المتحدة			بولندا	١٠٠٠	٣٠٠٠	بنجلاتش	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
فرنسا	٣٠٠	٢٣٠	بلغاريا	٣٦٠	٩٠٠	الهند	١٠٠٠٠	——
المانيا	٣٠٠	٦٠٠	المانيا	——	٤١	باكستان	٨٥٠٠٠	——
الغربية			الشرقية			تايلاند	٧٠٠٠	٦٠٠٠
ايطاليا	١٥٠	٣٥٠	يوغوسلافيا	٢٥٠٠	٣٠٠٠	هونج جونج	——	٦
كندا	٢٣٨	٧٨	تركيا	٢٠	٣٧	سريلانكا	٨٠٠٠٠	——
اليونان	٢٠٠	٤٧				الفلبين	٤٥٠٠٠	——
ايرلندا	١٠٠	٤٠١				الصين	١٠٠٠٠	——
السويد	١٢٠	٤٠				كوريا	١٤٨	٧٣٢
هولندا	٨٤	١٣٩				الجنوبية		
اسبانيا	١٠٢	١٢٤						
بلجيكا	٢٥	٣٧						
سويسرا	٥٣	٦٩						
النمسا	٧٠	٧٠						
البرتغال	——	٣٧						
فلنندا	٢٦	٢٢						
الدانمارك	٨٣	١٤						
النرويج	٢٠	٢٧						
المجموع	٨٨٧٥	٣٥٠١	المجموع	٤٧٦٠	١٤٨٠٨	المجموع	٣٩٨٢٦٧	٤٧٤٤٣

- قام الباحث بتجميع وتنصيف البيانات اعتمادا على جريدة الحياة اللندنية ، وكالة أنباء رويتر .

- الأعداد الواردة فى الجدول هى أعداد الأجانب قبل الغزو .

- لايشمل الجدول اعداد العاملين العرب فى العراق والكويت .

ونلاحظ هنا أن العراق عمد إلى عدم تصعيد مشكلة هؤلاء الرعايا دفعة واحدة ، ولكن تجزئتها إلى مراحل وخطوات متعددة تساعده على تشتيت الانتباه الدولى عن قضية احتلال الكويت ، ربما بهدف الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية من وراء سياسة الخطوة خطوة حل المشكلة .

ومن ناحية ثانية ، عملت القيادة العراقية بصورة متواصلة على تفتيت الإجماع الدولى ، سواء من خلال ممارسة التهديد والابتزاز السياسيين ، أو من خلال محاولة إغراء الأطراف الأخرى فى الأزمة .

لذلك عمل النظام العراقى بأسرع ما يمكنه الجهد فى ضم الكويت عمليا ، عن طريق إنهاء الطابع الدولى والديموغرافى ، بل الهوية الوطنية لدولة الكويت . وفى نفس الوقت حاولت القيادة العراقية الابقاء على الخيار الدبلوماسى مع التشدد فى الموقف ، وذلك من خلال طرح المبادئ التى تدور أساسا فى إطار الجهود السلمية .

كذلك عملت القيادة العراقية على استمرار اللقاءات السياسية سواء باستقبال المسئولين الأجانب السابقين والحاليين وكذلك بإيفاد المسئولين العراقيين فى زيارات إلى بعض العواصم الهامة للتباحث فى شأن قضيتى الرهائن والتسوية السلمية ، وقد اشتملت هذه الجهود على زيارات قام بها مسئولون غربيون سابقون إلى بغداد بقصد معالجة مسألة الرهائن وللمحتجزين لدى العراق .

ولذلك فإن أهم زيارة استقبلتها العاصمة العراقية هى تلك التى قام بها المبعوث السوفيتى « ينجينى بريماكوف » فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٩٠ ثم فى أوائل نوفمبر بهدف عرض أفكار عن خطة شاملة لتسوية الأزمة فى الخليج خصوصا والشرق الأوسط عموما ، فضلا عن محاولة تأمين خروج الرعايا السوفيت من العراق بسلام .

علاوة على ذلك فقد عمل العراق على إشعال حرب السفارات وذلك لشغل فكر العالم عن الموضوع الرئيسى وهو احتلال الكويت ، وتفاقم هذه الأزمة بدرجة كبيرة بين النظام العراقى والدول التابعة لها هذه السفارات وعددها ٦٨ سفارة وبعثة دبلوماسية ، بعد أن أمرها بإغلاق أبوابها خلال أربعة أيام فقط ، ونقل نشاطها إلى العاصمة بغداد ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك رفض سفارات الدول الغربية والعربية والآسيوية والأفريقية نقل سفاراتها من الكويت إلى بغداد حتى بعد انتهاء فترة الإنذار.

لذلك بدأت القوات العراقيـة فى حصـار السفارات الأجنبيـة وقطع الماء والكهرباء عنها وطاقة المرافق الحيوية ، لدرجة أنها حاصرت منازل الدبلوماسيين ومنعتهم من مغادرتها . بل قررت السلطات العراقيـة كذلك عدم السماح لأى من الدبلوماسيين فى هذه السفارات من مغادرة بغداد فى حال الانتقال إليها ، كما وعدت من قبل.

وهنا تحولت قضية السفارات والرهائن الدبلوماسيين إلى نقطة المواجهة الرئيسية بين العراق ومعظم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد برر صدام حسين هذا المسلك فى رسالة وجهها إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ٢١ أغسطس ١٩٩٠ بقوله : الرئيس بوش يعرف أو افترض أنه يعرف أن أمريكا نفسها ، وفى أثناء الحرب العالمية الثانية احتجزت عشرات الألوف من رعاياها لمجرد أنهم كانوا من أصل يابانى ، وقد استندت أمريكا فى تعاملها هذا إلى قاعدة دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر» ومن ثم بدأت السلطات العراقيـة ، مرحلة التجزئة وسياسة الخطوة خطوة فيما يتعلق بقرار حل مشكلة الدبلوماسيين وسفرهم من بغداد .

كذلك حرص العراق من كل ذلك على تجميد الوضع عند حدود ما بعد أغسطس وتكريس الاحتلال فى الكويت ، والعمل باصرار على محاولة حل المشكلة عربيا وليس دوليا ، وحجته فى ذلك نزع الشرعية عن أي وجود أجنبى فى المنطقة .

أما المبادرة الثانية التى تقدم بها النظام العراقى ، فى نفس الوقت لم تؤكدها المصادر السياسية المحايدة وهى عرض النظام العراقى على الدول العربية معالجة أزمة الكويت بالمفاوضات وليس بالتدخل العسكرى من جانب الدول الأجنبية ، نظير تحقيق مطالب العراق الاقتصادية والعمل على إيجاد منفذ له على الخليج العربى .

فى حين هدفت المبادرة الثالثة التأثير على الرأى العام العالمى لبناء جبهة شعبية واجتماعية فى البلدان الأوربية تعارض أى عمل عسكرى مستقبلى فى المنطقة ، حيث استهل النظام العراقى مبادرته بتوجيه رسالة مفتوحة إلى عائلات الأجانب الرهائن ذكر فيها أن منع رعايا الدول التى تشارك عسكريا ضد العراق من الرحيل ، سيكون واحداً من الأسباب التى ستفتح باب الحوار مع شعوب تلك الدول ، لأن أى حرب قادمة لن تكون موجهة فقط ضد الشعب العراقى ، بل أيضا ضد الرعايا الغربيين الموجودين فى العراق والكويت ، بينما هدف نداء آخر فى نفس الوقت التأثير على الرأى العام العربى ؛ حيث عمدت السياسة العراقية إلى التأثير فى الشعور الذى تحس به الأغلبية العربية الفقيرة ، فى مواجهة الأقلية العربية النفطية ، أى

الخلل القائم بين الأغنياء والفقراء، ومن ثم إظهار السلوك العراقى فى مظهر المساعى نحو الإصلاح الجاد لمثل هذا الخلل .

ورغم كل ذلك ، ليس هناك ما يشير حتى الآن إلى أن أحدا من الأطراف المتصارعة فى أزمة الخليج يبدى استعدادا للتراجع وإبداء المرونة ، فالنظام العراقى ماض فى ترسيخ الأمر الواقع ، كما أن القضية انتهت عند هذا الحد ، والدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تصاحب التصعيد العراقى بتصعيد مماثل سياسى وعسكرى واقتصادى .

ولايسعنا هنا إلا أن نعدد المبادرات العراقية ونقسمها حسب المفاهيم التى وردت فيها وهى كلها فى المضمون لاتختلف عن اتجاه النظام الحاكم فى العراق إلى فرض سيطرته على الكويت بدون عودة ، وإن كان اتجاه المبادرات من الناحية النظرية يهدف إلى تسوية سلمية لمشكلة الكويت ومشاكل المنطقة العربية مثل المبادرة التى أعلنها الرئيس العراقى فى ١٢ أغسطس وربط فيها بين تسوية سياسية لأزمة الخليج وكذلك تسوية الصراعات كلها فى المنطقة فى عمل واحد ينهى هذه المشاكل وقد جاء فى مضمونها الآتى : -

١- إعداد ترتيبات انسحاب وفق ما سمى بمبادئ واحدة تحقق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية المحتلة والانسحاب السورى من لبنان والانسحاب العراقى من إيران على أن تكون البداية فى تطبيق ما هو اسبق للإحتلال .

٢- أن تنسحب القوات الأجنبية والدولية على وجه الخصوص من السعودية وتحل محلها قوات عربية تحت رعاية مجلس الأمن وبحيث لاتضم تلك القوات قوات مصرية .

٣- تجميد فورى لكل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق ، ونلاحظ أن تلك المبادرة لم تضمن أى إشارة للإنسحاب العراقى من الكويت .

كذلك كانت هناك مبادرة وقد ذكر أن الملك حسين حملها معه أثناء زيارته لواشنطن فى ١٥ أغسطس تتضمن الآتى : -

١- انسحاب القوات العراقية من الكويت وتحل محلها قوات عربية تخلو من أية قوات مصرية .

٢- عدم عودة الأوضاع السياسية السابقة فى الكويت ، إلى ما كانت عليه ، وتشكل حكومة وطنية بعد استفتاء الشعب العراقى .

٣- انسحاب جميع القوات الأجنبية والأساطيل والطائرات من المنطقة انسحابا متزامنا مع الانسحاب العراقى من الكويت .

٤- يطالب العراق أن يسمح له فى وقت لاحق باستئجار جزيرتى « وربه وبوبيان» مع ضمان عدم سحب الكويت لأى نفط من طرفى حقل شمال الرميلة الداخل فى الحدود الشمالية للكويت .

٥- الحصول على تعويضات مالية عن الخسائر التى تكبدها العراق .

وأخيرا النداء الذى وجهه الرئيس العراقى فى ٢٣ يوليو أغسطس إلى الشعوب العربية وتضمّن :-

١- دعوة الجماهير العربية إلى تحدى حكامها .

٢- أن الكويت هى جزء من العراق وأنه استردها لبدء مرحلة إصلاح الخلل فى توزيع الثروات العربية .

٣- إضفاء نوع من الشرعية الدينية على تصرفات ونظام صدام حسين بدعوى الانتساب إلى الأسرة النبوية .

ومن الطبيعى كان رد فعل الأطراف المتصارعة مع العراق ، هو رفض هذه المبادرات جميعها سواء العلنية أو السرية لأنها لاتحقق الحد الأدنى من المطالب التى تطالب بها تلك الأطراف وأهمها : -

١- انسحاب القوات العراقية من الكويت بدون شروط مسبقة بموجب قرارات مجلس الأمن.

٢- عودة الأوضاع السياسية والاقتصادية فى دولة الكويت إلى ما كانت قبل قرار الغزو .

والواقع يشير إلى فشل العراق فى تحقيق أى نجاح يذكر فى السلوك الأول لتأمين موقف مدعم للسياسة العراقية أو تحييد بعض الأطراف الدولية من المشاركة فى إجراءات النظام الدولى ضد العراق ، وكانت أبرز مظاهر فشل السياسة العراقية عدم تأييد الاتحاد السوفيتى لهذه السياسة وهو صديق جيد للعراق ، وكذلك فشل العراق فى الحصول على تأييد الصين ، أو على الأقل تحييد كل منهما ضد القرار الأمريكى المقدم إلى مجلس الأمن لفرض التدابير الضرورية ، وذلك لتنفيذ العقوبات الاقتصادية التى قررها المجلس .

علاوة على ذلك فإن قرار العراق إفساح المجال للمساعى الدبلوماسية لحل الأزمة ، والتى كان أهمها لقاء وزير الخارجية العراقى طارق عزيز ، وسكرتير عام الأمم المتحدة خافير بريز

دى كويلار فى ٣١ أغسطس بالعاصمة الأردنية ، عمان ، حكم عليه بالفشل بسبب الرفض العراقى لتقديم أية تنازلات تسمح بنجاح تلك المساعى الدبلوماسية ، حيث حمل الطرفان مطالب ، غير قابلة للتنازل ، وتعكس رؤيتهما الخاصة لذلك الحل ، حيث طالب الأمين العام العراق بالموافقة على : -

١- قبول قرارات مجلس الأمن الخمسة ٦٦٠ - ٦٦٥ ، والتى صدرت فى أعقاب الغزو مباشرة وتدعو إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت .

٢- السماح للرعايا الأجانب الغربيين المحتجزين فى العراق والكويت بالعودة إلى بلادهم دون شروط .

والواقع أن ارتكاز السلوك السياسى العراقى على المبادرات سالفة الذكر ، قد مكنه من تحقيق قدر من النجاح الجزئى فى إدارة الأزمة ، إذ أن الربط بين أزمة الخليج والصراع العربى الإسرائيلى قد اكسب الموقف العراقى فى الأزمة قدراً من الشعبية فى العالم العربى فضلا عن تحويل بعض الاهتمام عن أزمة الخليج ، ودفع القادة السياسيين الغربيين نحو أخذ ذلك فى الاعتبار .

وهكذا نرى أن المبادرات العراقية التى غلفها السلوك السياسى العراقى فى أزمة الخليج قد استهدف بالدرجة الأولى العمل على تجميد قضية الاحتلال للكويت وإضاعة الوقت من خلال اختلاق قضايا فرعية ، بما يمكن أن يساعد عمليا على تشتيت الاهتمام الدولى بالقضية الأساسية ، فضلا على أن ذلك يساعد على شعبية القيادة العراقية فى العالم العربى من خلال صياغة مطالب ذات جاذبية على المستوى الشعبى العربى .

وقد بدت هذه الخاصية واضحة فى الربط بين قضية احتلال الكويت والصراع العربى الإسرائيلى ، وجعل القبول العراقى لتنفيذ تسوية سلمية لأزمة الخليج مرهونا بتسوية كافة قضايا الصراع الأخرى فى المنطقة ، كما بدا ذلك أيضا فى المبالغة الواضحة فى الأداء السياسى العراقى عند التعامل مع الكثير من التفاعلات الدولية الناتجة عن أزمة الخليج .

نموذج التحدى العراقى ، ونموذج رد الفعل للنظام الدولى بقيادة الولايات المتحدة ، بحيث لم يترك أمام العراق مجالا للخيار سوى خيار العودة إلى الوراء والانسحاب من الكويت ، حتى هذا الخيار والذى يستبعد أن تلجأ إليه القيادة العراقية ، يبدو شبه مستحيل ما دامت الإدارة الأمريكية ، أعلنت أنها اختارت إسقاط النظام العراقى وإنهائه بكل الوسائل الممكنة ، أيا كانت الخطوات التى ستلجأ إليها القيادة العراقية سواء تراجعا أم تقدما .

الفصل الثالث
موقف الدول العربية من الغزو

* موقف مصر من الغزو
* موقف سوريا
* موقف دول الخليج
* موقف الأردن
* منظمة التحرير الفلسطينية
* موقف اليمن
* موقف السودان
* مجموعة دول المغرب العربى

موقف الدول العربية من الغزو

موقف مصر من الغزو

انطلاقا من الاعتبارات التاريخية القومية التى تربط مصر بالعالم العربى فقد قامت مصر فى تحركاتها على كل المستويات والمحاور المتعددة بتكثيف جهودها إلى أقصى حد ممكن بغرض الإسراع فى تسوية الأزمة وذلك قبل حدوث الغزو ومنع تصعيدها ، وقد انطلقت التحركات المصرية من جملة مبادئ ثابتة تركت بصمات واضحة على تحركات الدبلوماسية المصرية فى تعاملها مع الأزمة ، ومن هذه المبادئ :

١- النظر إلى النزاع بين العراق والكويت على أنه اختلاف فى وجهات النظر بينهما ، ومن الممكن حل هذا الاختلاف عن طريق تدخل وسطاء عرب مقبولين من طرفى المشكلة العراق والكويت .

٢- التأكيد على ضرورة عدم إقحام أى قوى خارجية فى النزاع حتى يمكن احتوائه بسرعة وبسهولة .

٣- أن مهمة مصر ودبلوماسيتها هى تهيئة المناخ المناسب والملائم لمحاولة الوصول إلى تفاهم حول السبل المؤدية إلى تحقيق اتفاق لإزالة الخلاف .

٤- أن مصر بحكم علاقاتها المتميزة مع الكويت والعراق وباقى الدول العربية مؤهلة أكثر من غيرها لحل الأزمة القائمة بين العراق والكويت .

تأكيدا لهذه المبادئ الثابتة للدبلوماسية المصرية فقد عملت على التحرك عبر عدة محاور فى وقت واحد وهى :

١- توجيه النداءات الأخوية إلى الأطراف المعنية بالأزمة بضرورة البحث عن السبل السلمية لتسويتها وذلك عن طريق الجلوس إلى مائدة المفاوضات ، ومن أمثلة هذه النداءات ، البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٠ والداعى إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الأخوى ، مع إعطاء الأولوية القصوى لتعزيز التضامن العربى فى هذه المرحلة الدقيقة التى يمر بها .

٢- إعطاء الدبلوماسية المصرية تفسيرات مهدئة للمواقف المشحونة والتى قد تُنذر بالمزيد من التصعيد لو عرفت حقيقتها ؛ والمثال البارز على ذلك ما جاء على لسان الرئيس حسنى مبارك فى معرض رده على التقارير التى ذكرت أن هناك حشودا عسكرية عراقية على الحدود بين العراق والكويت بأن العراق لم يحشد أى قوات عراقية إضافية فى منطقة الحدود المشتركة وأن هذه القوات كانت موجودة من قبل اندلاع الأزمة .

٣- السعى إلى الحصول على ضمانات بعدم تصعيد الأزمة إلى المستوى العسكرى ، وهو ما يتضح فى الوعد الذى تلقاه الرئيس مبارك من الرئيس العراقى صدام حسين بأن العراق لاينوى اللجوء إلى الحل العسكرى إطلاقا مهما حدث بين البلدين .

٤- التقدم من جانب مصر بعدة مبادرات لمحاولة حل الأزمة سلميا ، لذلك اقترحت مصر مشروعا من أربعة بنود لاحتواء الأزمة ، أولها استبعاد التهديد بالقيام بأى عمل عسكرى من أى طرف ضد الطرف الآخر .

وثانيها : استعداد مصر للقيام بجولات بين الأطراف المعنية للمصالحة وتقريب وجهات النظر بينهما للوصول إلى حل سلمى .

ثالثها : تهيئة الأجواء بين الأشقاء العرب لعقد اجتماع قريب بين وزراء الخارجية .

رابعها : وقف أى عمل أو نشاط من شأنه أن يزيد فى تعقيد الموقف .

خامسا : القيام بجولات متبادلة بين الأطراف المعنية ، ففى ٢٥ يوليو قام الرئيس مبارك بجولة مكوكية شملت عواصم السعودية والكويت والعراق لمحاولة احتواء الأزمة ، إضافة إلى الزيارات الأخرى التى قام بها مسئولون مصريون على مستوى عال ، مع تبادل الرسائل .

سادسا : العمل على دفع الأطراف المعنية إلى الدخول فى مباحثات مباشرة وغير مباشرة لتسوية المسائل المتنازع عليها ، ويتضح هذا التوجه فى تشجيع مصر لعقد مباحثات جدة فى السعودية .

سابعا : حث الأطراف المتصارعة على وقف الحملات الدعائية المتبادلة بينها ، وقد نجحت الجهود المصرية فى هذا المجال ، حيث قبلت الدولتان وقف هذه الحملات بينهما .

ثامنا : حث الدول الخارجية على عدم التدخل فى هذا النزاع ، وهو ما يتضح فى النداء الذى وجهه الرئيس مبارك إلى الرئيس الأمريكى بوش ، بعدم التدخل فى الأزمة الناشئة فى الخليج بين العراق والكويت ، والمعروف أن أمريكا حذرت العراق من التدخل العسكرى .

هذا عن دور مصر الدبلوماسى لحل الأزمة ، أما تأثير الأزمة نفسها على مصر فبالإضافة إلى ما سبق فإن هذه الأزمة شكلت تهديدا مباشرا للمصالح المصرية من زوايا متعددة :

الأولى : أن الأزمة فى حالة استمرارها تضع الدبلوماسية المصرية فى وضع حرج ومأزق شديد الصعوبة فى حالة الاختيار بين دولتين تربطهما بمصرعلاقات أكثر من ممتازة ، فالعراق ينتمى إلى مجلس التعاون العربى الجديد والذى تنتمى مصر بدورها إليه ، كما أن لمصر علاقات ممتازة مع الكويت .

كذلك فإن هذه الأزمة التى لم تكن فى حسبان أحد على الإطلاق وفى حالة عدم تطويقها ومحاولة إنهائها ، سوف تحدث انقساما شديدا بين الدول العربية ، وذلك بظهور محورين عربيين جديدين أحدهما يؤيد وجهة النظر الكويتية والأخر يؤيد وجهة النظر العراقية هذا الانقسام يمكن أن يوقف نمو الأشكال الجديدة التى تم التوصل إليها فى مجالس التعاون العربية واعتبار هذه الأزمة اختباراً لقدرتها على الصمود .

خاصة أن الكويت تنتمى إلى مجلس التعاون الخليجى والذى يضم دول الخليج البترولية والعراق ينتمى إلى مجلس التعاون العربى الذى يضم مصر واليمن والأردن والعراق ، ومن هذا المنطلق هل سيقف كل مجلس أمام الآخر بما فيه من دول .

وهكذا نجد أن مصر حاولت بكل الطرق وقف هذه الأزمة واحتوائها بدبلوماسيتها الهادفة إلى عدم تعميق الخلاف بين الأشقاء وأن كل المشاكل يمكن حلها بالمفاوضات إلى أن حدث الغزو العراقى للكويت وأصبح لامناص من إبداء الرأى فيه وبصراحة وهو ما أدانته مصر فى أول لحظة عندما تأكد لها ذلك بالفعل ، على الرغم من تعرض مصالحها الاقتصادية فى الكويت وفى العراق لخسارة كبيرة .

وبالرغم من الرفض المصرى الصريح للغزو العراقى للكويت ، فقد لعبت الدبلوماسية المصرية دورا فى تأجيل صدور بيان وزراء الخارجية العرب ، إلى ما بعد زيارة الملك حسين لبغداد ، وانتظار نتائج تلك الزيارة لعلها تأتى بجديد على صعيد حل المشكلة والتخفيف من آثار الغزو ، لو قبل العراق بالانسحاب من الكويت ، وكان الملك حسين قد اتفق على تأجيل ذلك البيان مع الرئيس مبارك أثناء زيارته للقاهرة .

نتيجة لذلك اتصل الرئيس حسنى مبارك بكل من وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل ومندوب الكويت فى الجامعة العربية بالإضافة لعدد كبير من الوزراء العرب ، وذلك بغرض منح الفرصة أمام المشاورات التى تجرى بين الملوك والرؤساء العرب .

وكانت النتيجة فشل هذه الاتصالات فى الوصول إلى حل ، لذلك صدر بيان وزارة الخارجية المصرية فى ٣ أغسطس ، وبيان مجلس الجامعة ، بعد التأكد من عدم الفائدة من هذه الاتصالات مع العراق ، وهنا طلب الرئيس مبارك عقد قمة عربية خلال ٢٤ ساعة كمحاولة أخيرة للوصول إلى حل للخروج من هذه الأزمة خاصة وأن وزراء الخارجية ليست لهم صلاحيات نهائية ، إلا بعد الرجوع إلى رؤسائهم ، إنما بوجود الرؤساء والملوك العرب ، تصبح الخطوة الأخيرة هى الفرصة الواحدة الموجودة بين أيديهم .

وفعلا استجاب أغلب الملوك والرؤساء العرب وعقد مؤتمر القمة العربى الذى جاءت قراراته بأغلبية ١٢ صوتا من ٢٠ عضو حضروا القمة ، وقد جاءت مواقف الدول الثمانى الباقية مختلفة عن بعضها ، بينما رفض كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات التى توصل إليها المؤتمر ، جاء القرار السودانى والأردنى والموريتانى متحفظًا على القرارات ، فى حين امتنع كل من اليمن والجزائر عن التصويت على القرارات ، أما تونس فلم تحضر المؤتمر أصلا .

من جانب آخر كان هناك اجتماع يعقد فى القاهرة لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى التاسع عشر من يوليو ، واستمر حتى حدوث الغزو ، وبعده بأيام ، وقد أصدر المجتمعون قرارا بحق الكويت الشرعى فى استعادة أرضه ورفض الغزو العراقى وهو ما أكده البيان الختامى للمؤتمر ، وكان هذا البيان بمثابة سبيل آخر لتأكيد حق الكويت الشرعى فى رفض الغزو .

وهنا تأكدت القيادة المصرية من رغبة العراق فى استمرار احتلال للكويت وعدم الرجوع عنه، وذلك نتيجة لفشل جميع الجهود الدبلوماسية التى بذلت حتى ذلك الوقت ، لذلك فإن المرحلة الجديدة التى أعقبت ذلك التأكد للدبلوماسية المصرية اختلفت بعض الشئ عن المرحلة الأولى والتى كانت صدمة الغزو قد أثرت فيها ، لذلك كان تحرك القيادة المصرية هذه المرة يتسم بالخصوصية وذلك بالتحرك فى عدة اتجاهات مختلفة فى نفس الوقت .

لذلك فإن التحرك الدبلوماسى المصرى استمر على المستوى العربى وتمثّل فى مشاورات مكثفة أجرتها مصر مع عدد من الدول العربية وأثمرت هذه المشاورات على عقد اجتماع بين الرؤساء مبارك والأسد والقذافى والشاذلى بن جديد فى الإسكندرية ، وذلك عقب انتهاء مؤتمر القمة العربى فى القاهرة واستمرار بحث الحلول المتاحة لإنهاء هذه الأزمة ، خاصة وأن هذه الأزمة كانت غير مسبوقة بشكل أو بآخر فى النزاعات العربية ، لذلك فإن التحرك المصرى جاء متنوعا ومتصاعدا فى نفس الوقت ، وذلك بدءا بالتحرك الدبلوماسى لاحتواء هذه الأزمة

وانتهاء برفض الغزو العراقى وإرسال قوات عسكرية مصرية لحماية الخليج ، ليعكس إحساس القيادة المصرية بما تشكله الأزمة من أخطار لاتهدد أمن الخليج فقط ، وإنما تمتد لتشمل الأمن القومى العربى ككل .

أما على المستوى الدولى ، فقد كان التحرك المصرى باتجاه أكبر عدد من الدول الصديقة والأطراف الدولية المؤثرة فى القرار الدولى ، وذلك كمحاولة لتنسيق الجهود ، فكان استقبال الرئيس مبارك لوفد (الترويكا) الأوربى وإجراء مشاورات مكثفة مع أعضائه ووضع كل الحلول التى من الممكن اللجوء إليها ، كذلك سفر دكتور عصمت عبد المجيد للاتحاد السوفيتى والمانيا الغر بية ، مع الاتصال المستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ولم تقتنع الدبلوماسية المصرية بلقاءات الوفود الأوربية والدول الكبرى ، بل إن الرئيس مبارك أرسل على مستوى القارة الأفريقية ست عشرة رسالة إلى الرؤساء الأفارقة، لتوضيح الموقف المصرى ، وقد كان هدف التحرك المصرى فى أفريقيا فى بدايته ، داعيا إلى عدم التدخل الأجنبى والتأكيد على قدرة حسم الخلاف تحت مظلة عربية .

أما بالنسبة للجهود المصرية فى نفس الوقت تجاه العراق فقد اتخذت شكل البيانات والتصريحات التى أعلنها الرئيس مبارك والداعية لانسحاب العراق .

لذلك فإن الرئيس مبارك لم يدخر وسعا فى وضع كل الحلول أمام العراق ليخرج من هذه الورطة الشديدة التى ورط نفسه فيها ووضع نفسه أمام العالم كله فى حالة حرب ، لدرجة أن الرئيس مبارك وافق فى مؤتمر القمة على اقتراح للعقيد القذافى بأن يتزامن انسحاب القوات العراقية من الكويت مع انسحاب القوات الأجنبية والأساطيل الحربية من منطقة الخليج والتى جاءت لحمايته من القوات العراقية ، على أن تحل محلها قوات عربية ، وإن كان الرئيس مبارك يعرف مقدما رفض العراق لهذا الاقتراح إنما وافق عليه كنوع من الحرص على عدم خروج الأزمة من نطاقها العربى المحدود إلى النطاق الدولى المجهول .

وبالنظر إلى الدوافع السابقة نجد أن الموقف المصرى كان واعيا لمدى خطورة الأزمة على الأمن القومى العربى لما تحدثه من مضاعفات خطيرة لن تتوقف عند حدود بلد عربى معين بل أنها تستهدف المنطقة كلها ولتجرف الجميع فى دوامتها .

لقد استطاعت أزمة الخليج منذ بدايتها أن تبعث بآثارها السلبية على مصر بل ولتترك بصمات واضحة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وأول هذه الآثار هو موقف

مصر من مجلس التعاون العربى والتى ترددت أنباء عن انسحاب مصر منه فور وقوع الغزو ورفض العراق الانسحاب من الكويت ، كذلك فإن اختلاف المواقف بين أطراف هذا المجلس من الغزو العراقى تعكس على الأقل تجميد نشاطه ، بشكل يثير التساؤل عن جدوى هذا المجلس فى ظل غياب صيغة الحوار بين أطرافه مع تصاعد الأزمة ، نتيجة لرفض مصر ما فعله العراق، فى حين يميل اليمن والأردن إلى موقف العراق ، الأمر الذى يشكل انهيارا حقيقيا للمجلس وإن كان ذلك لم يعلن رسميا ، لذا فإن سيناريو المستقبل بالنسبة للمجلس يبقى محصوراً فى مدى إمكانيته تخطى الأزمة ، وعودة وحدة الرؤية لقادته ، وهو لن يتأتى إلا بانسحاب العراق من الكويت ، إذا ما أريد لهذا المجلس استعادة دوره مع أطرافه الأربعة .

والسهل علينا تفهم أسباب غضب الرئيس العراقى صدام حسين من مصر فور إعلان موقفها الشعبى والرسمى من غزو العراق للكويت ، فصدمة صدام من هذا الموقف كانت كبيرة، لذلك اضطر إلى اعادة حساباته وتحسب خطواته القادمة .

إن موقف مصر من مساندة دول الخليج بما فيهم العراق ينبع من فهمها لأمن الخليج والذى يثير كثيراً من الحساسيات وعلامات الاستفهام ، فالخليج جزء من الوطن العربى ، علاوة على ارتباطه بمفهوم الأمن القومى المصرى من الشرق ، وهى علاقة ارتباط حقيقية ، وليست مجرد مسألة نظرية ، وهو ما أبرزته أحداث حرب الخليج والتهديد الإيرانى لأمن المنطقة وهو ما عبر عنه دكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، بأن ما يحدث فى الخليج يتميز فى أحد أبعاده الحفاظ على الأمن المصرى ، وهو ما يمكن التدليل عليه بأن أحد الدوافع القوية للإسراع بعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية ، اعتبارا من نهاية ١٩٨٧ هو الحاجة الاستراتيجية من قبل دول الخليج للدور المصرى فى مواجهة أية تطورات تشكل تهديدا صريحا لها وهو الأمر الذى يعكس حقيقة أن الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية التى تجمع مصر مع دول الخليج تعد عاملا قويا فى ترسيخ التعاون المصرى الخليجى وهو ما حرصت السياسة المصرية على تأكيده بالنسبة لاستقرار أوضاع الخليج .

ومن هذا المفهوم القومى المصرى والعربى قبلت مصر الدخول فى مجلس التعاون العربى وقد تصور صدام أن مصر وهى عضو مع العراق فى هذا المجلس لن تقف موقفًا معارضًا له فى غزو الكويت .

كذلك اعتقد صدام أن ظروف مصر الاقتصادية والصعبة التى تمر بها ، ستجعلها تفكر كثيراً قبل الوقوف ضده ، على أساس أن لمصر ما يقرب من ٢ مليون مصرى يعملون فى العراق، يقومون بتحويل جزء من راتبهم إلى ذويهم فى مصر ، هذا كله سيجعل مصر تفكر كثيرا .

وكان من رأى صدام حسين أن كل مراحل الاندماج يمكن أن تتحقق بمزيد من الوقت وبمزيد من الإلحاح بجانب العمل ، فصدام لايهتم بموافقة أو معارضة الأردن أو اليمن ، لقد كان اهتمامه فقط محصورا ومقصورا على مصر وحدها ، فإذا نجح فى ذلك فإن موافقة الملك حسين وعلى عبدالله صالح هى مجرد تحصيل حاصل .

كذلك فإن صدام حسين من ضمن خططه التى خطط لها مسبقا محاولته اختراق الإعلام المصرى حتى يجده بجانبه عند تنفيذ مخططه الجهمى ، ولكن عندما وقعت أحداث الكويت ، فوجئ صدام من هجوم الإعلام المصرى عليه وبشدة .

وكان صدام حسين قد تصور أنه نجح وبدرجة كبيرة فى اختراق الصحف المصرية ، كما نجح من قبل فى اختراق الصحف الأردنية والفلسطينية واليمنية والسودانية ، وذلك بمناسبة الإعلان عن قيام مجلس التعاون العربى ، لذلك أصدر الرئيس العراقى قرارا بإهداء عشرات من أفخر السيارات لكل من حضر الاحتفال فى بغداد من وفود مصرية وأردنية ويمنية ، وكان معظم رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية المصرية فى صحبة الرئيس مبارك فأهدى صدام حسين سيارة مرسيدس آخر موديل لكل واحد منهم .

كما أهدى صدام حسين لكل عضو فى الوفد المصرى سيارة ووصلت هذه السيارات إلى القاهرة ، وكانت مفاجأة لكل من جاءت باسمه ولكل من سمع بهذا ، فهذه أول مرة يسمع فيها عن هذا البذخ الشديد وهذا الإسراف من دولة خرجت من الحرب مفلسه لدرجة أن رئيسها يحرم أطفال بلده من الحليب لضيق ذات اليد ، فى الوقت الذى يشترى فيه سيارات بملايين الدولارات ليوزعها كهدايا على أعضاء جميع الوفود الأربعة التى شاركت فى هذا الاحتفال الكبير .

وفى نفس الوقت لم يكتفى الرئيس مبارك بالرفض للغزو إنما وجه مجموعة من النداءات للرئيس العراقى صدام حسين بالإنسحاب من الكويت وعدم العمل على استفحال الأزمة إلى أكثر من ذلك بوصول طلائع القوات الأجنبية إلى أرض الخليج والدخول فى متاهة لايعلم نهايتها إلا الله وقد وصلت مجموع هذه النداءات سواء عن طريق القنوات الدبلوماسية أو عن طريق الخطابات المذاعة إلى ٢٧ نداء .

لذلك عندما تأكد الرئيس المصرى من عدم استجابة الرئيس العراقى للنداءات بالانسحاب من الدول الصديقة العربية والأجنبية أذاعت إنهاء احتلال الكويت ، والمشاركة أيضا فى وضع نظام أمنى يوفر لها الحماية فى المستقبل ضمن الشعوب المنطقة كلها .

موقف سوريا

منذ الأيام الأولى لغزو العراق للكويت ، أعلنت الحكومة السورية إدانتها لهذا الغزو وذلك استنادا إلى رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول العربية وبعضها البعض ، حيث أن قرارات جامعة الدول العربية نصت على تحريم ذلك ، وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى العام ، علاوة على الآثار المترتبة على هذا الخطر الجديد الذى لاتعرف نتائجه بالنسبة للعالم العربى والاثار السيئة على العمل العربى المشترك والأمن القومى العربى الذى بدأ فى الانهيار.

لذلك طالبت الحكومة السورية بانسحاب العراق فورا ، وعودة حكومة الكويت لممارسة عملها ، وكانت سوريا أول دولة عربية دعت إلى عقد قمة طارئة تعقد فى القاهرة لتدارك الأزمة ، لذلك نشط الوفد السورى نشاطا كبيرا فى اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى دورته الاستثنائية بمقر الجامعة فى القاهرة فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، فى الدعوة لعقد هذه القمة انطلاقا من مبدأ سوريا برفض هذا الغزو منعًا لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الأزمة حتى لاتزداد تعقيدا ، وقد وضح ذلك عندما أبدى أعضاء الوفد السورى رأيهم فى حل المشكلة سلميا وعن طريق الجامعة العربية دون التدخل الاجنبى .

علاوة على ذلك وضع الموقف السورى فى حساباته المعقدة الفرص التى أتاحتها الأزمة ، لإعادة ترتيب أوضاعه العربية والإقليمية والدولية واستثمار هذه الأزمة فى استرداد نقاط القوة التى كانت قد فقدت بسبب حالة العزلة الدولية التى كان الغرب قد فرضها على سوريا .

لذلك فإن هذه الأزمة أفادت سوريا على محورين رئيسيين : انتعاش الدور السورى مرة

أخرى بوقوفه ضد الغزو العراقى وتناسى الدول العربية خلافاتها الهامشية فى سبيل هذه القضية الجديدة والملحة فى نفس الوقت ، وتحول الموقف الدولى من سوريا لأهميتها عربيا فى الوقوف ضد العراق .

وبقدر ما اتسمت به أزمة الخليج بالتقصير عربيا ودوليا والتداخل الشديد بينهما ، بقدر ما يتميز الموقف السورى منها بالدقة والوضوح ، إذ أن هناك دولاً عربية سارعت بالانضمام إلى التحالف الدولى الذى أنشئ ضد العراق على أساس أنه احتل الكويت وضمها إليه فى نفس الوقت فإن المجتمع الدولى عزل مختلف الأزمات الشائكة الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ومناطق العالم الأخرى ، ومحاولة حصر إدارة الأزمة فى قضية الغزو .

فى نفس الوقت نجد سوريا تعاملت مع الأزمة بمنطق الحزمة الكاملة أو التناول الكلى للأزمة ومقوماتها ونتائجها والأزمات المحيطة بها أو القائمة فى نفس المنطقة ، وذلك لسبب رئيسى هو محاولة تحقيق مكاسب عربية وإقليمية وسياسية تفك عزلتها السابقة ، بعد أن جاءتها الفرصة المناسبة لذلك .

هكذا أدركت القيادة السورية أن الأزمة إنما جاءت لتؤكد على عقم المحاولات ابعادها عن أى ترتيب إقليمى لاتكون طرفا فاعلا فيه ، وقد تبين فعلا من وقائع الأزمة وصعوبتها أن الموقف السورى يتمتع بنقاط ثقل لايمكن تجاهلها أو تجاهل الوجود السورى فى أى خطوة تتخذ سواء حربًا أو سلمًا ، لذلك فإن مما يلفت النظر فى حالة سوريا بالذات أن عديداً من المراقبين السياسيين سواء العرب أو الأوربيين ، وبخاصة الأمريكيين ، وبجانبهم الإسرائيليين ، اعتبروا أن سوريا هى الفائز الكبير » من تلك الأزمة، حتى فى حالة اختلاف وجهات نظر كل منهم إلى نوع تلك المكاسب وحجمها .

وما هو معروف عن القيادة السورية أنها لاتريد لعب دور القائد الكبير ، وإنما دور محرك رئيسى للأحداث بحيث لايمكن لأى قوة فى المنطقة أو خارجها تجاهل ذلك الدور وذلك عند وضع الحلول والترتيبات لأزمات المنطقة سواء المحلية أو الدولية ، وهذا ما حاولته سوريا بكل جهدها منذ منتصف السبعينات على أساس أنها أحد الفاعلين الأساسيين فى أزمات المنطقة ، بجانب دول أساسية أخرى مثل السعودية ومصر والجزائر والمغرب .

ولكن عندما يتعلق الأمر بالأزمة الفلسطينية والمشرق العربى وأزماته وتفاعلاته تعتبر سوريا لاعبا متميزا ، قد يكون من المهم للغاية أن ينسق معه الفاعلون البارزون الآخرون ،

ولعل ذلك يفسر بكل وضوح المهارة السياسية التى يتصرف فيها الرئيس السوري حافظ الأسد.

لذلك كان هدف القيادة السورية هو تقوية الدور العربى السورى الاقليمى ، وهذا الهدف كان رئيسيا لها لاتحيد عنه سواء فى حالة إنهاء الأزمة سلمًا أم حربًا ، وفى هذا الإطار المحدد مع مشاعر العداء العربى للحشد الأمريكى والغربى المكثف فى الخليج .

لكل ذلك جاءت الحسابات الخاصة بالقيادة السورية بإدراك واضح ومخطط تخطيطا جيدا فى نطاق المناخ الدولى الجديد بما فيه من تحولات عاصفة وذلك نتيجة انهيار النظم الاشتراكية الماركسية فى أوربا الشرقية نتيجة الزلزال السوفيتى ذاته ، وما ينتج عن ذلك من نقص كبير فى المساندة السياسية لسوريا والدعم الاقتصادى والعسكرى لها ، وكذلك انتهاء الحرب الباردة ، وتصاعد أجواء التسويات الدولية .

لذلك نظرت سوريا على أن هذا الغزو كارثة على الأمة العربية وعلى جبهة الصمود وأنه يضعف جداً من الإمكانات العربية لمواجهة اسرائيل ، وهذا ما يفسر فى أحد جوانبه فشل المحاولة العراقية للتصالح مع سوريا بعقد لقاء سورى عراقى على الحدود بين عصام الحلبى وزير البترول العراقى السابق مع المسئولين السوريين ، وكان من أهم أهداف الوزير العراقى هو إعادة ضخ أنابيب البترول العراقى فى بانياس السورية على البحر الأبيض المتوسط ، كما يفسره أيضا بوضوح الدعم العراقى المتواصل للجنرال اللبنانى ، ميشيل عون ، المتمرد على وجود القوات السورية فى لبنان وذلك منذ انتهاء حرب العراق مع إيران والذى كان العراق يعتبره شوكة فى جانب سوريا لاستخدامها ماديا واضعاف إمكانياتها ووجودها فى لبنان .

لكن السياسة السورية لم تتأخر فى إدخال قضية التدخل الأجنبى الغربى فى الخليج فى حساباتها الدقيقة وتعاملت مع الأزمة من خلال زاويتين رئيسيتين ، الغزو العراقى ، التدخل الأجنبى ، وإن كانت قد ركزت على أن الغزو كان سببا فى هذا التدخل ، وفى نفس الوقت أظهرت خوفها الشديد من الاحتمالات القوية لاستمرار التواجد الغربى وخاصة الأمريكى ، حتى بعد إنهاء هذه الأزمة وذلك بعد عمل ترتيبات إقليمية أمنية جديدة .

لذلك يمكننا القول أن متابعة القيادة السورية للحشد العسكرى الغربى الهائل تشير إلى أن هذه القيادة قد فهمت أن هذا التكتل العسكرى الكبير ليس لمجرد إخراج العراق من الكويت فقط ، مما قد يعنى استمراره وإدخال اسرائيل ضمن الترتيبات الاقليمية المقترحة وبما يؤدى

للإخلال بتوازن القوى فى المنطقة وهذا يمثل خطر بالنسبة لوضفها العسكرى تجاه اسرائيل لذلك نجد أن السياسة السورية قد وضعت هدف حل الأزمة سلميا أمام نصب عينيها حتى تقطع الطريق أمام التدخل الأجنبى ، لذلك فقد خرج فاروق الشرع وزير الخارجية السورى بعد الغزو العراقى بثلاثة أشهر فى ١٧ / ١١ / ١٩٩٠ ، مؤكدا أن الحل العربى كان متوافرا إبان انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب غير العادى فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ وقراره فى اليوم التالى بدعوة العراق إلى سحب قواته من الكويت دون قيد أو شرط ، لكن تحفظ بعض الدول هو الذى أدى إلى قتل الحل العربى ، كما ذكر الشرع ، وخاصة أن هذا التحفظ (على إدانة العراق صراحة) ، جاء قبل قرار الاستعانة بالقوات متعددة الجنسيات .

وكان الرئيس السورى حافظ الأسد قد أكد مرارا على أن السبب الرئيسى فى وجود هذا الكم الهائل من الحشد العسكرى الغربى ، هو الغزو العراقى للكويت ، بما يفيد صراحة أن الغزو هو السبب ، وليس التدخل الأجنبى الذى جاء بعد حدوث الغزو لاقبله .

فى نفس الوقت وجه الرئيس السورى نقده الشديد لصدام حسين لقيامه باحتلال دولة عربية تحت زعم أن ذلك هو مدخل لمواجهة إسرائيل ، وفى هذا الإطار رفضت سوريا مبادرة الرئيس العراقى صدام حسين فى بداية الغزو والتى دعت إلى الربط بين مختلف أزمات المنطقة ، أى بين الغزو العراقى والصراع العربى - الإسرائيلى ومشكلة احتلال اسرائيل للأراضى العربية ، وكذلك الوجود السورى فى لبنان - والذى يرفضه العراق من أساسه .

كان هذا النقد الشديد للآراء العراقية من وجهة نظر القيادة السورية أن العراق ليس جاداً فى كل ما قالته قيادته ، بدليل أنه الذى بدأ الحرب مع إيران وأهدر البلايين من الدولارات والآف الأنفس من الشباب فى حرب لا طائل لها ، وكانت نتيجة ذلك العودة إلى اتفاق اجزائر سنة ١٩٧٥ وكأن كل هذه التضحيات ذهبت بلا طائل ، هذه الاتفاقية التى كان رفض العراق لشروطها سببا فى قيام هذه الحرب .

وكانت النتائج الإيجابية الأولى لموقف القيادة السورية عندما عجل الرئيس الأمريكى بوش على وضع سوريا من الدول التى تضررت اقتصاديا بدرجة كبيرة من جراء الغزو العراقى للكويت ، وذلك بجانب مصر والأردن وتركيا ، لذلك فقد اقترح الرئيس الأمريكى بوش تشكيل لجنة دولية لتنسيق المنح المالية لهذه البلدان تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكويت وقطر والإمارات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا .

علاوة على أن البلاد الصناعية التى انضمت إلى تلك الدول فى لجنة المفوضية الأوربية المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية الأوربية وكوريا الجنوبية ، قد قدمت مساعدات فردية خارج نطاق هذه اللجنة إلى الدول المتضررة رأسا ، ونذكر هنا تصريح «ڤلاوس جاكوبى» وزير الدولة للشئون الخارجية السويسرى فى ٢٠ / ١١ / ١٩٩٠ أن بلاده قد خصصت ١٠٠ دولار لسوريا والأردن ومصر والتى تضررت بشدة من أزمة الخليج .

من ناحية أخرى فقد قررت الجماعة الاقتصادية الأوربية رفع الحظر الاقتصادى عن سوريا رفعا شبه كامل مما يفسح المجال أمام توقيع الاتفاق البروتوكولى الاقتصادى الرابع بين سوريا والمجموعة وكان مجمدا بسبب رفض بريطانيا والتى كانت قد قطعت علاقاتها مع سوريا وإن كانت قد تمت اتصالات فى نوفمبر ١٩٩٠ لإعادتها إلى سابق عهدها حيث تقابل فى دمشق وزير الخارجية السورى مع مبعوث بريطانى لهذا الغرض فى ٢٥ / ١١ ، ورغم كل تلك الاتصالات فإن الحظر على السلاح لسوريا ما زال موجودا والذى أعلن عنه فى ٢٢ / ١١ / ١٩٩٠ .

ومن الواضح أن قرار رفع الحظر عن سوريا قد بدأ التفكير فيه منذ اندلاع أزمة الخليج والموقف السورى الرافض للغزو ، وتأتى أهمية القرار من كون الجماعة الأوربية شريكا تجاريا هاما لسوريا ، إذ بلغ حجم واردات دمشق من المجموعة عام ١٩٩٠ نحو ٥٤٠ مليون وحدة نقد أوربية ، وصادرتها إليها نحو ٤٢٥ مليون وحدة على أن تحسن علاقات سوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كان الحدث الأكبر والذى حقق مكاسب سياسية هامة ملموسة على الصعيد السياسى والاقتصادى وإيذانا بفك العزلة السورية نهائيا .

نتيجة لذلك تكررت زيارات المسئولين الأمريكين ومنهم وزير الخارجية بيكر ووكيلها جون كيلى ، وكذا وفد من مجلس النواب الأمريكى لسوريا ، وشدد هؤلاء على أهمية الدور السورى فى المنطقة من خلال الأزمة الجديدة ومحاولة إنهائها ، وفى نفس الوقت اعترفوا بوجود مصالح لسوريا فى لبنان ، وفى هذا الإطار سارعت الحكومة الأمريكية إلى تأييد الموقف السورى من إنهاء تمرد العماد ميشيل عون وبسط الشرعية اللبنانية على بيروت الكبرى وبقية الأراضى اللبنانية .

لذلك نجد التأييد الأمريكى لسوريا هنا ملفتا للنظر مقارنة بالموقف الفرنسى الذى كان متحفظا لدرجة كبيرة بسبب رفض حكومة سوريا ولبنان على سفر العماد ميشيل عون إلى فرنسا والمطالبة بإجراء محاكمة له فى لبنان على الجرائم التى ارتكبها أثناء تمرده على الشرعية اللبنانية والوجود السورى .

ولكن بالنظر إلى تقدم العلاقات السورية الأمريكية لم يكن هذا التقدم مضطردا ، إذا أن بيان وزارة الخارجية السورية فى ٢٤ / ١ / ١٩٩٠ بإدانة تقديم واشنطن لأسلحة جديدة من صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ ودبابات وطائرات متطورة لإسرائيل ، جعل وزير الخارجية الأمريكى بيكر يستثنى سوريا من الدول التى زارها وهى مصر والسعودية وغيرها من دول الشرق الأوسط المتحالفة ضد العراق وإن كان ذلك لم يمنع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جون كيلى من التصريح عقب لقائه بعدد من المسئولين السوريين ، بأن واشنطن تشارك سوريا وجهات النظر فى الخليج وفى لبنان أيضا .

ولكن كل ذلك لم يمنع سوريا عن اعلان عدم رضاها على توسيع الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج وإعلانها دائما عن أن قواتها التى ستذهب إلى الخليج مهمتها دفاعية بحتة عن السعودية ودول الخليج الأخرى، وأنها لن تشارك فى الهجوم على العراق فيما لو قامت الحرب.

غير أن الاتصالات الدبلوماسية بين مصر وتركيا والولايات المتحدة أكدت على أهمية دور سوريا فى الأزمة واقترحت الدولتان على الرئيس الأمريكى بوش أن يلتقى مع الرئيس السورى حافظ الأسد ، لأن هذا اللقاء كفيل بإزالة العقبات بينهما عندما يسمع كل منهم من الآخر وجهات نظره ، وهو ما تم بالفعل فى ٢٣ / ١١ / ١٩٩٠ فى جنيف الأول مرة منذ ١٣ عام وبطلب أمريكى .

ونوقشت فى هذا الاجتماع محاولة خلق إطار دولى لتسوية موضوع الاحتلال الإسرائيلى للمرتفعات السورية منذ عام سنة ١٩٦٧ ، ولذلك صرح الرئيس الأمريكى بوش أثناء لقائه مع الرئيس المصرى مبارك بأن سوريا تشارك تمامًا فى كل التحركات الخاصة بالخليج ، لاسيما التحركات السلمية .

ولذلك نجد أن تطورات الأزمة العراقية الكويتية تفصح بعد ذلك عن الكثير مما سوف يحدث فى العلاقات السورية - الأمريكية الجديدة ، لذلك نرى أن واشنطن تحاول وباصرار ضمان إستمرار سوريا فى التحالف الدولى المضاد للعراق ، دون ربط ذلك بتسوية شاملة للقضية الفلسطينية أو بمحاولة انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان والضفة وغزة والجولان .

ورغم أن الأنباء الصحفية والسياسية التى خرجت عن لقاء القمة لم تظهر الكثير ، إلا أنه يمكننا القول أن واشنطن أرادت من هذه القمة ضمان تأييد سوريا على جانب واحد مضاد للرئيس العراقى .

والتصورات العامة لهذا اللقاء هى أن يكون الرئيس السورى قد بحث مع الرئيس الأمريكى كيف يمكن تجنب حل عسكرى فى العراق وكيف يمكن أن يحدث السلام العادل وبالتالى القدرة على التوازن بين العرب واسرائيل ، وكيف يمكن أن تستمر وتتوطد مسيرة السلام اللبنانى ، وفى كل هذه المسائل تستطيع سوريا أن تفعل الكثير ولكن كان عليها من أجل ذلك أن تقنع رئيس الولايات المتحدة وهو قائد التحالف الدولى ضد العراق الذى لايرى إمكانية الحل لأزمة الخليج إلا عن طريق الاستمرار فى الضغط العسكرى حتى المواجهة والنصر.

موقف دول الخليج

منطقة الخليج العربى هى مسرح الأحداث التى تدور فيها الوقائع والتفاعلات العنيفة التى أطلقتها أزمة اجتياح العراق للكويت ، والتى تشارك فيها أطراف محلية وإقليمية وعالمية .

ونحاول هنا رصد الخطوط العامة لسلوك مجلس التعاون الخليجى تجاه الأزمة باعتباره تجمعا إقليميا فرعيا ، نتجت الأزمة عن احتلال أراضى إحدى الدول الأعضاء فيه ، ونظرا لوجود كثير من التشابه بين موقف المجلس كتجمع إقليمى يحاول القيام بالمهام الموكلة إليه والتى نشأ من أجلها أصلا ، فى الوقت الذى يسعى فيه إلى الاحتفاظ قدر الإمكان بالمظلة التى تربطه بتجمعه الإقليمى الأصلى ، وبين موقف وسياسات بعض الدول التى هى أطراف رئيسية فى الأزمة ولها مصالح مباشرة أضرَّ بها الغزو العراقى وعرضها للتهديد المباشر .

ومن هنا نستطيع أن نتابع هذه السياسات تحت عدد من العناوين الفرعية ، تتعلق بموقف المجلس كمؤسسة وبموقف الدول العاملة فيه وخاصة الموقف الكويتى والسعودى ودولة الامارات وعمان .

جاء الغزو العراقى للكويت ليمثل تحديا كبيرا لدول مجلس التعاون الخليجى ، لقد فاجأ الغزو هذه الدول وشكل عليها تهديدا أمنيا غير مسبوق ولكن ذلك لم يحل دون بناء موقف خليجى موحد فى خطوطه الأساسية ، وكذلك فقد تحرك المجلس سياسيا وجماعيا وظهرت ملامح هذا التحرك السريع فى عدة صور ، حيث قام المجلس بنوع من التعبئة العامة لمصادر التجمع الأكثر استقرارا وتمسكا بالمبادئ التى قام عليها قياسا إلى التجمعات العربية الإقليمية الأخرى وموقفها من الغزو . ويمكننا أن نقول بأن أزمة الغزو جعلت هذا المجلس يزداد تماسكا تحت وطأة الإحساس بالخطر المشترك فى ظل تشابه الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لدول هذا المجلس .

ومن خلال تتبع تحركات المجلس تجاه أزمة الخليج يلاحظ أن دول الخليج قامت خلال الفترة الأولى للغزو بتحرك نشط على المستويين الدولى الإقليمى من أجل الحفاظ على الحشد والإجماع الدولى ضد الغزو العراقى ، وسنركز هنا على خطوات المجلس فى هذا الاتجاه ، بالإضافة إلى رصد وتحليل سلوك الدول الأعضاء فيه مع التركيز على الموقف السعودى ، وذلك بفرض فهم أبعاد التحرك الخليجى ودوافعه .

كان البيان الذى صدر عقب انعقاد المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى فى القاهرة فى ٣ أغسطس ١٩٩٠ أى بعد الغزو العراقى بيوم واحد ، على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية عقب الغزو مباشرة ، أول رد فعل جماعى من دول مجلس التعاون الخليجى تجاه هذه الأزمة الشديدة الخطورة .

لذلك صدر بيان المجلس بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل أغسطس ، كما أعلن المجلس فى نفس البيان عدم الاعتراف بأى نتائج للعدوان العراقى ، ومطالبة دول الجامعة العربية باتخاذ موقف عربى موحد ، ونلاحظ هنا أن هذين المطلبين المتعلقين بالانسحاب وعدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقى قد أصبحا فيما بعد هى الركيزة الأساسية لموقف دول الخليج من الأزمة .

وقد نجح مجلس التعاون فى تعديل صياغة البيان الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ الذى أنعقد فى القاهرة فى ٣٠أغسطس بحضور ١٢ وزيراً لمحاولة بلورة موقف عربى موحد لإيجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج ، إذ صدر البيان الختامى بعد أن رفض الاقتراح بتضمين قراراته فقرة تحقيق انسحاب جزئى عراقى وتراجع جزئى للقوات الأمريكية فى الخليج لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق الإجماع العربى ، وذلك بعد أن تبنت غالبية الدول المشاركة فى الدورة وجهة نظر دول المجلس الخليجى ، ومفادها أن وجود القوات الأمريكية تم بناء على طلبها وأن الفكرة المقترحة تجعل من هذه القوات قوات احتلال مما يجردها من المشروعية .

وعلى الرغم من أن الغزو العراقى كشف عن أزمة هيكلية فى نظام المجلس الخليجى وفشله فى توفير مظلة إقليمية توفر الحماية والاستقرار لدوله ، إلا أن المجلس يُعد فى نفس الوقت أكثر التجمعات الإقليمية العربية نجاحا مقارنه بمثيله مجلس التعاون العربى والمغاربى فى مواجهة هذه الأزمة ، حيث إنتظمت مؤسسات المجلس فى عقد اجتماعاتها على المستويات المختلفة للتنسيق فيما بينها ، كما أنه بناء على اجتماع مسئولى مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول الخليج أصبحت الأمور المالية أكثر استقرارا .

كذلك عقد رؤساء أركان جيوش دول مجلس التعاون اجتماعا فى الرياض فى ١١ أغسطس لإقرار خطط موحدة لجيوش دول المجلس فى مواجهة التطورات المحتملة ، والتنسيق فى شأن استقبال الوحدات الغربية والعربية التى ستصل إلى المنطقة .

كما عقد وزراء إعلام المجلس اجتماعًا فى ١٥ أغسطس ، وأشاروا إلى اعتمادهم لخطة إعلامية مشتركة ، كما تم الاتفاق على وقف كل صور التعاون الإعلامى بين العراق وبينهم ، وبث نشرة تليفزيونية تعدها دولة الكويت ، وتذاع عبر تليفزيونات دول المجلس .

كما عقد وزراء الدفاع فى دول المجلس اجتماعًا استثنائيًا فى الرياض فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ نوقش فيه الوضع العسكرى بالإضافة إلى توصيات رؤساء الأركان فى اجتماعهم، وقد ذكر أمين عام المجلس أن النقطة الأولى فى هذه المرحلة هى دعم ومساندة الكويت وأن تعمل دول الخليج كدول مرتبطة مع الكويت ارتباطًا تعاقديًا وتخليصها من الاحتلال العراقى فى الإطار الدولى .

أما عن الأمن والدفاع فقد حظيت مسألة الأمن الداخلى باهتمام واسع فى دول الخليج ، وذلك بسبب الظروف الخاصة التى تعود فى الأساس إلى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى هشاشة التركيب السكانى الذى يعتمد فى أغلبه على العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية والتى تشكل نسبة عالية من السكان المقيمين ، مما يصعب مهمة السيطرة الأمنية ، وهذا يفسر قيام بعض دول المجلس بترحيل بعض العاملين بها فى المجالين المدنى والعسكرى من جنسيات معينة أبرزها اليمنيون.

وفى نفس الوقت وعلى هامش اجتماع وزراء المالية والاقتصاد ، اجتمعت «اللجنة المالية الرباعية الخليجية» والتى تشكلت بعد الغزو والتى تضم السعودية ، والكويت ، والإمارات ، وقطر للاتفاق على حجم المساعدات التى ستقدمها الدول الأعضاء فى الجامعة للدول المتضررة من الأزمة وذلك بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق، وجعل الحصار الاقتصادى أكثر إحكاما عليه ، وذكرت المصادر أن اللجنة قد حددت ثلاثة شروط للاستفادة من هذه المساعدات وهى :

١- أن تطبق الدولة قرارات مجلس الأمن خصوصا قرارات مقاطعة العراق .

٢- أن يكون موقفها منطلقًا من رفض العدوان العراقى ومعارضته .

٣- أن يكون اقتصادها قد تأثر سلبيا بشكل كبير ومباشر من الأزمة .

وقد صدر بيان وزراء الدفاع لدول مجلس التعاون والذى صدر عقب صدور بيان وقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ والمبادرة الأمريكية بفتح الحوار ، كان بيانًا سياسيا قوى اللهجة ، ولكنه لم يُشرْ إلى الجهود السياسية أو الدبلوماسية المبذولة لحل الأزمة ، وإنما أكد وحدة مواقف دول المجلس فى مقاومة الاحتلال العراقى ، وأشاد بالدول التى ساهمت فى القوات متعددة الجنسيات .

وفى نفس الوقت جاء فى البيان أن هذه القوات جاءت لتحرير الكويت وعودة الشرعية لها ، كما قرر الوزراء إبقاء اجتماعاتهم مفتوحة تحسبا للظروف فيما بعد إشارة إلى ترافق الضغط العسكرى مع الجهود الدبلوماسية .

وهكذا نجد من خلال الاستعراض السابق لموقف مجلس التعاون أن خطواته تتبلور فى المحاور الآتية :

١- رد العدوان العراقى ومنعه من الامتداد إلى دول أخرى .

٢- إجلاء قوات الاحتلال من الأراضى الكويتية وتحريرها مع عودة الحكم الشرعى إليها .

٣- أن وجود القوات الأجنبية بالمنطقة مؤقت وأنها ليست قوات احتلال كما تدعى القيادة العراقية بل هى قوات لمساندة الدول الخليجية وحماية أراضيها ، وأن أصل المشكلة وسببها الاحتلال العراقى للكويت .

المستوى الاقتصادى :

استمر التنسيق الذى بدأته دول المجلس على المستوى الاقتصادى منذ الأيام الأولى للغزو ، وتم تطويره ليقطع أشواطا أبعد فى اتجاه الخطط الموضوعة من قبل ولكن بشكل متسارع .

لذلك فقد عقد وزراء المالية والاقتصادية بدول مجلس التعاون اجتماعا مشتركا فى ٢٣ / ٩ / ١٩٩٠ على هامش الاجتماعات السنوية بصندوق النقد والبنك الدوليين ، حيث تمت مناقشة سبل دعم حكومات دول مجلس التعاون للمصارف والمؤسسات الوطنية والمشتركة وتذليل أى صعوبات قد تعترضها نتيجة للأوضاع غير العادية المترتبة على الأزمة .

وقد أدت أزمة الخليج بمضاعفاتها على اقتصاديات دول الخليج لدرجة أن دول المجلس ووزراء الاقتصاد عقدوا اجتماعا فى ٣ / ١١ / فى مسقط بدولة عمان لدراسة النتائج الاقتصادية والخطط التى ستوضع لمواجهة ذلك ، وقد أقر الاجتماع الذى حضره أيضا محافظو البنوك المركزية فى دول المجلس ، الإجراءات التى اتخذها هؤلاء المحافظون لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل من كل بنك مركزى لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه ، الأمر الذى أدخل الاستقرار النفسى والاقتصادى للمودعين بعد الذعر المفاجئ والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية .

موقف الأردن

الموقف الأردنى من أزمة الخليج يتراوح بين محطات كثيرة ، مرة اتجاه التأييد الكامل للسياسة العراقية ، ومرة أخرى فى محاولة البعد بنسبة صغيرة عن خط التأييد الكامل والسافر للغزو العراقى للكويت ، وفى كل الأحوال فإن الموقف الأردنى يعد فى حقيقته انعكاسا صادقا لموقف الأزمة المتفجرة والذى شمل المنطقة كلها ، وإذا كنا هنا بصدد تقييم الموقف الأردنى تجاه أزمة الخليج ، فإنه يتعين علينا النظر إلى هذا الموقف فى ضوء الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية التى تحدد فى ظلها وتفاعل معها سلبا وإيجابا ، ولذلك ففى البداية يمكننا رصد عدة اتجاهات عامة وعلاقات مميزة فى الموقف الأردنى تجاه الأزمة وهى :

أولا : تأييد السياسة العراقية ، والتركيز على مهاجمة التدخل الأجنبى فى المنطقة ، والمطالبة باحتواء الأزمة فى إطار العمل العربى المشترك .

ثانيا : إبراز مخاطر التهديد الإسرائيلى للأردن خلال المرحلة الحالية ردا على تصاعد نغمة التهديد العراقى وذلك تحسبا لأى هجوم عراقى محتمل على اسرائيل .

ثالثا : بذل المساعى الدبلوماسية لتبنى موقف وسط بين اتجاهين مهادنة النظام العراقى من ناحية ومحاولة إثبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولى من ناحية أخرى ؛ ولذلك فإننا يجب أن نتناول هذه النقاط بالتفصيل لكى تتضح لنا الصورة كاملة :

بعد زيارة قصيرة لمصر فى ٢٣ / ٧ / ١٩٩٠ وقبل الغزو العراقى للكويت قال العاهل الأردنى إنه مستمر فى مساعيه الدبلوماسية إلى جانب رؤساء وقادة الدول العربية من أجل تسوية الخلاف فى وجهات النظر بين العراق والكويت ودولة الإمارات ، معبراً عن أمله الكبير فى نجاح هذه المساعى وحل الأزمة وديًا بين أطراف النزاع .

لذلك أكد الملك حسين فى أكثر من تصريح تفاؤله الكبير بإمكانية التوصل إلى حل عربى قريب للأزمة ، وهذا التفاؤل من الملك حسين كان موجودا وبدرجة كبيرة لدى الأطراف العربية الوسيطة فى هذه الأزمة ، ولم يكن يخطر فى بال أحد على الإطلاق إمكان غزو العراق للكويت، وهذا الموقف للأردن يتعارض تماما مع ما ذكرته مجلة النيوزويك الأسبوعية الأمريكية والتى أشارت فى مقالاتها إلى أن الملك حسين كان يعرف بخطة غزو الكويت قبل حدوث الغزو بأسبوعين على الأقل .

وعندما تحقق الغزو كانت ردود الفعل لدى القيادة الأردنية متعددة ، ففى البداية قام الملك حسين بزيارة لبغداد والتقى بالرئيس العراقى صدام حسين ، وأعلن فى نهاية الزيارة السريعة أنه يأمل فى أن يتمكن الزعماء العرب من معالجة الموضوع ضمن الإطار العربى ، وأضاف أن أى تدخل أجنبى فى أى جزء من الوطن العربى سيصيب جميع الأطراف بخسائر كبيرة .

وفى نفس الوقت فإن الصحف الأردنية الصادرة ابتداء من ١٩٩٠/٨/٣ أبدت الغزو العراقى ودعمته، وبررت ذلك الدعم والتأييد بأن العراق يحافظ على ثروة العرب البترولية فى الكويت .

لذلك نرى أنه مع ازدياد أزمة الخليج تعقيداً برفض صدام حسين الانسحاب من الكويت ، وبوادر حدوث صدام عسكرى . فإن الموقف الأردنى ظل يتراوح بين التناقض والغموض ، فبينما كان الملك حسين يؤكد عدم موافقته على ضم العراق للكويت ، فقد اتخذت الأردن قرارها المفاجئ للعالم العربى والدولى بإغلاق سفارتها فى الكويت ونقلها إلى بغداد ، وكان العالم فى ذلك الوقت يرفض خطوة العراق بالضم ويرفض نقل سفاراته إلى بغداد فيما عرف «بحرب السفارات» .

وقد جاء قرار الملك حسين بإغلاق سفارته فى الكويت بعد اجتماع فى مقر القيادة العامة المسلحة الأردنية فى ٢١ / ٨ / ١٩٩٠ حيث تم فى هذا الاجتماع بحث الوضع العسكرى العام فى المنطقة ، والإجراءات الأمنية التى تم اتخاذها من قبل قيادة الجيش الأردنى وقيادة الأمن الداخلى تحسبا للمخاطر التى قد تتعرض لها الأردن .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أعلن فى العاصمة الأردنية عمان أن الملك حسين سيقوم بجولة عربية وأوربية يطرح خلالها مبادرة دبلوماسية أخيرة من عنده لنزع فتيل الموقف المتفجر فى الخليج وقد ذكر الملك حسين بنفسه فى مؤتمر صحفى عقده خصيصا لهذه المبادرة « إننا نواجه نوعا من الأزمة التى فقد فيها العالم عقله » .

واستمرت هذه الجولة حتى ٥ / ٩ أجرى خلالها الملك حسين مباحثات مكثفة مع قادة وزعماء الدول تركزت حول عدة نقاط ، أولا شرح وتبرير الموقف الأردنى المؤيد لعراق فى محاولة من الملك لتخفيف حدة الضغط الدولى الذى تتعرض له بلاده بسبب هذا الموقف الغريب.

النقطة الثانية فى مباحثات الملك حسين تركزت حول طرح عدد من المشروعات ذات الطابع السلمى لاحتواء الأزمة قبل تفجرها ، ومحاولة تشغيل جبهة دولية ضد التدخل الأجنبى فى الأزمة وبالتالى فى المنطقة .

هذا ما حاوله الملك حسين فى كل لقاءاته الدولية ولكن هذه الجولة لم تسفر عن نتائج تذكر فى هذا المضمار ، إذ استمرت الحشود العسكرية فى المنطقة تنفيذا للقرار الدولى حتى يتم تحقيق الانسحاب العراقى ، إلا أن السياسة الأردنية متمثلة فى الملك حسين حاولت بكل الطرق الدبلوماسية تحويل الاتجاه الدولى إلى طرح مبادرة سلمية لحل الأزمة وتقضى بانسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت وانسحاب القوات الغربية من المنطقة ، وإرسال قوة عربية عسكرية إلى الكويت ، وبدء مفاوضات بين الكويت والعراق فى فترة تتراوح بين ٦ أشهر وسنة كاملة .

وعندما طرحت هذه المبادرة كمبادرة سلمية لحل النزاع جاء رد المجتمع العربى والدولى عليها بالرفض ، ماعدا مندوب تونس فى الجامعة العربية الذى أعلن أن هذه المبادرة تتضمن جوانب إيجابية مثل انسحاب العراق من الكويت ، وإطلاق سراح الرهائن الغربيين ، ووقف الحصار الاقتصادى ضد العراق ، إلا أنها غير قابلة للتنفيذ بسبب تضمنها مبدأ انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

وعلى العموم فإن هذه الجولة لم يقدر لها النجاح ولو بنسبة بسيطة نظراً للوقت الذى أخذته وعدد الدول الكبير الذى زارها الملك حسين ، وإن كان الموقف الأردنى ظل على تناقضه الذى عرف به منذ بداية الأزمة ، فبينما ينادى بالحل العربى دون التدخل الأجنبى ، فإن الأردن لم تحضر اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية الذى عقد فى القاهرة فى ٣٠ / ٨ / ١٩٩٠ ، ووصفت الصحف الأردنية الصادرة فى تلك الفترة ، هذا الاجتماع بأنه غير قانونى ، ويهدف إلى تكريس الانقسام العربى .

وفى نفس الوقت رحبت الحكومة الأردنية والصحف الأردنية باجتماع الأمين العام للأمم المتحدة مع طارق عزيز وزير خارجية العراق الذى عقد فى عمان فى ٣١ / ٨ / ١٩٩٠ ، ورأت المصادر الأردنية السياسية أن الأمين العام للأمم المتحدة قد حصل على ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية بنجاح مهمته ، وأن الإدارة الأمريكية بدأت فى الاقتناع بالحل السياسى مستبعدة على الأقل فى الوقت الراهن اللجوء إلى القوة العسكرية لإنهاء الأزمة ، وقد استشهدت صحيفة الرأى الأردنية على صحة الاتجاه لدى الإدارة الأمريكية ، بأن الرئيس الأمريكى بوش قد خفف لهجة التهديد الأمريكى ضد العراق وذلك أثناء حديثه عموما عن التكلفة الباهظة للحرب .

كذلك فقد اعتبرت الأوساط السياسية الأردنية أن مبادرة الملك حسين الشجاعة ، خطوة فى الاتجاه الصحيح « جاءت فى الوقت المناسب لإحداث تحول فى مجرى الأحداث المتسارعة على ساحة الخليج ، وقد دعت صحيفة الدستور الأردنية التى صدرت فى ١٦ / ٨ إلى اتفاق عراقى وإيرانى ضد العدو المشترك الخارجى ، فإذا أضفنا إلى ذلك الطلب الذى نادى به البرلمان الأردنى فى ٩ / ٨ مناشدا الرئيس السورى حافظ الأسد للتوسط لدى إيران كى تساعد العراق ضد الولايات المتحدة ، فإنه يمكننا أن نفهم أن هذا الرأى محاولة إيجاد كتلة متجانسة تضم العراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ووصل هذا الرأى إلى مداه بطرح حلول سياسية من خلال لقاء سورى عراقى أردنى فلسطينى فى مواجهة العدو المشترك .

هذا عن المجهود الدبلوماسى للملك حسين بخصوص الأزمة أما بالنسبة للخطر المحدق بالأردن فذلك يتمثل فى التهديد الإسرائيلى الدائم للأردن حيث أنه الحلقة الوحيدة الضعيفة فى الدول المحيطة بإسرائيل ، والتى يمكن لإسرائيل اجتياحه فى أى وقت تشاء ، وقد صدر تقرير دبلوماسى وضعته مجموعة من الخبراء السياسيين والاستراتيجيين فى المخابرات الألمانية تسرب فى النصف الأول من شهر يوليو سنة ١٩٩٠ ، جاء فيه أن اسرائيل تستعد لإقامة الوطن البديل للفلسطينيين فى الأردن ، وأن اسرائيل تعد إعداداً جيداً لضربة ضد الأردن لتنفيذ ذلك المخطط .

وقد ذكر التقرير أنه لامفر أمام اسرائيل للخروج من أزمتها مع الفلسطينيين إلا بإقامة الوطن البديل لهم فى الأردن وأن اسرائيل تخطط لإحداث قلاقل داخلية فى الأردن لتتمكن فى المرحلة المقبلة من تنفيذ مخططها ، ولاشك أن وصول محتويات هذا التقرير إلى السلطات المسئولة فى الأردن وعلى رأسها الملك حسين كان أثره فى إزعاج هذه السلطات وهو ما عبر

عند الملك حسين صراحة فى تصريح له « أن اسرائيل تشكل تهديدا جديا فى هذا الوقت بالذات» وهو يقصد بداية الغزو العراقى .

لذلك فإنه بعد الغزو مباشرة حذر وزير الدفاع الاسرائيلى موشيه ارينز العراق من أن اسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدى وأنها سترد فورا إذا عبرت القوات العراقية الحدود إلى الأردن، وقال إن دخول القوات العراقية إلى الكويت لم يسفر عن نتائج استراتيجية تهدد بالخطر الأمن الإسرائيلى لكن بالنسبة للأردن ، إذا حدث تغيير ودخلت القوات العراقية إليه فإن ذلك سيشكل خطر كبيرا علينا ، وفى هذه الحالة علينا أن نتدخل .

لذلك دعا المراسل العسكرى لصحيفة هاآرتس» الإسرائيلية الأردن إلى وقف تعاونها العسكرى مع العراق كى لاتتحول الأردن مستقبلا إلى ساحة معركة عسكرية بين اسرائيل والعراق يكون ضحيتها الأولى الأردن ، بل أن أحد أعضاء حزب العمل الاسرائيلى دعا إلى تعاون عسكرى قوى بين اسرائيل والأردن ومصر والسعودية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ضد صدام حسين .

وتوالت التصريحات من الجانب الاسرائيلى فيما حذر ارينز الملك حسين من عدم ارتكاب «خطأ تاريخى» فى مشكلة الخليج ، وطالبه بعدم وضع ميناء العقبة تحت تصرف العراق ، ومن ثم فإن الأردن تصاعد لديها الإحساس بالخطر الشديد الآتى من جانب اسرائيل ، وركزت المصادر الأردنية أن غرض اسرائيل من كل تلك التصريحات تخويف الأردن والعمل على إجهاض القوة العراقية المتناهية ، كذلك الاستمرار فى تحقيق التفوق العسكرى ، تطبيقا لنظرية الأمن الاسرائيلية .

لذلك كله فقد عملت القيادة الأردنية على اتخاذ قرارها بالتعبئة العامة وتعزيز دفاعات الجيش الأردنى ووحدات سلاح الجو ، وكانت المصادر الأردنية قد ذكرت أن الجيش الأردنى قد وضع فى حالة تأهب بدءاً من ٢ / ٨ أى يوم الغزو العراقى للكويت .

وقد ورد تقرير عن وكالة الاسوشيتيد برس يلخص الموقف الأردنى الضعيف الذى وضع الملك حسين نفسه فيه والذى جاء فيه « أدت التحركات العربية ، وتحرك الأمم المتحدة ضد العراق إلى وضع الملك حسين فى موقف حرج ، فالأردن دولة صغيرة تكتنفها الأخطار ، كما يحوطها جيران ، اسرائيل غربا وسوريا شمالا والعراق والسعودية شرقا وجنوبا » ومن هذا المنطق ربما نستطيع أن نفهم الموقف الأردنى من تأييد العراق لغزوه الكويت ، كذلك موقف الأردن من مبادرة صدام حسين والتى أراد بها عقد اتفاق سلام نهائى مع إيران وقبول اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ .

وفى نفس الوقت لم يترك الملك حسين فرصة أى مؤتمر صحفى محلى أو عالمى إلا وجدد هجومه على التدخل الأجنبى فى أزمة الخليج ، فقد تساءل فى أحد تصريحاته ، لماذا لا يعطى العراقيون والعرب فرصة لإعادة ترتيب حياتهم وأضاف أنا لا أعنى هنا تغيير الأنظمة والحدود أو غيرها ، ولكنى أعنى أن نعيش حقائق الشعوب فى هذه المنطقة أملا فى إحراز تقدم حتى يستطيع هذا الجزء من العالم أن يواكب التقدم والسلام .

وهكذا توالت تصريحات وتعبيرات الملك حسين ذات الصيغة الدبلوماسية شديدة الذكاء وفى نفس الوقت اتسمت بالواقعية والتوازن بين الطرفين ، ومن هذا المنطلق سعى الملك حسين إلى اجراء اتصالات موسعة مع زعماء وقادة الدول العربية فى اتجاهين :

١- إرسال رئيس الوزراء الأردنى مُضَر بدران فى زيارة إلى الدول العربية المؤيدة للعراق لزيادة التنسيق معها فى المجالات العربية .

٢- دبلوماسية الملك حسين ومحاولة توظيفها لصالح الموقف الأردنى والذى بات الضرر الاقتصادى وشيك الوقوع عليه بفرض الحصار الاقتصادى الشديد على العراق .

٣- التركيز على الجبهة الداخلية فى الأردن لمواجهة الصعوبات الناجمة عن فرض الحصار الاقتصادى على العراق وعدم امكان عبور المواد إلى العراق عن طريق الأردن .

فى نفس الوقت أكد الملك حسين أن الأردن وحكومته تدرس تطبيق المقاطعة الدولية التى نص عليها قرار مجلس الأمن ٦٦١ مشيرا إلى أن الأردن عضو فى الأمم المتحدة ويحترم واجباته إزاء هذه المنظمة وما يصدر عنها من قرارات ، ولكن رغم ذلك الحظر فقد استمر العراق فى استخدام ميناء العقبة الأردنى لخرق الحصار الدولى عليه ، وظلت السفن العراقية تفرغ حمولتها انتظارا لما طلبه الملك حسين من مجلس الأمن بشأن تفسير هذه العقوبات وتحديدها .

وفى نفس الوقت وعلى صعيد الأوضاع الداخلية فى الأردن ، فقد ظهر واضحا أن الحصار الدولى المفروض على العراق - جعل الأردن فى عزلة كاملة عن العالم ، حيث أكدت المصادر الملاحية العالمية خلو ميناء العقبة من السفن وتوقف الحركة تماما فى الميناء بسبب مقاطعة دول العالم له .

ويجدر بنا أن نشير كذلك إلى أن الأردن بدأ يعانى فعلا من الأزمة الاقتصادية وبوادرها وذلك بسبب الأعداد الهائلة من العاملين فى الكويت والعراق الهاربين من هناك وكذلك

الفلسطينيين الذين خرجوا من الكويت بعد الغزو ، وقد زادت نتيجة الأعداد الهائلة التى لم يكن للأردن قد وضعها فى حساباته تكاليف المعيشة بنسبة ٣٠٪ .

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم وبلغت قيمة الديون الخارجية ٨,٤ مليار دولار ، وكذلك وصل معدل خدمة الدين (الفوائد) ٩٠٠ مليون دولار سنويا .

ويقدر الخبراء الاقتصاديون حجم الخسائر التى تلحق بالأردن إذا ما استجابت للمقاطعة استجابة كاملة بحوالى ٢ مليار دولار سنويا ، وذلك نظرا إلى أن الاقتصاد الأردنى متداخل مع صادرات الأردن إلى العراق خاصة الفوسفات ، وقد ظل ميناء العقبة منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية إلى نهايتها وبداية الحظر على العراق هو الميناء البديل لميناء البصرة العراقى، واغلاق ميناء العقبة تنفيذا للحظر الاقتصادى معناه فقدان الآلاف من عمال الميناء وسائقى السيارات لوظائفهم .

علاوة على ذلك فإن انحياز الأردن للعراق يعرضها لتوقف الدعم الخليجى وعلى رأسه السعودية البالغ ٥٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى تهديد مصالح ٣٠٠ الف أردنى يعملون فى دول الخليج ، وقد تسبب موقف الأردن واستمراره فتح ميناء العقبة فى إثارة غضب الدوائر السياسية الغربية والعربية ، والتى تساءلت حول امكانية اعتبار الملك حسين صديقا لها .

فى واشنطن أكدت وزارة الدفاع الأمريكية إن العمليات الحربية لمنع دخول البضائع إلى الدولتين (العراق ، الكويت) ستبدأ فى الخليج وبحر عمان والبحر الأحمر بما فى ذلك ميناء العقبة ، وأكد الرئيس الأمريكى بوش أن القوات البحرية الأمريكية ستغلق ميناء العقبة الأردنى فى وجه أى سفينة يثبت أنها تحمل بضائع للعراق ، وفى نفس الوقت ألمح إلى أنه يمكن تعويض الأردن خسائره من جراء ذلك الإجراء .

وقد حاول الملك حسين فى آخر زيارة له فى واشنطن أن يشرح موقفه للرئيس الأمريكى ولكنه لم يجد أذانًا صاغية ، ويعنى ذلك استمرار الموقف الأمريكى من فرض الحصار والتشديد عليه .

موقف منظمة التحرير

لقد أثر الغزو العراقى للكويت تأثيرا بالغا على القضية الفلسطينية وأساء إليها إساءة كبيرة ، حيث انشغل الناس باحداث الغزو وما جرّه على الكويت وعلى الأمة من آثار مدمرة

وانساهم ما يجرى داخل الأراضى المحتلة من جهاد عظيم وبطولات رائعة يقوم بها اطفال فلسطين ، بعد أن عجز الكبار عن المواجهة ، أصبحت القضية بالنسبة لبعضهم مجرد ارتزاق يتحركون بها فى المحافل الدولية لتحقيق مكاسب سياسية ، كما حول الأنظار عن ما يجرى فى فلسطين المحتلة من سياسات التهجير التى يقوم بها الصهاينة من كل انحاء العالم وبخاصة هجرة اليهود والسوفيات إلى فلسطين واستيطانهم بها .

وفى تونس كان أبو اياد هو الرقم ٢ فى القيادة الفلسطينية بعد ياسر عرفات ، ما زال نائمًا ، عندما أيقظته مكالمة تليفونية جاءته من زوجته فى الكويت والتى تقيم فيها أغلب الوقت ، وقالت زوجة أبو اياد أن اصوات المدافع والانفجارات تدوى فى كل مكان ، كما تحدثت عن معارك تجرى بالقرب من الفيلا التى تقيم فيها وبسرعة غادر أبواياد سريره ، وارتدى ملابسه ليبلغ عرفات ببدء الغزو العراقى للكويت ، ففوجئ بأن أبو عمار كان على علم به واصدر عرفات امرا لأحد مساعديه بسرعة اعداد طائرته الخاصة للاقلاع به ومعه أبو إياد فى جولة خاطفة للعديد من العواصم العربية .

يوم الأحد الموافق الخامس من أغسطس سنة ١٩٩٠ التقى ياسر عرفات مع صدام حسين فى بغداد ، وقيل أن الرئيس العراقى أعرب عن شدة غضبه وعنف صدمته لعدم عقد مؤتمر القمة المصغر فى الرياض كما كان متفقا مع الملك حسين والملك فهد والرئيس حسنى مبارك ، وفى هذه المقابلة سأل صدام حسين عرفات عن رأيه الشخصى فيمن نسف المؤتمر من هؤلاء فرد عليه عرفات قائلا : فخامتك ادرى منى بالمسئول عن نسف المؤتمر المهم الآن يا فخامة الرئيس ، إنه من الضرورى التوصل إلى حل سياسى وسلمى لهذه الأزمة العربية ، ورد صدام عليه بأنه يوافق على ذلك تماما وهنا صمت الرئيس العراقى وقال لعرفات إذهب إلى الرياض وقل للسعوديين أننا نوافق على اجراء مباحثات معهم .

ولكن عرفات لم يذهب إلى الرياض وانما توجه إلى مصر لمقابلة الرئيس مبارك فى الاسكندرية ، وفى هذه المقابلة بادره الرئيس حسنى مبارك بقوله « قبل أى شئ يجب أن يكون واضحا ومفهوما امامك أنه لابد من انسحاب العراق من الكويت ، واعاد الرئيس مبارك على عرفات نص حديثه فى اليوم السابق مع الملك حسين واصراره على موافقه الرئيس العراقى على الانسحاب من الكويت .

وعندما انعقد المؤتمر وسمعت المناقشات من كل الوفود طلب الرئيس مبارك الانتقال إلى مشروع القرارات التى ستصدر فى نهاية المؤتمر ، سارع عرفات ، إننى اقترح تأجيل التصويت على قرارات القمة على أن يُشكل وفدا خماسيا من مصر ، الأردن ، اليمن ، الجزائر ، وفلسطين ، ليطير إلى بغداد خلال الساعات القادمة ويجرى مباحثات باسم كل الدول العربية مع صدام حسين ، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعربية لحل هذه الأزمة ، ورد عليه الرئيس مبارك مباشرة ، لقد طالبنا الرئيس صدام بالحضور إلى القاهرة ومشاركتنا مؤتمر القمة، ولكنه رفض بحجة أنه لايقبل أن يمثل الشيخ جابر أمير الكويت بلده ، وهذا الشرط الغريب لايمكن لأى عربى أن يقبله ، ويمكنك يا أبوعمار أن تسأل ملوك ورؤساء الدول العربية الأربعة عن رأيهم فى اقتراحك ، أما بالنسبة لى فأننى اعتذر عن السفر إلى الرئيس العراقى الذى أكد لى منذ أيام أنه لن يهاجم الحدود الكويتية ، ثم فوجئنا به يغزو الكويت ويحتلها بالكامل .

ونظر ياسر عرفات إلى رؤساء الوفود الأربعة ، فلم يجد من أحدهم أدنى رغبة فى السفر إلى بغداد ، مما أثار أبو عمار وحاول أن يأخذ الكلمة مرة أخرى ، فرفض رئيس المؤتمر قائلا له، هذا يكفى يا ابوعمار لقد تناقشنا أكثر من خمس ساعات متواصلة ، واتيحت لنا الفرصة للحديث وابداء الرأى وعلينا الآن أن نأخذ الأصوات على القرارات المقترحة .

وكانت هذه القرارات تتضمن رفض الغزو العراقى للكويت وتأكيد قرارات مجلس الأمن الملزمة لكافة اعضاء الأمم المتحدة والدعوة إلى تشكيل قوة عسكرية عربية تتولى المشاركة فى حماية المملكه العربية السعودية ضد أى عدوان يقع عليها ، كذلك وافقت ١٢ دولة عربية على هذه القرارات فى حين رفضتها ليبيا والعراق وفلسطين وامتنعت الجزائر واليمن عن التصويت ، أما الأردن فلم يشارك فى التصويت وجلس رئيس الوفد الأردنى الملك حسين صامتا ولم يتكلم معلقا على تلك القرارات .

انعكاس الموقف الفلسطينى على الأرض المحتلة

إذا كان غزو العراق للكويت وما أحدثه من أزمة دولية قد أدت إلى تراجع قوة الدفع السياسية لمسيرة الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة التى كانت فى أمس الحاجة اليها ، ومما لاشك فيه أن الانتفاضة بما اصبح لها من جذور راسخة فى المجتمع والأرض الفلسطينية ، اصبحت أيضا واقعًا ماديًا وعمليًا يراه كل المراقبين فى الداخل وفى الخارج ، لذلك يتطلب هذا الوضع اعادة صياغة المواقف الفلسطينية بما يخدم المسار فى القضية ويكفل لها مواجهة التحديات المقبلة بعد انتهاء الأزمة .

وهكذا نجد أن موقف الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات من الأحداث فى الكويت سيؤدى إلى آثار سيئة ستؤدى نتيجتها إلى الانقسام فى صفوف جماهير الانتفاضة ، نتيجة للخلافات والمحاور التى تعكسها السياسة الفلسطينية المختلفة ، والمحاور التى تنتج عن ذلك . وفى هذا الإطار يرى المراقبون السياسيون أن افكار إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ومواقفه ، والتى تجد تحفظا من كثير من القيادات فى منظمة التحرير لمخالفتها رأى عرفات ، تلقى قبول الكثيرين من المسئولين فى الضفة الغربية المحتلة ، الذين يشاركونه مخاوفه حول مستقبل الأحوال الاقتصادية لسكان فلسطين المحتلة فى حالة تعقد الأمور ونشوب الحرب ، وقد بدأت الآثار تظهر تباعا على السكان لنقص الدخل الوارد لهم من أبنائهم فى الكويت والذى انقطع بالغزو وكان من النتائج المباشرة التى اصابت الفلسطنيين فى الأرض المحتلة هو انخفاض احتياطياتهم بمقدار ٣٠٪ خلال الأسابيع الأخيرة ، مع معاناة المؤسسات الحكومية من نقص فادح بسبب انعدام الإيرادات التى كانت تصل من الكويت ودول الخليج .

وفى نفس الوقت ردا على تصرفات عرفات ووقوفه مع الغزو العراقى بدأت دول الخليج فى الوقوف مع منظمة حماس داخل الأرض المحتلة وهو ما يعنى فقدان المنظمة لعناصر اساسية فى دعمها ماليا وسياسيا .

لكن التراجع السياسى فى خط المنظمة للحفاظ على قوة الدفع الخليجية يشير إلى عدم دقة القيادة الفلسطينية فى تصوراتها وتقديرها للأمور ، سواء أردنا أم لم نرد فان الغزو العراقى للكويت سيكون نقطه فاصلة فى التاريخ العربى كله ، فتأثيراته السلبية على القضية الفلسطينية ستكون عودة إلى نقطة الصفر فى المسيرة الفلسطينية التى شهدت العديد من المكاسب الايجابية الاقليمية والدولية ، فالموقف أدى إلى هجرة الآف اليهود الروس إلى الضفة، والموقف أدى إلى التصدى لأطفال الحجارة بالحديد والنار ، وباتت الغزوة العراقية مصدر تهديد أكبر بكثير من الصراع الفلسطينى الاسرائيلى أو الصراع فى الأرض المحتلة نفسها .

لذلك اتفق المراقبون السياسيون على أن النظرة الأكثر تعقلا من الفلسطينيين تجعلهم يفكرون بأن الغزو العراقى للكويت سيؤدى بهم إلى خسائر كبيرة لاتعوض على المدى القريب ، ومنها أن هذا الغزو سيؤجل مناقشة قضيتهم المناقشة الجدية وهى التى كانت محط الأنظار من قادة العالم أجمع ، كما أن الانحياز الفلسطينى للعراق سيؤدى إلى القضاء على أى فرصة فى

المستقبل لاستئناف الحوار الفلسطيني الإسرائيلي الذي كان قاب قوسين من البداية ، لذلك فأنه من الصعب تحديد مدى الخسارة التي ستلحق بالمنظمة سواء الخسارة المادية أو الأدبية في المحافل الدولية ، بالإضافة إلي ما يكمن أن يصيب أبناء الشعب الفلسطيني العاملين في دول الخليج العربي من مضايقات اقتصادية تتعلق باحوالهم واعمالهم ومستقبلهم المهني في تلك الدول .

ولعلنا نستطيع أن نقول إن في تبرير موقف التضامن الفلسطيني حول صدام حسين ، بأنه قد اصبح بطلا عربيا من وجهة نظرهم هم فقط والذي استطاع أن يتصدى لأعداء القضية وهي اسرائيل وامريكا وهكذا أصبح العراق يمثل البلد العربي الوحيد ، الذي اصبح يملك القدرة العسكرية والرغبة السياسية اللذين يمكنانه من تحدى اسرائيل ، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في مواجهة ذلك التبرير ، ما هو ذنب الكويت في ذلك التحدى ؟ ولماذا لايكون التحدى مباشرة بين اسرائيل والعراق ومن خلفه العالم العربي بما فيهم الفلسطينيين .

مواقف الفلسطينيين في الخليج

مع موجة التأييد الشديدة لغزو العراق للكويت من جانب المنظمات الفلسطينية المختلفة ، والفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، كانت مشاعر اخوتهم في دول الخليج وعلى المستوى الشعبي منهم متضاربة تجاه ذلك الموقف ، فقد ندد عدد من الفلسطينيين في دولة الإمارات بالغزو العراقي للكويت وكذلك نددوا بالموقف السلبي من القيادة الفلسطينية تجاه ذلك الغزو ، وإن الشعب الكويتي لايستحق منهم ذلك لأنه الشقيق الذي وقف بجانبهم في نضالهم الطويل.

كما انتقد رجال الأعمال الفلسطينيون الذين يقيمون في الكويت ودول الخليج الأخرى بشدة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرر الفلسطينية ، لأنه لم يندد وبقوة بذلك الغزو ، على الرغم من تأكيد ياسر عرفات لعدد من رجال الأعمال الفلسطينيين في فيينا بالنمسا في ٩ / ٨ / ١٩٩٠ ، أنه اتخذ موقفًا محايداً في أزمة الخليج ، وأن هذا الحياد قصد به تركيز الجهد لايجاد حل عربي ولمنع تدخل دولي فيها .

وفي الوقت الذي حاولت فيه منظمة التحرير الفلسطينية من خلال العدد الكثير من التصريحات والبيانات التي صدرت عن المسئولين فيها أن تؤكد سلامة خطها ، رغم اختلاف هذه التصريحات وخروجها في بعض الأحيان عن هذا التأكيد ، عارضت الجبهات الشعبية

والديمقراطية والقيادة العامة والنضال الشعبى والتحرير العربية والتحرير الفلسطينية ، وجود القوات الأجنبية فى المنطقة ، ودعت إلى مقاومتها ، بينما أكدت حركة المعارضة فى منظمة فتح والتى يتزعمها أبو موسى بانتقاد الولايات المتحدة ومواقف عرفات معا فى نفس الوقت .

وفى نفس الوقت وجه الأمين العام لجهة التحرير الفلسطينين وابو العباس فى ١١ أغسطس سنة ١٩٩٠ أمرا قتاليا للكوادر ومقاتلى واصدقاء وانصار الجبهة بضرب المصالح الأمريكية وخونة الأمة العربية على حد تعبيره وكذلك المتحالفين معهم فى الجزيرة العربية ويقصد السعودية ودول الخليج .

وأضافت صحيفة (كورييرى دبلاسيرا الايطالية فى ٥ / ٨ / ١٩٩٠ أن الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة اطلقوا على صدام حسين اسم «ناصر الجديد» ويؤكدون أنه ما دامت الانتفاضة فى أزمة ، فان صدام وحده قادر على حلها وذلك بالتصدى لاسرائيل وحده ، وأن الحرب أفضل فى هذا الموقف الذى لامخرج منه .

وتأييدا لذلك ارسلت القيادة الموحدة للانتفاضة فى الضفة وغزة ببرقية تأييد للقيادة العراقية ضد القادة الرجعيين الناصريين للسياسات الامريكية فى الخليج .

أما فيصل الحسينى ومجموعته ، وهو الممثل غير الرسمى للمنظمة فى الأراضى المحتلة ، فيرى أن مبادرات صدام حسين لانهاء كافة صور الاحتلال بالشرق الأوسط تفتح المجال لتطبيق القانون الدولى .

وعلى صعيد آخر فقد رفض الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم الغزو العراقى للكويت ويؤيده فى ذلك أغلبية صامته من فلسطينى الأرض المحتلة ، ويرى المعتدلون أن فقدان التأييد المصرى مع استمرار القطيعة مع أمريكا سيكون له أثر سيئ جدا على القضية الفلسطينية ككل.

وكانت صحيفة الفجر الصادرة فى الأراضى المحتلة قد نشرت استطلاعا يقول أن ٨١٪ من سكان الأراضى المحتلة ، يؤيد موقف عرفات المساند للعراق ، فيما اعتبر نتائج الاستطلاع مع مواقف منظمة التحرير فى الخارج ، إنما يعكس مدى السيطرة والتأييد الذى للمنظة داخل الأراضى المحتلة .

ومعنى ذلك أن الغزو للكويت اوقع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى مأزق شديد بين المعارضين لهذا الغزو والمؤيدين له على السواء ، ومعناه كذلك أن استمرار هذا المأزق ونتائج هذا الاستمرار ستؤثر بشكل جدى على القضية ككل ، خصوصا مع تناقص الفرص والخبرات المتاحة أمام القيادة الفلسطينية لمعالجة أزمة التواجد الفلسطينى .

لذلك ومن هنا عملت كثير من القيادات الفلسطينية على محاولة تصحيح المسار ، بما يسمح بتحسين صورة المنظمة أمام القيادات العربية والشعوب العربية التى صدمت من موقف الفلسطينيين وقيادتهم .

وبهذا الصدد ذكرت المصادر الدبلوماسية أن الملك فهد عاهل السعودية اصدر امره بوقف المعونات المالية التى كانت تصرف لمنظمة التحرير من قبل السعودية وقدرها ١٥ مليون دولار وقد نشرت هذا الخبر صحيفة « صنداى تلجراف البريطانية» فى ١٩ / ٨ / ١٩٩٠ ، وأن هذا الإجراء من الملك فهد ردا على ما اسماه الملك فهد بخديعة عرفات له ، وأن هذا الإجراء يأتى ضمن اطار العقوبات التى تم فرضها من السعودية على المنظمة بالرغم من أن القضية الفلسطينية من أولى الاهتمامات التى توليها القيادة السعودية كل جهدها وكذلك فرض قيود عل المقيمين الفلسطينيين داخل المملكة من حيث فرص العمل والتنقل .

لذلك لجأت المنظمة إلى محاولة تحسين صورتها أمام العالم العربى والدولى وذلك بمحاولة الوصول إلى حل سياسى عربى يرضى كافة الأطراف المشتركة فى الأزمة ، وأن المنظمة يهمها أن تؤكد أنها فى هذه المرحلة الصعبة أن فرصة ايجاد حل سياسى متوفرة ، وأنها تحتاج كذلك إلى وقف قرع طبول الحرب التى تدقها الجيوش الأجنبية فى المنطقة .

واصدرت المنظمة بيانين لتصحيح موقفها وأنها تؤيد حلا يضمن سلامة أراضى وأمن العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية بأسرها ، وأنها من حيث المبدأ ترفض حل الخلافات العربية بالقوة ، وأنها ستعمل على تحقيق حل يحفظ كرامة وحقوق الجميع ولاينحاز لجانب على حساب الجانب الآخر .

كذلك فان القوات العسكرية العربية يمكنها القيام بدور فى حماية كرامة وحقوق جميع الأطراف وأنه إذا كان وجود القوات الدولية ضروريا ينبغى أن توضع تحت علم الأمم المتحدة ، وإن المنظمة تحترم توجه المملكة العربية السعودية لحماية ذاتها ومنع الخطر عن أراضيها عبر تطلعها إلى أشقائها العرب فى تدعيم قوتها الذاتية .

إلا أن التضارب الذى سيطر على هذا الموقف ومع اختلاف الرؤية الفلسطينية عكس حالة من الارتباك فى بيانات وتصريحات القيادة الفلسطينية ومما ترك تأثيراته الضارة على الأوضاع فى الأراضى المحتلة وعلى الفلسطينيين فى منطقة الخليج ، خاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار مساهمات دول الخليج للمنظمات الفلسطينية سياسيا واعلاميا واقتصاديا وفوق كل ذلك وقبله ماليا حيث تجدر الإشار هنا إلى أن مساهمات الدول الخليجية وصلت إلى مليار دولار من أصل مليار ونصف المليار من الدولارات ، تلقتها منظمة التحرير من دول عربية منذ سنة ١٩٧٩ .

لذلك فسّر المراقبون السياسيون اهتمام عرفات بتطورات الأزمة ومحاولة ايجاد حلول سلمية لها بأنه نابع من الحاجة إلى انقاذ القضية الفلسطينية ، وتقويم دوره العربى رغم أنه من أكثر الزعماء العرب تضرراً بالانقسام الذى حدث بين العرب بسبب هذا الغزو ورد الفعل من جانب الدول تجاه منظمة التحرير لعدم رفضها صراحة هذا الغزو .

موقف اليمن

إذا أردنا أن نرصد حركة ومتابعة رد الفعل اليمنى إزاء الأزمة العراقية الكويتية ، وما نتج عن ذلك من سوء الأوضاع فى منطقة الخليج العربى ، نرى أن اليمن حرص منذ البداية على عدم تدويل الأزمة واستمرارها محصورة فى النطاق العربى والذى يسهل التعامل معه .

لذلك نجد أن موقف اليمن واضح منذ أن أقدم العراق على اتهام كل من دولة الكويت والإمارات فى ١٧ / ٧ / ١٩٩٠ وذلك بمحاولة تطبيق سياسة امريكية ، والغرض منها خفض أسعار النفط على حساب معظم المنتجين الأصليين فى الاوبك ، بدأ حرص اليمن على تطويق الأزمة وعدم استفحالها .

لذلك أكدت الحكومة اليمنية على ضرورة الاسراع فى سحب القوات العراقية الغازية من الكويت ، والعمل على تطويق الأزمة واحتوائها ومعالجة كل القضايا بروح الأخوة والتفاهم فى إطار الأسرة العربية الواحدة بما يعزز التضامن العربى ويبعد عن المنطقة أية تدخلات أجنبية ويكفل تعزيز الأمن القومى العربى وحمايته من أية أخطار أو تحديات تفرض على الأمة العربية .

وفى نفس الوقت جدد الفريق على عبد الله صالح حرص اليمن على الأمن والاستقرار والسلام فى منطقة الخليج والجزيرة العربية بما يحقق مصالح الأمة العربية وأهدافها ، ولكن لم

تستمر اليمن على هذا منهج فى إدانة الغزو العراقى ومطالبته بالانسحاب الفورى فصوتت اليمن ضد قرار المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية ، والذى يتضمن إدانة صريحة للعدوان العسكرى العراقى على دولة الكويت ، ورفض أية آثار مترتبة عليه .

وفى إطار التطورات المتسارعة ، والإعلان الأمريكى عن تحريك وإرسال المزيد من القوات الامريكية والغربية إلى الخليج ، قامت القيادة اليمنية بسلسلة من الاتصالات المكثفة مع الزعامات العربية المختلفة سواء المؤيدة للعراق أو غير المؤيدة له ، وبادرت فورا بالموافقة على عقد قمة عربية طارئة لبحث الموقف العربى من جميع جوانبه ومحاولة وقف الأزمة المتفجره ، بدلا من تصاعدها والبدء فى اتخاذ عدد من الاجراءات تخفف من نتائج هذه الأزمة ، وفى نفس الوقت دراسة إمكانية إنشاء قوة عربية عسكرية تقف بين الجانبين وتحل محل القوات العراقية ، وذلك فى المراكز الحيوية والاستراتيجية ، وكل ذلك فى اطار السعى إلى تعريب الأزمة أولا ، وثانيا محاولة الحل عن طريق المفاوضات الجادة حتى يصل الطرفان إلى حل يرتضيانه .

ولم يكتفْ الرئيس اليمنى بذلك بل أعرب فى تصريحاته الصحفية عن أمله فى أن تكون القمة العربية الطارئة وقراراتها على مستوى الاحداث من حيث التنفيذ خاصة وأن الأمن القومى العربى فى خطر شديد بسبب التمزق الشديد الذى أحدثه الغزو العراقى للكويت .

وعند انعقاد القمة العربية الطارئة فى ١٠ / ٨ / ١٩٩٠ كان الوجود العسكرى الغربى فى تزايد مستمر ، وبدأت طلائع القوات الامريكية فى الوصول إلى أراضى المملكة العربية السعودية ، وهنا امتنعت اليمن عن التصويت على قرارات القمة العربية بادانة العراق .

وقد أعلن رئيس مجلس الرئاسة اليمنى على عبدالله صالح أن الامتناع عن التصويت لايعنى إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشكلة بين الاشقاء ، وأن حل الأزمة بين الكويت والعراق لن يكون إلا من خلال الجهود المبذولة والثقة الكبيرة لدى الأطراف المعنية والأمل فى الاشقاء للوصول إلى حل سلمى للأزمة يعزز التضامن العربى ويحترم المصالح العليا للأمة العربية والأمن والاستقرار فى المنطقة ، استنادا إلى احترام حقوق السيادة والاستقلال وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

ومن هنا بدأت الدبلوماسية اليمنية فى النشاط بسبب الأحداث التى أخذت فى السرعة نحو الحل العسكرى ، حيث استقبل الرئيس اليمنى السفير السوفيتى فى صنعاء « بنيامين

يويوف» وحمله رسالة إلى القادة السوفييت وخاصة رئيس الوزراء جورباتشوف وهى تتعلق بتطورات الأوضاع فى المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين .

وفى نفس الوقت استقبل عدداً كبيراً من السفراء الأجانب منهم سفير الصين الشعبية والولايات المتحدة ، وحمّلهما رسالتين عاجلتين إلى القيادتين الصينية والامريكية تتعلقان بالوضع الخطير فى المنطقة ، إضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين ، كما تلقت القيادة اليمنية رسالة من الرئيس العراقى ، حملها وزير داخليته ، تتعلق بالمستجدات على الساحة السياسية والمبادرات التى تمت فى منطقة الخليج خاصة المبادرة التى كان قد أعلنها الرئيس العراقى من قبل .

هذا على المستوى القيادى أما على المستوى الشعبى فى اليمن فقد جاء الرأى العام اليمنى مؤيدا لجهود القيادة السياسية تجاه ما كان يجرى فى المنطقة ، لذلك أعلنت القيادة السياسية للأحزاب اليمنية المختلفة ، عن إدانتها للغزو العراقى وأصدرت تلك الأحزاب وقياداتها بيانات محددة نددت بهذا الغزو وأكدت تضامنها مع الشرعية الكويتية ، ودعوة العراق للانسحاب من الكويت .

لذلك شهدت العاصمة اليمنية صنعاء لمدة أيام متوالية مظاهرات ضخمة لتأييد الرئيس العراقى ضد أمريكا وأصدقائها فى المنطقة وبدأت الوفود تتوالى على السفارة العراقية فى صنعاء وعلى القنصلية فى عدن وابداء الرغبة فى التطوع دفاعا عن العراق ضد الهجمة الأمريكية .

وهاجم المتظاهرون كل من ندد بالغزو ووقف ضد العراق ومن بينهم مصر ، ولم يكتفْ هؤلاء بالمظاهرات فقط وترديد الشعارات إنما هاجموا السفارة المصرية بالحجارة والطوب ، ومقر شركة مصر للطيران مما تسبب فى خسائر مادية كبيرة .

بالاضافة إلى ذلك ، فإن الدعم والتأييد اليمنى للعراق قد فرضته العلاقات الحميمة والوطيدة بين البلدين ، والتى تزايدت فى أعقاب إعلان الوحدة بين الشمال والجنوب ، والموقف العراقى الداعم لهذه الوحدة ، على مختلف الأصعدة ، وهو موقف متميز عن سائر الأنظمة العربية الأخرى ، كما ساعد على ذلك العلاقات الممتازة والتى ميزت اليمن الجنوبى خاصة والعراق قبل الوحدة واستمرت بعد الوحدة .

وفى نفس الوقت فان الاعلام اليمنى شدد على عدم التدخل الاجنبى ومعارضته الشديدة لذلك والدعوة إلى حل المنازعات العربية بالطرق السلمية ، وأن اليمن تؤكد من حيث المبدأ معارضتها لكل أشكال التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية ، بما فى ذلك الكويت ، وتدعو اليمن الكويت والعراق لحل مشاكل الحدود بينهما عن طريق المفاوضات .

وعندما عقد مجلس الأمن جلسته فى مساء الثانى من أغسطس سنة ١٩٩٠م وقرر مطالبة العراق بالإنسحاب الفورى إلى مواقع الأول من أغسطس أعطت ١٤ دولة صوتها تأييدا لهذا القرار ، بينما قرر وفد اليمن وهو العضو العربى الوحيد فى المجلس الغياب لعدم المشاركة فى التصويت ، نظرا لعدم وصول تعليمات بهذا الخصوص من العاصمة صنعاء حسب قول السفير اليمنى عبدالله الاشكل رئيس الوفد اليمنى ، ولذلك فان هذا التصرف قد أثار كثيرا من ردود الافعال ، خاصة تلك الدول المؤيدة للكويت فقد اعتبر أن موقف اليمن يعتبر انحيازا للعراق .

لقد حاول الموقف اليمنى التوفيق بين نقيضين فى سياسته تجاه الأزمة التى نجمت عن العدوان العراقى على الكويت ، إذ أنه حاول إدانة الغزو والعمل العسكرى من دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، كما حاول فى الوقت نفسه إدانة الوجود العسكرى الأمريكى والغربى الذى فرضته تطورات الأحداث التى خرجت من نطاق السيطرة العربية على الأزمة . ولأن العرب لم يكونوا مؤهلين ، بحكم عوامل داخلية وخارجية كثيرة ، للتعامل مع أزمة على هذا القدر من الأهمية والسخونة فإنهم تحولوا إلى خانة «المفعول به» فى جملة السياسة الدولية وصراعاتها فى مياه الخليج العربى وعلى شواطئه .

وللإنصاف فإن اليمن لم يكن وحده فى عدم فهم الأبعاد الحقيقية للأزمة وتداعياتها ، بل شاركه العجز وعدم الفهم ، كل الدول العربية . وكان التخبط السياسى والإعلامى فى اليمن من علامات عدم الفهم والعجز الذى ساد العالم العربى ، ومن هنا كانت خيوط الشد والجذب هنا وهناك تتسبب فى مشاهد الحيرة والارتباك التى جعلت اليمن ، وغيره يهاجم هذا الطرف العربى أو ذاك . وهكذا راح الضحايا يلومون بعضهم بعضًا ، و«الفاعل» الحقيقى يعد المسرح لتنفيذ سياسته وجنى ثمارها .

موقف السودان

لم يختلف موقف الحكومة السودانية بقيادة الرئيس السودانى عمر البشير عن موقف اليمن، فموقف الحكومتين متطابق من حيث الشكل والمضمون ، والشجب والاستنكار واخراج المظاهرات لمهاجمة سفارات الدول العربية المؤيدة للحق الكويتى وفى مقدمتها مصر .

وهكذا نجد أن التشابه بين أسلوب نظام الحكم فى السودان والعراق وكذلك تأييد العراق للسودان فى حربه ضد المتمردين الجنوب وتقديم الأسلحة والمعدات والبترول لحكومة السودان دفع السودان إلى تأييد العراق فى غزوه للكويت بجانب العزلة العربية والدولية نتيجة سياساته الخاطئة فى معاداة الدول العربية بتشجيع السياسات الاصولية ودعمها بالمال والسلاح فى الدول العربية وخاصة مصر والجزائر .

لقد كان موقف السودان محكومًا بحقائق الواقع السياسى الداخلى من جهة ، وعلاقاته المتوترة مع مصر ودول الخليج العربى من جهة أخرى ، لقد عانى السودان من عزلة ، أو شبه عزلة عربية وعالمية ، بسبب الاتهامات التى وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقاؤها العرب إلى السودان بتشجيع الجماعات الأصولية والحركات الإسلامية ، ودعمها بالمال والسلاح، فضلاً عن دعمه لأعمال العنف التى ترتكبها هذه الجماعات ، وعلى الرغم من أن هذه الإتهامات ما زالت مجرد اتهامات ، فإن السودان عانى من آثارها السلبية .

وربما كان نظام الحكم فى السودان مدفوعًا بهذا الموقف ، وبحقيقة أن العراق قدم له عونًا عسكريًا وماديًا ومعنويًا كان فى أمس الحاجة إليه .

مواقف دول المغرب العربى

ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا

كانت دول اتحاد المغرب العربى وهى ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، ضمن خطط التحركات الدبلوماسية لكل من العراق والكويت أطراف الأزمة ، حيث أن الكويت لم تكتف بشرح موقفها من العراق بواسطة سفرائها المعتمدين لدى هذه الدول وكذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية المعتاده ، بل سارعت بارسال وزير العدل والشئون الخارجية الكويتى وهو يحمل رسائل من أمير الكويت لرؤساء هذه الدول ، لشرح الموقف ووجهة النظر الكويتية .

ولكن اجتياح العراق للكويت قلب كل المفاهيم الدبلوماسية واضطر إلى وضع دول المغرب فى وضع لايسمح لها بالمناورة فى حالة الأزمات الدبلوماسية ، ولكن الغزو لايحمل إلا الرفض أو الموافقة ، ولهذا اختلفت مواقف دول المغرب العربى من مؤيد إلى معارض ، وظهر مدى الاختلاف الواضح لمواقف دول هذا الاتحاد من قرارات القمة العربية .

ففى حين وافقت المغرب على القرارات كلها ، امتنعت الجزائر عن التصويت ، وتحفظت موريتانيا عليها وعارضتها بشدة ليبيا ، بينما تونس أخذت الموقف الوسط وتغيبت عن التصويت وهربت من قول نعم أو لا .

وهكذا نجد أن هذا التصويت المبكر على قرارات القمة العربية يعكس اختلاف وجهات نظر دول المغرب العربى ،سواء على مستوى الدول أو على مستوى الاتحاد ، حيث ظهر هذا الاختلاف الشديد فى الرأى لدرجة أن رؤساء دول الاتحاد لم يوفقوا على عقد اجتماع بينهم بعد اجتياح القوات العراقية للكويت .

ولذلك أثارت ردود فعل ومواقف دول اتحاد المغرب العربى وبخاصة نتيجة تصويتهم على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة تجاه أزمة احتلال الكويت ، اهتمام وتساؤل المراقبين ، حيث عبر تصويتهم عن خمسة مواقف ، بعدد الدول الاعضاء الخمسة بالاتحاد ، بل اختلفت مواقفهم بصورة حادة وتبدلت بوضوح مع التطورات السريعة للأزمة فى الخليج ، وهنا تثار التساؤلات حول حقيقة موقف كل دولة .

والملاحظ هنا أن النظر إلى هذه المواقف واختلاف سياساتها عن الأخرى لايمنعنا من النظر إلى موقف ايجابى واحد جمع هذه الدول وكان القاسم المشترك بينهما وهو الرغبة فى التسوية السياسية للأزمة ، والحرص والايمان بامكانية حل كافة الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية دون اللجوء للحل العسكرى ، واستفادة القوى الاجنبية من ذلك .

لذلك حرصت دول الاتحاد المغاربى على تنشيط تحركها السياسى ، باجراء المزيد من المشاورات والاتصالات فيما بينهم ، وفيما بين بقية دول العالم ، خاصة مع انعقاد المجلس الوزارى للجامعة العربية ، على هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية بالقاهرة .

لذلك نستطيع أن نقول أن بوادر التصويت من دول المغرب وخاصة المغرب قد تسببت فى تأزم العلاقات المغربية العراقية فقد أعلنت وكالة الانباء العراقية الرسمية فى ٤ / ٨ / ١٩٩٠ أن العراق و« حكومة الكويت الحرة المؤقتة » يدرسان اتخاذ موقف جديد من « الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية » حيث أن التدارس يمكن أن يتناول موضوع الاعتراف بالبوليساريو ، فى ضوء تطور موقف حكومة المغرب من حكومة «الكويت الحرة» .

ونتيجة لذلك تجاهل العراق المغرب كلية فى الجولة السياسية التى قام بها مبعوث الرئيس

العراقى صدام حسين لدول الاتحاد المغاربى ، وكان الغرض من هذه الجولة السياسية شرح وجهة نظر العراق .

ومن مظاهر الخلافات بين دول المغرب العربى أن كلاً من ليبيا والمغرب شاركتا فى مؤتمر وزراء العرب الطارئ الذى عقد بالقاهرة فى ٣٠ / ٨ / ، ٣١ / ٨ ولم تشارك كل من الجزائر وتونس وموريتانيا ، فى حين وافقت المغرب على القرارات الخمسة الصادرة عن هذا الاجتماع بينما تحفظت ليبيا عليها .

لذلك نرى على وجه الخصوص أن المغرب أوضح ضرورة قيام العراق بمبادرة تتخذ مثلا شكل خطة تؤدى إلى الانفراج فى الاجواء وتحفظ ماء الوجه لجميع الأطراف » واقرار وضع خاص مميز للعراق وللكويت تضمنه كافة الدول العربية ومجلس الأمن ، وكذلك مع التشديد على أن أى حل يجب أن يمرّ على المستوى الشرعى بالعودة إلى الوضع الذى كان قائما قبل الغزو .

علاوة على ذلك كانت دول الاتحاد المغاربى محطات رئيسية فى جهود ومساعى السلام التى قام بها الملك حسين ، ولكن بتطور الأحداث الخاصة بالأزمة وسرعة تحركها ، أخذت مواقف دول المغرب فى الوضوح أكثر فأكثر ، سواء من الناحية الرسمية أو الشعبية ، نحو مزيد من الدعم للعراق ومزيد من الإدانة للمطامع الأمريكية والغربية ضد العراق والخليج .

لذلك من الضرورى البحث فى العوامل الكامنة والأسباب الخاصة التى بمقدورها تفسير الاختلاف فى مواقف دول مجلس التعاون المغاربى وبخاصة الشدة التى أدان بها المغرب العراق، ويقابلها فى نفس الوقت شدة التأييد الموريتانى للعراق ، وبينهما تأتى مواقف تونس والجزائر وليبيا .

أما بالنسبة لليبيا فقد مثل الاجتياح العسكرى لأراضى الكويت تحولا هاما فى مجرى الأحداث فى الأزمة بين البلدين، لاطاحة العراق بالشرعية الكويتية وتنصيب حكومة موالية له، ثم اعلانه عن ضم الكويت للعراق ، وبطبيعة الحال فقد كان لمثل هذا التطور انعكاساته على ردود فعل ليبيا .

وأعلن العقيد القذافى قائد الثورة الليبية ، أنه على الرغم من رفضه أسلوب الغزو العسكرى حتى لو كان الهدف هو تحقيق الوحدة ، إلا أن ذلك لايخفى عن أعيننا الخطر الأكبر الذى يهدد الأمة العربية كلها وهو التدخل الاستعمارى الامريكى الذى يعمل لصالح اسرائيل فى الأساس ويهدد كيان العراق والأمة العربية ، وهو ما يجب وقفه بالضغط العربى على العراق للوصول إلى تسوية سلمية مصالح كل الاطراف .

ورغم كل ذلك ظل العداء للولايات المتحدة على اعتبارها أنها مشكلة المشاكل والمسيطر على مقدرات الأمور فى العالم كله ، خاصة أن السجل الأمريكى الليبى ملئ بالمتناقضات والصدامات وكان آخرها قيام طائرات امريكية فى ابريل سنة ١٩٨٦ بضرب مدينتى طرابلس وبنغازى وضرب مقر الزعيم الليبى فى باب العزيزية ونجاته بمعجزه لذلك نجد أن المظاهرات الشعبية أخذت تجوب الشوارع الليبية منددة بالتدخل الامريكى فى الخليج ، ولأن أمريكا هى المستفيدة الوحيدة من هذه الأزمة .

لذلك كله تركزت جهود الدبلوماسية الليبية ، بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية بالبحث عن حل الأزمة من خلال مشروع يتضمن نقاطًا ست هى : -

١- قبول الكويت مبدأ دفع التعويضات للعراق .

٢- موافقة العراق على تخطيط الحدود المشتركة بين البلدين .

٣- موافقة الكويت على تأجير جزيرتى وربة وبوبيان للعراق .

٤- موافقة العراق على استئجار الجزيرتين .

٥- قبول الجانبين لاحلال قوات ليبية وفلسطينية مشتركة محل القوات العراقية .

٦- يبدأ الجانبان الكويتى والعراقى مفاوضات لتوقيع اتفاق فى اقرب وقت لحل الخلافات بينهما .

أما بالنسبة لتونس وهى ثانى الدول فى الاتحاد المغاربى فقد أفاد بيان أصدرته وزارة الخارجية التونسية ، إن تونس أعربت عن قلقها البالغ حيال التدهور العسكرى فى النزاع العراقى الكويتى ، وإن تونس يهمها المحافظة على التضامن والوحدة العربية . وترى أنه من الضرورى أن يسحب العراق قواته بهدف جمع الشروط اللازمة لانجاح الجهود الهادفة إلى حصر الخلاف العراقى الكويتى ، وأكدت تونس مجددا اقتناعها أن الجامعة العربية تبقى الاطار الملائم لتسوية الأزمة فى الخليج ، بالطرق السلمية ، وأبدت استعدادها الدبلوماسى لدعم كل الجهود الهادفة إلى تحقيق هذا الغرض باخلاص .

وفى مؤتمر القمة العربى الطارئ الذى عقد فى القاهرة ، غابت تونس عن الحضور ، ورغم ذلك أدانت قرارات القمة ، مؤكدة أنها لم تكن توافق على ما أعد سلفا ، ورغم عدم موافقة تونس على قرارات القمة فقد أكد الرئيس زين العابدين بن على رئيس تونس على أن موقف

بلاده يرتكز على ضرورة التمسك بالشرعية الدولية والمبادئ التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق الجامعة العربية ، وخاصة فيما يتعلق بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير وعدم استخدام القوة ، وكرر أنه يجب سحب القوات العراقية من الكويت ، وضرورة حصر الخلاف فى نطاق عربى .

وقد فسر الرئيس التونسى غياب بلاده عن القمة فى القاهرة بأنه قد طلب من الرئيس حسنى مبارك تأجيل موعد عقد القمة الطارئة لمدة يومين أو ثلاثة لأنه كان يعتزم الاتصال بالرئيس العراقى صدام حسين واقناعه بضرورة التوصل إلى حل يحفظ حقوق أطراف النزاع ويصون وحدة العرب ومصالحهم وامنهم .

لذلك شهدت تونس على المستوى الشعبى ، مظاهرات ضخمة تندد بالتدخل الاجنبى وانتهاك الولايات المتحدة للشرعية الدولية ، وأنها لم تنس الانتهاك الاسرائيلى للسيادة التونسية بقيام طائراتها بضرب مطار منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس سنة ١٩٨٥ ، وعدم اعتذار الولايات المتحدة الامريكية على هذا السلوك البربرى ، بل أن امريكا استخدمت حق الفيتو «لمنع أى قرار دولى كالعادة بادانة اسرائيل » .

أما بالنسبة للجزائر فقد أكد الرئيس الشاذلى بن جديد على أن تحفظ الجزائر ليس على المبدأ الأساسى ونحن ضد أى احتلال من قبل أى بلد عربى أو غير عربى لبلد آخر أيا كانت المبررات والحجج ، وأشار إلى أن التحفظ الجزائرى كان يهدف إلى إدخال بعض التعديلات على نفس القرارات لتحصل على غالبية عربية كبيرة ، وقال إن موقف الجزائر ثابت ولم يتغير ضد الاحتلال وستكون الى جانب أى بلد عربى معتدى عليه من طرف أى بلد عربى آخر .

وفى نفس الوقت أبدى وزير الخارجية الجزائرى مخاوفه من انعكاسات الأزمة العراقية - الكويتية على القضية الفلسطينية مشيرا إلى تداعيات هذه الأزمة وعجز الجامعة العربية عن تولى الأمر ، فإن الضحية الأولى ستكون بالتأكيد القضية الفلسطينية .

لذلك أصدرت الجزائر بيانا نددت فيه تنديدا شديدا بعدوان العراق على الكويت ووصفته بالعدوان الآثم على الشعب الكويتى ، وطالبت بالانسحاب الفورى للقوات العراقية دون قيد أو شرط والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها .

ومن جانب آخر هاجم وزير الخارجية الجزائرى فى ٨ / /٨ ١٩٩٠ الاجتياح العراقى للكويت ووصفه بأنه قضى بالتأكيد على فكرة الأمة العربية وقضى على احتمال إيجاد حل عربى للصراع مع اسرائيل وسيمكن الولايات المتحدة من التدخل عسكريا فى الخليج ، كما أن الاجتياح قد مكن البنوك الغربية والتى تخضع للأوساط الصهيونية ، من تنفيذ أكبر عملية سطو خلال الف عام ، وذلك بتجميدها الأرصدة الكويتية والعراقية والتى يبلغ حجمها نحو ٢٠٠ مليار دولار .

وهكذا كان الموقف الجزائرى واضحا من العدوان العراقى على الكويت وإن لم يشارك القوات العربية فى الدفاع عن السعودية أو تحرير الكويت وإنما اكتفى بالبيانات الدبلوماسية التى نددت بالغزو والتدخل الاجنبى .

أما موقف المملكة المغربية فقد تميز هذا الموقف بالتشدد فى إدانة الاجتياح العراقى للكويت ولذلك وصف البيان الصادر عن الملك الحسن الغزو العراقى بأنه يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية المبنى على أساس التضامن بين الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ومن ناحية أخرى ندد احمد العلوى وزير الدولة المغربى ، بالحكومة المؤقتة التى نصبها العراق ، وشبهها بحكومة الظل للحكومة العراقية ، وعبر عن تضامن المغرب حكومة وشعبا ، مع الشعب الكويتى وحكومته الشرعية .

لذلك اجتمع الملك المغربى مع زعماء الاحزاب المغربية الرئيسية وعددها سبعة سواء المؤيدة للحكومة أو المعارضة لها، ليبلغهم بقرار إرسال ١٢٠٠ جندى مغربى إلى الخليج للمشاركة فى الدفاع عنه وذلك فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٩٠ .

ويجدر هنا الإشارة إلى أن معلومات كثيرة ترددت عن وجود قوات مغربية فى دول الخليج قبل الغزو العراقى للكويت . ونشرت هذه المعلومات فى جريدة «الواشنطن بوست» الامريكية فى ذلك الوقت بمناسبة اعلان الملك عن ارسال هذه القوات ، وقد ورد فى هذه المعلومات إن للمغرب قوة عسكرية تقدر بحوالى ٥٠٠٠ خمسة آلاف جندى يتواجدون منذ عدة سنوات فى دولة الامارات العربية ، طبقا لاتفاق موقع بين البلدين فى يناير سنة ١٩٨٦ كما أن المغرب كان على وشك أن يوقع اتفاقا مماثلا مع الكويت قبل أسابيع قليلة فقط من قيام القوات العراقية بغزو الكويت ، وأن كتيبتين من الجيش المغربى ووحدتى دعم مجهزتين بأسلحة ثقيلة كانت على وشك الانتقال جوا إلى الكويت قبل غزو العراق ، واعتبر فى الامكان عسكريا نقلهما إلى أى مكان آخر فى حالة الضرورة التى تستدعى ذلك .

لذلك أبدى المغرب استعداده بعد الغزو العراقى للكويت ليظهر بمظهر الحليف الوثيق لدول مجلس التعاون الخليجى ، وأن المغرب لاينسى وقوف دول الخليج معه فى نزاعه مع الجزائر بخصوص الصحراء المغربية وخاصة السعودية ، ورغم كل ذلك فإن أحزاب المعارضة المغربية لم توافق من ناحية المبدأ على إرسال القوات المغربية إلى الخليج للمشاركة فى حماية دولها .

ورغم ذلك نجد أن هناك مظاهرات بعضها ضخم وبعضها قليل الحجم خصوصا فى المغرب والجزائر وتونس وهى كلها تقف ضد الحرب فى الخليج وضد تدخل امريكا فى هذه الأزمة ، أما المظاهرات فى المغرب فقد ضمنت الاحزاب المغربية المعارضة واعتبرت أول أختلاف واضح بين شرائح من الرأى العام والملك .

والواقع أن الملك الحسن الثانى حاول بقدر الامكان يستوعب هذا التيار المعارض لحرب الخليج قبل أن يتسع ويصل إلى مرحلة يصعب السيطرة عليها ، إذ أنه فى ٢٨ يناير أجاز إضرابًا عماليا عاما احتجاجا على الحرب وتضامنا مع الشعب العراقى ، وقد فسر بنفسه هذه الخطوة بأن عقله إلى جانب الغربيين ، ولكن قلبه مع الشعب العراقى ، وهكذا يعتبر الملك الحسن أن معارضة الاحزاب استجابة لصوت القلب فى حين أن العقل أملى الموقف الرسمى المغربى المعروف وهو الوقوف ضد العراق فى هذه الحرب .

مما لفت النظر هنا أن نقمة المتظاهرين فى المغرب قد انصبت على فرنسا وليس على امريكا مع أن فرنسا ليست هى القوة الاساسية فى الحرب ضد العراق .

أما الموقف الموريتانى فقد مال إلى تفهم الدوافع والأسباب التى أدت إلى العملية العسكرية العراقية ضد الكويت ، ومن ثم عدم الموافقة على إدانة العراق ، على الرغم من تأكيد موريتانيا لمبدأ رفض استخدام القوة لحل المنازعات بين الاشقاء .

وبعد ذلك عندما تطورت الأمور أكثر ورفض العراق الخروج من الكويت وأصر على ذلك ، بدا الموقف الموريتانى واضحا أكثر فى تأييد العراق ، وذلك يعود إلى العلاقات الجيدة التى كانت بينهما ، وأن موريتانيا وجدت مساندًا لها فى خلافاتها المستمرة مع السنغال .

وكذلك ذكرت مصادر دبلوماسية أن العراق أمد موريتانيا بكثير من الأسلحة والعتاد وصواريخ أرض جو وأرض أرض عراقية لنصبها على الحدود الموريتانية السنغالية تحسبًا لأى هجوم سنغالى عليها .

نتيجة لتلك العلاقات المتميزة بينهما ، خرجت الجماهير الموريتانية فى مظاهرات ثائرة وصاخبة تهاجم السفارة الامريكية فى نواكشوط العاصمة ، ولم تفلح قوات الشرطة فى منع الألاف الثائرة والمهاجمة للسفارة ، حيث طالب المتظهرون حكومتهم بمزيد من مساندة العراق فى التصدى لأى هجوم خارجى ، رغم نبذ موريتانيا فى بياناتها الرسمية لمبدأ استخدام القوة فى حل المنازعات ، إلا أنها اعلنت أنها تتفهم دوافع العراق فى ذلك الهجوم .

وهكذا نجد أن المغرب العربى ككل ابتداء من ليبيا إلى موريتانيا كان يأخذ موقف المتفرج ماعدا البيانات الرسمية التى تأخذ الشكل الدبلوماسى المعتاد والتصريحات المبدئية ، أما حركة الشارع العام فكانت موجهة لمساندة العراق كبلد عربى يتعرض للعدوان الامريكى الخارجى ونسيت الكويت وشعبها وكان الموقف المغربى الرسمى ، كما جسده الملك الحسن الثانى، هو الاستثناء الوحيد .

النظام العربى بعد الغزو

فجّر الغزو العراقى للكويت ، وما نجم عنه عن أزمة على المستويين الإقليمى والدولى آثاراً بالغة على واقع ومستقبل العديد من القضايا الرئيسية فى العالم العربى وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ، وكذلك قضايا البترول والتنمية ، التضامن العربى وغيرها من القضايا المهمة .

لقد كشف الغزو مدى تهافت النظام العربى ونقاط الضعف الكامنة وفى صيغة العمل الذى يسير عليه هذا النظام ، وأن النتائج المترتبة على هذا الغزو تمثل تحديا جادا للدول العربية للوصول إلى صيغة ونظام عمل جديد على ضوء ما حدث وما سيحدث من تفاعلات بعد انتهاء هذه الأزمة الخطيرة .

لذلك رأينا كيف أن الغزو للكويت أبرز زيادة تفاعلات الصراع داخل العلاقات العربية على نحو يؤكد وصول النظام الاقليمى العربى إلى درجة خطيرة من العجز والشلل ، ولذلك كانت المحاولات المستميتة ، لإبقاء هذه الأزمة التى تفجرت على غير ميعاد فى اطار عربى بدافع من الحرص القومى على ألا تصبح المنطقة العربية ساحة للصراع الدولى ، خاصة بعد أن انتقل مركز الصراع الدولى من أوربا لمنطقة الشرق الأوسط كنتيجة لحالة الوفاق الدولى الحالية، وذلك لما تمثله المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج من أهمية حيوية للمصالح الغربية عموما .

وذلك لأن الأزمة جاءت فى وقت امتلأ فيه جدول الاعمال الدولى شرقا وغربا بالعديد من الموضوعات الملحة والمشاكل الصعبة فالقوتان العظميان كانتا كل منها منهمكة فى اعادة بناء نظام دولى جديد وبالتالى اعادة تشكيل أسس العلاقات الجديدة بينهما ، خاصة وأن أوربا الشرقية والغربية قد حدثت فيها تغيرات سياسية واجتماعية عميقة .

وفى نفس الوقت كان النظام العربى قد خرج من مرحلة ضعف الثمانينات وبدأ يستعيد حيويته وينشط أطرافه ، ويطوق بؤر التوتر والخلافات بين دوله ، وكانت المساعى الخاصة بتنقية الاجواء العربية تسير فى خطوات متسارعة لخلق وفاق عربى يواجه الاتجاهات الجديدة والمتغيرات فى النظام الدولى الجديد .

وبالإضافة إلى المحاولات السابقة لبعض الدول العربية فى احتواء الأزمة وعدم تصعيدها ، فقد شهدت الجامعة العربية تحركات مماثلة لمحاولة إيجاد موقف عربى موحد تجاه هذه الأزمة ، وكان نتيجة لتلك المحاولة عقد مؤتمر القمة الطارئة بالقاهرة فى ١٠ / ٨ / ١٩٩٠ وبالرغم من اتخاذه عددا من القرارات التى تدين العراق وتدعو للانسحاب بالأغلبية ، إلا أن انقسام بعض الدول العربية بين رافض للموقف العراقى ومهادن له أثر فى عدم تطبيق دعوة الانسحاب العراقى .

كان من نتائج أزمة الخليج بالمقاييس السياسية والاقتصادية والاجتماعية أنها قفزت بالعرب إلى الخلف لمسافة كبيرة ، بعد أن بدت فى الأفق بعض الدلائل المبشرة وليست الحاسمة، لاعادة صياغة الأولويات العربية وتحقيق قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية والانفراج فى الحريات السياسية نحو الديمقراطية فى بعض أنظمة الحكم ، وذلك بالسماح بالتعددية السياسية ونحو صيغ للتعاون العربى المشترك ، وذلك بتشكيل مجلس التعاون العربى والمغاربى بجانب مجلس التعاون الخليجى والذى سبقهم بفترة واستقرت مبادئه وأسسه ، علاوة على تحقيق الانتفاضة الفلسطينية نجاحا فى الصمود ضد الاحتلال الاسرائيلى واستمرارها رغم القمع والاضطهاد الشديد من قبل اسرائيل ، والتى اعطت دفعة قوية للروح العربية رفعت معنوياتها بعد أن وصلت إلى درجة كبيرة من الاحباط .

إذن كانت الأرض العربية والروح العربية ممهدة لبدء حالة من التوافق والتراضى العربى المعتمد على أسس حقيقية من المصالح المشتركة وجاءت أزمة الخليج لتغيير الأمور العربية إلى أسوأ مما كانت عليه فى أحلك أوقاتها ، وبدأ فى التكشف نتيجة هذه الأزمة عمق التناقضات العربية - العربية واتساع مدى وطبيعة الاختلافات فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأقطار العربية .

لذلك فبكل المعايير المعروفة لايمكن تجاهل أن هذه الأزمة فجرّت هذه المشكلات الاساسية النائمة بدرجة معينة على نطاق كبير وواسع لم يحدث من قبل ، وهذا مما يؤكد أهمية وضرورة أن يكون العمل لبناء نظام قومى عربى مشروطا بضرورة استيعاب التغيرات العالمية ، ثم تدعيم الديمقراطية والحرية السياسية داخليا .

وهكذا نجد أن النظام العربى لم يقف حائلا دون اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت ، واستيلائها الكامل عليها .

إن قيام نظام عربى فعال يتطلب بالضرورة التمسك بعدة مبادئ هامة :

المبدأ الأول يقتضى حل التناقضات والخلافات بالطرق السلمية ، وهو أمر يحتاج لبناء مؤسسات عربية للوساطة ، والمساعى الحميدة والتوفيق والتحكيم .

ولو أننا قبلنا باحترام الحدود القائمة بين الاقطار العربية حتى تلك التى تركها لنا الاستعمار ، وهو مبدأ أصبح مقبولا فى قارتى افريقيا وامريكا اللاتينية ، ومن قبل فى قارة أوربا بعد أن وجد الثمن الذى سيدفع فى تصحيح الحدود وأوضاعها التاريخية سوف يؤدى إلى نتائج أعلى بكثير من أى عائد يمكن الحصول عليه من الأرض المغتصبة والتى يراد استعادتها لو أننا قبلنا هذا المبدأ لأصبح من الممكن حل كثير من المشكلات التى تعوق قيام نظام عربى قوى .

وكذلك فان المبدأ الثانى أنه أيا كانت التناقضات بين الدول العربية ، فان هناك مصالح كثيرة تربط هذه الاقطار فى الأمن والتنمية وهى مصالح يمكن تنميتها فعلا بفضل التاريخ المشترك واللغة الواحدة والروابط الجغرافية والوحدة الثقافية التى خلقت فى عصور ازدهار الحضارة العربية الاسلامية .

والمبدأ الثالث أنه لايمكن تطبيق كل هذه المبادئ السابقة دون وجود ديمقراطية واحترام حقوق الانسان داخل الأقطار العربية وبينها ، فمصالح الشعوب فى الحياة الكريمة لايمكن أن تعلو فوق الطموحات الشخصية للحكام إلا فى وسط مناخ يمكن فيه لهذه الشعوب الحكم والمشاركة الفعلية فى السلطة .

هذه المبادئ الثلاثة كانت عوامل كثيرة تبشر بظهورها على المسرح العربى ولو بقدر ضئيل فى عدد محدود من الدول العربية ، وبدأ النظام العربى يخطو أولى خطواته المتعثرة ولكنه بدأ يتحرك إلى الامام ، بعد أن سئم العرب حروبهم الباردة وإذاعاتهم المنطلقة ليل نهار تتهم الآخرين بالعمالة والخيانة بسبب الاختلاف فى الرأى، ووجدوا أن تحولهم الى شراذم ومجموعات لم يكن إلا طريقا للتبعيه والتخلف والاستبداد .

المستويات الثقافية

أما تأثير الغزو العراقى على النظام العربى وخاصة على المستويات الثقافية فى العالم العربى فمن المعروف أن قطاعات عريضة فى عالم الفكر والثقافة جاملت الباطل ورعته ، واحيانا زينته فى كتاباتها ، وكانت جد مشغولة فى التجاوب مع المصالح والاهواء السياسية أكثر من انشغالها فى التعبير عن ضمير الأمة ، وبالتالى فقد غذّت العقل العربى طيلة السنوات الماضية خاصة أثناء الحرب العراقية الايرانية بأدب وانطباعات خلفت صورة زائفة عن الحكم المستبد فى العراق ، وقد تراوحت هذه الكتابات بين التستر على جرائم الحكم والتبرير الجميل لهذه الجرائم ، الأمر الذى أسهم فى تعبيد الطريق أمامه لمواصلة طموحه الذى انتهى باجتياح الكويت .

هذه الشريحة من الادباء والكتاب والتى ظهرت وطفت على سطح الحياة العقلية فى العالم العربى ، أسهمت فى إخراج مدرسة فى النفاق السياسى لعبت وما زالت تلعب دورا خطيرا فى إفساد الوعى العربى وتشويهه بمواقفها التى لاتتفق وضمير الأمة ومبادئ احترام حقوق الإنسان .

كذلك عمل صدام بكل جهده وكذلك اجهزته المختلفة على استمالة أكبر قدر من القيادات العربية السياسية والدينية من خلال التلاعب بقضايا الأمة العربية والمصيرية ومصالحها الهامة.

كذلك خطط صدام جيدا لاستمالة بعض الأحزاب والجماعات وبعض اصحاب الفكر فى العالم الاسلامى والعربى ، وفى الثلاث سنوات الأخيرة ابتداء من نهاية الحرب العراقية الإيرانية يندهش الانسان من ازدياد وعدد المؤتمرات الشعبية والمناسبات الثقافية والاعلامية والمهرجانات والاحتفالات التى شهدتها العاصمة العراقية بغداد ، ومن العجيب أيضا أنها ضمت توجهات مختلفة من الجماعات الاسلامية إلى أكثر القوميين العرب والشيوعيين تطرفًا فى العالم العربى .

الفصل الرابع

الغزو وردود الأفعال فى الدول الإقليمية

* إيران
* تركيا
* اسرائيل

الغزو وردود الأفعال فى الدول الإقليمية

إيران

عندام بدأ الغزو العراقى للكويت وانتهى بالاحتلال الكامل لها ، كان الجيش العراقى يحتل مساحات واسعة من الأراضى الإيرانية تقدر بحوالى ٢٥٠٠ كم٢ بعد أن توقف اطلاق النار بين الجانبين فى سنة ١٩٨٩ ، وأصبحت مشكلة الأراضى التى تحت سيطرة الجيش العراقى وقضية الأسرى على الجانبين، فضلا عن رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ أهم المشكلات المعلقة بين العراق وإيران ، فى نفس الوقت الذى كانت علاقات إيران مع دول أوربا وأمريكا والدول العربية والخليجية تتسم بالتوتر بسبب مساعدة هذه الدول للعراق فى حربه ضد إيران .

لذلك حقق الغزو العراقى للكويت حلم إيران بتحقيق الفرصة التى لم تكن تحلم بها لتصفية حساباتها مع طرفى النزاع ، الحلفاء الذين وقفوا مع العراق بالأمس القريب ، وهكذا انتظرت إيران حتى يزايد الأطراف جميعا على كسب ودها وصداقتها مع نشوب هذه الأزمة الجديدة التى قلبت الموازين كلها فى الشرق ومنطقة الخليج بالذات والعالم كله .

ففى منتصف أغسطس سنة ١٩٩٠ قدم صدام حسين لإيران تنازلات هائلة تمثلت فى الاستجابة الفورية الشاملة لكل الشروط الإيرانية والتى كانت مرفوضة من قبل العراق قبل الغزو ، وهو الانسحاب الكامل من الأراضى الإيرانية كلها والاعتراف باتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ وتبادل الأسرى بدون أى عوائق أو شروط .

فى نفس الوقت الذى سارعت فيه الدول الخليجية والأوربية والولايات المتحدة الامريكية على رأسهم لمحاولة كسب ود إيران ومنعها من تأييد العراق فى غزوه للكويت ردا على مساعدة الكويت للعراق ضد إيران أثناء الحرب .

لم تتم هذه الوساطات مباشرة لكسب ودّ إيران وإنما دخل على خط هذه الوساطات سوريا وهى صديقه إيران والتى وقفت بجانبها فى حربها ضد العراق وكذلك دخل فى طريق هذه الوساطات بعض السياسيين الخليجيين ومنهم بعض الكويتيين واعتبرت زيارتهم هذه أنها بمثابة تقديم بطاقة اعتذار عن الموقف الكويتى منها أثناء حربها مع إيران .

وقد تحقق فعلا ما وعد به صدام حسين تجاه الانسحاب العراقى ، وتم فعلا فى خلال خمسة أيام من ١٧ / ٨ إلى ٢١ / ٨ / ١٩٩٠ ، أن هذه العملية تمت كلها بعيدا عن القرارات الدولية وخاصة القرار رقم ٥٩٨ والذى ينظم عملية التسوية بين البلدين تحت إشراف الأمم المتحدة ، ونرى هنا أن صدام استبعد الأمم المتحدة لأنها تقف ضده فى غزوه للكويت وفى نفس الوقت لتحقيق عدة أهداف وهى : -

١- محاولة تحييد الجانب الإيرانى ودفعه إلى عدم التجاوب مع الجهود الدولية لاخراج العراق من الكويت وأن لم يخرج على أحكام الحظر الاقتصادى الدولى عليه ، وبالتالى يعمل العراق مقدما على فتح ثغرة فى تلك الجهود للتقليل من فاعليتها ضده .

٢- تقديم هدية كبيرة لإيران لاسكاتها عن غزو الكويت واحتلال العراق لجزيرتى وربة وبوبيان والتى تهدد مدخل الخليج كله .

٣- العمل على تغيير التوازن الاقليمى فى الخليج بتوحيد جهود إيران والعراق فى جهد واحد ضد الدول الخليجية وخاصة السعودية .

٤- محاولة اضفاء ثوب الصدق على الخطاب الاسلامى والذى دأب صدام حسين على مخاطبة العالم العربى به لاستثارة مشاعره الدينية .

٥- محاولة اقناع الولايات المتحدة الامريكية أنه يمكن لها العودة إلى خطتها السابقة والمعروفة باستراتيجية الدعامتين ، كأسلوب لحفظ واستقرار الخليج ، وضمان المصالح البترولية الغربية عموما وحرية الابحار فى الخليج ، على أن تكون العراق وإيران هما الدعامتين الأساسيتين فى ذلك برضاء الولايات المتحدة .

لذلك أرسل الرئيس العراقى رسالة إلى الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى يقترح عليه اقامة علاقة دائمة بينهما ، ويعلن رسميا تنازله عن كل الحقوق العراقية فورا فى هذه المناطق ابتداء من ١٧ أغسطس وهو بدء الانسحاب الفعلى ، بل ذكر أنه سيطلق سراح ١٨ ألف أسير إيرانى ، كان العراق يحتجزهم منذ سنوات الحرب .

وفى نفس الوقت لم يكن الرئيس الإيرانى غافلا عما يريده الرئيس العراقى منه ، من وراء هذه التنازلات المفاجئة وما بعدها . كان يعرف أن صدام يريد من إيران أكثر مما يعطيها ، ولكنه وافق على تجاهل هذه الأطماع وتماشى سياسيا ومرحليا مع هذه المخططات المكشوفة حتى يكسب من العراق أكبر قدر من المكاسب .

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن من العوامل الأساسية فى تحديد الموقف الإيرانى الرسمى وكذلك لدى بعض الاتجاهات الدينية والسياسية داخل السلطة وخارجها ، ذلك التطور المهم فى اللغة السياسية العراقية ، والتى غلب عليها فجأة وبدون مقدمات شعارات اسلامية تقترب كثيرا بل تتشابه فى كثير منها مع شعارات الثورة الإيرانية ، وإن اختلفت بعض الشعارات فى الشكل وليس فى المضمون .

لذلك نجد أن ردّ فعل علماء الدين فى إيران هو رفض تلك الشعارات التى نادى بها صدام فجأة لأنهم يعرفون أنه لايعمل بها ، ونجد فى نفس الوقت أنه رغم كل التنازلات العراقية التى قدمت لإيران إلا أن مسألة النوايا العراقية كانت تثير الشك لدى القيادات الإيرانية عامة سواء كانت فى الحكم أو خارجه ، وقد عبرت إحدى الصحف الإيرانية الصادرة فى ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ أصدق تعبير عن هذا الشك الكبير فى نوايا صدام حسين بقولها « إن رجلا يستدير فجأة وبزاوية ١٨٠ درجة يمكنه أن يتغير فجأة فى الاتجاه المعاكس ، إن المضطربين عقليا وحدهم الذين يتصرفون على هذه الشاكله » .

ويصدق التعبير الذى عبرت عنه الصحيفة الإيرانية فان قيادات إيران أظهروا تخوفا كبيرا من أن العراق فى حال انتصاره وخروجه بغنيمته الكويت ، سيصبح أكثر قوة فى المستقبل ، ومن ثم قد يعيد الكرة مرة أخرى ضد إيران .

فى نفس الوقت صدرت اشارات محددة من داخل إيران على لسان وزير خارجيتها على أكبر ولاياتى والذى أكد أن بلاده تبدى ارتباطها لخطوات السلام مع العراق بعد الحرب والخراب الذى اصابهما ، إلا أنها فى نفس الوقت تتمسك بموقفها الرافض للغزو وضم الكويت.

وتبع هذا التصريح زيارة وزير الخارجية الإيرانى للعراق ، وقد انتهت هذه الزيارة باعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وفى نفس الوقت حرصت إيران من جانبها على الإعلان بأن إعادة العلاقات جاء بناء على طلب من العراق ، كما تم فى نفس الوقت الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع فى طهران وبغداد بالتناوب وذلك من أجل انجاز عملية تبادل الأسرى على أتم وجه .

كذلك تم الاتفاق على إجراءات اتمام زيارة الإيرانيين للأماكن المقدسة فى العراق والإسراع بتخطيط الحدود بين البلدين والتى يبلغ طولها ١٢٠٠ كم ، كذلك تم بناء على طلب وزير الخارجية العراقى طارق عزيز من إيران أن قدمت طهران إلى بغداد الأغذية والأدوية ، وقد تم

فعلا الموافقة على تزويد العراق بالأغذية والأدوية مقابل البترول والنقود لاعتبارات انسانية فقط ، وعلى اعتبار أن ذلك كله خارج إطار الحظر المفروض على العراق .

وكانت وكالات الانباء العالمية قد ذكرت قبل هذه الزيارة أن هناك فعلا حركة تبادل تجارى تتم فى نطاق عمليات تهريب واسعة بالسفن بين البصرة وعبدان ، إضافة إلى عمليات تهريب تجرى بالفعل فى أقصى الحدود الشمالية المشتركة ، فى نفس الوقت الذى عبرت فيه الإذاعة الإيرانية فى طهران عن إدانتها للعراق لعدوانه على الكويت مشيرة إلى أن أى محاولة لتغيير الحدود بالقوة محكوم عليها بالفشل ، وأن الجمهورية الاسلامية الإيرانية لن تدخر أى جهود لاعادة السلام إلى المنطقة .

وفى نفس الوقت كان فى إيران عدة أجنحة سياسية تتبنى مواقف مختلفة تتراوح ما بين جناح لا يرى مانعا من أن تقوم القوات الدولية بتقليص أو تدمير القوة العراقية لما فى ذلك من مصلحة لإيران على المدى القريب والبعيد ، وجناح آخر يتخوف من احتمال الانتصار العراقى فى هذه الأزمة وما يمكن أن يشكله ذلك من مخاطر على الأمن القومى الإيرانى ومن ثم يرغب فى انهاء الأزمة بشكل لايتضمن حصول العراق على أى مكاسب ، وفى الوقت برفض هذا الجناح حدوث انهيار تام لقوة العراق العسكرية ، حتى لاتصبح المنطقة مسرحا لعربدة القوات الدولية ، ومن ثم تصاعد نفوذ الدول الخليجية المناوئة للعراق . وأخيرا هناك جناح يدعو إلى التضامن مع العراق انطلاقا من فكرة التضامن الاسلامى بعد أن رفع شعارات اسلامية ، واقترب فى خطابه السياسى للشارع العربى من الخطاب الخومينى .

ونستطيع أن نقول أن إيران أرادت «الحياد » أو «التوازن» وهو ما يحاول الإيرانيون أيضا الالتزام به ، وهو أيضا توازن لصالح العراق أكثر مما هو لصالح الامريكيين ، والواقع أن إيران فوجئت بالغزو وتعاملت معه بسياسة رد الفعل المباشر .

وقد عبرت الصحف الإيرانية عن كل هذه الأفكار التى تجول بخاطر الإيرانيين سواء على المستوى الشعبى أو المستوى القيادى ، فمثلا صحيفة «كيهان انترناشيونال» قد ذكرت فى افتتاحية لها بعد الغزو أن هذا الصيف صيف الزلزال ، إذ أن غزو العراق المفاجئ للكويت هو زلزال قد هزّ المنطقة كما هزت إيران مجموعة من الزلازل خلال هذا الشهر ، غير أن الصحيفة سارعت إلى القول ، إن أسعد بلاد الدنيا فى هذه اللحظات لابد أن تكون اسرائيل والتى تلقت رسالة من العراق تدعوها إلى الاسترخاء الشديد والاطمئنان إلى أنها لن تصاب بسوء من جيرانها العرب ، بعدما أثبتوا لها أن الوحدة العربية ليست سوى أكذوبة كبرى .

لقد كان الغزو العراقى للكويت مفاجأة شديدة الوقع على الشعب والساسة الإيرانيين ، ولذلك كان صداه مزيجا من المفاجأة ، والقلق والشماتة ، وإن كانت بعض ثماره قد أشاعت نوعا من البهجة فى إيران ، خصوصا قرار العراق بالانسحاب من الأراضى الإيرانية المحتلة بغير شروط والعودة إلى الالتزام باتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ والتى قام العراق يشن حربه على إيران بغرض تقويضها وتعديلها لصالحه .

بدت المفاجأة فى الصمت الذى ران على طهران طيلة يوم الغزو ٢ / ٨ وفى نهاية اليوم كان مجلس الأمن القومى قد عقد اجتماعا برئاسة الرئيس هاشمى رفسنجانى ، حضره كبار العسكريين ، وبعد الاجتماع ، أصدرت الخارجية الإيرانية بيانا قالت فيه : إن التطورات الأخيرة جاءت نتيجة للتعاون مع المعتدى العراقى فى الماضى ، وهو التعاون الذى تضررت منه إيران ودول المنطقة منه مرارا ، وبعد أن أدان البيان الغزو قال صراحة « إن إيران وهى أكبر دول منطقة الخليج ، ولها فيه أكبر المصالح ، لاتستطيع أن تقف غير مبالية ،تجاه التطورات التى قد تعرض أمنها للخطر وتهدد استقرار المنطقة » .

أما صحيفة «اطلاعات» فقد نشرت مقالا لنائب وزير الخارجية الإيرانى السابق «جوادلا ريجانى» فى ٤ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، قال فيه « إن مسلك العراق يهدد المصالح الحيوية لإيران ، وأن إيران لاتستطيع أن تقبل ظهور شرطى فى المنطقة ، وإن الخيار الوحيد المتبقى هو القيام بعمل جماعى يستهدف حماية أمن المنطقة ، وطالب الدكتور لاريجانى بوجوب البدء مباشرة فى الاتصال مع الامارات ودول الخليج المهددة من قبل العراق وبحث امكانية الاتفاق معها على مواجهة أى تدخل اجنبى» وقال « إن على طهران أن تقوم بجهود دبلوماسية شجاعة وقوية لتحقيق مفهوم الأمن الجماعى الاقليمى » .

وفى الأيام التالية خرجت صحيفة «كيهان» بتحليل مطول حاولت فيه الإجابة عن السؤال التالى « على أى مساعدة أو دعم اعتمد العراق عندما اتخذ قراره بغزو الكويت؟ وأجابت عن السؤال بنفسها قائلة إن هناك ثلاثة احتمالات هى أن يكون العراق قد اعتمد على الحماية السوفيتية ، أو أنه اعتمد على نفسه وكانت له خطته المستقلة أو أن يكون اعتمد على الولايات المتحدة والغرب .

وفى نفس التحليل ذكرت أن الاحتمال الأول مرفوض لأن الاتحاد السوفيتى يواجه مشاكل داخلية وخارجية عديدة ومعقدة ، فضلا عن أن سياسة السوفيت تتناقض مع هذا الاتجاه

لحساسية منطقة الشرق الأوسط والخليج. وكذلك اعتبرت الصحيفة أن الاحتمال الثانى مرفوض أيضا « لأن النظام العراقى كان يتحرك دائما تحت المظلة الغربية ولأن معادلات القوى فى العالم قد صيغت بصورة يصعب معها حتى على الدول والأنظمة القوية صناعيا وعسكريا والتى تتمتع بشئ من الاستقلال ، إن تتحلل من سطوة تلك المعادلات والمبادرة الى مثل تلك الأعمال المحيرة .

ورحبت «كيهان» بالاحتمال الثالث وقالت فى هذا الصدد « إن التطورات التى استجدت بعد انتصار الثورة الاسلامية فى إيران ، قد ألحقت الهوان والأضرار بمصالح الامبريالية فى الشرق الأوسط ، ودفعت الولايات المتحدة والغرب إلى السعى بصورة جادة لتغيير الأحوال لمصالحها ، وخلال عقد من الزمان فان الولايات المتحدة قد عملت على وأد حركة الوعى الاسلامى فى المنطقة وكان اعتداء العراق على إيران خطوة على ذلك الطريق ، إلا أن فشل الخطة وتنامى المدّ الاسلامى فى المنطقة والعالم ، اضطر الولايات المتحدة إلى وضع خطة جديدة، وكان غزو العراق للكويت حلقة فى هذا السعى الجديد ، وبالتالى فان الغزو لم يكن اعتداء محظورا وإنما كان اعتداء مُرخّصا » .

ولكن « كيهان انترناشيونال» عادت مرة أخرى إلى التعليق على الموضوع فى الثامن من أغسطس فقالت « إن الأمن القومى الإيرانى يقتضى منع تعزيز الوجود العراقى ، لأن العراق لو تمكن من الخروج من مغامرته سالما ، ونجح فى تقوية قبضته على الكويت فإنه قد يقوم بشن هجوم آخر ضد جمهورية إيران الاسلامية ، وعلقت الصحيفة على ما قيل بشأن احتمال ضم العراق أجزاء من الكويت إذا اضطر إلى الانسحاب منها تحت الضغط الدولى ، فقالت فى افتتاحها « إن ذلك يعنى تطورا خطيرا سيؤدى إلى اضطراب ميزان القوى فى الخليج وسيكون له تأثيره على الحالة فى المنطقة ».

وعلى دول المنطقة فى هذه الحالة كسب المنظمات الدولية إلى صفها وأن تتعاون فيما بينها لحماية مصالحها ومجابهة أى اعتداء حتى لاتفتح ثغرة للتدخل الاجنبى الذى لا هم له إلا الاستيلاء على ثروات المنطقة ، كما أن الولايات المتحدة الامريكية تهدف إلى جانب التحكم فى ثروات المنطقة إلى أحكام السيطرة على الشعوب والدول الاسلامية ، لذلك فان إيران تصرّ على المطالبة بخروج العراق من الكويت وخروج القوى الاجنبية من المنطقة .

وقد حاولت إيران من خلال صحفها الصادرة فى طهران أن تبرز للأمة والعالم العربى والخارجى أن الخطر الذى يهدد المنطقة لا يأتى من إيران ، بل يكمن فى مطامع صدام حسين التوسعية التى ثبتت بغزوه للكويت ، الأمر الذى أثبت للجميع عدم مصداقية النظام العراقى فى أسباب عدوانه على إيران بأنه دفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربى ضد الغزو الفارسى.

أما عن أبرز المبادرات الدبلوماسية فى ذلك الموضوع ، فهى الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر إلى دمشق فى شهر أغسطس سنة ١٩٩٠ ، حيث طلب من الرئيس السورى حافظ الأسد أن يزور طهران، ليطلب من حلفائه الانضمام إلى الموقف الدولى ، أو على الأقل محاولة تحييد النظام الايرانى والحيلولة دون قيام تحالف فى المستقبل بين إيران والعراق .

وفعلا توجه الرئيس السورى حافظ الأسد إلى العاصمة الإيرانية طهران وهى الأولى له منذ عشر سنوات ، وقد مددت لأكثر من المدة المقررة لها ، ويبدو أن النظام الإيرانى فى طهران قرر أن يلعب فى أزمة الخليج لحسابه الخاص فقط ، بغرض السعى للحصول على أقصى المكاسب من هذه الأزمة .

لذلك نجد أن السياسة التى تتبعها إيران فى هذا الأزمة هى السير فى الطريق إلى نصفه فقط ، أى الوصول إلى منتصف الطريق مع كل الأطراف وليس إلى آخر الطريق مع أي طرف من الأطراف ، فهى مع الرأي العام الدولى بادانة الغزو العراقى للكويت ، ولكنها فى نفس الوقت ضد التواجد الاجنبى وبالأخص الامريكى فى الخليج ، وهى فى نفس الوقت مع تطبيق القرارات الدولية ولكنها تستثنى من تلك القرارات الاعتبارات الانسانية وهذا معناه المضى فى التعاون التجارى مع العراق لكسر الحظر جزئيا والاستفادة المادية من ذلك .

وقد توج هذه العلاقات الجديدة بين إيران ودول العالم الكبرى اتفاق بريطانيا وإيران على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد أن كانت مقطوعة لفترة طويلة . وهكذا نجد أنه مع اكتمال ترتيبات تنفيذ القرار البريطانى - الإيرانى باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، تكون مرحلة ترميم العلاقات الغربية عموما دول المنطقة الملتهبة ، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين البريطانيين ، قد قطعت شوطا بعيدا فى الاتجاه الصحيح .

وفى تقرير حزبى بريطانى يتم وضعه عادة فى بدايات الموسم النيابى كل عام ، جاء ما معناه أن الخطوة الخاصة باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران جاءت فى الوقت الصحيح

والمناسب ، وتمهد الطريق لرسم خريطة مشروع سلام جديد ، للمنطقة كلها ، يضع حدا نهائيا لكل متاعبها ، وكذلك جاء فى التقرير الحزبى، ما معناه أن العلاقات البريطانية مع سوريا يجب أن تصل إلى شاطئ الاتفاق ، لأن لسوريا دورها الأساسى والثابت فى أى حل يرسم لقضايا المنطقة ، ولأن بامكان هذا الدور أن يكون عامل استقرار وسلام أو عامل مساعدة سياسية وعسكرية للتحركات الجارية حول الأزمة .

ولقد أدى هذا الموقف الدبلوماسى الإيرانى إلى تحركات عربية ولاسيما من قبل سوريا ، وهى الدولة العربية الوحيدة ذات العلاقة الخاصة مع إيران ، وهى المتضررة الأولى من التقارب الإيرانى العراقى فى حال وجوده واستمراره لذلك فانه فى يوم ٦ / ٨ وهو اليوم الذى صدر فيه القرار الدولى الثانى بادانة العراق استقبلت دمشق وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى ، وتم التباحث حول أوضاع الخليج والأزمة الناشئة فيه ، وفى اليوم التالى أدلى وزير الخارجية الإيرانى بتصريح متشدد على أن إيران لن تقبل على أى حال من الأحوال أى تبديل أو تغيير فى الحدود الكويتية الدولية سواء برا أو بحرا ، وتزامن ذلك مع تشدد الصحف الإيرانية تجاه العراق .

وفى الواقع أن الضغط السورى لم يكن هو الوحيد الذى تعرضت له إيران ، إذ تعرضت لاغراءات متعددة ومتعارضة فى نفس الوقت منها ما صدر من الكويت ، أى حكومة الكويت الشرعية فى الخارج ، إذ أنه بعد انتهاء زيارة ، وزير الخارجية الكويتى إلى طهران فى ٢٤ / ٨ / ١٩٩٠ ، والذى نقل إلى السلطات الايرانية اعتذار الكويت عن الدعم السابق الذى قدمته إلى العراق أثناء حربه مع إيران ، ومع نهاية هذه المباحثات ، بدأ فى بيان الرئيس الايرانى أنه متفهم لضرورة تحرك دول الخليج وطلب المساعدة من القوات الأجنبية لتحرير الكويت وعودة الاستقرار إلي المنطقة .

لذلك أعلن الرئيس الإيرانى فى بيان صدر له عقب محادثاته مع وزير الخارجية الكويتى على أن إيران لاتمانع فى أن يخرج العراق من الكويت على أيدى قوات أجنبية ، ما دامت القوات سترحل بعد ذلك كما أكد فى نفس التصريح أن بقاء هذه القوات لفترة طويلة بعد التحرير غير مقبول إطلاقا من قبل إيران .

كذلك فقد قام العراق بمحاولات كثيرة لاغراء إيران بالتحالف معه مثل ذلك الرسالة التى أرسلت إلى طهران من القيادة العراقية فى ٨ / ٨ والتى تعرض بتسليم إيران ١٠٪ من عوائد

النفط الكويتى لمدة ثلاثين عاما ، كتعويضات حربية لقاء ما حل باقتصادها من اضرار ، وكذلك الوعد بحل كل التنظيمات الإيرانية المتنوعة والتى تعمل فى المنفى، وبالأخص منظمة «مجاهدى خلق» الإيرانية المعارضة والذين يعملون بدعم مالى وسياسى منذ سنة ١٩٨٠ من العراق .

وفى تلك الاثناء قامت الولايات المتحدة من جانبها بجس نبض إيران لتحديد موقفها وذلك من خلال الدبلوماسية التركية ، لمعرفة مدى التزام إيران بالقرار الدولى لمجلس الأمن رقم ٦٦١ والخاص بالحظر الاقتصادى على العراق وكذلك التمهيد إلى إجراء اتصالات مباشرة بين طهران وواشنطن ، إلا أن تلك المحاولات لم تصل إلى نتيجة ملموسة سواء على صعيد العلاقات بين إيران والولايات المتحدة أو على صعيد وضوح الموقف الإيرانى من مدى الالتزام بالحظر الاقتصادى ضد العراق .

وعموما فاننا نستطيع أن نقول أن اتجاه القيادة الإيرانية كان يميل نحو انهاء الأزمة بالشكل السلمى دون حرب ودون تحقيق أى مكاسب للعراق ، ومن هنا كان تصريح القيادة الايرانية بأنه إذا أسفر حل أزمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان ، فان القوات الإيرانية سوف تقوم باحتلال هذه الجزيرة ، وأنه إذا لم يكن هناك مفر من اللجوء إلى القوة العسكرية فى حالة فشل الحل السلمى ، فان إيران لامانع لديها عن تواجد هذه القوات وتحرير الكويت ، وكذلك رفض المشاركة العملية فى الحشد الدولى ضد العراق ، ولكن دون تقديم أى مساعدة عسكرية له ، وفى نفس الوقت لن تمانع إذا وجهت ضربة عسكرية تجهض قوته العسكرية وتحرر الكويت وتزيل مخاوف إيران من هجوم عراقى فى المستقبل على أن يتم سحب القوات الأجنبية من المنطقة بعد تحرير الكويت .

تركيا

كانت العلاقات بين العراق وتركيا قبل الغزو مستقرة بشكل جعل تركيا تقف موقف حياديا من الحرب العراقية الايرانية طوال الثمانى سنوات التى استغرقتها هذه الحرب ، وتحافظ على علاقاتها مع طرفى الحرب ، وإن لم يخل هذا الاستقرار من توتر بين وقت وآخر .

كذلك نشأ قدر من التعاون الاقتصادى والأمنى بين تركيا والعراق وذلك بسبب وحدة الأهداف لكل منها ، فعلى الصعيد الاقتصادى تم إنشاء خط أنابيب ينقل البترول العراقى عبر أراضى تركيا ويصدر إلى أوربا بعد ذلك بعد أن تأخذ منه تركيا ما يسد حاجتها ، طاقته

نصف مليون برميل يوميا ، ارتفعت طاقته بعد ازدواج الخط عام ١٩٨٧ إلى مليون برميل يوميا ، ثم ادخال تعديلات جديدة عليه وبالتالى أصبحت طاقته التصديرية مليون ونصف برميل يوميا .

علاوة على ذلك فقد كانت تركيا تحصل على نحو ٣٠٠ مليون دولار من العراق لقاء مرور البترول فى أراضيها ، كذلك كانت هناك علاقات اقتصادية كثيفة بينهما جعلت العراق يحتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول المستوردة من تركيا والمرتبة الثالثة فى قائمة الدول المصدرة إليها ، هذا فضلا عن وجود عشرات من الشركات الخاصة بالمقاولات العاملة فى العراق ، علاوة على نحو ٥٠ ألف تركى يعملون فى العراق .

أما على الصعيد الأمنى بينهما فقد كان هناك نوع من التفاهم بين السلطات الأمنية فى البلدين بخصوص مسألة الأقليات الكردية التى تعيش فى المنطقة (تركيا ، العراق ، سوريا ، إيران) إذ يوجد عشرة ملايين كردى يعيشون فى جنوب شرق تركيا ، ويعمل حزب العمال الشيوعى الكردى على فصل هذه المنطقة وتكوين دولة كردية ، وقد أسفر التفاهم التركى العراقى عن توقيع اتفاقية بهذا الخصوص .

وهكذا جاء الغزو العراقى للكويت فرصة ذهبية لتركيا لكى تحصل على المزيد من المكاسب فى علاقاتها مع الدول الغربية ، ولاتخرج تركيا هنا عن الاتجاه العام الذى ساد بلدان الجوار الجغرافى .

وبمجرد وقوع الغزو العراقى للكويت ، سارعت الحكومة التركية بإدانته فورا وطالبت بسحب القوات العراقية فورا من الكويت وعودة الشرعية إليها ، وبالرغم من أن تركيا قد وجدت أن مصالحها الاقتصادية والقومية تقتضى منع العراق من تحقيق أي مكاسب اقليمية من الغزو ، حتى لايعظم دوره الاقليمى بضم نفط الكويت إلى نفطه ، إلا أنها فى نفس الوقت تعمدت عدم اتخاذ اجراءات ضد العراق قبل أن تحصل على ثمنها من الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين ، وذلك بمطالبتهم تعويضها عن الخسائر الاقتصادية التى بدأت نتائجها فى الظهور وأولها الحرمان من البترول العراقى .

لذلك فان تركيا سارعت بالضغط على الولايات المتحدة للإسراع بتقديم المقابل واتخذت بعض الإجراءات لتأكيد سلامة خطها السياسى تجاه الأزمة :

١- عدم المبادرة باتخاذ قرار باغلاق خط الأنابيب الذى يمرّ فيه البترول العراقى عبر أراضيها .

٢- استقبال النائب الأول للرئيس العراقى طه ياسين رمضان ، والتباحث معه حول موقف تركيا من الأزمة ، وذلك فى محاولة مستميتة لجعل تركيا تقف على الحياد ومنعها من اغلاق خط الأنابيب .

٣- عدم موافقة تركيا على استخدام القاعدة العسكرية الامريكية فى «استرليك» التركية وهى القريبة من الحدود التركية السورية العراقية ، وأكدت أن القاعدة لاتستخدم إلا لخدمة أهداف حلف شمال الاطلنطى وهو ما لايتدرج تحت مواجهة العراق .

ولكن مع صدور قرارات مجلس الأمن وبدء تدفق القوات الامريكية إلى المنطقة ، بدأت الولايات المتحدة فى تكثيف المفاوضات مع تركيا للمشاركة فى أحكام الحصار الاقتصادى على العراق ، بل والمشاركة فى أى اجراء عسكرى ضد العراق وهى المفاوضات التى أسفرت عن حصول تركيا على العديد من المكاسب ثمنا لتبنى الموقف الذى أرادته الولايات المتحدة الامريكية .

ومن أهم المكاسب التى جنتها تركيا نتيجة هذه المباحثات أن رفعت الولايات المتحدة فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها لجزيرة قبرص سنة ١٩٧٤ ، وكذلك فان واشنطن وافقت على منحها مساعدات عسكرية إضافية ، زيادة على المعونة المخصصة لها من قبل وشملت هذه المساعدات الإضافية ٤٠ طائرة من طراز « اف - ٤ أى» فانتوم ومعدات عسكرية أخرى متنوعة ، كما وافقت المانيا الغربية على تزويد تركيا بـ ١٢ دبابة من أحدث الطرازات فى العالم وهى الدبابة «ليوبارد» الالمانية الصنع .

كذلك فان الولايات المتحدة تعهدت بتدعيم طلب تركيا للأنضمام إلى الجماعة الأوربية ، واستخدام نفوذها فى العمل على قبول هذا الطلب خاصة أن تركيا رفض طلبها من قبل فى ١٨ / ١٢ / ١٩٨٩ للحصول على العضوية الكاملة فى الجماعة الأوربية ، وما أن حصلت تركيا على مطالبها من الولايات المتحدة والمانيا ، حتى سارعت باعلان استعدادها المشاركة فى أى خطوة يقررها المجتمع الدولى ضد العراق ، وما أن حصلت تركيا على هذه المطالب حتى سارعت بالموافقة على كل المطالب الامريكية وتتلخص فى الآتى :

١- إغلاق خط الأنابيب العراقى .

٢- السماح للولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها باستخدام القاعدة العسكرية فى «استرليك» .

٣- إتخاذ إجراءات إضافية ضد العراق مثل إغلاق الحدود ومراقبتها جيدا ، وذلك لإحكام الحصار حول العراق ، بل والاستعداد للمشاركة فى أى إجراء عسكرى ضد العراق ، وبذلك اصبحت تركيا طرفًا أصيلاً فى المواجهة شأنها شأن باقى الدول الأخرى .

لذلك قامت الحكومة التركية باتخاذ عدة إجراءات قانونية لمواجهة هذا الموقف الجديد ، وذلك بمنح البرلمان التركى للحكومة سلطات كاملة لاحتمال إعلان الحرب على العراق واستخدام أفرع من القوات المسلحة التركية فى عمليات عسكرية ضد العراق ، كذلك إعلان تركيا رسميا عن استعدادها لإرسال قوات عسكرية إلى دول الخليج وبالأخص السعودية ، إذا طلبت منها ذلك مع زيادة عدد القوات التركية على الحدود العراقية لكى تزيد إلى ٧٠ ألف جندى بعد أن كانت ٦٠ ألف جندى ، كذلك المشاركة فى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ والذى يقضى بفرض الحصار الاقتصادى بالقوة حيث بدأت تركيا فى تنفيذ بنود ذلك الحصار ، وذلك باعتراض السفن المحملة بالأغذية والتى كانت فى طريقها للعراق ، مع رفض السماح لها بالتوقف فى الموانى التركية التى كانت تستخدم فى تفريغ المواد الغذائية القادمة للعراق ثم تنتقل بعد ذلك بالطريق البرى إلى بغداد .

علاوة على ذلك بدأت الأجهزة والسلطات المختصة فى تركيا بالاستعدادات الجادة فى أى مشاركة عملية ضد بغداد ، لذلك بدأت الطائرات التركية فى انتهاك المجال الجوى العراقى على الحدود لمراقبتها ، ومراقبة تحركات الاكراد على الجانب العراقى ، كما تكررت تصريحات القادة السياسيين والعسكريين ، والتى تحذر العراق من احتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية عراقية إذا لزم الأمر .

وكذلك استغلت تركيا هذه الأزمة لتنفيذ عدد كبير من المشاريع المائية فى أراضيها وذلك بالاستفادة من المياه المتدفقة من شمال تركيا إلى نهرى دجلة والفرات حيث أقدمت تركيا من نفسها على قطع المياه فى نهر الفرات لمدة شهر كامل على الخزان الجديد الذى أقيم وسمى بخزان أتاتورك ، وكذلك بناء ٢٢ سداً فى منطقة جنوب شرق الأناضول لحجز المياه والتى ستكتمل فى نهاية سنة ١٩٩٥ .

وسياسة القيادة التركية فى هذه الأزمة على اعتبار أن دورها يبدأ بالدور الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط بديلا عن دورها الدولى السابق والذى انتهى أمره ، وما يترتب على ذلك من حصولها على مقعد متقدم فى إطار النظام الدولى الجديد ، وظهر ذلك واضحا وبشكل مباشر بعد الزيارة التى قام بها الرئيس التى قام بها الرئيس التركى تورجوت أوزوال» إلى واشنطن فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٩٠ وقابل خلالها الرئيس الأمريكى بوش ، وكبار المسئولين الأمريكيين ، وقدم خلالها قائمة طويلة بالمطالب التركية سواء العسكرية والاقتصادية .

ولم ينتظر الرئيس لتركى أن تطلب منه امريكا ما يريده ، بل هو الذى بدأ بالعرض بعد الهجوم ، فهو الذى أخذ المبادرة بعرض تسويق دور تركيا العسكرى فى أزمة الخليج ، لقاء صفقة ضخمة من المكاسب العسكرية ، وما عرضه أوزوال فى هذه المقابلة هو استعداد تركيا للإنتقال من دور المساندة للغرب ولأمريكا إلى دور الهجوم بمشاركة الجيش التركى فى أى حرب منسقة ضد العراق ، بما فى ذلك الاندفاع إلى مناطق النفط فى الشمال العراقى ، وكان ذلك هو الهدف الحقيقى للأطماع التركية .

كذلك تقدم الرئيس التركى بمطالب كثيرة إلى العسكريين الامريكيين وذلك بغرض تحديث أسلحة الجيش التركى ، وهو مشروع يكلف عشرات البلايين من الدولارات ، والموافقة مبدئيا على تزويد تركيا باكثر من ٣٢ طائرة «ف ١٦ س» وسيل من المساعدات العسكرية الامريكية والأوروبية ، وكذلك قروض من البنك الدولى ، ودعم ترشيح تركيا لعضوية السوق المشتركة والضغط على حلفاء أمريكا الأوربيين للقبول بهذه العضوية ، وكذلك الإعفاء من الديون العسكرية ، ودعم مطالبها فى قبرص .

اسرائيل

وفرت أزمة الخليج أوضاعا استراتيجية مثالية أمام القيادة الاسرائيلية من خلال ما أدت إليه هذه الأزمة من تزايد الصراعات العربية - العربية وادخالها إلى ساحة الصراع الدولى ، وكذلك تحويل الاهتمام عن قضايا الصراع العربى - الاسرائيلى ، مع إتاحة الفرصة الكبيرة أمام إسرائيل لإيجاد وسائل قمع فى داخل الأراضى المحتلة .

لذلك فانه من خلال هذه النتائج شكلت هذه الأزمة مناخا استراتيجيا ممتازا على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والدعاية وقد حرصت القيادة العسكرية الاسرائيلية فى

معالجتها لأزمة الخليج على استخدام وسائل وأساليب متنوعة ، كان الغرض الأساسى منها توفير إمكانيات التعامل مع هذه الأزمة بما يضمن فى النهاية خدمة مختلف أغراضها من الناحية العسكرية والسياسية .

لقد كانت القوة العسكرية التى خرج بها العراق من حربه مع إيران مصدر قلق الكيان الصهيونى ، وبدأت خطة مع أمريكا وأوربا لجرّ العراق إلى جو الأزمة . وأمام التهديدات الإسرائيلة جاءت تهديدات صدام حسين باحراق نصف اسرائيل بالأسلحة الكيمياوية ، وهى التهديدات التى وظفتها اسرائيل جيدا على كافة المستويات ، الأمر الذى أدى إلى حملة غربية عنيفة تزعمتها الولايات المتحدة وبريطانيا ، ثم جاء الغزو العراقى للكويت ليقدم للدولة اليهودية ورقة رابحة وظفتها على كافة المستويات .

لذلك نجد أن اسرائيل بمجرد وقوع الغزو العراقى للكويت ، شنت حملة إعلامية واسعة لإقناع الرأى العام العالمى بأن الدول العربية لاتحترم مبادئ القانون الدولى ، وهى دول لاتعترف سوى بمنطقة القوة ومن ثم فان اسرائيل ليست سبب التوتر فى المنطقة كما تقول بذلك صحف وإعلام الدول العربية ، وكذلك ضرورة الدعم العسكرى والمادى لأسرائيل .

وكذلك أن صدام حسين فى مفاجأته الجديدة بغزو الكويت يعتبر هتلر جديد ، وأن غزوه للكويت ربما يقود إلى حرب عالمية ثالثة وذلك من خلال تطابق نفس الظروف لغزو هتلر للنمسا سنة ١٩٣٨ م . وأن اسرائيل هى الدعامة الوحيدة للدول الغربية فى هذه المنطقة الحيوية للغرب ، كما أنها تمثل المدافع الحقيقى عن مصالح الغرب فى منطقة لايحترم قادتها قواعد القانون الدولى فيما بينهم .

وهكذا فان اسرائيل استخدمت الوضع الدولى الجديد بغزو الكويت والتهديد من جانب العراق لها ، كمبرر قوى للمطالبة باقرار ميزانية أكبر لوزارة الدفاع الاسرائيلية ، وأخذت الأجهزة المختصة العمل فى صياغة المطالب والتى كانت ما تزال قيد الاعداد من قبل هيئة التخطيط فى قيادة الاركان بالجيش الاسرائيلى ، كما تزامنت هذه التطورات مع اجراءات مشابهة على صعيد النشاط الخاص بالدفاع المدنى فى اسرائيل ، فخوف اسرائيل من الصواريخ العراقية والتى تحمل رؤوسا تقليدية أو كيمياوية يمكن استخدماها فى أى وقت ضد اسرائيل جعلها تكثف جهودها لتلافى الخسائر المحتملة فى حالة توجيه ضربات عراقية لها .

لذلك نشطت كل أجهزة الدفاع المدنى وذلك تحسبا للهجوم فى أى لحظة ، وبدأت تظهر فى الصحف الاسرائيلية ، والإذاعة والتليفزيون الدعوة لتوزيع الأقنعة الواقية من الغازات السامة على أفراد الجمهور ، والاستعداد لتوزيعها فى حالة اتخاذ قرار سياسى بذلك .

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ حرص وبشكل واضح جدا على استبعاد اسرائيل من الدول التى فرضت حصارا على العراق إلا أنها حرصت وبشدة على أن يكون لها دور هام فى المعركة ضد العراق ، وهى بهذا تقر وتسعى إلى حسم المعركة ضد العراق نظرا لما سيترتب عليها من تدمير لقطاعات الجيش العراقى وأسلحته المختلفة والمراكز المدنية والعسكرية فى العراق ، وفى جميع الأحوال فان الاستمرار فى مواجهةالعراق على المستوى الدولى يخدم اسرائيل على أكثر من مستوى .

لقد قامت القيادات الاسرائيلية باتخاذ العديد من الاجراءات السياسية والعسكرية الهادفة إلى تمكين الدولة اليهودية من امتلاك القدرة على مواجهة مختلف الاحتمالات التى يمكن أن تسفر من ازدياد حدة التصعيد فى الأزمة الخليجية ، وفى نفس الوقت الاستفادة من هذه الأزمة بأكبر قدر من الفائدة السياسية والعسكرية ، وقد احتوت هذه الاجراءات المتخذة فى إطار هذه الاستراتيجية على العديد من الخطوات يأتى فى مقدمتها إعلان حالة الطوارئ ورفع درجة الاستعداد فى الجيش الاسرائيلى واتخاذ الكثير من التدابير الوقائية .

أما فى الخارج فقد أخذت السياسة الاسرائيلية كعادتها من قبل العمل على تشتيت التركيز والاهتمام الدولى بالقضية الفلسطينية ، وتهيئة الظروف المناسبة داخل الكيان الصهيونى لممارسة أعمال القمع ضد الانتفاضة وتوطين المهاجرين السوفيت ، وكذلك ضرب عناصر المقاومة اللبنانية فى الجنوب ، ثم نضيف إلى ذلك السعى إلى تضخيم المخاطر والتهديدات التى يمثلها الرئيس العراقى صدام حسين على المجتمع الدولى ، بما قد يؤدى فى النهاية ، ضمن عدة عوامل أخرى متعددة ، إلى توجيه ضربات عسكرية للقضاء عليه .

كذلك عملت اسرائيل على استغلال ظروف الصراع الجديد الجديدة لإطلاق القوة العسكرية الاسرائيلية فى المنطقة ، والعمل على اتباع سياسة التحريض ضد الجانب العربى عند التعامل دوليا مع أطراف الأزمة ، والعمل على امتلاك ما يمكن من القدرات العسكرية المتفوقة تحت زعم الحاجة إلى مواجهة التهديد العراقى بوجه خاص وخاصة إذا أقدم العراق على إدخال قوات عسكرية إلى الاردن .

وفى ضوء هذا التطور السياسى والعسكرى ، ساد الخطاب السياسى الاسرائيلى نبرة تهديد واضحة وصريحة للقيادة السياسية الأردنية ، دارت حول مضمون واحد هو أن العراق سيواجه بهجوم شديد من اسرائيل إذا هاجمها . وستضربه بكل قوتها العسكرية ، وأن من يريد مهاجمة اسرائيل سيجر على نفسه وبلاده كارثة كبرى ، وأن اسرائيل لديها العزم والقوة على حفظ أمنها ضد الذين يرغبون فى مهاجمتها ، كما برزت مؤشرات سياسية على تعميق التعاون العسكرى بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

بل إن اسرائيل لم تسكت رغم كل ذلك فقد اخذت دعايتها تروج أن الاعتداء العراقى على الكويت يمثل ليس تهديدا لمنطقة الخليج فحسب بل منطقة الشرق الأوسط كلها علاوة على تهديد منابع البترول فى الخليج وهو الذى يعتمد عليه العالم فى صناعاته وحياته ، لذلك استخدمت اسرائيل فى هذه الاستراتيجية الإعلامية على وجه الخصوص الخطاب السياسى الدعائى والموجه بشكل أساسى إلى العالم الغربى فى أوربا وأمريكا ، والغرض من ذلك واضح تماما وهو تحريض العالم الغربى ضد العراق بما يكفى لعدم حل الازمة سلميا وإنما عسكريا ، وذلك بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة للقوات العسكرية فى العراق وبذلك تتلخص اسرائيل من إحدى القوى العربية التى تعمل لها حساب عند المواجهة ، ولو أن هذه القوة العسكرية العراقية لم تشترك فى أى حرب عربية ضد اسرائيل منذ قيامها .

ولم تكتفْ اسرائيل بتلك المكاسب المادية والسياسية وإنما عملت على تطبيق نظرية الارتباط بين أهمية الخليج وظاهرة الصراع فى الشرق الأوسط بشكل عام وذلك سعيا من اسرائيل لابعاد التهمة عن نفسها بوصفها العنصر الكامن وراء معظم التوترات والصراعات فى المنطقة ، لذلك عمل المسئولون الاسرائيليون على الترويج لفكرة أن المصدر الرئيسى للخطر على موارد النفط فى الخليج لايأتى من الصراع العربى الاسرائيلى أو من الاتحاد السوفيتى، ولكن هذا الخطر يأتى من داخل الخليج نفسه ، وتذهب بعض التحليلات الأولية إلى القول أن اسرائيل اصبحت فى اطار هذه الظروف الجديدة تستطيع أكثر من أى وقت مضى أن تقدم نفسها إلى الدول الغربية والصناعية فى العالم على أنها القوة الاقليمية الأكثر قدرة على العمل بفاعلية فى الخليج والقادرة بقدرتها العسكرية المتفوقة على جماعة مصادر النفط من أى تهديد محتمل ، وأنها بذلك تحمى المصالح الحيوية للقوى المستوردة لنفط الخليج وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار التعاون العسكرى بين البلدين .

وهكذا نجد الغزو العراقى للكويت جاء ليقدم فرصة ذهبية لاسرائيل على كافة المستويات الداخلية والخارجية ويصعب على المراقب حصر المكاسب التى يمكن أن تجنيها اسرائيل من جراء هذا الغزو سواء على المدى القصير أو البعيد وسواء على المستوى الداخلى أو الخارجى .

ومن خلال ذلك فان القيادة الاسرائيلية تعمل بكل جهدها إلى دفع العالم الغربى إلى ضرورة القيام بعمل دولى قوى ورادع لوقف التوسع العراقى نحو دول الخليج وضرورة اتخاذ موقف سريع وحاسم حتى تتأكد جميع دول الشرق الأوسط وبالذات العربية أن الغرب عموما ليس مستعدا لقبول مثل هذه التصرفات الخطرة على مصالحه البترولية ، ولذلك يرى المسئولون الاسرائيليون أن هذا الموقف ينبغى له أن يقوم على استخدام القوة العسكرية المباشرة والتى تمثل الرد المناسب على تصرفات العراق ، الأمر الذى يمكن من خلال حشد القوات الاجنبية حول العراق بجانب العقوبات الدولية ، ومن هذا المنطلق أخذت القيادة الامريكية على تشجيع الادارة الامريكية على الخطوات التى اتخذتها عندما بدأت بارسال قوات برية وبحرية إلى المملكة العربية السعودية ، وأن الولايات المتحدة بتصرفها هذا قد أقنعت العالم الغربى أنها تحمى مصالحه في الشرق .

كذلك أخذت اسرائيل من ناحية أخرى تشجع الشقاق العربى وذلك من قاعدة اساسية مؤداها أن أجواء التأزم والصراع على الساحة العربية تفرز أفضل الأوضاع الاستراتيجية أمام الكيان الاسرائيلى .

وقد حرصت اسرائيل وبالذات فى صلب هذه الأزمة على إبعاد الشبهات عن نفسها بكل الوسائل بغرض عدم زيادة شعبية الرئيس العراقى بين الشعوب العربية ، إذ أنها لو تدخلت بشكل مباشر فان ذلك سيؤدى إلى اثارة مشاعر الجماهير العربية ضدها وبالتالى يزداد التأييد الشعبى للرئيس العراقى وهى لاتريد ذلك .

قبل الغزو العراقى كان الرأى العام الاسرائيلى منقسما إلى معسكرين ، أولهما يؤيد الحل السلمى مع العرب على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الأرض مقابل السلام ، والرأى الثانى يؤيد الاحتفاظ بالأرض المحتلة واعطاء الحكم الذاتى للبشر دون الأرض مع الاستعداد فى أى وقت للقيام لعملية ترحيل جماعية واسعة النطاق باتجاه الضفة الشرقية لنهر الأردن .

ومن ناحية أخرى ، استغل كثير من قادة اسرائيل مناخ الأزمة ، وما تضمنه من احتمالات تعرض اسرائيل لضربات كيماوية ، فى الدعوة إلى معاودة اسرائيل تبنى نظرية مناجم بيجين

بخصوص السلاح النووى القائمة على عدم السماح لأى دولة عربية فى حالة عداء مع اسرائيل بتطوير أى سلاح يستطيع الابادة الجماعية لسكانها سواء نووى أو كيمياوى واجهاض هذا العمل فى مهده مثلما فعلت مع المفاعل الذرى العراقى .

وتحسبًا لهذه الأزمة والاستمرار فى عملية خداع العراق حتى لايبدأ بالضربة الأولى ضد اسرائيل ، بدأت اسرائيل على لسان مسئوليها وإذاعتها فى تكرار بأن اسرائيل لن تهاجم العراق ولاصحة لما أذيع عن نيتها فى الاشتراك مع الطيران الامريكى فى ضرب العراق .

كذلك استغلت اسرائيل الغزو فى تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية ولجأت إلى مخاطبة الدول الغربية ، من خلال التأكيد على أن اسرائيل القوية الآمنة هى الضمان الرئيس للمصالح الغربية فى المنطقة ، وهو ما أكده رئيس الوزراء اسحاق شامير بقوله « هى بلاشك الدولة الوحيدة فى هذه المنطقة التى يمكن للعالم الرأسمالى الغربى أن يعتمد عليها » .

واستغلت اسرائيل أيضا الغزو وما ترتب عليه من امدادات عسكرية إلى السعودية ومصر فى الحصول على الأسلحة المتقدمة من الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال التأكيد على أن إمداد مصر والسعودية بالسلاح يمثل خطورة على الأمن الاسرائيلى وسافر « ديفيد ايفرى » سكرتير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية إلى واشنطن فى أواخر اغسطس سنة ١٩٩٠ ، وهى الزيارة التى قدم خلالها عدة طلبات للإدارة الامريكية بالحصول على أسلحة ومعدات متقدمة من بينها طائرات « اف ١٦ » المقاتلة وطائرات الهليكوبتر المتقدمة من طراز « أباتشى » فضلا عن تمويل بطاريات للصواريخ من طراز « باتريوت » المضادة للصواريخ وانتاج الصاروخ « ارو » بتكلفة ١٩٠ مليون دولار .

هذا عن الجوانب العسكرية واستغلال اسرائيل للاستفادة من الأزمة إلى أقصى حد ، أما بالنسبة للحل السلمى فانها كانت تشعر بالقلق الشديد عن مجرد التفكير فى حل الأزمة سلميا وذلك لعدة أسباب ليست فى مصلحتها على المدى القصير والبعيد ونستطيع اجمالها فيما يأتى : -

أن الحلول السلمية يمكن أن تتطرق إلى مناقشة الطلب العراقى بالربط بين تسوية أزمة الخليج وقضية الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية ، أو على الأقل ما يمكن أن يترتب على الحلول السلمية من ضغوط مختلفة عليها لاجبارها على السير فى عملية السلام ، علاوة على

أن الحل السلمى فى الواقع لاينطوى على تدمير قوة العراق العسكرية وبذلك يفتح المجال قويا أمام ظهور دعوات لنزع السلاح النووى والكيماوى فى المنطقة وهذا يضرّ باسرائيل أكثر من غيرها من الدول العربية علاوة على قدر كبير من الضغوط الدولية على اسرائيل التى لاتضمن عاقبتها .

كذلك فان الحل السلمى يضمن لصدام حسين الحصول على بعض المكاسب والتى تزيد من قوته فى المستقبل ، كما أنه سوف يخرج من هذه الأزمة وقد أصبح رمزا للقومية العربية ، على الأقل لدى الشعوب العربية ، مع ما ينتج عن ذلك من تشدد عن الدول والشعوب العربية ضد اسرائيل ، وأكد ذلك رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق شامير للرئيس الامريكى بوش عند اللقاء فى واشنطن ابان الأزمة ، أن اسرائيل مضطرة للعمل بشكل فردى للحفاظ على أمنها ومكتسباتها ، إذا ما انتهت الأزمة سلما ، دون تدمير القوة العراقية ، لذلك لابد من وضع قيود على القدرة العسكرية العراقية أو تقليصها إن أمكن ، حتى لايعود التهديد العراقى مجددا بعد فترة .

أما بالنسبة للانتفاضة الفلسطينية فقد قدم العراق بغزوه للكويت فرصة ذهبية لاسرائيل لمواجهة الانتفاضة المندلعة فى الأراضى المحتلة مع انشغال الرأى العام العربى والعالمى بمتابعة أحداث الغزو وتداعياته للقيام بحملة قمع مكثفة للقضاء على البقية الباقية من اعمال المقاومة فى الأرض المحتلة ، كما أن انقطاع التحويلات النقدية والعينية التى كان يرسلها الفلسطينيون العاملون فى الكويت إلى أهلهم فى الأرض المحتلة أدى بدرجة كبيرة إلى اضعاف قدرة سكان الأرض المحتلة على المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلى .

كذلك كان من النتائج السيئة للغزو انشغال العالم العربى والدولى بهذه القضية وعمل اسرائيل بكل جهدها على احضار اليهود الروس وتوطينهم فى الأراضى المحتلة مع طرد الفلسطينيين من أراضيهم ، دون اعتراض لامن المنظمات العربية أو الدولية لانشغالهم بما هو أهم وهى الكويت ، وكذلك أدى سوء تقدير الموقف من منظمة التحرير بالوقوف إلى جانب العراق إلى الاساءة الشديدة إلى القضية الفلسطينية أو الشعب الفلسطينى .

كذلك فان إسرائيل استغلت هذه الفرصة ومارست أبشع جرائم العنف الذى تحركه موجه من الحقد المجنون على الأهالى فى الأرض المحتلة ، وإلى وقوع اعداد كبيرة من القتلى والجرحى وهدم المنازل ومصادرة الأراضى والتهديد بطرد الشخصيات العامة من الاراضى المحتلة ،

علاوة على العدوان على معسكرات الفلسطينيين فى لبنان لاضعاف قوتهم العسكرية انتهازا للفرصة مع زيادة حزامها الأمنى فى جنوب لبنان على حساب الأراضى اللبنانية .

ونخلص مما سبق إلى التأكيد على اجماع دول الجوار الجغرافى الثلاث على معارضة الاحتلال العراقى للكويت ، والاصرار على منع العراق من الحصول على مكاسب من جراء هذا الغزو انطلاقا من رؤيتها لأثر ذلك على مصالحها القومية ، كما أن هناك شبه اجماع بدرجات متفاوتة على تفضيل اللجوء إلى الخيار العسكرى لانهاء احتلال الكويت وهو ما يعنى تدمير القوة العراقية بما يضمن تفوق كل منها على حدة على العراق .

أما فيما يتعلق بالاشتراك فى العمليات العسكرية ، نجد أن إيران لم تكن ترغب فى ذلك ، فى حين تسعى تركيا إلى ذلك ، أما اسرائيل فهى ترغب بشدة ولكنها ممنوعة من تلك المشاركة بضغوط دولية امريكية أساسا حتى لايؤدى اشتراكها إلى خلق تعاطف مع صدام حسين فى الشارع العربى ، ويمكن أن يكون دور اسرائيل غير مباشر من خلال منح تسهيلات وتقديم ما لديها من معلومات .

الفصل الخامس
الغزو وردود الأفعال فى دول العالم

* الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى
* الولايات المتحدة الامريكية
* الاتحاد السوفيتى
* الدول الأوربية
* اليابان
* الدول الافريقية
* الدول الاسيوية

الغزو وردود الأفعال فى دول العالم

شكلت وقائع الغزو العراقى للكويت أزمة اقليمية مستفحلة لم تزل قائمة وهى حافلة فى نفس الوقت بكل الاحتمالات سواء فيما يتعلق منها بالطريق التى سوف تتخذه أو الخيارات والبدائل المطروحة كمخرج لها ، وبطبيعة الحال فقد فرضت الأزمة على الأطراف الدولية المختلفة وعلى الدول الغربية خاصة أن نتعامل معها تعاملا مباشرا وسريعا ، وذلك لتأثيرها القوى على منطقة الخليج والبترول فيها .

وفى نفس الوقت يرى المحللون السياسيون أن الغزو العراقى للكويت لايمثل فى ظاهره رغبة فى قلب موازين القوى الحاكمة فى منطقة الشرق الأوسط فحسب وفى فرض الأمر الواقع داخل الأراضى الكويتية فقط ، وإنما تعداه ليشمل رغبة فى فرض أمر واقع داخل النظام الدولى الجديد بأكمله .

وكذلك فان الأزمة فى الخليج ظهرت مع بداية الظهور الوفاق الدولى الجديد ، مما جعل هذه الأزمة هى أحسن مناسبة لإعادة إحياء نظام الأمن الجماعى ، بعد ما أصيب بالشلل فى فترة الحرب الباردة بين المعسكر الغربى والمعسكر الشيوعى واستقطاب كل منهما لعدد من الدول تسير فى ركابهم .

كما أن المؤشرات السياسية والقانونية لنظام الأمن الجامعى من خلال أزمة الخليج سوف تكتسب أهمية كبيرة من حيث كونها السابقة الأولى التى ستكون عاملا مهما فى معالجة الأزمات الدولية بعد ذلك سواء فى الشرق الأوسط أو أى منطقة أخرى فى العالم .

وهكذا أصبح الغزو العراقى للكويت وما فجره من أزمة دولية فى الخليج هو أول اختبار حقيقى للمرحلة الحالية فى العلاقات الدولية ، ولعملية صياغة النظام الدولى الجديد الذى ينتقل إلى عالم متعدد الأقطاب ، وذلك على بقايا العالم الثنائى القطبين وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ، وبالتالى أصبحت الولايات المتحدة هى صاحبة الدور الأكبر فى إدارة الشئون الدولية .

الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى

وبعرض مسألة احتلال العراق للكويت بالغزو العسكرى على مجلس الأمن صدرت عدة قرارات فى هذا المجال ، وقد ظهر بوضوح التدرج فى اتخاذ القرارات من حيث قوتها القانونية والمعنوية ، والإجراءات التى انطوت عليها بسبب التدرج فى حدة الأزمة وسلوك الأطراف المشتركة فى الأزمة ، خاصة وأن الأمم المتحدة ولأول مرة تلعب دور سلوك الشريك الكامل فى هذه الأزمة وتظهر فعاليتها بقوة غير معهودة وذلك بعد الوفاق الامريكى السوفيتى .

وقد وقفت المنظمة الدولية بكاملها ضد هذا الغزو وضد الضم الذى أعلنه النظام العراقى بهدف إلغاء الصفة القانونية الدولية لدولة الكويت ورفع صلاحية الحكومة الكويتية فى تمثيل الشعب الكويتى ، وقد حاول ممثل العراق الاعتراض وبشدة على تمثيل مندوب الكويت فى الأمم المتحدة لدولته حيث أعلن أنه لاوجود منذ الآن لهذه الدولة ، ولكن هذه المحاولة فشلت فشلا ذريعا ، حيث قرر أمين عام الأمم المتحدة خافير بيريز ديكويار ، أنه وبصفته رئيس المنظمة الدولية يعتبر أن مندوب الكويت وكان فى ذلك الوقت محمد أبو الحسن ، هو الذى يمثل حكومة الكويت لدى الأمم المتحدة وهو ما وافقت عليه فورا المنظمة الدولية .

وكذلك فان جميع القرارات التى اتخذت من قبل المنظمة الدولية فى مواجهة أزمة الخليج ، كانت فى الواقع تعبيراً واضحًا عن التوازنات الاستراتيجية والسياسية فى النظام الدولى الجديد فى مرحلة اعادة تركيبه وتشكيله . ومن الطبيعى أن يكون الدور الأساسى والقوى لقطبى السياسة الدولية خاصة فى المداولات الجانبية بين الوفود قبل اتخاذ القرار وقبل التصويت عليه بالموافقة أو بعدم الموافقة .

والجدير بالذكر أنه لايمكننا الفهم الدقيق لطبيعة الخلافات القانونية التى برزت أثناء المداخلات التى سبقت صدور القرارات القانونية من المنظمة للتعامل مع أزمة الخليج ، هذا الفهم لايتم إلا من خلال مراقبة وتحليل السلوك السياسى للدول الخمس الكبرى اعضاء المجلس الدائمة فيه ، والتى يؤدى اعتراض أي واحدة منها إلى وقف القرار وقفا كاملا وهو ما يعرف بحق الفيتو أى الاعتراض ، إذ أن الانسجام بين كل من سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين فى اطار الجماعة الدولية الاعضاء فى الأمم المتحدة وفى هذه الأزمة بالذات أدى إلى صدور قرارات اقتصادية نفذت بفعالية وقوة لم تكن قد حدثت من قبل وذلك بسبب توحد المصالح بين هذه الدول .

وهكذا استغلت الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان التغطية السياسية والقانونية لعملياتها ، فضلا عن اضفاء الشرعية على تصرفاتها الخاصة بأزمة الخليج وذلك من خلال الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن .

وفى اطار هذه العمليات التى تنطوى على حظر اقتصادى واسع على العراق ، قام المجلس بتشكيل لجنة وفقا لاحكام المادة ٢٨ من النظام الداخلى المؤقت لمجلس الأمن الدولى ، وتضم جميع الاعضاء فى المجلس على أن تقدم التقارير الخاصة بهذا الموضوع مع التوصيات المقترحة إلى المجلس وقد حدد القرار المهام المطلوبة من هذه اللجنة بما يلى :

أولا : تنظر هذه اللجنة فى جميع التقارير التى ستقدم إلى السكرتير العام للأمم المتحدة خافير بيريز ديكوبار ومدى التقدم الذى حدث فى تنفيذ القرار .

ثانيا : أن تطلب اللجنة من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالاجراءات التى اتخذتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلى للأحكام المبينة فى هذا القرار .

لذلك طلب المجلس من جميع الدول التعاون التام مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها بما فى ذلك توفير المعلومات التى تطلبها هذه اللجنة وعلى أن تزودها بكل المساعدة المطلوبة لتنفيذ عملها .

وقرر المجلس على أن جميع الدول الملتزمة بالامتناع الكامل عن أن توفر لدولة العراق وحكومتها أى مشاريع صناعية أو تجارية أو أى أموال أو أى موارد مالية أو اقتصادية أخرى وأن تمنع بالتالى أى شخص أو أشخاص من أفراد رعاياها بتوفير أى مبلغ من الأموال لتلك الحكومة أو لأى مشروع من مشاريعها وكذلك من تحويل أى أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو فى داخل الكويت ، فيما عدا المبالغ المدفوعة المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية أو الموارد الغذائية .

وهكذا منذ أن فاجأ العراق العالم كله بغزوه للكويت برز اتجاهان رئيسيان كما ذكرت من قبل ، وذلك بفرض التعامل مع هذا الحدث ومحاولة احتوائه والتغلب عليه ، الأول يدخل فى إطار التصعيد العسكرى المضاد ضد العراق والذى تشارك فيه قوى دول عربية وقوى اسلامية ودولية كبرى ، والثانى تدخل فيه المحاولات السلمية التى تحاول بدورها أن تجد سبيلا لقطبى القرارات العربية والدولية عبر الاتصالات الدبلوماسية سواء على الساحة العربية أو الساحة

الدوليـة ، والعـمـل بكل الجهـد فى هاتين السـاحتين على تغليب الخيـار السـيـاسى بدلا من العـسكرى حفظا على الشعب العراقى وقـوته العسكرية وكذلك عدم تدمير الكويت فى حالة نشوب معركة عسكرية جديدة ويكفيها ما أصابها أثناء الغزو من تدمير .

وأبرز المساعى السلمية تجاه الأزمة هى مهمة بيريز دى كوبار السكرتير العام للأمم المتحدة وبصفته أمين عام الأمم المتحدة ، وقد بدأ جولته الأولى بصفته الشخصية ، حتى لايتم ادخال الأمم المتـحـدة فى هذه الأزمـة كطرف تفـاوضى ولذلك سـافـر إلى الأردن ٣٠ / ٨ / ١٩٩٠ لمقـابلة وزير الخارجيـة العراقى طارق عزيز ، وكان الغرض من هذه الجولة البحث عن حل عـادل للأزمة ، ليس فى اطار التفاوض وإنما لمعرفة مقترحات العراق لتسوية هذه الأزمـة ، وقد حرص بيريز دى كوبار على إبراز أهمية تطبيق قرارات مجلس الأمن الداعيـة لانسحاب العـراق من الكويت ، واطلاق سراح جميع الأجانب المحتجزين فى العراق ، إلا أنه بعد انتهـاء مقابلته مع طارق عـزيز أعلن عن خيبـة امله من مـوقف العـراق المتشـدد والرافض لهـذين المبدأين ، وأن الموقف بذلك أصبح فى منتهى الخطورة لأن الطريق أصبح مسدودا أمام الخيار السلمى .

ولكن تلك المبادرة من أمين عـام الأمم المتـحـدة لم تكن نـهـاية المطاف إذ تـوالت المبـادرات. ومنهـا مـبادرة «صـول لينوتس» المبعـوث الشـخصى للرئيس الامـريكى السـابق كـارتر والتى تضمنت انسحاب العراق من الكويت وإطلاق سراح الرعـايا الأجانب الموجودين فى العراق وفى الكويت ، وكذلك انسحاب القوات الاجنبية من الخليج مع بقاء قوات رمزية من عدة جنسيات، ثم إجراء انتخابات فى الكويت تشرف عليها الأمم المتحدة ويؤخذ على هذه المبادرة تجنب أى ذكـر لآل صباح وعودتهم إلى الكويت ، وكل هذه الافكار والمبادرات كـانت تصب فى مـجمل الحل السلمى لايجاد مخرج للأزمة .

فى نفس الوقت جاءت افكار دكتور اشرف غربال سفير مصر السابق لدى الولايات المتحدة والتى جاءت فى شكل مشروع عربى متكامل ، ويتركز هذا المشروع فى شكل مجموعة من الاجراءات تتمثل فى عقد قمة عربية لتسوية الأزمة سلميا ، مع انسحاب القوات الاجنبية من الخليج ، وانسحاب العراق من الكويت ، مع اسقاط ديون العراق للدول العربية المستحقة لها من دول الخليج كذلك احياء دور الجامعة العربية فى الاشراف على تنفيذ هذه البنود مع عـودة الشرعية للكويت ، على أن تكون الكلمة الاخيرة للشعب الكويتى فى حكم آل صباح .

وقوبلت هذه المبادرة بالرفض أيضا ، ولكن ذلك لم يمنع هذه المبادرات من الاسترسال ، وكل ذلك فى إطار المحاولة للحل السلمى ، مثل محاولة بعض الدول الاسلامية والتى قررت أيفاد وفد يمثلها لمقابلة أطراف الأزمة ومحاولة إيجاد حلول سلمية ترضى الطرفين ، وقد سافر الوفد وبدأ اتصالاته بلقاء مع الملك حسين ملك الأردن والملك فهد ملك السعودية وصدام حسين الرئيس العراقى واخيرا لقاء مع الرئيس الايرانى رفسنجانى ، وقد جاءت نتائج هذه اللقاءات لتؤكد ثبات الموقف العراقى ورفضه الانسحاب من الكويت .

ولرفض العراق كل القرارات الصادرة من مجلس الأمن وتحديه لتلك القرارات بعدم الاستجابة لما جاء فى نصوصها فقد اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦٥ فى أغسطس سنة ١٩٩٠ والذى تضمن ما يلى :

١- طلب المجلس من الدول ذات الاساطيل البحرية فى الخليج والبحر الاحمر والمنطقة عموما « أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة فى اطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والصادرة بغرض تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التطبيق الصارم للاحكام المتعلقة بهذا الشأن والتى ينص عليها القرار ٦٦١» .

٢- دعوة مجلس الأمن لباقى الدول - أي غير ذات الاساطيل ، أن تتخذ «التدابير السياسية والدبلوماسية ، لضمان تنفيذ الحظر المقرر ضد العراق وكذلك أن تقدم من المساعدة ما قد يلزم لتلك الدول .

وهكذا سارع مجلس الأمن إلى اتخاذ أحد عشر قرارا دوليا تضمنت مختلف انواع الجزاءات الواردة فى الفصل السابع (من القرار ٦٦٠ فى ١٩٩٠/٨/٢ - إلى القرار ٦٧٨ فى ١٩٩٠/١١/٢٩ ، حيث قررت كل الدول الكبرى أن تعمل سويا فى الأمم المتحدة ، حسب النظام العالمى الجديد ، وأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة والتى كانت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تعرقلها عن التنفيذ ، وقد الزم العراق ببطلان كل تصرفاته التى صدرت بحق الكويت علاوة على الزام العراق بالتعويضات عن كافة الاضرار التى سببها بتصرفاته ، بل ومحاكمة القائمين على الغزو بوصفهم مجرمى حرب (القرارات ٦٦٤ ، ٦٦٧، ٦٧٤) بالأضافة إلى تقريره حق الدفاع عن النفس الشرعى الفردى والجماعى ضد العدوان العراقى بموجب المادة ٥١ من الميثاق (القرار ٦٦١ فى ١٩٩٠/٨/٦ .

كذلك فرض الحظر الجوى على العراق وذلك بعدم السماح من جميع الدول لأى طائرات بأن تقلع من أراضيها إذا كانت تحمل شحنات إلى العراق أو الكويت ، أو منها عدا الأغذية للظروف الانسانية ، ولاتسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر أن تهبط فى العراق أو الكويت أيا كانت الدولة المسجلة فيها بالمرور فوق إقليمها ما لم تهبط هذه الطائرة فى مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود أية شحنة على متنها تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن « من القرار رقم ٦٥٠ » .

كذلك تم تسجيل التعويضات وذلك بدعوة جميع دول العالم إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بديونها وديون افرادها وشركائها لدى النظام العراقى ولذلك لوضع ما يتقرر من ترتيبات خاصة بذلك وفقا للقانون الدولى يمثل هذه المسئوليات وتضمن الامتثال الصارم والكامل للاجراءات التى تترتب عليها فى مواجهة الغزو العراقى للكويت .

كذلك شملت قرارات مجلس الأمن عدم الاعتراف السياسى بغزو العراق للكويت وبذلك مطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة عدم الاعتراف بضم العراق للكويت والامتناع عن اتخاذ أى اجراء أو الاقدام على أى معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم « من القرار ٦٦٢ »

وأمام تطور الاحداث ورفض العراق المطلق للانسحاب من الكويت جاء القرار رقم ٦٧٨ فى ١٩٩٠/١١/٢٩ ليضع الأساس السياسى لامكانية استخدام القوة فى حالة عدم التوصل إلى حل سلمى للأزمة قبل ١٥ يناير سنة ١٩٩١م ، والجدير بالذكر أن المجلس لم يصدر هذا القرار لإخافة العراق وحثه على الانسحاب ، ولكن صدر لأن المجلس هيأ نفسه لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد اقتناعه تمام الاقتناع أنه لاعودة للحل السلمى بانسحاب العراق من الكويت ، وبالتالى فقد أخذت خطوات الحل العسكرى تزداد احتمالاتها بعد انتهاء التدابير غير العسكرية والتى لم تدفع العراق إلى الاستجابة للقرارات السابقة لمجلس الأمن والمجتمع الدولى ولذلك بدأت تظهر فى الافق وبسرعة تدابير الحل العسكرى والتى تمثلت فى الاشكال الآتية : -

إحياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة لمجلس الأمن ، وكذلك تخويل الكويت حق الدفاع الفردى والجماعى ، واستعانة مجلس الأمن بالدول الصديقة لحكومة الكويت الشرعية والتى لها قوات بحرية فى منطقة الخليج وذلك فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة ضد

العراق ، وهذه اللجنة هى من لجان مجلس الأمن وكان نشاطها مجمداً فى فترة الحرب الباردة ، وعند انتهائها طلبت روسيا إحيائها مجددا وخاصة أن أزمة الخليج بدأت فى التفاعل ، وهذه اللجنة تتألف من رؤساء واركان حرب الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، أو من يقوم بمقامهم وكذلك فانه من الممكن اشراك دول أخرى إذا استدعى الامر الاستعانة بها ، وهذه اللجنة تعتبر مسئولة مسئولية كاملة أمام مجلس ونقدم له النصيحة الفنية فى الأمور العسكرية .

وهكذا ظهر بوضوح مدى تأثير الوفاق الجديد فى العالم على سرعة اتخاذ القرارات بعد الموافقة عليها وعدم استخدام حق الفيتو عليها اثناء التصويت ، وقد صدرت القرارات كلها باجماع وموافقة ومباركة الخمسة الكبار فى مجلس الأمن ، وهم الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، انجلترا ، فرنسا ، الصين ، على الرغم من أن هناك بعض الدول الصغيرة التى امتنعت عن الموافقة على هذه القرارات .

كذلك اتضح لنا مدى قدرة الولايات المتحدة الامريكية على توظيف المنظمة الدولية لتحقيق أهدافها فى حصار العراق وصدور القرارات التى ترغب فيها ضده ، وقد ساعدها على ذلك النجاح والتوظيف الجيد لهذه القرارات طبيعة المناخ الدولى الجديد بعد أن تخلت روسيا عن دورها فى الوقوف ضد الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو ، إذا كان أحد القرارات يضرّ بمصالحها أو مصالح أحد من شركائها أو توابعها أو أصدقائها فى العالم كله .

ومن المهم أن نشير إلى هذه القرارات وتاريخ صدورها والدول التى امتنعت عن التصويت حتى تكون الصورة واضحة بالنسبة للوفاق الجديد والعهد الجديد الذى بدأته الأمم المتحدة .

١- القرار رقم ٦٦٠ فى ١٩٩٠/٨/٣ وقد وافقت عليه جميع الدول ماعدا اليمن ونص على إدانة الغزو والمطالبة بانسحاب فورى وغير مشروط للقوات العراقية .

٢- القرار رقم ٦٦٢ فى ١٩٩٠/٨/٦ وقد امتنعت كوبا واليمن عن التصويت وقد نص القرار على حظر التجارة مع العراق والكويت المحتلة .

٣- القرار رقم ٦٦٣ فى ١٩٩٠/٨/٩ وقد نص على اعتبار قرار ضم الكويت باطلا بموجب القانون الدولى وقد وافقت عليه جميع الدول ولم تمتنع دولة عن التصويت عليه .

٤- القرار رقم ٦٦٤ فى ٨/١٨ وقد طالب باطلاق سراح جميع الأجانب المحتجزين .

٥- القرار رقم ٦٦٥ فى ١٩٩٠/٨/٢٥ وقد نص على منح الولايات المتحدة الامريكية

والقوى البحرية الأخرى صلاحيات تطبيق الحظر الاقتصادى وقد امتنعت اليمن وكوبا عن التصويت .

٦- القرار رقم ٦٦ فى ١٣/٩/١٩٩٠ ، وقد نص على السماح بمرور المواد الغذائية لأسباب انسانية إلى العراق والكويت وقد اعترضت عليه اليمن وكوبا .

٧- القرار رقم ٦٦٧ فى ١٦/٩/١٩٩٠ وقد نص على إدانة الاعمال العدوانية ضد السفارات فى الكويت وإدانة اختطاف القوات العراقية للاجانب فيها .

٨- القرار رقم ٦٦٩ فى ١٤/٩/١٩٩٠ وقد نص القرار على التأكيد على أن لجنة العقوبات هى الوحيدة المخول لها السماح بمرور المواد الغذائية والطبية وأى مساعدات انسانية أخرى للكويت المحتلة أو العراق .

٩- القرار رقم ٦٧٤ فى ٢٩/١٠/١٩٩٠ وقد نص على مطالبة العراق بدفع تعويضات عن المعاناة والخسائر التى تسبب فيها نتيجة غزوه الكويت وذلك لجميع الدول المتضررة عن الغزو .

الولايات المتحدة الامريكية

فى نفس الوقت الذى حشدت فيه الولايات المتحدة جميع امكانيات السياسة وامكانيات العالم كله ضد العراق لم ترفض المبادرات السلمية ، والذى حرص عليه الاتحاد السوفيتى حرصا شديدا ، وايدته الولايات المتحدة على أساس أنه جزء من الخيار السلمى وهذا لايمنع الاستعداد للخيار العسكرى فى حالة الفشل السلمى للأزمة .

وهنا يظهر واضحا السلوك الامريكى فى الأزمة وحشده لهذه القوات الضخمة ، لمحاولة تأكيد قوته وأن الحديث عن تعدد القوى فى النظام الدولى لاينسحب على القضايا الأمنية والاستراتيجية ، فهى رسالة موجهة إلى أوربا واليابان ، كما يمكننا إرجاع قبول الولايات المتحدة الامريكية للحل السلمى والمبادرات التى طرحت إلى الرغبة فى استكمال استعداد قواتها العسكرية ، وهذا ما يوفره طرح المبادرات السلمية التى تأخذ وقتها حتى يتم رفضها من قبل العراق ، كما أن الوقت الذى سينقضى فى المبادرات السلمية يجعلها تملك الوقت الكافى لدراسة كافة الاحتمالات والمخاطر التى تهدد المنطقة وهى منطقة المصالح الغربية عامة، بالإضافة إلى تحديد أهدافها فى ضوء ظروف المنطقة .

في نفس الوقت واستكمالا للاجراءات السياسية فان الرئيس الامريكي جورج بوش يدخل إلى غرفة الاجتماعات الملحقة بمكتبه البيضاوي في البيض الأبيض ، حيث كان في انتظاره كبار المسئولين في الولايات المتحدة ، حيث كان هناك نائب الرئيس الامريكي دان كويل ، وجون سنونو سكرتير عام البيت الابيض ونيكولاس بريري وزير المالية ، وريتشارد تورنبرج وزير العدل ، وريتشارد شيني وزير الدفاع ووليام ويستر رئيس المخابرات الامريكية والجنرال كولين باول رئيس هيئة الأركان في الوقات المسلحة ، والجنرال شوارزكوف الذي يرأس القيادة المركزية الامريكية المعروفة اختصارا بـ (Centcan) والذي يرأس الوفد الامريكي الذي أرسله الرئيس جورج بوش ، بعد عدة أيام ، لاجراء مباحثات هامة في عاصمة السعودية ، الرياض ، والذي اصبح فيما بعد قائدا عاما للقوات الامريكية في الخليج ، والجنرال برنت سكو كروفت مستشار البيت الابيض للأمن القومي ومساعده ريتشارد هيس ، وروبرت كيميت .

وفي صباح اليوم التالي استقبل الرئيس جورج بوش رؤساء اللجان في الكونجرس ، حيث لم يكن الرئيس في حاجة إلى الحصول على موافقة الكونجرس للأمر باستدعاء ١٢٠ ألفا من جنود الاحتياط الامريكيين ، خلال ١٨٠ يوما ، طبقا لقواعد الدستور ، ولكن لأن الرئيس بوش لم يكن مطمئنا كل الاطمئنان ، إلى وقوف اعضاء الكونجرس إلى جانب موقفه وسياسته تجاه تعامله مع أزمة الخليج ، وبالذات بعد أن اندلعت المظاهرات في شوارع معظم المدن الامريكية التي يطالب القائمون بها بمنع نشوب الحرب في الخليج ، ومنع اشتراك الجنود الامريكين فيها ، لذلك فضل أن يلتقي بنواب الشعب ليحصل منهم على تأييد أشبه بالتأييد العالمي الذي ناله لذلك بذل الرئيس الامريكي مجهودا كبيرا مع نواب المجلسين وبالذات مع الديمقراطيين وبعض الجمهوريين حتى فاز بذلك التأييد لدرجة أن أحد اعوانه وصف ما دار في الاجتماع فقال « إن الحصول على موافقة الأمم المتحدة ، كان أسهل بكثير من الحصول على موافقة اعضاء الكونجرس » .

من ناحية أخرى فان الولايات المتحدة لم تتجاهل الاتحاد السوفيتي وهي القوة العظمى الثانية في العالم ، صحيح أنه قد تم بينهما وفاق سلمي إنما هذا لايمنع من أن لها ثقلها ووزنها العالمي ومصالحها مع العراق ولذلك فان جيمس بيكر وزير الخارجية اقترح على الرئيس الامريكي وذلك بناء على اقتراح مساعده دينيس روس بان تصدر الولايات المتحدة والاتحاد بيانًا يندد بالغزو العراقي للكويت ويطالب بالخروج الفوري للقوات العراقية من العراق ، وذلك

معناه فى حالة موافقة الاتحاد السوفيتى دعم روس لجهود الولايات المتحدة ومن خلفها العالم لاخراج العراق من الكويت سلما أو حربا وأن لامعارضة من الاتحاد السوفيتى كما كان فى السابق .

لذلك فان الرئيس الامريكى بوش رحب بالاقتراح بمجرد أن سمعه من وزير خارجيته وعقب على ذلك بان الفكرة أكثر من جيدة واعطى موافقته عليها بلا تردد ، واتصل جيمس بيكر بمساعده روس فى موسكو وذكر له أن اقتراحه لا بأس به وأن عليه أن يعد مسودة البيان وأن يكون واضحا حاسما فى كلماته ، لذلك فان وزير الخارجية الامريكى إزاء تلك التطورات اختصر رحلته إلى منغوليا والتى كان فى زيارة ودية لها وغادرها إلى موسكو فورا حيث عرض عليه مساعده دينيس روس نص البيان الذى سيعلنه الطرفان ، وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر ونظيره الروسى « سيرجى ثارا سينكو» وكان مساعد وزير الخارجية الامريكى قد أقنع مساعد وزير الخارجية السوفيتى بأن هذا الاعلان المشترك سيعمل على عدم احراج عدد من الدول العربية الملتزمة بالتحالف مع العراق ، كما أن صدام حسين لن يستطيع اللعب فى ذلك المجال اعتمادا على التنافس والصراع القديم بين الدولتين العظمتين ، امريكا والاتحاد السوفيتى .

من ناحية أخرى تم تجميد الأرصدة العراقية والكويتية فى الولايات المتحدة ، وكان قد سبق ذلك اتصال تليفونى من البيت الأبيض بالعديد من المستشارين الماليين والقانونيين المقيمين فى واشنطن وضواحيها وابلغوهم بضرورة الحضور على وجه السرعة إلى البيت الأبيض ، وفور وصولهم طلب منهم أن يقوموا بدراسة طلب الرئيس الامريكى دراسة واعداد قرار سيوقعه «جورج بوش» بنفسه حتى يمكن تجميد كافة الاستثمارات والودائع الكويتية والعراقية - معا- داخل الولايات المتحدة الامريكية .

وعلى الفور جلس الخبراء الاقتصاديون لصياغة القرار المطلوب على وجه السرعة ، وخلال تلك الفترة ، كان «بول روسيون» نائب وزير الخارجية المالية الامريكى ، يتصل تليفونيا بمديرى البنوك المركزية فى هذه الدول ، بهذه المكالمات السريعة فى كل العواصم الأوربية والآسيوية ، وفوجى مديرو البنوك المكالمات التليفونية ، كما فوجئوا بخبر غزو العراق للكويت، وقد ابلغهم نائب وزير المالية الامريكى لأول مرة ، بضرورة تجميد كل أرصدة العراق والكويت حتى لايستخدمها صدام حسين ، وبعد عدة مداولات وصيغ ، كان الخبراء قد اتفقوا

على صيغة قانونية وقع عليها جورج بوش بنفسه ، وبتوقيعه على هذا القرار ، بدأ فورا فى جميع أنحاء العالم تجميد الممتلكات الكويتية والعراقية على الفور وصدر بيان عن البيت الأبيض يتضمن القرار ومبرراته ، وكانت فرنسا ثانى دولة فى العالم بعد الولايات المتحدة فى تطبيق القرار ، ثم اعقبتها بريطانيا ، وإن كانت الاخيرة قد بدأت فى تجميد الأرصدة الكويتية أولا ، ثم أرجأت تجميد الأموال العراقية لليوم التالى .

وقد ظهر الموقف الامريكى بوضوح للعالم كله فى ١/١٠/١٩٩٠ حيث أشار إلى ضرورة الانسحاب العراقى وغير المشروط ، ثم بعد ذلك يتم التوصل إلى تسوية دائمة وكاملة للخلافات التى كانت قائمة بين البلدين ، وأن تقوم دول منطقة الخليج بوضع ترتيبات امنها المشترك وأن تنهى دول وشعوب الشرق الأوسط خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بينها وبين اسرائيل ، وأن انسحاب القوات الامريكية من السعودية سيتم بعد انتهاء مهمتها ، وأنه يأمل فى الحل السلمى لأزمة الخليج وأن يؤدى الانسحاب العراقى إلى تطورات سلمية للمنطقة كلها .

كما أكد الرئيس الامريكى فى تصريح له بصحفه صنداى اكسبريس البريطانية فى ٧/١٠/٩٠ « أنه لايعتقد أن الحل السلمى لانهاء الاحتلال العراقى للكويت يعد حلا حتميا ، وأنه يحدوه الأمل الكبير فى أن يدفع الحصار الدولى المفروض على العراق الرئيس صدام حسين إلى إعادة حساباته والنظر فى تكاليف عدوانه والانسحاب من الكويت وأن تنتهى الأزمة سلميا وبدون حروب » .

وفى تطور آخر أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى فى تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكى بأن السلام فى الشرق الأوسط يتوقف على إزالة قدرة صدام حسين على شن الحرب ، كما أكد وزير الخارجية الامريكى فى تصريح له لصحيفة واشنطن بوست الامريكية فى ٢١ / ١٠ / ٩٠ على أن الولايات المتحدة لم تعد فى حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق ، ومع ذلك فان الإدارة الامريكية متفائلة جدا إزاء امكانات الحل السلمى ، وأن العقوبات الدولية ضد العراق قد تكون كافية لانسحابه من الكويت ، وأن الحرب فى المنطقة ليست حتمية » .

ولذلك جاءت مبادرة الرئيس الامريكى بوش متسقة مع ما سبق عرضه من الضغوط والاتجاهات المتصارعة حول حل الأزمة سلما أم حربا ، وقد تضمنت هذه المبادرة اجراء مباحثات

امـريكيـة - عـراقيـة مـباشرة فـى بغـداد وواشنطن قـبل انتـهـاء المدة المقـررة لاستـخـدام القـوة العسكرية .

وقد انتـقد كثـير من الدبلومـاسيين وفى مقدمتـهم وزير الخارجيـة الامريكى السابق هنرى كسنجر هذه المبادرة واعتبر أن موقف الرئيس بوش يتسم بالتردد والتناقض .

وجاءت أهم مظاهر تلك المعارضة وأشدها فى قرار الكونجرس الامريكى للادارة الامريكية بعدم اتخاذ قرار بالحرب ضد العراق دون الرجوع إليه هذا مع كثـير من الاعتراضات التى ظهرت من شخصيات عامة وشخصيات سياسية ومالية وبعض الطوائف والتجمعات المختلفة ، فى مسيرات شعبية واحتجاجات كما ظهرت هذه المسيرات والاحتجاجات فى بريطانيا وكثير من دول أوربا والشرق الأوسط . ورغم كل ذلك فـان المبـادرة السلمـيـة التى اعلنهـا الرئيس الامريكى بوش خفضت من حدة هذه الاحتجاجات والمعارضة السياسية ، حيث كان رد فعلها طيبا لدى الحلفاء والخصوم على السواء لأنها اعطت العراق الوقت والطريق لحل سلمى بدلا من الحرب .

فى نفس الوقت طرحت اربع دول عربية غير منحازة مشروعها لعقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق الأوسط ، يدرس كل القضايا وتأخذ المباحثات فيه جميع الأطراف الكويت والعراق والعرب واسرائيل ، وذلك انتـهازا لتيـار التـفـاهم الذى يدعـو إلى السلام وحل المشـاكل بالمفاوضات ، وقد ظهرت المعلومات الأولية على أن الولايات المتحدة ليس لديها مانع من تقديم المشروع وأنها اثباتا لقبولها المبدأ الذى جا به المشروع فانها لن تستخدم حق الفيتو ضده فى مجلس الأمن ، وإن طلبت ادخال بعض التعديلات الخاصة بالصياغة لتحديد توقيت المؤتمر، كذلك بعض التعديلات فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بحماية الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ودعوة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لعقد مؤتمر لهذا الغرض .

وطلبت امريكا لقبولها المشروع وتمريره فى مجلس الأمن أن تبدى بغداد استعدادها للافراج عن الرعايا الاجانب المحتجزين فى العراق كرهائن ولذلك اعلن الرئيس العراقى أن ذلك يأتى استجابة لمطالب بعض حلفاء العراق من الزعماء العرب وبعض الزعماء الأوربيين الذين وفدوا إلى بغداد وأيضا تقديرا لموقف الاعضاء الديمقراطيين بالكونجرس .

وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ دارت مناقشات طويلة فى مجلس الأمن حول مشروع القرار الامريكى باستـخدام القـوة العسكرية ضد العراق واعطائه مهلة حتى أول يناير سنة ١٩٩١

للانسحاب غير المشروط من الكويت وإلا اضطرت قوات التحالف إلى اجباره على الانسحاب بالقوة المسلحة ، وبعد عدة اقتراحات ومناقشات تم تعديل القرار بمد المهلة إلى ١٥ يناير بدلا من أول يناير ، ونال القرار الموافقة عليه وأصبح نافذ المفعول الآن ، وبالتالى فاجأ الرئيس بوش العالم بمبادرته السلمية لاجراء محادثات مباشرة بينه وبين صدام واقترح أن تعقد جولة المحادثات الأولى بين جيمس بيكر وطارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى واشنطن على أن تعود بعد ذلك للانعقاد فى بغداد .

وهكذا تغلبت عوامل الحل السلمى خاصة وأن عدداً كبيراً من الدول قد اقتنعت بامكانية نجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق فى تخليه عن تشدده والانسحاب من الكويت، وكذلك اصرار الاتحاد السوفيتي ومعه العديد من الدول العربية والأوربية ، على ضرورة إعطاء الفرصة للخيار السلمى ، مع عدم رفض الولايات المتحدة الامريكية لهذا الخيار ، وكذلك محاولة التنسيق مع بعض الاطراف العربية والدولية لايجاد صيغة مقبولة كحل وسط لارضاء كافة الاطراف لتنفيذ الحل السلمى ، وأن الخيار العسكرى فى هذه الحالة سيكلف خسائر باهظة على كافة المستويات ، وأن احتمال فشل التدخل العسكرى سيصيب الولايات المتحدة بالاحباط ، واحتمال كبير فى توسع القتال إلى مناطق أخرى تضرّ بآبار البترول ، والدول المستوردة له على مستوى العالم .

لذلك حدد الرئيس الامريكى بوش الفترة من ١٥ / ١٢ / ١٩٩٠ إلى ١٥ / ١ / ١٩٩١ لاجراء هذه المباحثات ، وقد جاءت مبادرة الرئيس الامريكى منسجمة مع رغبة معظم دول العالم فى حل سلمى للأزمة دون الرجوع إلى السلاح ، وقد جاءت هذه المبادرة بعد يوم واحد من صدور مجلس الأمن الداعى لامكانية استخدام القوة ضد العراق مالم ينفذ العراق فى ١٥ / ١ أو قبله جميع القرارات السابقة الصادرة من مجلس الأمن الدولى والداعية إلى انسحابه من الكويت وعودة الشرعية اليها .

وكرد فعل من جانب العراق لهذه المبادرة السلمية من الرئيس بوش قام فى خطوة ايجابية نحو الولايات المتحدة ، برفع الحصار المفروض على السفارة الأمريكية بالكويت جزئيا ومدها بالمواد الغذائية ، علاوة على وجود اتصالات امريكية يمنية دبلوماسية أسفرت عن زيارة وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر إلى اليمن فى ٢٢ / ١١ / ١٩٩٠ ، واحتمال كبير أن تكون هذه الزيارة قد ساهمت بدرجة ما فى اقناع الخارجية الامريكية بضرورة الاتصال مع العراق ،

والذى يرجح هذا التصور أن الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قد أدلى بتصريح للصحافة اليمنية بعد انتهاء زيارة وزير الخارجية الامريكى ، وقد صرح الرئيس اليمنى بأنه يحث الرئيس الامريكى بوش على بدء حوار سياسى مع القيادة العراقية لمعرفة مدى ما يمكن الاستمرار فى حل الأزمة سلميا ، وكان طارق عزيز وزير الخارجية العراقى قد زار اليمن عقب مغادرة وزير الخارجية الامريكى وقابل الرئيس اليمنى وقد عرف ما دار بينهما ، وهكذا بدأ حدوث تقارب دبلوماسى تمثل فى رفع الحظر الجزئى عن السفارة الامريكية نتيجة للمبادرة السلمية من الرئيس بوش .

والمهم فى ذلك أن نقل الجنود والمعدات إلى الخليج استمر وتزايد يوما بعد يوم ، فقد أقامت الولايات المتحدة الامريكية أطول وأضخم جسر جوى لنقل قواتها واسلحتها من أراضيها ومن قواعدها العسكرية البعيدة والقريبة إلى منطقة الخليج طائرات النقل العملاقة من طراز (س١٤١) كانت تهبط فى المطارات السعودية بمعدل طائرة واحدة كل خمس دقائق ، وبدأ العد التنازلى لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٧٨ / ١٩٩٠ والداعى إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت فى حدود مهلة اقصاها ١٥ يناير ١٩٩٠ ، وقد نجحت كل من الصين والاتحاد السوفيتى وفرنسا فى تعديل النص الذى اعدته الولايات المتحدة الامريكية والذى يشير إلى استخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠/ ١٩٩٠ .

ولم يستجب صدام بسرعة لمبادرة بوش فلم يردّ عليها إلا بعد ٢٤ ساعة من إعلانها وفى نفس الوقت اشترط أن يكون له الحق فى اختيار توقيتها املا فى اطالة القضية اكبر وقت ممكن ، لذلك اسرعت واشنطن وحددت موعدا لجلسة المباحثات الأولى وآخر لجلسة المباحثات الثانية ورفضها صدام بحجة أن لدى القيادة العراقية من الارتباطات والأولويات ما يمنعها من قبول مواعيد تحددها واشنطن من جهتها ، وتعقدت الاتصالات مع تبادل الاتهامات من الجانبين ، إلى أن اتفق الطرفان اخيرا على استبعاد واشنطن وبغداد وتم الاتفاق على عقد جلسة المباحثات فى جنيف ، وكان لقاء جنيف هو آخر فرصة لإنقاذ التسوية السلمية من الهاوية التى انحدرت إليها ، واستمرت الجلسات لساعات طويلة تجدد الأمل ، خلالها مرات عديدة ، إلى أن انهارت هذه الآمال كلها بانتهاء المباحثات واعلان فشلها وبدأ فتح الباب للحرب على مصراعيه .

وإزاء ذلك الفشل فى المحادثات ، اعلنت الولايات المتحدة عزمها على ارسال ١٠٠ الف جندى إلى الخليج وفى نفس الوقت وافق الكونجرس على استدعاء الاحتياط لضعف المدة الاعتيادية (٣٦٠ يوما بدلا من ١٨٠) وأن هذا العدد من الجنود يزيد عن القوة المطلوبة لتحرير الكويت ، وأن هذا التحرير لايتطلب تفويضا من الأمم المتحدة ، أما بالنسبة لمصير العراق نفسه سيترك هذا الموضوع للشعب العراقى للتصرف مع صدام حسين نفسه .

وهكذا جهزت الولايات المتحدة الامريكية المسرح المواجه للعراق وهو أرض السعودية للمعركة العسكرية المقبلة ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية والدول الحليفة لها سواء الدول الأوربية أو العربية قد استنفذت كل الوسائل السلمية ولم يتبق إلا الانذار النهائى وفى نفس الوقت كانت هناك عدة عوامل مهمة تتحكم فى الموقف السياسى والعسكرى سواء على الجانب العربى أو الأوربى أو الدولى عموما وهى :

١- أن استمرار الحشد العسكرى يؤدى إلى انصراف الحلفاء والمؤيدين والانصار وتتحول الأزمة إلى مشكلة ثم إلى جزء من الصراع القومى والاجتماعى الممتد فى الشرق الأوسط .

٢- بدء تراخى الجبهة الداخلية إذا استمرت الأزمة لشهور وتناقص الفرص فيها امام امريكا وحلفائها بسبب ارتفاع اسعار البترول وأزمة الرهائن وقرب اجراء الانتخابات النصفية للكونجرس فى نوفبمر سنة ١٩٩٠ اضف إلى ذلك زوال الأمل فى تخفيف العجز المالى فى الميزانية العسكرية التى تضخمت بسبب الأزمة والتى كان من المتوقع انتهاؤها مع انتهاء الحرب البارده .

٣- الخوف من تحول الجبهة الاقليمية العربية الى العكس وازدياد موجة العداء للولايات المتحدة فى العالم العربى والتى تغذيها الأصولية الاسلامية والدوافع القومية والعداء لاسرائيل، وقد تنتج عن ذلك اعمال ارهابية موجهة للمصالح الغربية عموما والامريكية خصوصا .

٤- وجود دول تكسر طوق الحصار المفروض على العراق مع طول المدة وقد ظهرت بوادر ذلك واضحة فى العلاقات الايرانية - العراقية الجديدة .

٥- ارتفاع اسعار البترول عالميا وبدء سعى كل دولة على حدة لمقاومة غلاء الاسعار لديها .

٦- الخوف من دخول اسرائيل طرفا فى الصراع نتيجة للقلق المتزايد وضغط العوامل

الداخلية ، وقد بدأت علامات ذلك واضحة فى تصعيد الإنتفاضة وفى التسليح الامريكى للدولة اليهودية عقب زيارة وزير الخارجية الاسرائيلى ديفيد ليفى لواشنطن .

وهكذا يوضح العرض السابق للمواقف الامريكية مدى التطور الذى لحقها فى سعيها للحصول على غطاء الشرعية الدولية لسياستها فى الخليج على الرغم من النجاح الكبير والفريد الذى حققته سياستها الاعلامية فى بداية الأزمة ، ثم النجاح الاقتصادى الكبير وذلك بتجميد أرصدة كل من العراق والكويت فى البنوك الاجنبية ، وكذلك مشاركة دول الخليج كلها فى تكاليف العمليات ضد العراق سواء الحشد البحرى أو الاقتصادى ضد العراق .

ومن هنا يظهر لنا بوضوح القدرة الفائقة للسياسة الامريكية فى توظيف أزمة الخليج لخدمة مصالحها وذلك من خلال المعطيات والنتائج الرئيسية الآتية : -

١- استخدام القوة العسكرية غير العنيفة فى شبكة معقدة من مراحل ومستويات ادارة الأزمة ، وذلك بغرض تحقيق أهداف سياسية مع تجنب المواجهة العسكرية الشاملة .

٢- خلق جبهة تأييد لاستخدام القوة العسكرية غير الضعيفة تتعدى الحلفاء التقليديين لتضم الاتحاد السوفيتى والصين ودول عدم الانحياز.

٣- استخدام غطاء الشرعية الدولية لستر التدخل الامريكى السافر واستصدار قرارات من الأمم المتحدة بذلك والعمل وفق مظلة دولية لتضييق الخناق على العراق .

٤- وضع القوات العربية المشاركة فى المقدمة والتى تتولى الدفاع عن دول الخليج وذلك «لتعريب» الحرب إذا لزم الأمر لذلك .

٥- حشد الرأى العام الامريكى والغربى والدولى ضدغزو الكويت وأتباعه بتأييد الاجراءات الامريكية تحت ستار الشرعية الدولية لتضييق الحصار البحرى ضد العراق .

الاتحاد السوفيتى

كان القرار صعبا بالنسبة للسوفيت وذلك باتخاذ موقف واضح من الغزو العراقى للكويت فرفض الغزو معناه فقد العراق من خريطة النفوذ السوفيتى لقد دعم السوفيت العراق لمدة طويلة وكان لهم ٨٠٠٠ ثمانية الآف شخص يعملون فى العراق ، علاوة على الديون العسكرية والمدنية على العراق والتى يخشى السوفيت عدم دفعها من قبل العراق فى حالة وقوف السوفيت ضد الغزو العراقى ، ولذلك كان موقفهم صعبا للغاية .

ولكن المصلحة السياسية تغلبت فى النهاية وقام الاتحاد السوفيتى بادانة الغزو وقد وافق على القرارات الصادرة من مجلس الأمن بادانة الضم والغزو وقد حاول السوفيت استغلال هذه الأزمة لتثبيت صورتهم امام العالم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فموسكو وواشنطن لهما مصالح مشتركة فى الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم ، وتعاون السوفيت مع واشنطن أهم بكثير من اقامة علاقات غير ثابتة مع انظمة حكم العالم الثالث التى قد تستخدم قوتها المحدودة دون إنذار ، وهو ما لم يضعه النظام العراقى فى حسبانه عند الغزو .

وجاء القرار العراقى والقاضى باغلاق السفارات الاجنبية الموجودة فى الكويت ، ليلقى بدوره الضوء على اختلاف الرؤية عند السوفيت والامريكان ، فقد اصرت الولايات المتحدة على عدم سحب دبلوماسيها من سفارتها فى الكويت رغم الصعوبات التى واجهوها من الجنود العراقيين ، اتخذ الاتحاد السوفيتى موقعا وسطا من ذلك ، فقد اعترف بأن قرار الضم باطل ، لكنه وافق على سحب الدبلوماسيين والخبراء السوفيت من الكويت ومن العراق تجنبا للأضرار التى قد تلحق بهم عند تطور النزاع إلى اشتباك مسلح .

وكذلك فقد أعلن الاتحاد السوفيتى أنه لايوافق على ارسال قوات إلى الخليج إلا إذا صدر قرار من مجلس الأمن الدولى يقضى بذلك ، وأن تخضع هذه القوات لسلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ودعا الاتحاد السوفيتى كذلك إلى ضرورة دعوة لجنة رؤساء الاركان التابعة لمجلس الأمن ، وقد تم فعلا بناء على طلبه اجتماع هذه اللجنة لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة منذ إنشائها ، وقد اشارت بعض المصادر الدبلوماسية إلى أن هذا الاجتماع لم يتم إلا بعد أخذ موافقة الاتحاد السوفيتى على التصويت بالموافقة على قرار مجلس الأمن ٦٦٥ ، كما طلب الاتحاد السوفيتى القيام بأى عمليات بالتنسيق تحت علم الامم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ، وقد حذر الاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى بانه فى حالة تشكيل قوة متعددة الجنسيات من خارج مجلس الأمن فانه في هذه الحالة سيتخذ اجراءات حاسمة ضدها ، وهكذا وضح الموقف السوفيتى أنه بجانب الشرعية الدولية ضد العراق .

. وقد حاول الاتحاد السوفيتى بكل قوته السياسية مع العراق وذلك قبل اصدار القرار ٦٦٥ فقد حاول لعب دور أكبر مع العراق ، وذلك بمحاولاته المستميتة مع الرئيس العراقى صدام حسين لتحقيق الانسحاب من الكويت أو الوصول إلى حل وسط ، وفى ذلك الاطار لم يترك الاتحاد السوفيتى وسيلة دبلوماسية إلا واستخدمها مع العراق ، وقد قام السفير السوفيتى

لدى العراق بابلاغ وزير الخارجية العراقى طارق عزيز رسالة موجهة من الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف إلى الرئيس العراقى تتضمن طلبا من حكومة الاتحاد السوفيتى باتخاذ اجراءات حاسمة وقاطعة للإنسحاب من الكويت ، وطلب بناء على ذلك ردا على الرسالة التى جاء بها قبل الساعة السابعة مساء الجمعة ٢٤ / ٨ / ١٩٩٠ وإلا فان الاتحاد السوفيتى سيقترح لصالح مشروع القرار الامريكى المعروض على مجلس الأمن بفرض الحصار الاقتصادى الكامل على العراق ، وكان رد العراق أن هذه الرسالة تخرج عن أسلوب التعامل بين الدول ، وقد ترتب على الرفض العراقى موافقة الاتحاد السوفيتى على مشروع القرار بعد إحداث تعديل بسيط فيه من « استخدام قوة عسكرية محدودة » إلى « اللجوء للاجراءات لكل ظرف من الظروف » .

وقد ثار خلاف كبير بين كل من فرنسا والاتحاد السوفيتى من جانب والولايات المتحدة الامريكية من جانب آخر وذلك بخصوص استخدام طريقة الحصار البحرى حول أسلوب تفتيش السفن لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ وذلك تأسيسا على أن الحصار البحرى والتفتيش يعدان من الاعمال العسكرية البحتة وهى غير واردة فى نص القرار ولا فى نص المادة ٤١ التى يتأسس عليها هذا العمل ، ورغم أن هذا الخلاف القانونى قد انتهى بينهما قبل صدور القرار ٦٦٥ ، بالتحرك العسكرى الفرنسى لوحداتها البحرية بتنفيذ ذلك الحصار ، إلا أن رأى فرنسا وروسيا صحيح من الناحية القانونية ، حيث أن المادة ٤١ مشروطة بأنها تلك التى «لاتتطلب استخدام القوات المسلحة فى تنفيذ القرارات» .

وقد أراد الاتحاد السوفيتى من كل ذلك الضغط لاستبعاد الحل العسكرى أن يفرض اشراف مجلس الأمن على القوات الموجودة فى الخليج لكى يكون لها دور فى ادارتها وفى ذات الوقت لكى يسمح له ذلك بالحفاظ باوراق التعامل مع العراق ، وكذلك مع الدول العربية الأخرى التى تعارض اصلا الوجود العسكرى الاجنبى وخاصة الامريكى فى الخليج ، أو حساسية بعض الأنظمة العربية تجاه الوجود الامريكى ودوره المتميز فى إدارة الأزمة .

واثير الكثير من القيل والقال حول موقف الاتحاد السوفيتى عن أزمة الخليج وتطابقه مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخري ، فقد قيل مثلا أن الرئيس السوفيتى وجد أن أزمة الخليج فرصة ممتازة أتيحت له ليؤكد للعالم كله أنه بالفعل هو الرجل المعتدل الذى يهمه السلام والوفاق بعد أن انتهت عملية الصراع مع الولايات المتحدة والنظام الغربى إلى الابد ، فمجرد

وقوف الاتحاد السوفيتى إلى صف الرافض لغزو الكويت ، والمطالبة كذلك بسرعة انسحاب القوات العراقية ، اعطى للاتحاد السوفيتى صورة جديدة ومضيئة عن العالم الجديد .

وكذلك فقد ذكر كثير من المحللين السياسيين أن الاتحاد السوفيتى فى أزمة الخليج قد نال نجاحًا كبيراً وتأييداً على المستوى الخارجى ، ولكنه لم يلق هذا التأييد على المستوى الداخلى والمحلى ، فما أكثر قوى الضغط الداخلية التى عارضت موقف الرئيس جورباتشوف ، واضطر مرارا إلى مواجهتها وتبديد مخاوفها واعتراضها ، خاصة العسكريين وداخل جهاز المخابرات الروسى KGB وزارة الخارجية الروسية ، والتى كانت كلها ترفض من حيث المبدأ التنكر للعراق فى أزمته الحالية ، وهو الذى يعتبر من أقوى الحلفاء واصدقاء الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط خلال العشرين سنة السابقة ، ووجهة نظر تلك الجماعات أن تطابق وجهات النظر الامريكية والروسية هو فخ قاتل نصبته الادارة الامريكية للسوفييت حتى ينتهى آخر معقل لهم فى الشرق الأوسط، ويقتلع نفوذهم نهائيا منه .

كذلك أظهرت القيادات السوفيتية انزعاجها من ارسال الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية لقوات عسكرية إلى الخليج واعلان الولايات المتحدة عن عزمها لزيادة حجم وجودها العسكرى لكى يصل إلى ١٥٠ ألف جندى ، بالإضافة إلى ٣٥ ألف جندى من البحارة وطيارى البحرية المنتشرين فوق أربعين سفين حربية امريكية منتشرين فى الخليج والبحر الاحمر وخليج عمان والبحر المتوسط ، وكان من شأن التعزيزات القتالية للقوات الامريكية فى منطقة الخليج أن أثار اختلاف وجهات نظر القوتين العظميين ، مما دعا الولايات المتحدة إلى دعوة الاتحاد السوفيتى للاشتراك بقواته البحرية فى الحصار المفروض على العراق تنفيذا لقرار مجلس الأمن .

وهكذا نجد موقف الاتحاد السوفيتى الرسمى والمعلن ، كان واضحا ، فهو ضد الغزو العراقى للكويت ، وهو ضد الضم للعراق ، وهو مع جميع قرارات مجلس الأمن فى فرض الحصار الاقتصادى والبحرى والجوى والبرى على العراق ، أما السياسة الخفية للاتحاد السوفيتى فان الشكوك تحيط بها وإن لم تكن هناك معلومات كافية عنها لعدم خروجها إلى العلن .

وكذلك فان متاعب الرئيس السوفيتى جورباتشوف لم تكن تنتهى عند هذا الحد ، فقد وصلته من الرئيس العراقى تحذيرات بأنه لن يسمح للآلاف من الخبراء العسكريين السوفيت

بمغادرة العراق إذا قام الاتحاد السوفيتى بتزويد الولايات المتحدة بأسرار القوات المسلحة العراقية وبتفاصيل الاسلحة السوفيتية لدى تلك القوات ، ولذلك فان متاعب الرئيس السوفيتى لم تكن من داخل بلاده فقط ، بل امتدت هذه المتاعب إلى خارج الحدود ، وخاصة مع العراق وبعض الدول العربية المؤيدة له والصديقة للاتحاد السوفيتى نفسه مثل اليمن وليبيا وفلسطين والسودان .

أما عن متاعبه فى الداخل فانه بجانب جماعات الضغط العسكرية فى الجيش ، فقد كان هناك عامل آخر يقلقه أشد القلق ، فهناك أجهزة المخابرات السوفيتية ، التى عمدت تحت ضغط العسكريين إلى إخفاء قدر كبير من المعلومات من الرئيس السوفيتى عن هذه الأزمة وبدايتها ، فقد اتضح لجورباتشوف بعدها أنه ليس وحده فقط الذى اخفيت عنه تلك المعلومات والتى تتضمن استعداد العراق لغزو الكويت ، إذ عندما بدأ الغزو ، استدعى جورباتشوف وزير دفاعه - الماريشال ديمترى ايازوف - وكان اللقاء بينهما حادا ومتوترا ، بعدها أمر جورباتشوف باجراء تحقيق فورى فى هذا الخلل الخطير فى جهاز المخابرات السوفيتى ، وإذا به يفاجأ بأن جهاز المخابرات العسكرية « جى آر بـ » كان على علم كامل بكل استعدادات الغزو العراقى للكويت وذلك قبل بداية التنفيذ باسبوعين كاملين .

ومن المعروف أن جهاز المخابرات العسكرية الروسى يتمتع بمصادر معلومات كثيرة ومتعددة داخل العراق ، سواء عن طريق الآف الخبراء العسكريين السوفيت أو من أصدقاء الاتحاد السوفيتى أو من بعض المسئولين العراقيين المقربين من صدام حسين نفسه ، كذلك برر رئيس المخابرات العسكرية عدم ابلاغ قيادته السياسية بهذه المعلومات لحظة توفرها لديهم ، بأنه تصور أن هذه المعلومات مجرد مبالغات ، ومحاولة من صدام حسين نفسه لاستعراض قوته أمام الكويتيين وباقى دول الخليج ، ولم يقتنع جورباتشوف بهذا التبرير الساذج ، وأصبح مقتنعا فى قرارة نفسه بأن أجهزته تخفى عنه المعلومات قاصدة إرباكه وإحراجه عند اتخاذ المواقف السياسية خاصة فى حالة عدم وقوفه مع العراق .

لذلك فان كثيرون من المراقبين السياسيين فى العواصم الغربية حتى اليوم ، لايصدقون فى قرارة أنفسهم بأن الاتحاد السوفيتى فوجئ بالغزو العراقى للكويت ، كما زعم ذلك عدد من المسئولين السوفيت فور اجتياح القوات العراقية لأراضى الكويت ، والغريب فى ذلك الأمر أن صحيفة «رابوتشيا تريبونا» السوفيتية نشرت مقالا فى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٩٠ جاء فيه

أن جهاز المخابرات السوفيتى قام باخطار وزير الدفاع السوفيتى بالاستعدادات التى تقوم بها القوات العراقية على حدود الكويت ، وذلك قبل الغزو بحوالى أسبوعين كاملين، وقد جاء فى تقدير جهاز المخابرات العسكرية أن القوات العراقية تستعد لغزو الكويت ولكنها لن تحتلها كلها ، وأن من المرجح فى هذه الحالة أن تكتفى القوات العراقية باحتلال منطقة الحدود فقط ، وعندما وصلت هذه المعلومات إلى وزير الدفاع السوفيتى وجد أن هذا التقرير تنقصه الدقة فرأى عدم عرضه على الرئيس جورباتشوف ، وأضافت الصحيفة مؤكدة أن جورباتشوف غضب بشدة من وزير دفاعه لاخفائه عنه هذا التقرير والغريب أن نفس هذه المبررات قدمتها وزارة الخارجية الامريكية ، ردا على التساؤلات التى أبداها بعض الامريكيين حول الموقف السوفيتى وحقيقته بالنسبة للغزو العراقى للكويت .

ومن جانب آخر فان قادة التحالف ضد العراق عملوا على مساعدة الرئيس جورباتشوف ومساندته ضد قادة جيشه الذين يريدون الوقوف بجانب صديقتهم العراق ، لذلك عملوا على فرض تعتيم إعلامى على المعلومات التى حصلت عليها القوات البحرية التابعة لهم والتى أكدت أن الكثير من السفن الروسية خرقت قرار الحظر البحرى الذى فرضه مجلس الأمن على العراق ، وأن هذه السفن قد تسللت إلى ميناء العقبة الاردنى ، وأفرغت شحنات المعدات العسكرية المحظورة مثل قطع الغيار للمقاتلات العراقية الروسية الصنع «ميج» والتى تم شحنها بالسيارات بعد ذلك إلى العراق ، وعلى الرغم من وصول هذه المعلومات كاملة إلى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، والرئيس الامريكى جورج بوش ، والى رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور ، إلا أن هؤلاء الثلاثة اتفقوا على منع هذه المعلومات من الوصول إلى وسائل الاعلام العالمية ، حتى يمكنهم بواسطتها الضغط على الرئيس السوفيتى لكى يقف الموقف المؤيد لرفض الغزو العراقى ، والمؤيد لجميع قرارات الأمم المتحدة ، بما فيها استخدام القوة المسلحة لطرد العراق من الكويت .

من ناحية أخرى وجد جنرالات الجيش الروسى الفرصة الكبيرة امامهم للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الاسلحة الغربية التى تجمعت أمامهم فى الخليج ضد القوات العراقية ، لذلك صدرت الاوامر إلى الخبراء الروس من قادتهم فى موسكو بأن يكونوا عيونا ترى ، آذانا تسمع لكل ما يتحرك ، وذلك بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات عن الاسلحة الغربية البالغة التطور والتى تجمعت ضد العراق .

وتوالت المعلومات بعد ذلك أن جنرالات الجيش لم يكتفوا بالحصول على المعلومات الخاصة بأسلحة الغرب المحتشدة ضد العراق ، بل اتضح وبعد أن بدأ تساقط الاقنعة الواحد بعد الآخر، أن هؤلاء القادة كانوا يناصرون العراق فى حربه ضد قوات التحالف بالعديد من الوسائل السرية والتى لم يكشف النقاب عنها الا بعد انتهاء مهمة التحرير أو ربما اكتشفتها قوات التحالف وقتذاك وفضل قادتها عدم إعلانها ، لعدم احراج الرئيس جورباتشوف ، وهنا يظهر دور هؤلاء القادة فى تزويد صدام بمعلومات على قدر كبير من السرية والأهمية ، فقد اخطروه بموعد دوران أقمار التجسس الغربية فوق الارض العراقية ، وقبل اقترابها بالذات من منطقة الخليج بوقت كاف وذلك يتيح لصدام إخفاء منصات إطلاق صواريخ «سكود» المتحركة حتى لا تلتقطها عدسات الاقمار الصناعية .

ولذلك فان كثيرين من المراقبين وكذلك من قادة التحالف الغربى انفسهم يعتقدون أن القادة العسكريين فى موسكو قدموا الكثير جدا من المعلومات إلى صديقهم وحليفهم القديم فى بغداد خلال الاسابيع الأولى من حرب الصحراء وفى نفس الوقت فان هناك عدداً من المراقبين يقللون من أهمية هذه المساعدة وخاصة أنها جاءت فى الأيام الأولى لحرب التحرير ، ثم توقفت بعد ذلك عندما حسمت المعركة لصالح قوات التحالف منذ بداية الهجوم الأول .

ولم يقف الأمر عند ذلك بل ازداد غضب الجنرالات عندما انتشرت أخبار سرية تقول بأن الرئيس جوربا تشوف امر بتزويد الولايات المتحدة بكل المعلومات التى تحتاجها للتعرف على أدق اسرار السلاح السوفيتى فى ايدى الجيش العراقى ، ولكن تم نفى هذه الاشاعة عندما فندها رئيس هيئة اركان القوات المسلحة السوفيتية « مواسيف» ولكنه اضاف فى نفس الوقت قائلا « لو حدث هذا فعلا لأحدث شرخا وقطيعه لصداقة قديمة مع حليف عزيز » .

وعلى نفس المنوال صرح أحد القادة للجيش الروسى «الجنرال يوجدانوف» قائلا أن الحشود الامريكية فى منطقة الخليج لاتشكل حتى الآن خطورة مباشرة على أمن الاتحاد السوفيتى ، ولكن المواجهة المسلحة التى تدور رحاها ، هذه الأيام على بعد عدة مئات الكيلومترات من حدودنا ، يمكن أن تتسع ، وعلينا والأمر كذلك ، أن تكون متيقظين تماماً أن لدى القوات الامريكية فى الخليج نحو ألف من الرؤوس النووية ، والتى لن تتردد فى استخدام بعضها ضد العراق فى حالة لجوء العراقيين إلى استخدام أسلحتهم الكيماوية » .

وإزاء الطريق المسدود الذى وصلت إليه مباحثات الاتحاد السوفيت مع العراق ومحاولة ثنيه عن قرار الضم والدخول فى مفاوضات سلمية لحل المشكلة وكرد فعل لذلك الفشل هدد وزير الخارجية السوفيتى شيفرنادزه ، وذلك أمام الأمم المتحدة ، بمشاركة الاتحاد السوفيتى فى أى عمل عسكرى تحت راية الأمم المتحدة ضد العراق بعد أن كان يتخذ موقف المعارض للغزو فقط، وقد اعتقد كثيرون من المراقبين أن هذا التحول السوفيتيكان نتيجة للقمة التى عُقدت فى هلسنكى بين الرئيس السوفييتى والرئيس الأمريكى .

كذلك فان سياسين سوفيت كثيرون شاركوا جنرالات الاتحاد السوفيت غضبهم وقلقهم من نجاح قوات التحالف فى حصار العراق ، ومن الواضح بدرجة كبيرة أن هؤلاء من الحرس القديم المعارض لسياسة جورباتشوف ، بصفة عامة ، والرافض لأى تقارب من الغرب وامريكا ، وانتهزوا فرصة أزمة الخليج لينهالوا نقدا وطعنا فى سياسة الانفتاح التى حولت الاتحاد السوفيتى من دولة عظمى - كما يقولون - إلى دولة منقادة ، ضعيفة لاحول لها ولا قوة أمام الاميريالية الامريكية .

فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٩٠ وقبل ساعات قليلة من لقاء القمة بين بوش وجورباتشوف فى العاصمة الفنلندية ظهر الرئيس العراقى فوق شاشة تليفزيون بلاده ، ووجه انذارا صريحا إلى الرئيس السوفيتى وطالبه أن يحافظ على الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى وليس كدولة تابعة للولايات المتحدة ، ولم يهتم جورباتشوف بالانذار العراقى ، وواصل مباحثاته مع جورج بوش واتفق الرجلان على تأجيل الحل العسكرى لفترة قادمة ، يقوم جورباتشوف خلالها وبتأييد من بوش ، باجراء اتصالات أخرى مكثفة مع النظام العراقى لاقناعه بسحب قواته من الكويت .

وبعد عودة جورباتشوف إلى موسكو ، كلف أحد أعوانه المقربين - بريماكوف - بالقيام بهذه المهمة الكبيرة - وطلب منه أن يوضح للرئيس العراقى بأن هذه المهمة هى الفرصة الاخيرة المتاحة امامه لحل الأزمة حلا سياسيا وسلميا ، وكان البيان المشترك الذى صدر فى أعقاب القمة بين جورباتشوف وبوش قد اشار إلى ذلك بكل وضوح ، عندما أكد أنه فى حالة فشل كل المبادرات السلمية لحل الأزمة سياسيا ، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، سيدرسان البدائل الاخرى المتاحة ، وذلك على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ، لذلك قام بريماكوف برحلات مكوكية بين موسكو وبغداد طوال شهرى سبتمبر واكتوبر ، وما بعدهما من أجل اقناع صدام حسين بوجهة نظر الاتحاد السوفيتى ، بصفة الصديق والحليف الذى يقدم النصيحة ، وموضحا

له الاخطار الهائلة التى يمكن أن تحيق بالعراق فى حالة تمسكه باحتلال الكويت ورفض أى حديث عن الانسحاب منها ، وباءت كل محاولات المبعوث السوفيتى بالفشل ، واضطر بريماكوف أن يقول لصدام حسين فى احد تلك اللقاءات ، أن هذه الفرصة هى آخر ما تسمح به الأزمة ويجب عليك أن تتحمل تبعية الاصرار على موقفك .

موقف انجلترا من الغزو

الموقف البريطانى من أزمة غزو العراق للكويت ، اتسم منذ بداية الأزمة بالهجوم المتواصل من مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية على صدام حسين ، وتأييد الخيار العسكرى لإخراج العراق من الكويت ، ووصل بها الأمر إلى الدعوة على اعتباره مجرم حرب تجب محاكمته ، إلا أن كلا من دوجلاس هيرد وزير الخارجية وهاميلتون وزير الدفاع أكد على ضرورة مواصلة الضغوط على العراق بجميع أنواعها لعل ذلك ينجح فى جعل صدام حسين يتخلى عن الكويت .

ولم تكتفْ رئيسة الوزراء البريطانية بهذا الموقف المعلن بل بادرت بالاجتماع بالرئيس الامريكى بوش فور وقوع الغزو فى الولايات المتحدة الامريكية وقد صرحت على شاشات التليفزيون بقولها « إن الغزو العراقى للكويت يتحدى كل المبادئ التى قامت عليها الأمم المتحدة ، وإذا تركناه ينجح فان كل الدول الصغيرة لن تشعر بعده بالأمان » .

ولذلك اتفقت رئيسة الوزراء والرئيس الامريكى على مقاومة غزو الكويت بكل الوسائل المتاحة ابتداء من المساعى السلمية إلى الوسائل العسكرية وقد عبرت تاتشر عن ذلك بصراحة بقولها « كان جوهر استراتيجيتنا هو أن نغير خططنا الدفاعية من حرب عالمية ضد الاتحاد السوفيتى إلى التعامل مع الصراعات الاقليمية فى الواقع وذلك فى خططنا السرية بالنسبة للنزاعات الاقليمية ، كانت منطقة الخليج هى المنطقة الاكثر أهمية ، وكانت هذه استراتيجيتنا الدفاعية الجديدة ، وبالطبع لم يلحظ أحد الأشياء الأخرى» .

ورد عليها الرئيس بوش بعد انتهاء تصريحها بقوله « إن العدوان الوحشى الذى وقع عن العراق على الكويت رسم لى الفكره المركزية ، فبالرغم من ابتعاد التهديد السوفيتى ، فان العالم ما يزال مكانا خطرا وينطوى على تهديدات بالغة للمصالح الامريكية مختلفة تماما عن النموذج السابق الذى كان يشكل العلاقة الامريكية السوفيتية » .

موقف فرنسا

أما الموقف الفرنسى فانه يختلف قليلا عن الموقف الانجليزى ، ففرنسا ممثلة فى رئيسها ميتران كانت ضد الغزو العراقى للكويت ، ومع جميع قرارات الأمم المتحدة التى صدرت ولكن سياستها مبنية على استخدام جميع الوسائل السلمية لحل المشكلة دون الوصول إلى الحل العسكرى إلا فى حالة استنفاد كل الوسائل السلمية، وقد عبر عن ذلك الرئيس الفرنسى بقوله «إننى أدق ناقوس الخطر وادعو الرئيس العراقى إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالانسحاب انسحابا كاملا من كل أراضى الكويت» .

وهنا يظهر لنا بوضوح أن الموقف افرنسي جاء معبرا عن الاستقلال النسبى عن الموقف الانجليزى المؤيد تماما لكل القرارات التى تصل إليها الإدارة الامريكية ، فالموقف الفرنسى مع الشرعية الدولية ولكنه يستبعد الحل العسكرى وتطلب الوقت اللازم لأن تأخذ المقاطعة الاقتصادية وقتها وتأتى بنتائجها كاملة ، ورغم أن العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين العراق وفرنسا كانت قد وصلت إلى مرحلة ممتازة جدا خاصة فى حرب العراق وإيران والتى استمرت ثمانى سنوات، وإن فرنسا هى الخاسرة فى تلك الأزمة أكثر من أى دولة أوربية أخرى.

لذلك نجد أن الموقف الفرنسى كان يتحسب العلاقات الاقتصادية مع العراق خلال الأزمة ولذلك مرّ بمرحلتين واضحتين وذلك عندما أعلن الرئيس الفرنسى ميتران فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩٠ عن مجموعة من القرارات الصارمة ضد العراق ، تمثلت فى دعم القوة العسكرية الفرنسية فى الخليج ، وطرد الملحق العسكرى العراقى فى باريس ، وهو ما اعتبر فى ذلك الوقت ردا على اعتداء الجنود العراقيين على مقر السفير الفرنسى فى الكويت ، وإلقاء القبض على الملحق العسكرى الفرنسى ثم إطلاق سراحه مرة أخرى .

وفور حدوث التضامن الأوربى مع فرنسا ، أخذت فرنسا المبادرة الدبلوماسية فى مجلس الأمن وابرازها بضرورة عدم إغفال الحل السياسى مهما طال الوقت ، وعقب ذلك حدثت عدة لقاءات مع الرئيس الفرنسى فى باريس والوفد الفرنسى فى الأمم المتحدة ، مما أدى إلى بروز دور فرنسا وبالتالى أوربا واعتبار أن لفرنسا القيادة المتميزة عن الدور الانجليزى ، دون أن يكون ذلك سببا فى تصدع الاجماع الدولى الأمر الذى يسبب غضب الولايات المتحدة .

ومع تزايد عمليات دفع الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة وبريطانيا لقواتها العسكرية فى المنطقة اتسع الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا حول تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ والخاص بتفتيش السفن المتجهة إلى العراق ، واعتبرت فرنسا ، ثم

كندا ، والاتحاد السوفيتى أن هذا السلوك نوع من الحصار لايقره القرار ، وأرادت فرنسا بذلك إثبات وجودها الدبلوماسى وأنها لاتنساق إلى تفسير غيرها إلى القرار .

وترتب على هذا الموقف من فرنسا ، أنها وضعت لقواتها مهاما محدودة وهى مراقبة تطبيق الحظر الاقتصادى ، ثم حماية رعاياها والرعايا الاجانب الآخرين والذى أدى استخدام العراق لهم كدروع بشرية لحماية منشآته العسكرية إلى تغيير فى الموقف السياسى الفرنسى ، نظرا لما يمثله هذا الموقف من خروج على التقاليد الدبلوماسية الفرنسية ، وتجربة فرنسا السياسية والانسانية المريرة مع عمليات خطف رعاياها فى المنطقة (لبنان) وتأثير ذلك على الأوضاع السياسية والحزبية الداخلية .

لذلك فان الرئيس ميتران أعلن مبادرته فى شهر سبتمبر سنة ١٩٩٠ ، وركز الرئيس الفرنسى على أن يعلن الرئيس العراقى عن نيته فى الانسحاب وفق جدول زمنى واضح ومحدد قبل منتصف شهر يناير وهو الميعاد الذى الذى حدده مجلس الأمن لبدء العمليات العسكرية ضد العراق ، كما جاء فى مبادرته أن جميع القضايا قابلة للتفاوض بين العراق والكويت فى اشارة إلى مطالب العراق بتأمين منفذ له على الخليج وبصدد حقل الرميلة النفطى .

وانتقلت بعد ذلك مبادرة الرئيس الفرنسى إلى تحقيق هدفين آخرين :

مؤتمر دولى حول النزاع العربى والاسرائيلى ، ووضع حد للحرب الدائرة يوميا فى المنطقة وبصورة خاصة المشاكل الاسرائيلية الفلسطينية فى الوقت الذى وقعت فيه احداث خطيرة فى القدس (فى اشارة إلى مجزرة الحرم القدسى الشريف) وفى الأراضى المحتلة .

وأضاف أنه إزاء خطورة الموقف فانه لايستبعد قيام فرنسا بمبادرة والاتصال بالقيادة العراقية ، ولكن ذلك فى اطار قرارات الأمم المتحدة وبالتنسيق مع حلفائها غير أن الرئيس الفرنسى أكد تمايز الموقف الفرنسى ، عندما قال أن باريس ستلتزم التزاما دقيقا بالمبادرات والقرارات الدولية ، وأوضح هذه النقطة ، عندما أشار إلى أنه لابد من إعطاء ضمانات للعراق بأنه لن يتعرض للهجوم قبل انتهاء المهلة التى حددتها الأمم المتحدة للانسحاب العراقى من الكويت .

لذلك رأى المراقبون السياسيون فى توضيح الرئيس الفرنسى طريقة غير مباشرة لطلب توقف تصريحات بعض المسئولين الامريكيين والاسرائيليين ، بصدد تدمير القوة العسكرية العراقية وضرورة ذلك سواء انسحب العراق أم لم ينسحب من الكويت .

أزمة الخليج والمجموعة الأوربية

وعلى الصعيد الأوربى عموما فان أزمة الخليج أظهرت تماسك دول أوربا وتضامنها فيما بينها واتفاقها جميعا على ضرورة عودة الشرعية الكويتية وانسحاب العراق من الكويت والعمل فى النهاية على حل المشكلة حلا سلميا لايضر بمصلحة أى من الأطراف المشتركة فى الأزمة ، لذلك فقد اتخذ الطابع الأوربى عامة التشدد والحزم إزاء العراق خاصة فيما يتعلق بازمة الرهائن الغربيين ، وأزمة السفارات وهو ما يتفق بوضوح مع الموقف الفرنسى والبريطانى والامريكى والعالمى ككل حيال هذه المسائل .

وقد أظهرت أزمة الخليج بشكل خاص تقارب مطرد بين دول المجموعة الأوربية وبين فرنسا والاتحاد السوفيتى ، وذلك فيما عدا بريطانيا اثناء رئاسة تاتشر للوزارة البريطانية ، إذ أن دول القارة الأوربية تعتمد بوجه عام على بترول الشرق الأوسط ، لذلك تتفق مع فرنسا والاتحاد السوفيتى فى حل أزمة الخليج حلا سلميا ، وذلك بسبب ما لحق الاقتصاد الأوربى من اضرار نتيجة زيادة اسعار البترول منذ بداية الأزمة .

لذلك أظهرت بيانات الجماعة الأوربية موقفا أوربيا سياسيا موحدا أو حازما تجاه اطراف الأزمة فيما يتصل بتأييد الحقوق المشروعة للكويت والادانة الواضحة للاحتلال العراقى واجراءات الحصار الاقتصادى ، وكذلك نلاحظ أيضا التنسيق الواضح على صعيد الدول الاعضاء فى الجماعة لاتخاذ اجراءات موحدة بشأن إخراج الأجانب المحتجزين فى الكويت ، كذلك سعى الجماعة الأوربية الى الشرق الأوسط ، واستهدفت تأكيد الموقف الأوربى وعرض مساعدات عاجلة من الجماعة لمساعدة الأردن على وقف تجارتها مع العراق .

وقد اكتسبت الحملة الدبلوماسية الغربية ابعادا خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية ومحاولة الربط بينها وبين أزمة الخليج على نحو يخدم القضية الأولى ولا يسبب لها ضررا كما هو متوقع خلال الأزمة ووقوف منظمة التحرير مع العراق ، فقد كشف وزير الخارجية الايطالى عن اعتزام ايطاليا طرح مبادرة رسمية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٩٠ فى مؤتمر أوربى يعقد فى جزر مايوركا الاسبانية ، وهذه المبادرة تستهدف تجديد الجهود الرامية إلى حل المشكلة الفلسطينية الأمر الذى سوف يساعد بدوره فى تقوية مواقف الدول العربية المعتدلة والمعارضة للغزو العراقى ، وأكدت ايطاليا أنه على إسرائيل أن تبدى مزيدا من المرونة فى العمل لتسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية ، كذلك العمل على تقديم أوربا مساعدات اقتصادية للدول الاكثر تضررا من جراء تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق وهى مصر والأردن وتركيا .

أما بشأن المجال العسكرى ، فقد لجأت دول المجموعة الأوروبية منذ بدء الأزمة إلى اتحاد غرب أوربا وهو منظمة للتعاون العسكرى تضم دول المجموعة باستثناء إيرلندا والدنمارك واليونان ، وهو الجهاز الوحيد التى يتصف بالصفة الأوربية البحتة والذى يمكن فى اطاره ، من الناحية العملية ، مناقشته تحديد سياسة دفاعية مشتركة وخلق إرادة سياسية أن أمكن واتفقت الاراء لوضع خطوط عامة لهذه السياسة فى مواجهة اتحاد غرب أوربا فى باريس فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، واتخاذ قرار جماعى بالموافقة على استخدام القوة ضد العراق إذا لم تستجب للحلول السلمية ، وتتمثل هذه الحقيقة فى أهمية انشاء جهاز دفاعى يتناول الشئون الأمنية للوحدة الأوربية ويضم كل دول المجموعة الأوربية وليس تسعة اعضاء فقط منها كما هو الحال فى اتحاد غرب أوربا .

وكذلك اتضحت الصورة من اتحاد الدول الأوربية وذلك من أجل أمن دول الخليج ككل وهى الدول الصديقة للغرب واظهار صدق الدول الأوربية فى هذا الموضوع بالذات ، كذلك تقويض المحاولات العراقية فى تأكيد الهيمنة الاقليمية فى الخليج العربى بما يقلب موازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط ويؤكد السيادة العراقية فى هذه المنطقة الحيوية .

وزاد على ذلك براعة الدول الأوربية وقدرتها الفائقة على تنظيم صفوفها والخروج برد فعل جماعى قوى تجاه أزمة الخليج ، يستنكر الحدث ويدينه ويشارك بحيوية فى الجهد الدولى داخل وخارج الأمم المتحدة لاصدار قرارات بفرض العقوبات الاقتصادية ، وتأكيد الادانة الدولية للغزو ، وظهر الجهد الأوربى للتنسيق مع الادارة الامريكية فى الدفع بالاتجاه الدولى نحو اعداد العدة لعمل عسكرى ضد العراق فى حالة فشل الحصار الاقتصادى ، ويتضح ذلك من خلال زيادة الوجود العسكرى الغربى فى الخليج ، لذلك أرسلت غالبية الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وحدات عسكرية برية وجوية وبحرية إلى المنطقة بأحجام مختلفة .

وهكذا تطورت درجة التنسيق الأوربى إلى دفع بعض الدول المترددة مثل المانيا الغربية ، وذلك يعنى أن التحالف الأوربى الامريكى الخاص بالضغط على العراق لم يعد يسمح بمواقف مترددة فى التعامل مع الأزمة ، خاصة مع تطور الأزمة واتساع نطاقها لتشمل تهديدا مباشرا لأرواح الرعايا الاجانب فى كل من العراق والكويت ، تطورت ردود الفعل الايجابية حتى وصلت إلى درجة غير مسبوقة من التنسيق فى المجالين السياسى والعسكرى .

خريطة

الدول المشتركة في مؤتمر الأمن الأوروبي (٣٥ دولة)
قبل وحدة الألمانيتين

الناتو
الدول غير المنحازة
دول حلف وارسو

الولايات المتحدة
بلجيكا
ألمانيا غ
الدنمارك
بريطانيا
فرنسا
اليونان
كندا
ايسلندا
ايطاليا
لوكسمبرج
هولندا
النرويج
البرتغال
تركيا
فنلندا
ايرلندا
يوغوسلافيا
ليختنشتاين
مالطا
موناكو
النمسا
سان مارينو
السويد
سويسرا
أسبانيا
الفاتيكان
قبرص
المجر
رومانيا
بولندا
ألمانيا ش
تشيكوسلوفاكيا
بلغاريا
روسيا

اليابان

بالنسبة لليابان فهى دولة اقتصادية عالمية بالدرجة الأولى ، وبذلك فان مسئوليات اليابان فى الاقتصاد العالمى ، وانعكاساتها على السياسة الخارجية عموما ، وعلى المفهوم اليابانى للأمن القومى يعتبر احد المحددات الاساسية لعلاقات اليابان الاقتصادية الخارجية بصفة عامة.

وكذلك فقد اتخذت اليابان موقفا من أزمة الخليج وذلك بالنظر إلى تأثير هذه الأزمة على مصالحها الذاتية ، وإلى القرارات التى كان يتم اتخاذها من خلال الشرعية الدولية أو الأمم المتحدة ، لذلك فان اليابان وضعت خطتها على أساس عدم الاضرار بالحظر الدولى ، لذلك ظهرت على السياسة اليابانية تجاه أزمة الخليج عدة مؤشرات تعتمد على المنافع الاقتصادية المتبادلة بين الدول المنتجة للبترول والمستهلكة له حتى لايصاب الاقتصاد العالمى بالدمار وذلك باعتماد سياسة الطلب من الدول المنتجة للبترول بزيادة الانتاج وتعويض النقص فى الانتاج المحدد مسبقا ، وكذلك محاولة التحفيف من حدة أى أثر يخلفه انخفاض البترول ، مع اللجوء إلى المخزون الاستراتيجى النفطى وذلك بالتعاون مع الدول العربية .

لذلك فعندما حدثت أزمة الخليج بغزو الكويت فى ٢ / ٨ / ٩٠ ظهر قلق الشعب اليابانى واضحا وتزايد يتذكره أزمة سنة ١٩٧٩ ، حين كانت اليابان أكثر العالم تأثرا بتوقف بترول الشرق الأوسط ، ويخلص المراقبون السياسيون والاقتصاديون من ذلك إلى أن اليابان لديها استعداد جيد لتقبل انتقاد العالم لها إذا هى امتنعت عن تنفيذ الحظر على العراق ، والذى يملك ٢٠٪ من احتياطى العالم بعد سيطرته على الكويت ، كما فعلت عندما استوردت كميات كبيرة من البترول الايرانى اثناء مقاطعة امريكا والغرب للصادرات الايرانية خلال أزمة الرهائن الامريكيين .

وكان من المعروف أن اليابان تستورد ٦٤٪ من وارداتها ، البترولية من الخليج ، بينما تستورد امريكا ١١٪ وبريطانيا ١٤٪ والمانيا الغربية ٩٪ فقط من وارداتها البترولية من الخليج ، وهذه الكمية الكبيرة التى تستوردها من الشرق الأوسط يجعل لهذا المكان أهمية كبيرة لدى الساسة اليابانيين الذين يعرفون حق المعرفة مدى اعتماد الصناعة اليابانية على هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لهم ، وهذا بالضبط ما يحدد التعامل مع أزمة الخليج .

لذلك ترى أن الموقف الياباني ينسجم مع مواقف الدولة الامريكية ، ومواقف دول المجموعة الأوربية ، والاتحاد السوفيتي والصين وغيرها من الدول التى اتجهت إلى مواقف سريعة وحازمة لما يمثله ذلك الغزو من تهديد لمصالح هذه الدول ، اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، بل إن اليابان سارعت بتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق ، ومنع تصدير السلع الصناعية وغيرها وبرامج التعاون الاقتصادى .

أعلنت اليابان يوم ٥ / ٨ / ١٩٩٠ أنها سوف تحظر استيراد البترول من الكويت والعراق. كما أنها سوف تتخذ اجراءات اقتصادية ملائمة لوقف الاستثمارات والقروض وغيرها من المعاملات الرأسمالية مع العراق والكويت ، وتجميد التعاون الاقتصادى فى المجالات الاخرى مع العراق .

تأييد قرار مجلس الأمن الذى فرض طائفة كبيرة من العقوبات الاقتصادية والعسكرية ضد العراق والذى فرض حظرا فوريا والزاميا على نطاق عالمى ضد العراق ، ومنع التجارة والمعاملات والمعادلات المالية قاطبة مع الدولتين .

كما طالب رئيس الوزراء اليابانى بانسحاب القوات العراقية من الكويت خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده فى مدينة هيروشيما فى ٦ / ٨ / ١٩٩٠ ، وكذلك فانه وفقا لقرار مجلس الأمن فان اليابان التزمت من جانبها لعملية تجميد الاموال الكويتية لديها ويوجد فى اليابان منها ٨ بلايين دولار على شكل اسهم وسندات ، كذلك اعلنت اليابان على عزمها المشاركة المالية فى تكاليف القوة متعددة الجنسيات فى الخليج مساهمة منها فى فرض الحصار على العراق ، خاصة وأن الدستور اليابانى لايسمح بخروج جنود يابانيين إلى خارج أراضى اليابان فى أى مواجهة عسكرية بعد الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية .

كما أن رئيس الوزراء صرح فى ١٤ / ٨ / ١٩٩٠ بأن اليابان قد تقدم مساعدات اقتصادية لدول الخليج ودول الشرق الأوسط التى تضررت بالعدوان على الكويت والحظر الاقتصادى على العراق ، وذلك بعد عدة ساعات من مكالمة تليفونية مع الرئيس الامريكى بوش ، وأن هذه المساعدات ستشمل الاردن ومصر وتركيا على الخصوص ، لأنها أكثر الدول تضررا فى أزمة الخليج ، ولكن الملاحظ هنا أن رئيس الوزراء اليابانى لم يحدد مقدار هذه المساعدات ومتى ستدفع وعلى أى شكل سيتم دفعها .

وأعلن وزير المالية اليابانى أن المساعدات اليابانية لدول الشرق الأوسط يتم بحثها بعد عودة وزير الخارجية اليابانى من جولته فى منطقة الشرق الأوسط وهى الزيارة التى قام بها بدلا من رئيس الوزراء والذى لم يستطع القيام بها بنفسه نظرا للظروف الراهنة، وأضاف أن إمكانية المساعدة ستحدد على أساس وضع ومصالح الاقتصاديات اليابانية خاصة أن اليابان من قبل الأزمة ودائما تعمل على أن يكون لديها احتياطى كافى من البترول يكفيها لمدة ١٤٣ يوم وهذه المدة كافية لانهاء الأزمة سواء سلما أو حربا .

ولذلك نرى دور اليابان اقتصر على الدعم المادى فقط دون العسكرى بسبب الدستور اليابانى ، وظهر ذلك بأن مساهمة اليابان اقتصرت على الدعم المادى فقط للمجهود الحربى والذى تم فى إطار التنسيق والتعاون مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبار هذه الدول هى الدول الصناعية الأولى فى العالم وبالتالى من مصلحتها الحفاظ على تلك المصالح فى الخليج ، وبالتالى فان ذلك التعاون المالى من اليابان تعتبر أقل الجهود لأنها لاتستطيع إرسال قوات عسكرية مثل الدول الأوروبية وهنا تتضح لنا عمل روح الفريق بين الدول الصناعية فى سعيها نحو حماية مصالحها فى منطقة الخليج ، ودور اليابان ومشاركتها فى تحمل عبء هذه الحماية .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن اليابان قد تحملت خسائر مالية كبيرة نتيجة هذه الأزمة المفاجئة وذلك من خلال الشركات اليابانية التى توقف عملها فى منطقة الشرق الأوسط نتيجة مباشرة للحصار وتأثر باقى دول الخليج بالأزمة ماليا ، وذلك تمثل فى خسائر الشركات اليابانية والذى قدر نسبته تصل إلى ١١,٥٪ فى الأيام الأولى للمقاطعة ، حيث أن اليابان كانت تستورد ٩٩٪ من وارداتها النفطية منها ١٢٪ من العراق والكويت .

كما أن اليابان خشى من إسقاط العراق لديون اليابان عليه والتى قدرت بـ ٧٠٠ بليون ين أى ٤,٧ بليون دولار نتيجة لوقوف اليابان ضد الغزو للكويت ، ولذلك ظل هناك هامش يابانى للحركة ، مع عدم الاندفاع بشدة ناحية تطويق العراق مثلما حدث من دول أوربا والولايات المتحدة الامريكية ، ولعل اليابان من ذلك أرادت النظر إلى مصالحها مع الطرف العربى والإسلامى بنفس القدر الذى تنظر فيه إلى مصلحة الطرف الغربى ، وذلك حماية لمصالحها وأمنها القومى ، وهو ما يفرضه تبادل المصالح بين الشعوب ، وليس التعصب الأعمى والروح العدوانية التى تهدد تلك المصالح ، وهو ما تنطلق منه سياسات الحكومات الغربية

التى تتعامل مع شعوب المنطقة العربية والإسلامية انطلاقا من قانون « النهب الاستعمارى » من ناحية وقانون « العنف الدولى » من ناحية أخرى للمحافظة على المصالح .

وهذه النظرة العادلة من اليابان لتعاملها مع الدول العربية والاسلامية تأتى من أن اليابان لديها مشكلة مركزية وهى أنها «دولة مصنع» تحتاج هذه الدولة وهذا المصنع يحتاج إلى واردات أو مدخلات للعملية الصناعية وفى نفس الوقت تحتاج إلى تصريف مخرجات أو منتجات هذه العملية ، وبهذا يمكننا تصور أن العملية الصناعية تعنى بالنسبة لليابان مثل « الدورة الدموية » بالنسبة لجسم الانسان حيث أن توقف ضخ الدم الى القلب أو منه يصيب الجسم بالشلل الكامل والموت .

وتزداد الصورة وضوحا بالنسبة لليابان ، فهى يربطها بالعالم الخارجى علاقات عضوية قوية وهى التصدير والاستيراد ، لذلك فان أى أزمة فى العالم الخارجى سواء العالم المتقدم أو النامى يحدث انعكاسا مباشرا على الصناعة والاقتصاد اليابانى ، وبعبارة أخرى فان التصور اليابانى لمفهوم الأمن القومى ، ينطلق من اعتبار العالم كله يعتبر « المجال الحيوى الاقتصادى » للصناعة اليابانية ، وذلك لتحقيق اهدافها الاقتصادية ، وتحقيق اهداف سياستها الخارجية يجعل المسرح العالمى سوقا رائجة لمنتجاتها من الآلات والسيارات والالكترونيات .

الدول الأفريقية وأزمة الخليج

مع أحداث الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ فان الدول الافريقية رفضت الغزو العراقى ومبرراته ، وبادرت منظمة الوحدة الافريقية وكذا عدد من الدول الافريقية منذ اليوم الأول والأيام التالية للغزو باصدار بيانات تعبر عن هذا الرفض .

وجاء الرفض الافريقى للغزو العراقى للكويت منسجما بصفة عامة مع مبدأ قدسية الحدود السياسية الذى أثير فى المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الافريقية بأديس ابابا (مايو سنة ١٩٦٣) وأقره مؤتمر القمة الافريقى الأول بالقاهرة (يوليو سنة ١٩٦٤) ، ولقد أيقنت أفريقيا منذ فجر استقلالها أن منازعات الحدود تشكل بطبيعتها قضية حساسة ومعقدة وتؤدى غالبا إلى تعكير العلاقات بين الأطراف المتنازعة وأن أى بادرة بشأن تعديل الحدود الموروثة يمكن استخدامها لاثارة وتحريك عشرات المطالب الخاصة بتعديل الحدود على صعيد افريقيا ككل ، ورأت الدول الافريقية أن إثارة هذه المشاكل الحدودية يعوق التضامن الافريقى من ناحية ومسيرة التنمية داخل كل دولة من ناحية أخرى .

لذلك دعت منظمة الوحدة الافريقية إلى المطالبة بعمل جماعى وذلك بمناشدة الجماعة الدولية اللجوء إلى كافة الوسائل التى تملكها من أجل الحفاظ على سيادة الكويت ووحدته الاقليمية ، وأن خطورة الأحداث تستدعى عملا من الجماعة الدولية لبذل كافة الجهود الممكنة من أجل إعادة السلام فى المنطقة ، وكذلك دعوة الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى وحركة عدم الإنحياز والأمم المتحدة الى بذل اقصى جهد وحل سلمى لهذه المشكلة كذلك طلبت تنزانيا بتأييد قرارات مجلس الامن الداعية إلى الإنسحاب واستعادة الكويت لسيادتها ووحدة اراضيها .

وإذا كانت هذه البيانات قد صدرت كمبادرة من منظمة الوحدة الافريقية وعدد غير قليل من الدول الافريقية فانها قد عبرت عن رفضها للغزو العراقى فى عدة مؤتمرات ومحافل دولية أخرى فى مقدمتها مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفى مجلس الأمن حيث ثلاث دول افريقية يمثلون القارة وهم اثيوبيا ، زائير ، كوت ديفوار فان هذه الدول الثلاث قد وافقت على قرارات مجلس الأمن السبع ابتداء من القرار ٦٦٠ إلى القرار ٦٦٦ .

وفضلا عن هذه البيانات التى صدرت منذ الساعات الأولى للأزمة سواء من منظمة الدول الافريقية أو مجلس الأمن أو البيانات الفردية من الدول الافريقية كلها فقد بادرت السنغال كأول دولة افريقية من جنوب الصحراء إلى الموافقة على إرسال وحدة عسكرية إلى السعودية بناء على اتفاق مع حكومة الرياض (من بيان السنغال فى ٦ / ٩ / ١٩٩٠) .

وفى نفس الوقت على المستوى الإسلامى الافريقى ، فقد تزامن الغزو للكويت مع انعقاد جلسات المؤتمر الاسلامى الـ ١٩ وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى بالقاهرة سنة ١٩٩٠ فى ٢ يوليو إلى ٥ اغسطس ، تحت شعار السلام والتكافل والتنمية وبمشاركة مندوبى ١٥ دولة أفريقية .

وواجه المؤتمر أحداث الغزو باصدار بيان بالوقوف مع الكويت وأدانت فيه الغزو العراقى ، وطالب بضرورة انسحاب القوات العراقية ، وألا يترتب على الغزو أية آثار واعتبره انتهاكا لمبادئ المنظمة ، لذلك يمكننا أن نقول أن التضامن الافريقى مع الكويت قد يرجع فى أسبابه ودوافعه إلى العلاقات الطيبة والتعاون الكويتى الافريقى فى مجالات التنمية الاقتصادية وتقديم المساعدات والمعونات التى تفوق بكثير علاقات التعاون العراقى الافريقى فى هذا المجال ، ومما يؤكد هذا الرأى مدى إسهام الكويت فى التنمية الاقتصادية ، وذلك يظهر بوضوح

فى عمل الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية وهو الذى قدم منذ منتصف السبعينات قروضا ومساعدات فنية إلى معظم الدول الافريقية ، وإلى المؤسسات الانمائية الافريقية ، ومنها البنك الافريقى للتنمية والصندوق الافريقى للتنمية والمصرف العربى للتنمية فى افريقيا.

وعلى سبيل المثال فقد قدم الصندوق أكثر من ٨٠ قرضًا بشروط سهلة ميسرة إلى الدول الافريقية فيما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٦ بنسبة ١٨ ٪ من جملة القروض التى منحها الصندوق خلال هذه الفترة وتبلغ ١٣٨٥ مليون دينار كويتى وخلال عام ١٩٨٩ وحده استفادت تسع دول افريقية من قروض ومساعدات الصندوق الكويتى وكان نصيبها ٩٣,١ مليون دولار امريكى ، هذا فضلا عن مشاركة الكويت فى تقديم المعونات للدول الافريقية بواسطة المؤسسات المالية الدولية ومنها وكالات الأمم المتحدة .

موقف الدول الآسيوية

بعد الاتحاد السوفيتى واليابان ليست هناك قوة آسيوية كبيرة لها تأثير فى الأمم المتحدة إلا الصين خاصة وأنها من ضمن الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ولها حق الفيتو ، لذلك فان الصين رغم العلاقات القوية وخاصة فى المجال العسكرى مع العراق أدانت الغزو فى أول بيان لها وركزت على انسحاب القوات العراقية من الكويت ، على أن تحل هذه الأزمة بالطرق السلمية وليست العسكرية .

وتأكيداً لهذا الموقف اعلنت الصين أن وزير خارجيتها «كيان كيشيان» سيزور القاهرة وقد تمت الزيارة فعلا فى ٧ / ١١ / ١٩٩٠ واعلن فيها أن الجهود كلها ستركز على تجنب استخدام الحرب لحل الأزمة ، وهذا أمر يتمشى مع مصالح كل الأطراف .

ووضح من تصريحات المسئولين فى الصين أن الصين لاتريد الحرب حتى ولو طالت أزمة الخليج عن وقتها المحدد ، ولذلك بادرت الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأوربية بتهديد الصين بوقف المساعدات الاقتصادية فى حالة طرح الصين لمبادرة تدعم الموقف العراقى أو تعطيه وقتا أطول لتدعيم أوضاعه فى الكويت ، ولتحذيرها فى نفس الوقت من استخدام حق الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن مما يعطلها .

لذلك نستطيع أن نقول أن الموقف الصينى تشابه الى حد كبير مع الموقف السوفيتى ، وإن كان هناك ميل واضح لتدعيم الموقف العراقى بصورة أوضح من السوفيت وذلك بسبب أن

الصين لم تتخلى عن سياسته الاقتصاية وليست فى احتياج للدول الغربية مثلما فعل الاتحاد السوفييتى وبالتالى لانستطيع التخلى عن اصدقائها بسهولة .

هذا عن موقف الصين ، أما موقف باقى دول آسيا فكلها أجمعت على إدانة الغزو العراقى للكويت وطالبت فى بياناتها بخروج القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية ، هذا عن الشكل العام ، إنما توجد بعض الدول التى أضيرت اقتصاديا مثل الهند وبنجلاديش وسيرلانكا وباكستان خاصة الدول التى كان لها عمالة ذات اعداد ضخمة فى الكويت هذه الدول التى أضيرت من حصار العراق اقتصاديا وبحريا حاولت الاستفادة إلى أقصى حد من الدعم المالى والاقتصادى الغربى ، ومؤسسات التمويل الدولية وعلى نحو مبالغ فيه

الفصل السادس
النتائج الاقتصادية للغزو

* انعكاسات الغزو على الاقتصاد المصرى .
* آثار أزمة الخليج على الاقتصاديات العربية .
* أزمة الخليج وسوق النفط الدولية .
* أزمة الخليج وبورصات العالم .

انعكاسات الغزو على الاقتصاد المصرى

١- الأثر على ميزان المدفوعات المصرى

ترتب على الغزو العراقى للكويت مجموعة كبيرة من الآثار السلبية المباشرة تمثل أهمها فى نقص مصادر الموارد المصرية من النقد الاجنبى ، نتيجة انكماش حركة السياحة والتحويلات ورسوم المرور بقناة السويس ، هذا فضلا عن العديد من الآثار السلبية غير المباشرة قبل تزايد معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة العامة ، وإذا كانت هذه أهم الانعكاسات السلبية على الموارد المالية ، فان انعكاسات الأزمة على الموارد البشرية ، كانت أشد قوة وأكثر خطورة وقد تمثلت فى ظاهرة «العمالة المصرية العائدة» .

٢- السياحة

مصر تعتمد على السياحة كأحد المصادر للدخل إذ يحتل الدخل من السياحة المرتبة الرابعة فى إجمالى موارد الدخل المصرى حسب بيانات ١٩٨٨ / ١٩٨٩ م . فقد كان حجم الدخل من السياحة حوالى ٩٢٠ مليون دولار بنسبة ٨٪ وكانت السياحة قد حققت نسبة حوالى ٤٧٪ من إجمالى المستهدف من الليالى السياحية .

وطبقا للتقارير الرسمية فان أحداث الخليج أثرت على انخفاض السياحة المصرية فى مصر بنسبة حوالى ٣٥٪ من اجمالى الليالى السياحية المستهدفة ، ويتأكد هذا من خلال إلغاء العديد من الرحلات السياحية المستهدفة ، والافواج القادمة من أوربا الغربية واليابان وأمريكا والتى تم التعاقد عليها مسبقا .

وكذلك نجد أن التأثير الاقتصادى للغزو لم يقتصر على السياحة فقط وإنما تعداها إلى المواصلات التى تعتمد عليها السياحة ولتأخذ مثلا لذلك قطاع مصر للطيران والذى يعتبر نموذجا لقطاع واحد تأثر بهذه الأزمة القاتلة ، فقد استجابت الحكومة المصرية مؤخرا لطلب شركة مصر للطيران لمساعدتها فى أن توفر لها قدرا كافيا من المال على شكل دولارات مقابل تثبيتها بالجنيه المصرى ، حتى تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها .

كذلك فان مصر للطيران كانت تواجه مشكلة عويصة تعتبر أكبر من مشكلات غيرها من شركات الطيران العالمية والعربية ، التى تعانى من حرب الخليج ، ذلك أن المؤسسة المصرية دائنة للعراق بمبلغ ١١٠ ملايين ، ٤٠٠ ألف دولار عبارة عن فوائض ايرادات المؤسسة فى العراق تأخر تحويلها منذ سنوات ، وتركمت الفوائض وتزايدت وماطل العراق فى التحويل حتى قامت الحرب .

وكانت المؤسسة المصرية قد اقترحت منذ فترة أن تتنازل عن ديونها لدى العراق إلى الحكومة المصرية على أن تتولى هى تحصيلها وتسويتها فى إطار التعويضات والترتيبات الدولية ، ولن تحصل المؤسسة على قيمة هذه الديون من الحكومة ، ولذلك كله كانت الادارة فى مصر للطيران مسئولة عن مراجعة سياسة التشغيل لتتمشى مع الظروف الطارئة لذلك ألغيت بعض الخطوط بصفة مؤقتة ، وأنقص عدد الرحلات على خطوط أخرى ، وأدمج خطان معا فى حالات غيرها .

ومن ناحية أخرى ما زالت أسعارتأمين الحرب تمثل مشكلة كبيرة للمؤسسة المصرية وخاصة بالنسبة لمنطقة الخليج حيث ارتفعت الأسعار بصورة كبيرة . وقد جرت اتصالات مستمرة بين مصر للطيران وشركة مصر للتأمين وهيئة «اللويدز» لمراجعة آثار خطر الحرب على الراكب بالنسبة لبعض البلاد ، وقد الغى فعلا بالنسبة لكل من دبى ومسقط وابوظبى ، كما ذكر أنها نجحت فى خفض مبلغ مليون ، ٣٦ ألف دولار باثر رجعى عن رحلات الطائرة المصرية التى قامت قبل الحرب لاعادة المواطنين القادمين من الأردن ومسقط والسعودية والبحرين ، أما بالنسبة للتأمين على الأسطول فبعد أن كان يتم يوما بيوم ثم كل يومين اثنين وصل اخيرا إلى استقراره لمدة اسبوع ، وقد امكن تخفيض هذا التأمين بنسبة ٦٠٪ على أجسام الطائرات ، ٣٠ أخرى بعد ذلك .

أما بالنسبة لصادرات البترول المصرى فقد انخفضت من ٣٣٤٠ مليون عام ١٩٨٥ إلى ١٦٥١ مليون دولار عام ٨٩ ، وقد تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض حصيلة الصادرات البترولية ، وجاء تأثير الغزو العراقى للكويت إيجابيا على حصيلة الصادرات المصرية من البترول ، فنتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق ووقف صادرات البترول الكويتى والعراقى والذى كان يبلغ حوالى ٤,٥ مليون برميل يوميا ارتفعت أسعار النفط العالمى بشكل عام .

وكان نصيب البترول المصرى فى هذه الزيادة حوالى ١٢ دولاراً للبرميل إذ ارتفع سعر البرميل من ١٤ دولار إلى ٢٦,٥ دولار إلى جانب زيادة حجم الصادرات من البترول المصرى طبقا لتصريحات وزير البترول المصرى لهيئة البترول والشريك الاجنبى ، إذ بلغ حوالى نصف مليون برميل يوميا ، الأمر الذى أدى إلى زيادة فى حصيلة الصادرات بمقدار ٥٠٠ مليون دولار ، ولكن مما يجب ذكره هنا أن الزيادة فى أسعار البترول لاتغطى الخسارة المتوقعة فى حصيلة الدخل من السياحة .

أما بالنسبة لإيرادات قناة السويس فهى تحتل المرتبة الثالثة فى ميزان المدفوعات المصرى من حيث الدخل من العملة الصعبة والذى يقدر بحوالى ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١٪ من اجمالى متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات ، وعلى ضوء ما سبق نجد أن إيرادات قناة السويس قد تأثرت نتيجة للحصار الاقتصادى على العراق والكويت المحتلة وتوقف صادراتها من السلع النفطية وغير النفطية ويتضخم حجم المشكلة إذا حدث توقف تدفق البضائع النفطية السعودية ، وفى حالة نشوب حرب فى المنطقة ستكون الآثار على قناة السويس بالغة السوء .

وقد ظهرت زيادة فى إيرادات قناة السويس فى الأيام الأولى للغزو ويرجع ذلك إلى عبور أعداد كبيرة من ناقلات البترول الفارغة لقناة السويس لسرعة الحصول على أكبر كمية من بترول منطقة الخليج قبل أن تتفاقم الأزمة ، هذا بالاضافة إلى العدد الضخم من السفن العسكرية التى عبرت القناة فى نفس الفترة ، وفى هذا الصدد تجدر بنا الاشارة إلى تصريح أدلى به الدكتور بطرس غالى لصحيفة الفيجارو الفرنسية فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٩٠ ، تعرض فيه إلى نقص عائدات مصر نتيجة للغزو العراقى للكويت والعراق بحوالى مليار دولار ، وانخفاض عائدات قناة السويس بحوالى ٤٠٠ مليون دولار ، وأن عائدات السياحة تقل بحوالى ٥٠٠ مليون دولار .

أما بالنسبة لتأثير الغزو العراقى للكويت على الاستثمار والادخار فقد ترك آثارا كبيرة حيث أن الاقتصاد المصرى كان يعانى أصلا من عجز فى قدرته على تجميع مدخرات المصريين وتحويلها إلى استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وخير دليل على ذلك أزمة شركات توظيف الاموال وضياع مدخرات المصريين ، وقدرة تلك الشركات على تجميع المدخرات بدلا من الحكومة ، وجاءت أزمة الخليج لتكشف من عجز الجهاز المصرفى المصرى عن تجميع مدخرات المصريين العاملين بالخارج والمقيمين ، فما أن تم الاجتياح العراقى

للكويت وبدأت حسابات الخسارة الناجمة عن هذا الاجتياح ، حيث قدرت مدخرات المصريين العاملين فى الكويت فى البنوك الكويتية بما يتراوح بين ١٠ - ١٣ مليار دولار تم ايداعها بالدينار الكويتى .

وكذلك تأثرت الاستثمارات العربية فى مصر بسبب الغزو العراقى للكويت ، إذ ألقت هذه الكارثة ظلالا كثيفة على العلاقات بين الدول العربية ، وكانت على سبيل المثال الاستثمارات الكويتية والعراقية داخل مصر تقدر بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه مصرى ، للاستثمار الكويتى ، ٢٦ مليون جنيه مصرى للعراق ، وأغلب هذه الاستثمارات قائمة فعلا ، ولكن الأمر الهام هنا ، هو الاستثمارات الكويتية على وجه الخصوص ، التى كانت رهن التنفيذ ، ونذكر منها على سبيل المثال قرض الصندوق الكويتى لتحويل البنية الأساسية لمشروع استصلاح ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء ، ثم التوقيع عليه بالأحرف الأولى فى يوليه سنة ١٩٩٠ بمبلغ وقدره ٧١ مليون دينار كويتى .

كذلك بلغت قيمة استثمارات صناديق التنمية الكويتية والحكومية حوالى ١٣٠٠ مليون جنيه ، وبالرغم من تصريحات المسئولين الكويتيين بأن الحكومة الكويتية ملتزمة بدفع ما عليها من من التزامات مالية فى الاتفاقيات الخاصة بالقروض والاستثمارات التى عقدت مع الحكومة المصرية .

ولم يقتصر الأمر على الاستثمار العربى فى مصر وإنما تعدى ذلك إلى الاستثمار الأجنبى والعربى فى مصر والدول العربية الاخرى ، إذ أنه بعد معرفة اخبار الغزو بساعات قليلة تسارع المواطنون إلي البنوك لسحب ودائعهم ومدخراتهم وتحويلها إلى الخارج كاجراء احتياطى خاصة فى دول الخليج وطبقا للبيانات المنشورة بعد ذلك فقد تم سحب ما قيمته ٣٠٪ من الودائع فى بعض المصارف ، الأمر الذى أدى إلى معاناة مصارف الإمارات من قيود كبيرة على السيولة المالية ، وهذا يعنى بوضوح أن أثر هذه الأزمة على المدى الطويل سيكون كبيرا ليس على البنوك فقط ، بل على النظام المالى عموما فى الخليج ، الأمر الذى أدى إلى نقص حجم الاستثمارات الأوربية والامريكية فى المنطقة والدول العربية ومصر بالذات .

أما بالنسبة إلى تحويلات المصريين العاملين بالخارج وهو أهم بند من بنود ميزان المدفوعات المصرى ، فقد ذكرنا أنها تبلغ فى قيمتها حوالى ٣٣٠٠بنسبة ٢٩,٨٪ من اجمالى متحصلات وتحويلات المدفوعات عام ٨٨ / ٨٩ ويعتبر هذا البند فى الميزان أكبر مصدر للعملات الاجنبية

فى مصر ، لذلك مما لاشك فيه أن الغزو العراقى أثر على عوائد العمل المصرية بالكويت والعراق ، والذى بلغ حجمها طبقا لتقديرات وزارة العمل المصرية ١٧٩,٥ ألف عامل بالكويت وحوالى ٦٠٠ ألف عامل بالعراق وتعتبر تحويلات العاملين المصريين بالكويت من أهم مصادر التحويلات نظرا لأنهم من الخبراء والمستشارين والفنيين الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة .

وقد قدرت وزارة التأمينات المصرية ووزارة القوى العاملة هذا النقص بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار وذلك على النحو التالى :

١٠٠٠ مليون دولار نتيجة توقف تحويلات المصريين العاملين بالعراق وعددهم يقرب من مليون مواطن ، وكذلك ٦٦٠ مليون دولار نقصًا فى تحويلات المصريين العاملين بالكويت وعددهم حوالى ٢٠٠ الف مواطن ، وكذلك ٧٤٠ مليون دولار نقص فى تحويلات المصريين العاملين فى الأردن والسعودية ودول الخليج الأخرى ، كذلك النقص فى حصيلة الضرائب على الدخل للعاملين بالخارج ويقدر هذا النقص بحوالى ٢٨,٥ مليون جنيه ، هذا فضلا عن الإنخفاض المتوقع فى حصيلة الوارد من تصاريح العمل والتأمينات الاجتماعية .

وقدر مجموع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن فقد مدخرات العاملين المصريين بالخارج أى بلدان الأزمة والتى قدرت بما يتراوح بين ١٢ - ١٥ مليار دولار ، هذا فضلا عن خسائرهم فى ممتلكاتهم ومستحقات ومكافآت نهاية الخدمة والتى تزيد قيمتها عن عشرة مليارات دولار ، وكذلك الزيادة المالية المطلوبة لتوفير الخدمات من الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الاساسية وتقدر هذه الزيادة بحوالى ١٢٥٠ مليون دولار ، كذلك زيادة معدلات التضخم بسبب عودة العاملين المصريين .

وهكذا وجدنا أن مجموعة كبيرة من الآثار السلبية الناتجة من أزمة الخليج والتى تمثلت بصورة مباشرة وغير مباشرة بعودة الحالة المصرية والتى يمكن تصورها من ثلاث مراحل لحركة العمالة العائدة وهى مرحلة نقل العائدين ، ومرحلة استقبالهم فى مصر ، ومرحلة استيعابهم من حيث توفير فرص عمل لهم .

أما بالنسبة للمرحلة الأولى وهى مرحلة نقل المصريين العائدين إلى أرض الوطن ، فقد تمت هذه العملية برا وبحرا وجوا ، وقد ساهمت كثير من الدول الصديقة لمصر فى تحمل نسبة من تكاليف عملية النقل هذه والتى قدرتها بعض الدراسات الاقتصادية بحوالى ٣٠٠ دولاراً لنقل الفرد الواحد .

والمرحلة الثانية وهى مرحلة الاستقبال وقد ترتب على هذه المرحلة العديد من المشاكل والتى ظهرت أثناء العمل وأهمها حصر أعداد العائدين والتعرف على خصائص أعمالهم ، وقد قامت الاجهزة المصرية المختصة بالعمل المطلوب ، كذلك واجهت الجهات المختصة مشكلة أخرى وهى تقدير مستحقاتهم تمهيدا لاتخاذ الاجراءات السياسية والدولية اللازمة للمطالبة بها واستعادتها .

كذلك كانت هناك مشكلة ثالثة وهى توفير احتياجات العائدين من سلع وخدمات عاجلة (أغذية) أدوية أماكن إقامة مؤقتة ، خاصة أن معظمهم قد فرّ تاركا كل أمواله وممتلكاته بدول النزاع ، وكان من نتيجة ذلك أن اجراءات الحصر والتصنيف ، بعد أن تمت مبدئيا اتضح أن المؤشرات الاولية للتحليل لمهن العائدين تشير إلى أن حوالي ٩٠ ٪ من جملة العائدين من الكويت ، ٩٦٪ من جملة العائدين من العراق ، غير مرتبطين بوظائف بالحكومة أو القطاع العام ، وأن أكثر من نصفهم من العمالة العادية والحرفية .

لذلك أخذت الحكومة المصرية بعدة حلول سريعة ومتوسطة وطويلة الأجل ، أما بالنسبة للسياسة قصيرة الأجل فانها تتمثل فى محاولة إعادة توظيف نسبة من هؤلاء العائدين فى اعمالهم السابقة بالحكومة والقطاع العام ، كذلك اعتماد سياسة التدريب المهنى التحويلى للعمالة العائدة لأمتصاصها بالأنشطة الانتاجية التى تحتاجها أسواق مصر .

أما بالنسبة للسياسة متوسطة الأجل فهى تركز على خلق وتشغيل الطاقات الانتاجية التى تستوعب العمالة العائدة بعد إعادة تأهيلها وتدريبها.

وقد قدرت وزارة القوى العاملة والتدريب الأعباء المتوقعة على الموازنة العامة للدولة ١٩٩٠ / ١٩٩١ فى هذا المجال بحوالى ١٨٩ مليون جنيه زيادة فى الأجور السنوية نتيجة عودة العاملين فى الحكومة ، هذا عدا نفقات التدريب التحويلى ، كذلك قدرت الاستثمارات الاجمالية المطلوبة لتشغيل العمالة العائدة بحوالى ٤ مليارات دولار ، كما أن هناك زيادة متوقعة فى أعباء الدعم السلعى للمواد الغذائية والبترول نتيجة عودة هذه الأعداد بشكل مفاجئ ودخول ما يزيد عن ١٧ ألف سيارة .

وجدير بالذكر أنه فى حالة عدم امكانية توظيف العمالة العائدة من الخارج فى محاولات منتجة تضمن زيادة حقيقية فى الانتاج فان تيار الدخول النقدية الحديث سوف يمارس آثاره التضخمية فى الاقتصاد المصرى ، وعلى الرغم من تركيز التحليل على الخسائر الناجمة عن

عودة العمالة المصرية ، إلا أن هذا لايعنى عدم وجود آثار إيجابية لهذه الظاهرة ؛ فالثروة البشرية العائدة تتضمن عمالة ماهرة ومؤهلة من التخصصات المطلوبة فى مصر العمل فى مصر سواء فى المجال الحرفى أو الزراعى أو فى المجال الخدمى ، ولاشك أن التخفيف من حدة الآثار السلبية للعودة وتزايد حجم الآثار الايجابية لها يتوقف إلى حد بعيد على قدرة الاقتصاد المصرى وفعالية السياسات المتبعة فى استيعاب هذه العمالة العائدة بما يساهم فى تخفيض تكلفة الانتاج ويزيد الطاقات الانتاجية للحد من الميول التضخمية ومشاكل البطالة .

آثار أزمة الخليج على الاقتصاديات العربية

أما عن الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج ، فانه من المؤكد أن هذه الآثار سوف تمتد إلى فترات طويلة حتى بعد انتهاء أزمة الخليج وجلاء القوات العراقية من العراق ولذلك نستطيع أن نحدد الآثار الاقتصادية للغزو العراقى فى الشكل الآتى :

١- تزايد معدلات انخفاض الناتج الاجمالى العربى ، وخاصة أن العراق والكويت يسهمان بحوالى ٢١٪ من الناتج القومى الاجمالى للدول العربية ، فتوقف كل من الاقتصاد الكويتى والعراقى شبه التام نتيجة للحصار الدولى عليهما ، وتوقف ضخ البترول وتصديره وتوقف استيراد مستلزمات الزراعة والصناعة سيؤدى بلاشك إلى ضعف مساهمتهما فى الناتج الاجمالى العربى فى فترة الأزمة وبعدها .

٢- نتيجة انخفاض الناتج القومى فى البلدان الغربية ، انخفضت أسعار العملات بمعدلات متفاوتة ، ولكن الدينار الكويتى والدينار العراقى لحقت بهما خسائر فادحة .

ومن ناحية أخرى فان التبادل التجارى بين الدول العربية بعضها وبعض كاد أن يتوقف تماما ، ولو أنه فى الأصل ضعيف بالنسبة للتبادل مع أوربا وغيرها من الدول الصناعية ، ولكن حتى هذه النسب الضعيفة لم تخلُ من هبوط حتى كادت تتوقف تماما بعد أن تقطعت أسباب الإتصال بين الاتحادات السياسية والاقتصادية القائمة فى ذلك الوقت ، الاتحاد الخليجى ، الإتحاد العربى ، الاتحاد المغاربى ، حيث كان الأمل معقوداً على هذه التجمعات ثلاثة ، باعتبارها تجسيدا واقعيا لدعوات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى وباعتبارها الوسيلة المثلى القادرة على إخراج المنطقة من عثرتها ، وتدعيم الجهود التنموية المبذولة داخل هذه البلدان .

وهذا ما يدفع للاعتقاد ، بأن العالم العربى يشهد تعزيز التعاون مع العالم الغربى ، على حساب التعاون الاقتصادى العربى ، الأمر الذى يزيد من حدة التبعية والاعتماد على الخارج بصورة أكبر بكثير مما سبق ، والأهم من ذلك سيادة الشعور بعدم الاطمئنان والخوف من الطرف العربى ، وبالتالى البحث عن طرف أجنبى آخر ، قادر على ضمان الحماية ، والأمن لهذه الأنظمة ، وتظهر هذه الصورة بوضوح داخل الاقطار الخليجية التى تمتلك ثروات بترولية طائلة، تجعلها عرضة دائما للاخطار والتهديدات ولكنها لاتملك فى نفس الوقت ، إمكانية الدفاع عن نفسها ، ولذلك فلم يكن مستغربا أن تستظل هذه البلدان بالحماية الاجنبية والامريكية والتى تضمن لها الاستمرار .

وكذلك تتضح خطورة هذا الأمر ، إذا ما أخذنا بالحسبان أن الطريق الوحيد أمام المنطقة العربية للخروج من أزمتها والتنمية على المستويين القطرى والقومى ، لن يتم إلا عبر تكامل اقتصادى شامل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المصالح الاقتصادية للمنطقة ، وأوضاعها الحالية ، وهو لن يتم إلا عندما تعى الاقطار العربية ضرورة وأهمية تعزيز العلاقات مع بعضها البعض ، عن طريق إعطاء الجامعة العربية ومؤسساتها الصلاحيات المختلفة التى تمكنها من وضع المصلحة القومية بعين الاعتبار . لذلك نرى أنه باستثناء مجلس التعاون الخليجى ، اختلفت الآراء داخل المجلسين الآخرين بين التأييد للكويت والوقوف على الحياد أو تأييد العراق .

ومن ناحية أخرى شهدت العملات الحرة الكبرى تذبذبات كبيرة حيث تذبذب الدولار صعودا وهبوطا كلما تذبذبت احتمالات المواجهة العسكرية ، أما الين اليابانى فان قيمته تجاه العملات الحرة الأخرى تذبذبت باتجاه الهبوط غالبا نظرا لأن اليابان تعتمد على واردات النفط وغيرها فى سد احتياجاتها من النفط وفى ظل ارتفاع أسعاره حاليا ، واحتمالات توقف أعمالها .

لذلك أدت حالة القلق هذه إلى المخاوف بين المستثمرين وحائزى الأسهم مما أدى بالتالى إلى تذبذبات كثيرة باتجاه الهبوط فى فى بورصات العالم الكبرى مثل بورصات نيويورك وطوكيو ولندن وفرانكفورت وباريس ، حيث بدأت تتصاعد حركة التخلص من الأسهم بالبيع بينما كانت حركة الشراء أقل مما يؤدى إلى انخفاض أسعار الأسهم .

وحتى يوم ٢٦ اغسطس بلغت الخسائر الأسمية فى قيمة الأسهم فى بورصة نيويورك نحو ٥٥٠ مليار دولار إذا قورنت هذه القيمة بمثلها يوم ١٧ يوليو السابق على الأزمة ، أى أن الأزمة فى بورصة نيويورك أدت إلى فقدان ١٧٪ من قيمتها فى هذه الفترة المحدودة ، كما أن

البورصات العالمية الباقية تأثرت بأزمة الخليج مثل بورصة لندن ، وكان انخفاض اسعار الأسهم أكبر فى بورصة طوكيو بالمقارنة بما حدث فى بورصة لندن ، نظرا لأن اليابان دولة مستوردة للنفط بدرجة كبيرة ، والنتائج المتوقعة لذلك أن اليابان ومنشآتها الحيوية الاقتصادية ستتأثر تأثرا كبيرا بسبب انخفاض الطاقة اللازمة لاستهلاكها وارتفاع أسعارها بينما تعد بريطانيا مصدرا كبيرا للنفط وبالتالى ستستفيد من ارتفاع أسعاره بصفة عامة رغم أن بعض شركاتها ستتأثر سلبيا من ارتفاع اسعار النفط .

وتأتى أهمية المنطقة الاستراتيجية بالنسبة للعالم كله حيث أنها تمثل المصدر الأساسى للنفط العالمى ، فمن المعروف أن الاقطارالمصدرة للنفط والاعضاء فى منظمة أوبك تملك ٧٦,٦٪ من الاحتياطى النفطى العالمى البالغ ٩٩١ مليار برميل ، مخزون المملكة العربية السعودية ، وحدها يمثل ٢٥,٧ ٪ منه وتقدر هذه النسبة بـ « ٢٥٥ مليار برميل» يليها العراق بـ ١٠٠ مليار برميل وهى حوالى ١٠,١٪ من الاحتياطى والامارات ٩٨ مليار برميل ٩,٩٪ والكويت ٩٤ مليار برميل ٩,٥٪ وبالمقابل فان احتياطى النفط المؤكد لم يتجاوز ٣,٣٪ من الاحتياطى العالمى ، وهذه النسب من الاحتياطى تؤكد على أهمية هذه المنطقة بالنسبة للعالم اجمع .

أما فوائض الأموال الخليجية فهى تذهب إلى البنوك الأوربية والامريكية حيث تحفظ وتستثمر هناك ويعاد تشغيلها فى أنحاء العالم وتستفيد منها هذه البنوك وهذه الدول وتتركز معظم هذه الاستثمارات فى البلدان الأوربية ٢٠٪ والسوق البريطانية ١٤٪ والولايات المتحدة ١٣٪ بالاضافة إلى الاستثمار فى اليابان ودول جنوب شرق آسيا بحوالى ١٨ ٪ ، أما الباقى فيتوزع على الدول النامية ١٣٪ وصندوق النقد والبنك الدوليين ٧,٦٪ .

كذلك فان معظم الودائع العربية تتركز فى الودائع المصرفية والأوراق المالية ، وذلك إما تخوفا من رد الفعل السياسى للاستثمار المباشر فى البلاد الاجنبية ، هذا بينما تأثرت الاستثمارات العربية البينية من ثلاثة بلدان أساسية هى السعودية التى تمثل المركز الأول من حيث استثماراتها بالمنطقة والبالغة ٤٥,٩ مليون دولار ، يليها ليبيا بحوالى ٣٨,١٪ مليون دولار ، والكويت بحوالى ٣١,١٪ مليون دولار .

ونلاحظ هنا أن هذه الاستثمارات تركز بالدرجة الأولى على المعاملات المالية و حيث تذهب استثمارات كل دولة إلى طرف أو إثنين على الأكثر ، وذلك وفقا لمدى تطور وطبيعة العلاقة بين الطرفين ، والأهم من ذلك أن هذه الاستثمارات تتسم بالضعف الشديد من حيث الحجم لم

يتجاوز ٧٪ من اجمالى الاستثمارات العربية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى ضعف وعجز الاسواق العربية فى الأساس هذه الاستثمارات.

لذلك يمكننا القول أن الغزو العراقى للكويت سيترك كثيراً من الآثار السلبية على اقتصاديات المنطقة لعدة سنوات قادمة وسيكون مجال الاستثمار أكثر المجالات تضررا جراء هذه الأزمة ، فمناخ الاستثمار فى الدول العربية كان يعانى من فقدان الثقة ، وهذه الأزمة تقضى على الحد الأدنى الذى كان موجودا .

ونتيجة لهذا الغزو المفاجئ سارعت قطاعات من المواطنين فى دول الخليج نحو البنوك والمصارف بسحب ودائعهم وتحويلها إلى الخارج كاجراء احتياطى ، فعلى سبيل المثال وطبقا للبيانات المنشورة أنه قد تم سحب نسبته ٣٠٪ من الودائع فى بعض المصارف ، الأمر الذى أدى إلى معاناة مصارف الامارات من قيود كبيرة على السيولة المالية ، كذلك حدث فى دول الخليج مجتمعة مما أدى إلى نقص شديد فى السيولة وتضخم بنوك أوربا بالأموال المتدفقة عليها .

كما أدى قرار الحظر الاقتصادى على العراق إلى الاضرار بالدول التى كانت ترتبط بعلاقات اقتصادية معه ، وإذا تركنا الدول الرأسمالية عالية الصناعة المتضررة من ذلك الحظر جانبا باعتبارها أنها هى التى دعت إلى ذلك الحظر وهى دول امريكا وأوربا ، فإن المتضررين الحقيقيين من ذلك الحظر هى تركيا والبرازيل ورومانيا والأردن وبولندا والصين والهند ومصر وماليزيا وبلغاريا ، أما بالنسبة لحظر التعاون الاقتصادى عامة مع العراق فان هناك دولاً أخرى تضررت منه وبالذات الدول التى كانت ترتبط بقيود لتنفيذ مشروعات واستثمارات فى العراق .

وتجدر الاشارة إلى أن العديد من الدول أسرعت إلى حصر خسائرها من التزامها بالحظر المفروض على العراق ، وبادرت بمطالبة الدول المعنية بالحظر وهى دول مجلس التعاون الخليجى، ودول التحالف الغربى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بأن تقوم بتعويضها عن تلك الخسائر التى تم تقديرها فى غالبية الاحيان بصورة مبالغ فيها ، فقد طالبت تركيا مثلا بنحو ستة ملايين من الدولارات وتعويضا لخسائرها رغم أن كل صادراتها للعراق تبلغ مليار دولار ، كما أن خسائرها بسبب اغلاق خط انابيب البترول وتوقفها من شراء النفط العراقى لاتتجاوز ٤٠٠ مليون دولار .

كذلك طالب الأردن وهو من الدول المتضررة بنحو ٣,٥ مليار دولار أى ما يوازى دخله كله تعويضا عن خسائره من الالتزام بالحظر المفروض على العراق ، وقد طرحت الادارة الامريكية خطة لتعويض الدول التى اضيرت من الحظر على أن يشارك فيها اليابان والمانيا والسعودية والامارات وحكومة المنفى الكويتية وكوريا الجنوبية ، وبعض الدول الأوربية .

وعلى الجانب الآخر فقد تلقت المصارف الدولية تعليمات بعدم عمليات منح خطوط ائتمان لمنطقة الخليج لأنها اصبحت منطقة خطرة ، فى نفس الوقت عزمت معظم المصارف على تجنب دخول منطقة الخليج ، فمثلا بنك أوف «امريكا» قرر نتيجة لتلك الأزمة إغلاق وحدته المصرفية فى البحرين فى أواخر اغسطس سنة ١٩٩٠ ، بعد وجود استمر أربعة عشر عاما ، ثم بدأت بيوت الأسهم والمصارف اليابانية ترحيل موظفيها وذلك تمهيدا لتخفيض وجودها فى المنطقة .

وكذلك يجب الاشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود أرقام رسمية ومحددة حول حجم الاموال المسحوبة خلال هذ الفترة إلا أن بعض التقديرات الدولية تشير إلى أنها قد تصل إلى ١٥ مليار دولار ، خاصة من السعودية ودول الخليج الاخرى ، وما ساعد على ذلك تحرك المصارف العالمية لاجتذاب هذه الاموال الهاربة من مواطنها .

كذلك تم تجميد برامج العون الانمائى العربى التى كانت تشكل دعما هاما لاقتصاديات عدد من الدول العربية ، مع نهاية عام ٨٩ ارتفع المجموع التراكمى للعمليات التحويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية ليبلغ ٢٨,٩ مليار دولار محققا زيادة قدرها ٧,٤ ٪ مقارنة بحوالى ٦,١ ٪ عام ١٩٨٨ ، وتمثل العمليات التحويلية المتراكمة للصندوق الكويتى ٢٠,٦٪ من اجمالى العمليات التحويلية ، حيث أن كل ذلك توقف تماما .

أزمة الخليج وسوق النفط الدولية

منذ أن بدأت أزمة الخليج الراهنة تأثر سوق النفط الدولية بصورة كبيرة حيث ارتفعت اسعار النفط من ١٧ دولار للبرميل قبل استيلاء العراق على الكويت إلى نحو ٣٢ دولار للبرميل فى اقصى ارتفاع ، وهو ما يعود باسعار النفط الى ذروة لم تبلغها منذ بداية الثمانينات ، وبصفة عامة فان اسعار النفط اصبحت تدور فى وقت الأزمة حول ٢٧ دولار للبرميل ، ويذكر أن أسعار النفط لم تكن تتجاوز ١٤ دولار للبرميل قبل بدء التهديدات العراقية للكويت

والامارات فى يوليو ١٩٩٠ بسبب تجاوزهما لحصصهما الانتاجية ، ومما يسفر عنه من تخفيض اسعار النفط والاضرار بالدول المنتجة كبيرة الاعباء .

وجاء الغزو العراقى للكويت والحظر الذى فرض على الصادرات العراقية والكويتية من البترول لتثير موجة من المخاوف فى الغرب والولايات المتحدة الامريكية ، خاصة بعد الزيادة الضخمة فى أسعار البترول التى تخطت حاجز الـ ٤٢ دولار للبرميل ، وقد اثار هذا الغزو الذى وقع فى وقت سئ بالنسبة للاقتصاد الامريكى ، عدة تساؤلات حول المستقبل وخاصة فيما يمكن أن يحدث فى حالة سيطرة العراق على حقول البترول فى منطقة الخليج ، فى الوقت نفسه تزايدت المخاوف فى الولايات المتحدة من تعرض الاقتصاد الامريكى لحالة ركود ، إذا استمرت الاتجاهات الحالية فى أسعار البترول إلى الزيادة ، حيث أكدت أبحاث الخبراء فى تحليلاتهم أن الانخفاض فى سعر البرميل بمقدار ٥,٤١ دولار فى يوم واحد وهو اضخم انخفاض يتحقق فى سعر هذه السلعة الاستراتيجية ، وأن أوضاع اسعار البترول الخام فى الفترة الاخيرة بأنها اسعار سياسية فى المقام الأول ترتهن بردود الأفعال الدولية للتصريحات والمواقف السياسية للقوى المؤثرة فى احداث الخليج العربى وأن ارتفاع الاسعار البترولية يرتبط بالاحاديث التى ترجح اشتعال القتال فى المنطقة وتبنى الحل العسكرى للمشكلة وأن انخفاض الاسعار يرتبط بترجيح أحاديث الحلول الدبلوماسية والسياسية .

وعندما صدرت قرارات مجلس الأمن بالحصار الاقتصادى على العراق والكويت ، اصبح هذا الحصار ضربة قاسية للاقتصاديات العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص ، إذ أنه من المعروف أن منطقة الخليج تضم اضخم مخزون استراتيجى للنفط فى العالم ، واستمرار النشاط النفطى فيها يرتبط بشكل أساسى بالاستقرار والتطور الاقتصادى فى بلدان المعمورة الأمر الذى أدى إلى حدوث ارتباك فى كافة المجالات الاقتصادية فى العالم وذلك تمثل فى ارتفاع اسعار النفط وتذبذبت قيمة العملات الرئيسية فى العالم ، ثم انهيار قيمة عملات عربية ، وما إلى ذلك من الخسائر ، ومن آثار وتدعيات سلبية على الاقتصاد العربى والذى أضرّ باكثر من أزمة بسبب ارتفاع وتدنى اسعار النفط حسب الأزمات العالمية .

ولذلك فانه يجدر بنا الاشارة إلى أن أزمة الخليج هذه هى سلسلة من التحويلات التى شهدتها سوق البترول منذ صدمة سنة ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، فبعد أن كانت منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» هى التى تسيطر على الأسعار بمقتضى العقود طويلة الأجل مع شركات

البترول الموزعة وجدت الدول المنتجة أنها فى استطاعتها أن تبيع باسعار أعلى فى السوق الفورية ، وساعدها على ذلك احجام المشترين عن الشراء ، حين تكون ناقلات النفط فى عرض البحر ، خوفا من انخفاض السعر اثناء الرحلة الطويلة من الشرق الأوسط ، وفقد النفط السعودى جزءا كبيرا من سوقه بعد أن فضلت الشركات الامريكية فنزويلا والمكسيك القريبتين ، لذلك كله بدأت السعودية تعيد النظر فى أسلوبها لاستعادة اسواقها ، وبالفعل نجحت فى ذلك فى منتصف الثمانينيات ، واليوم يمكن تحديد السعر عند التفريغ فى محطة الوصول عن طريق مقارنة الاسعار بالاسعار الفورية فى السوق وقد أدت المنافسة الشديدة «قبل أزمة الخليج» فى كل خطوة من الخطوات إلى خفض الاسعار .

ولكن ليس كل الدول انخفض انتاجها من البترول انخفض دخلها من النفط فمثلا الاتحاد السوفيتى كان يصدر ١٢,٢ مليون برميل فى اليوم وصدر حوالى ٢١٪ منها وبذلك حصل عائدات تقدر بحوالى ١٣,٦ بليون دولار .

أما المملكة العربية السعودية فقد قررت زيادة انتاجها من البترول لسد النقص فى الانتاج العالمى وذلك بتوقف تصدير بترول العراق والكويت ، وقد استفاد كثير من المنتجين بالقفزة فى اسعار البترول والتى قفزت من ٢١,٥٥ دولار للبرميل إلى ٣٠,٩ دولار للبرميل لبترول غرب تكساس « على أساس التصنيف الامريكى للخام» منذ الغزو العراقى للكويت ويقدر الخبراء الغربيون المهتمون بشئون البترول ، أن الانتاج اليومى العالمى من النفط سيبقى عاجزا بمقدار مليون برميل رغم كل الجهود لاحتواء هذه الأزمة ، وقد واصلت السعودية جهودها لعقد اجتماع طارئ للأوبك مستفيدة من وضعها التقليدى كقوة ذات نفوذ فى المنظمة منذ أن أعلنت فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٩٠ عن رفعها لانتاجها اليومى من ٥,٤ مليون برميل فى اليوم بمقدار ٢٠ مليون برميل فى اليوم لتعويض نصف الكمية التى افتقدها سوق النفط بسبب الغزو العراقى للكويت .

أما دولة فنزويلا فهى دولة منتجة للبترول من الدرجة الأولى ولكنها خارج دائرة الخليج وانتاجها الذى يقارب ٥٩ مليون برميل فى العام تبدو فى موقف قوى لتقديم انتاج مساعد فى الأزمة ، فقد زادت إنتاجها اليومى ٥٠٠,٠٠٠ برميل فى اليوم ، وقد أبدت أنها على استعداد فورى لزيادة اكبر من ذلك فى حالة عدم اتخاذ موقف جماعى فى أوبك يصل بهم إلى اتفاق على سقف الانتاج البترولى ، لذلك تتوالى جهود فنزويلا مع اعضاء أوبك للوصول إلى

اتفاق ، قبل أن تقوم باتخاذ موقف منفرد ، وقد ظلت فنزويلا تحارب حتى قبل أزمة الخليج من أجل زيادة الانتاج موضحة أن حصتها المقررة بـ ٨,٦ من انتاج الأويك الكلى تعتبر منخفضة جدا .

والخبراء الغربيون يحللون هذا الموقف من فنزويلا بسبب ديونها الخارجية التى تقدر بـ ٢٢ مليون دولار ، وأنها لذلك لاتريد إهدار الفرصة وضياع عائدات النفط ، لذلك يقدر الخبراء أن الزيادة الجديدة فى الأسعار اضافة إلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل كزيادة فى الانتاج يمكن أن تعطى اقتصاد فنزويلا عائدا يقدر بـ ٢,٤ بليون دولار ، الأمر الذى يمكنها من استخدام بعض هذا العائد فى برنامجها الاقتصادى الصارم الذى كان قد فرض منذ ١٨ شهر . أما بالنسبة لدولة كنيجيريا وهى دولة بترولية متميزة فهى تنتج ٢٠٠ ألف برميل يوميا ، زادت أثناء الأزمة إلى ١,٨ مليون برميل تعويضا لما نقص فى السوق .

أما بالنسبة لبريطانيا وهى دولة بترولية من الدرجة الأولى فانها تنتج ٢ مليون برميل فى اليوم ولكنها لاتستطيع زيادة هذه الكمية الزيادات التى طرأت على الأسعار فانها ستحصل على ٢ مليون دولار اضافية على عائداتها القديمة فى العام ولكن للزيادة مشاكلها ، فبينما ستنجح الموارد الجديدة فى خلق فرصة لتخفيض العجز فى موازنتها تبقى مخاطر انفجار التضخم باقية .

أما بالنسبة للمكسيك فقد قامت المؤسسة البترولية المملوكة للحكومة فيها بتخفيض انفاقها على الانتاج من ٦ بلايين دولار فى العام سنة ١٩٨٣ إلى ما يزيد قليلا عن بليون دولار فى العام ، وقد انخفض نتيجة لذلك انتاجها إلى ٢,٥ مليون برميل فى اليوم بعد أن كان ٣ بلايين برميل فى اليوم حتى نهاية سنة ١٩٨٣ وقد وعدت المكسيك بزيادة إنتاجها بمقدار ١٠٠ الف برميل فى اليوم ولمدة شهرين فقط ، وبرغم الزيادات المتوقعة فى الأسعار فالاقتصاد المكسيكى لن يستطيع وفق تقديرات الاقتصاديين من الوصول إلى مرحلة التشبع ، فقد تساعد الأسعار الجديدة فى زيادة صادرات المكسيك التى تنوء بديون تبلغ ٨٠ بليون دولار كزيادة فى دخلها من الصادرات ، ولكن نفس الاسعار ستسبب انخفاضا فى نمو الاقتصاد الامريكى حيث أن الولايات المتحدة الامريكية هى أكبر شريك تجارى للمكسيك ، وقد يؤدى تخفيض الطلب الامريكى إلى الغاء الافادة المكسيكية من زيادة الاسعار بقدر كبير.

وهكذا نجد أن أزمة الخليج منذ اشتعالها مارست تأثيرات كبيرة على أوضاع الاقتصاد الدولى بدءا من التأثير على اسعار النفط والعملات وحركة التعامل فى البورصات مرورا بتأثيرها الشديد على اقتصاديات البلدان التى كانت لها علاقات وثيقة بكل من العراق والكويت إلى التأثير فى معدلات النمو الاقتصادى فى العالم وفى حركة التجارة الدولية وقضية الديون .

وهكذا نجد أن الأرقام الأساسية فى انتاج البترول تؤكد على حقيقة اساسية وهى أن النفط الخليجى سيظل المصدر الاساسى للأسواق الدولية عموما ، وأوربا الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص فاذا ما أضفنا الى ذلك احتمالات تزايد الطلب على الطاقة والنفط داخل البلدان المستهلكة ، وعدم وجود البديل المناسب للنفط حتى الآن سوف تتضح لنا أهمية النفط الخليجى ، وبالتالى خطورة ترك الأمور دون سيطرة وتحكم فى مقاليد الأمور بالنسبة للأطراف المستهلكة الأمر الذى يعطى « للنفط » خاصية تميزه عن السلع الأولية الأخرى التى تصدرها البلدان المختلفة ، حيث يزداد العامل السياسى بصورة أكبر بكثير عن غيره من تلك السلع وهو ما دفع أمريكا وأوربا والعالم كله للوقوف ضد العراق لمحاولته السيطرة على بترول الكويت ودول الخليج .

أزمة الخليج وبورصات العالم

تأثرت أسواق الأوراق المالية الكبرى فى العالم بصورة كبيرة بأحداث الخليج ، حيث أدت تلك الاحداث وتداعياتها من ارتفاع اسعار النفط ، وحشد القوى العسكرية من بعض الدول العربية والغربية فى مواجهة الجيش العراقى إلى حالة من القلق بين المستثمرين وحائزى الأسهم.

ولم يقتصر الأمر على ذلك ففى المقابل نجد دولاً استفادت من ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج وهناك دول تضررت من ذلك وهى الدول المستوردة للنفط مثل اليابان والولايات المتحدة وايطاليا وفرنسا والمانيا الغربية وغيرها من الدول الصناعية عالية التطور والمستوردة للنفط ، كذلك فان البرازيل والهند وكوريا وغيرها من الدول النامية المستوردة للنفط تعرضت لاضرار اقتصادية من جراء ارتفاع أسعار النفط . وإذا كانت الدول الراسمالية عالية التطور لديها القدرة على مواجهة الأزمة وتحمل الخسائر فان الدول النامية وبخاصة الهند قد عانت بصورة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط .

ومن بين الدول التى ستحقق فوائد اقتصادية ضخمة من الأزمة يأتى منتجو ومصدرو النفط الذين لم تؤثر الأزمة فى تدفق صادراتهم مثل الاتحاد السوفيتى ، نيجيريا ، الجزائر ، المكسيك ، ليبيا ، فنزويلا ، إيران ، اندونيسيا وانجولا والصين ودول الخليج باستثناء العراق والكويت .

وعلى الجانب الآخر طالبت الولايات المتحدة الامريكية منذ اندلاع الأزمة الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية بزيادة الانتاج لايقاف ارتفاع الاسعار ورغم أن المخزون النفطى يبلغ ٥٩٠ مليون برميل تعادل ٦٥ يومًا من الاستهلاك الامريكى ، ونحو ٩٠ يومًا من الاستيراد ، فان الادارة الامريكية قاومت بشدة الاتجاهات التى دعت لاستخدام المخزون النفطى فى الوقت الراهن لايقاف ارتفاع الاسعار حيث كان البعض قد دعوا إلى أن تبيع الولايات المتحدة بالمزاد نحو مليون برميل يوميا ولمدة ثلاثة شهور بما يساهم فى زيادة الايرادات الحكومية الامريكية ومن ناحية أخرى يساهم فى إيقاف ارتفاع اسعار النفط ، كما أن الاحتياطى الامريكى سوف يبقى على حاله ، لكن وزارة الطاقة الامريكية رفضت هذه الدعوة وبررت ذلك بعدم وجود أزمة فى امدادات النفط ومع تداعيات أزمة الخليج على الولايات المتحدة فى مجال النفط تزايدت المطالبة بضرورة رفع الاحتياطى الاستراتيجى الامريكى من النفط ، لذلك فانه كان من المتوقع نتيجة لذلك رفع هذا الاحتياطى من ٧٥٠ مليون إلى بليون برميل من النفط وذلك اثناء تصويت الكونجرس على ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٩٠ .

وعلى صعيد آخر فقد شهدت بورصة لندن اندفاعا كبيرا من جانب دول الشرق الأوسط على بيع الذهب وأرجعت المصادر هذا الاندفاع إلى انخفاض السيولة النقدية لدى هذه الدول بسبب الأزمة فى الخليج ، وقد ارتفعت أسعار الذهب حيث بلغ سعر الأوقية الواحدة ٤٠٨,٧٥ دولار ، ومن الجدير بالذكر أن سعر الذهب كان قد ارتفع بشكل كبير جدا فى بداية الأزمة ثم عاد إلى الانخفاض ، فقد شهدت بورصات أوربا انخفاضا فى التعامل فى الأسهم والسندات .

كما أن أزمة الخليج جاءت فى ظل نظام اقتصادى دولى جديد ، فى مرحلة التشكل مما يجعله أكثر حساسية تجاه التقلبات الاقتصادية ، والأوضاع الدولية على وجه العموم .

لذلك ظهرت بوادر التضخم وذلك بزيادة المعدل عن الطبيعى ، مما دفع الحكومة اليابانية إلى زيادة أسعار الفائدة لتشجيع الادخار ولتقليل الطلب الاستهلاكى لتخفيض معدلات

التضخم التى يحتمل أن تظهر نتيجة لارتفاع أسعار البترول ، كذلك ظهر التأثر سريعا على الفرنك الفرنسى والمارك الالمانى وإن كان بصورة اقل من الين اليابانى أما الجنيه الاسترلينى فقد كان العملة الوحيدة العالمية التى تأثرت بالايجاب وليس بالسلب من جراء أزمة الخليج بسبب بسيط وهو أن انجلترا دولة مصدرة للنفط وليست مستوردة له ، وبالتالى فانها ستستفيد اقتصاديا من ارتفاع أسعاره فى المدى المباشر على الأقل .

وفضلا عن ذلك فان عددا من الدول المنتجة للبترول سواء فى الأوبك أو خارجها قد زادت من انتاجها وصادراتها البترولية للاستفادة من الارتفاع فى الاسعار وللمساهمة فى سعر النقص الناجم عن الحظر المفروض على صادرات العراق والكويت حاليا .

ولكن بعض خبراء الاقتصاد يرون أن الأزمة ربما أدت إلى نتائج إيجابية فى أسواق العالم كما سترتفع قدرة دول الاوبك على الاستيراد الخارجى وستحصل دول الفوائض البترولية على المزيد من العائدات النقدية فى البنوك العالمية وشراء المزيد من سندات الخزانة الامريكية وغيرها ، وتوجه الجزء الآخر للاستثمار المباشر من الاسواق المالية مما يحسن أوضاع الأسهم والسندات فى البورصات الدولية .

وكذلك وصلت تحليلات الاقتصاديين إلى أن الاستفادة تتواصل حتى فى حالة استمرار الأزمة وسيطرة العراق على بترول الكويت ، وذلك لأن العراق دولة مدينه للدول الصناعية الكبرى بسبب حربها السابقة مع إيران ولذلك تحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات لانفاقها ، على التنمية والتعمير وما يتطلب ذلك من واردات من الخارج ، كما أنها فى نفس الوقت مدينة للسعودية ودول الخليج ويمكن لها فى هذه الحالة أن تنتقل من وضع المطالبة بالغاء هذه الديون والتى تقدر بعشرات المليارات من الدولارات إلى وضع آخر وهو سدادها ولو على عدة مراحل أو سداد الجزء الرئيسى منها ، مما يوسع بالتالى من دائرة المستفيدين ، خاصة وأن أمريكا والعالم الغربى ، هو أول المستفيدين من كل ذلك سواء بتجميد الأرصدة الكويتية البالغة الضخامة لدى مؤسساته المالية كما يستفيد بقدر أكبر من نشاط الاستثمارات الكويتية والحكومية الخارجية والتى تضخمت فى السنوات الاخيرة إلى حد أن عائداتها السنوية اصبحت تفوق عائد الصادرات النفطية على المستوى العالمى .

وهكذا نجد أن الدول الغربية سواء الأوربية أو الولايات المتحدة هى المستفيدة من الأزمة فى كلتا الحالتين سواء فى حلها سلميا وعسكريا.

الفصل السابع

خريطة القوى العسكرية فى منطقة الخليج بعد الغزو

خريطة القوى العسكرية والمحلية والدولية
فى منطقة الخليج بعد الغزو

العراق وقدرته العسكرية

منذ الغزو العراقى للكويت والحل العسكرى هو أحد الحلول الممكنة للمشكلة وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية والاقتصادية التى تحيط بالموقف ، إلا أن هناك عدة اعتبارات عسكرية تحدد أبعاد مواقف الأطراف إلى حد كبير ، خاصة بعد أن دخل اجتياح العراق للكويت شهره الرابع دون الوصول إلى حل سلمى ، وقد وصلت الأزمة إلى مرحلة جديدة ، على حد تعبير وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر وذلك بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية .

وهكذا نجد أن منطقة الخليج العربى ، أصبحت مسرحا لهذا التجمع الضخم من القوى العسكرية البرية والبحرية والجوية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما لم يسبق من قبل أن كانت بنية النظام الاقليمى العربى معرضة للتغيير والتدمير بفعل التفاعلات العسكرية داخلها مثلما كانت معرضة هذه الأيام ، فحجم الحشد العسكرى فى المنطقة يفوق أى هدف ، أو مجرد عرض للقوة أو اثبات الوجود أو حتى الردع الدفاعى مما دعا المحللين العسكريين الى القول بأن هيكل النظام الدولى خلال التسعينات يتحدد حاليا فى منطقة الخليج .

لذلك قيل وكتب الكثيرين عن حرب الخليج ، وتبقى الحقيقة الساطعة أن العالم كله على مختلف سياساته لم يستطع تفادى حرب سوف يذهب ضحيتها المباشرة آلاف الناس قتلى وبلايين الدولارات من اموال العرب والتى توصف فى هذه الحالة بأنها أكبر كارثة ، فكيف اندلعت هذه الحرب ومن شارك فيها ، وما هو حجم القوات المشاركة من كل جانب ، وما هو دور الأمم المتحدة وأوربا والعرب وامريكا فى ذلك ، ثم ما هى النتائج القريبة والبعيدة المدى لهذه الحرب وما هى العبرة التى ينبغى استخلاصها عسكريا وسياسيا ، عربيا ودوليا وما علاقة الالتزام الامريكى باطلاق عملية السلاح فى الشرق الاوسط وحرب الخليج .

لذلك نستعرض أولا الحشد العراقى بشئ من التفصيل باعتبار العراق الطرف الرئيسى الذى تسبب فى الأزمة ، فيما نركز فى العنصر الثانى على القوات المسلحة للقوى الاقليمية

وهى دول الخليج والتى تعد الطرف الثانى فى الأزمة والتى ستشترك فى الصراع المقبل أما العنصر الثالث فيتناول عناصر الحشد العسكرى الدولى فى المنطقة مع التركيز على الوحدات العسكرية الامريكية باعتبارها الفاعل الرئيسى الثانى فى التفاعلات العسكرية، وكذلك العناصر العسكرية العربية والاسلامية التى ارسلتها الدول للمساعدة فى استرداد الكويت والدفاع عن السعودية .

فى نفس الوقت بدأ العراق استغلال أدوات دعايته المكثفة للهجوم على التواجد الاجنبى العسكرى حتى العربى والاسلامى المؤيد للكويت ، وفى نفس الوقت أخذ يقوم باجراءات تجاه الكويت المحتلة لادماجها فيه وتغيير واقعها الجغرافى والسكانى ، وهذه الاجراءات تدل على أنه لن يتراجع عما فعله وعما سيفعله مستقبلا ، وأنه لن ينسحب من الكويت استجابة للمطلب الدولى بذلك ، وفى نفس الوقت يفتح الطريق أمام امكانية الحل السلمى للأزمة مع المراهنة فى نفس الوقت على امكانية تلاشى التصلب الامريكى وعناده فى هذه القضية .

وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه نذر الحرب تظهر فى الأفق كانت السياسة العراقية تحاول كسب الوقت وذلك بتحقيق هدفين اساسيين هما : ردع القوات متعددة الجنسيات عن مهاجمة القوات العراقية والأهداف الاستراتيجية فى الكويت والعراق وكذلك الدفاع عن الأراضى الكويتية المحتلة ضد هجوم تشنه القوات المتحالفة على اعتبار أن الكويت بعد ضمها اصبحت جزء من الأراضى العراقية وأنها المحافظة رقم ١٩ فى محافظات العراق كما زعمت حكومة العراق ، وأنها إزاء هذا الحشد الدولى فانها لن تهاجم الأراضى السعودية ولكنها ستكتفى بالدفاع عن أراضيها فى الكويت والعراق .

وفى نفس الوقت كان الحشد العسكرى من الجانبين يتطور من ناحية الجانب الامريكى بتطور الحشد وتكديس الاسلحة الهجومية المتطورة لاستخدامها وقت الحاجة ، أما بالنسبة للقوات العراقية فانها كانت تحشد قواتها استعدادا للدفاع عن نفسها وعن الكويت وأخذ الإثنان يعملان بكل جهد لحشد كل ما لديهما من أسلحة .

بجانب ذلك أخذ العراق يهدد بأن قواته المحتشدة فى الكويت ستكبد القوات الامريكية والمتحالفة معها خسائر بشرية فادحة لايمكن لهذه الجنسيات احتمالها خاصة الامريكية إذ أنها لديها حساسية مفرطة من قتلى حرب فيتنام ، وقد صرحت مصادر عراقية عسكرية بأنها فى حالة شن هجوم امريكى أرضى عليها فانها ستوقع ١٠ الآف قتيل فى القوات الامريكية ، وأن

ذلك العدد سيردعها عن تنفيذ هذا الهجوم ، وأن هذا العدد سيحدث بسبب الاسلحة الكيماوية والصواريخ التى ستطلق عليه من الجانب العراقى ، وأن العراق من جانبه على استعداد كبير لتحمل أى خسائر بشرية بين صفوف جنوده .

وأخذت القوات العراقية استعدادها بمجرد اقتراب المهلة المحددة ، ولا نستطيع أن ننكر أن هذه القوات كانت وما تزال تتمتع بميزات استراتيجية تجعلها تتفوق على القوات المتحالفة وأولها أن هذه القوات تتمتع بالتفوق العددى حيث يصل عددها فى معظم تقديرات المحللين العسكريين إلى ٤٣٠ ألف جندى ، بينما يقف تعداد القوات المقابلة لها عند حاجز الـ ٤٠٠ ألف جندى ، ثانيهما أن هذه القوات تمتلك عددا من الدبابات يصل إلى ٣٥٠٠ دبابة ، وهذا العدد يفوق أيضا مجموع الدبابات التى تمتلكها القوات المتحالفة والذى يتعدى ٢٥٠٠ دبابة وكذلك الحال بالنسبة لناقلات الأفراد المدرعة .

هذا التفوق فى العدد يقابله تفوق فى القوات المتعددة من حيث صلاحية هذه المركبات وحداثتها وقوة تسليحها والاجهزة المساعدة المزودة بها ، علاوة على أن الأفراد وصحتهم العامة وامداداتهم الغذائية ومستلزمات حياتهم تكون فى حالة تفوق بالنسبة للقوات العراقية ولكن ظهرت مشكلة أخرى أصبحت تحسب لصالح القوات العراقية من حيث المقارنة وهى تأثير ذرات الرمال الصغيرة على محركات الدبابات والمدرعات وناقلات الجنود وخاصة تلك الاجهزة الحساسة التى لاتحتمل هذه الذرات وتعمل على تعطيلها أو الإقلال من كفائتها فى العمل فى الأيام التى تكون هناك عواصف صحراوية قوية ، وإن كانت هذه المشكلة لم يعرف حجمها بالتحديد ومدى الأعطال التى نتجت عنها أو التى ستنتج فى حالة نشوب المعركة .

كذلك ما تردد من معلومات حول امتلاك العراق لنظم تسليحية متطورة بمساعدة شركات سلاح غربية فرنسية وألمانية يمكنها التأثير على فعالية الاسلحة الامريكية والمتحالفة من جانب آخر ، وعلى مسار العمليات العسكرية من جانب آخر ، وقد ترددت أيضا معلومات فى هذا الإطار عن أنباء مؤكدة حول تعاون فرنسى ، أمريكى سوفيتى ، بريطانى ، أمريكى فى مجال كشف «أسرار» تلك النظم التسليحية المتطورة وإيجاد وسائل مضادة لها ، خاصة أن من قام بهذه النظم شركات غربية امدت العراق بهذه النظم ومعرفة أسرارها كاملة .

كما ترددت أنباء عن تأثير ذرات الرمال الصغيرة على محركات طائرات - اف ١٥ - وتورنادو البريطانية ، كما ذكرت مصادر عسكرية مختلفة أن العراق قام بالتشويش مرتين

على رادارات طائرات الانذار المبكر الامريكية « اواكس» وتردد أيضا أن الحرارة الشديدة أثرت على رادارات «باتريوت» ولهذه المشكلة جانبان ، الجانب الأول التأثير على الاجهزة الحساسة الالكترونية ، والجانب الثانى تأثير الحرارة الشديدة على الجنود الذين لم يتعودوها من قبل .

وهكذا نجد أن العراق عمل كل ما يستطيع من حشد طاقاته على أن تتلازم هذه الحشود مع بعضها السياسى والعسكرى والاقتصادى بحيث كان الهدف من ذلك كله ضمان خروج العراق فائزا بالغنيمة كلها أو بأكبر جزء منها على أقل تقدير ، وذلك عن طريق التشدد وإضاعة الوقت وتجميد القضية ، أما السلوك العسكرى والاقتصادى ، فقد هدف العراق من ورائه إلى امتلاك المقومات التى يمكن من خلالها مواصلة سياسة النفس الطويل فى مواجهة الضغوط المختلفة المحيطة بالعراق ، مع الحذر الشديد من التورط فى صدام عسكرى مباشر مع قوات تفوقه تكنولوجيا ، بل وتحاشى التحركات العسكرية التى قد تدفع إلى الاعتقاد بأن القيادة العراقية تستعد للمبادرة بالهجوم .

والواضح من السلوك العسكرى للعراق أثناء الأزمة ، أن هناك التزامًا بحصر أعمال القوات المسلحة العراقية فى اطار الدفاع على كافة المستويات التكتيكية والاستراتيجية ، مع وجود إمكانية للتحول فى حالة نجاح الاعمال الدفاعية إلى الهجوم المضاد العام ضد القوات المهاجمة، ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن هذه القوات قد استكملت أغلب عمليات التعبئة والحشد قبل إقدامها على غزو الكويت وفى أعقابه مباشرة ، وبالتالى تهدف عمليات الاستعداد والحشد التى أجريت بعد ذلك باستكمال ما نقص، وعلى أية حال نستطيع أن نقول بناء على تقارير الخبراء العسكريين أن الاستعدادات العراقية دفاعية بالدرجة الأولى .

أما الاستعدادات العراقية العسكرية فقد تركزت فى مسرح العمليات الكويتى على انشاء نظام دفاعى متكامل يعتمد على النقط الحصينة مثلثة الاضلاع المنشأة من التربة نفسها بحيث يتم رفعها عن الأرض بارتفاع خمسة أو ستة امتار ، واستخدام هذه القواعد والاضلاع للأسلحة الصغيرة والقواذف المضادة للدبابات ، وتحقق هذه النقط القوية مبدأ الدفاع الدائرى بحيث يصعب الالتفاف حولها ، كما أن هذه القواعد لديها المخزون اللازم من الإحتياجات التموينية والذخائر الذى تكفيها مدة تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر ، وقد توسع العراق فى انشاء هذه الشبكة من القواعد المانعة والتى شملت كذلك فى المساحات الفارغة فيما بين كل

قاعدة وأخرى حقول الالغام وموانع الاسلاك الشائكة والخنادق المضاده للدبابات المتمثلة بالنفط الذى يمكن إشعاله عند بدء الهجوم المعادى .

ونظم العراق قواته بحيث تنتشر على اتساع المواجهة وامتداد العمق بحيث تحتل قوات المشاة المواقع الامامية وخلفها المشاة الميكانيكية بينما تقف المدرعات فى الخلف كاحتياطى يمكنه شن الهجمات المضاده ضد أى قوات قد تنجح فى اختراق هذه الاستحكامات القوية ، وتوزعت المدفعية العراقية المتنوعة الاحجام على المواقع الدفاعية حتى يسهل عليها تقديم المعاونة بالنيران بأسرع ما يمكن ، وبذلك اعتمدت القوات العراقية المتمركزة على الدفاع الأرضى بجميع أنواع أسلحته فى صد الهجمات عليها ، وبالتالى محاولة إحداث أكبر قدر من الخسائر البشرية والمعدات فى القوات المهاجمة مع امكانية عدم الاختراق والثبات فى المواقع ، مع امتصاص الضربات من العدو وامتصاص قوة الهجوم وكسر حدته وانتزاع المفاجأة منه .

لذلك اتجهت القيادة العراقية فى استراتيجيتها الدفاعية نحو المزج بين مجموعة متكاملة من الاجراءات العسكرية والسياسية والاقتصادية بهدف التكامل فى أداء وظيفة الدفاع ، حيث بدأ هذا التكامل واضحا بصورة أكثر وضوحا عما هو الحال عليه فى كثير من حالات الصراع المسلح التى شهدها العالم من قبل .

ويمكن أن نلخص ما أوردته المصادر العسكرية العراقية فى بيانها بالآتى :

١- الأسلحة الكيماوية والغازات الحربية .

٢- الصواريخ أرض أرض .

٣- قنابل التفجير الحجمى .

٤- النظام الدفاعى المحكم والمدعم بالموانع من جميع الانواع .

٥- الاعتماد على عامل الوقت خاصة وأنه ابتداء من شهر ابريل سترتفع درجة الحرارة إلى معدلات يصعب معها القيام بأنشطة رئيسية فى القتال .

٦- عامل المناخ حيث يسود منطقة مسرح العمليات ظروف مناخية سيئة وقاسية وخصوصا العواصف الرملية التى تبدأ عادة فى شهر مارس .

٧- عامل الظروف الاجتماعية فى مسرح العمليات وذلك بحلول شهر رمضان بعد النصف الأول من شهر مارس ، وبعد ذلك عيد الفطر المبارك وعيد الأضحى وذلك الوقت يهم الجيوش العربية والاسلامية المشتركة فى التحالف ضد العراق .

وكان العراق يدرك أن نجاحه فى تضييع الوقت حتى تدخل الأزمة مرة أخرى فى تلك الفترة يعني صعوبة شن حرب ضده وبذلك تعود الأزمة إلى نقطة البداية وسيصعب على قيادة التحالف الإبقاء على كل هذه القوات طوال هذه الفترة بالنظر إلى ارتفاع التكاليف واحتمالات تغير الموقف السياسى .

وما دام العراق قد هدد باستخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية فتجب علينا إلقاء نظرة مبسطة على هذه الاسلحة الفتاكة والتى ذكرت المصادر العسكرية العراقية أنها تمتلكها ومما يؤكد هذا الكلام أنه قد استخدمها فى حربه ضد إيران وكذلك ضد الاكراد العراقيين فى شمال العراق فى قرية «حلبجة» ، أما بالنسبة لهذه الأسلحة الفتاكة فان استخدامها يؤدى إلى سريان تأثيرها على جسم الانسان خلال ١٥ دقيقة على الأكثر مع تقلصات فى اعضاء الجسم .

ويمكن من الناحية العملية اطلاق الاسلحة الكيماوية أو البيولوجية على هيئة قنابل تلقى من القاذفات ، أو على هيئة رؤوس للصواريخ الموجهة ، أو على هيئة دانات للمدفعية الهاوتزر عيار ٢٠٣ ملليمترات أو عيار ١٥٥ ملليمترات ، وتقوم ٣٧ دولة فى العالم بانتاج الاسلحة الكيماوية أو فى امكانها انتاجها ، ويصل الانتاج العالمى منها بما فيها الدول الكبرى والقوتين العظميين ٢٧٦ الف طن فى العام .

أما الخطر الآخر الذى كان يستند إليه العراق فى تقرير قوته العسكرية هو الرادع النووى ، وقد سار العراق خطوات كبيرة على هذا الطريق على أمل أن يتمكن من تحقيق انتاج نووى ، ولكن هذا البرنامج تعرض لنكسة مفاجئة فى شهر مارس سنة ١٩٨٩ جعلته يتأخر فى انتاج هذا الرادع عندما بدأ تنفيذ المؤامرة ، وذلك رغم حصول العراق على كميات غير قليلة من اليورانيوم المهرب من بعض الدول الأوربية ، ورغم توفير التقنية التى تمكنه من ذلك ، فقد بقيت اجزاء هامة لنجاح هذه المسألة كان من بينها بعض المكثفات التى تستخدم فى عملية التفجير النووى ، وقد أصيبت هذه المحاولات بضربتين شديدتين لمنع هذا العمل من اتمامه .

هذا عن استعدادات العراق التسليحية قبل وفى بداية الأزمة وهذا يدل على أن السلطات العراقية كانت تعمل وبجهود مكثفة على سد النقص فى أوجه التسليح الخاص بأسلحتها وذلك بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية حتى يكون العراق مستكملا لتسليحه تحت أى طارئ خاصة وأن حالة الحرب على إيران وإن كانت توقفت فهى هدنة فقط ومن المحتمل اشتعالها مرة أخرى ، ولم يكن العالم العربى والاسلامى والدولى يعرف أنه يخطط لابتلاع الكويت .

أما على جبهات الحدود العراقية ، فالقيادة العراقية تواجه مشكلة تعدد الجبهات التى ستحارب عليها إذا نشبت الحرب ، وتجرى المواجهة أساسا على مسرح عمليات الكويت والذى يضم السعودية وجنوب العراق والكويت ، لكن من ناحية أخرى توجد جبهة تركيا فى شمال العراق حيث تدور عملية حشد أخرى منذ بداية الأزمة .

وقد قامت السلطات التركية بحشد قوات الجيش الثانى التركى كاملة « ٦٥ ألف جندى » بالاضافة إلى قوات سلاح الحدود التركية وهى « ٢٥ ألف جندى » على الجبهة فى مواجهة قوات عراقية تبلغ « ١٠٠ ألف جندى » كما تضم هذه الجبهة قاعدة «استرليك» التركية الأمريكية التى تتمركز فيها طائرات «اف ١١» على بعد ٥٠٠ كلم شمال العراق ، ومن ناحية أخرى لاتستطيع القيادة العراقية تجاهل جبهة إيران ، فرغم سحب القوات العراقية من الأراضى الايرانية إلا أنه لايزال محتفظا بعدة فرق مشاة خفيفة التسليح على تلك الجبهة .

كذلك تواجه القيادة العراقية مساحة محدودة فى مسرح عمليات الكويت ، وهذه المشكلة ظهرت فى أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٩٠ عندما قررت القيادة العراقية دفع ٢٥٠٠ ألف جندى اضافى إلى مسرح المواجهة مع قوات الحشد الدولى ، ولم تتكمن من دفع هذه القوات الكبيرة إلى الكويت إنما احتفظت بعدد من التشكيلات منها حول البصرة ، لأن قدرة استيعاب مسرح العمليات فى الكويت لايتسع لهذا العدد الكبير من الجنود .

القوات المسلحة العراقية (البرية)

يتكون الجيش العراقى من مليون جندى ، بالاضافة إلى ٧٥٠ ألف جندى من قوات الاحتياط التى تتألف من قوات شبه عسكرية (الجيش الشعبى) ويتكون الجيش العراقى العامل من ٣٠ فرقة شاة ، ومشاة محمولة ، ٢ فرق حرس جمهورى خاصة (مدرعة) ، ١٦ فرقة مدرعة وميكانيكية بالاضافة إلى ٦ لواءات قوات خاصة ، وكوماندز ومظللين ، وهذه القوات موزعة ميدانيا على ٧ مناطق .

وتساند هذه التشكيلات معدات عسكرية تتكون من ٥٥٠٠ دبابة من طراز (تى - ٧٢)، (تى - ٦٩) أما الدبابات ت ٧٢ تعددها لايتجاوز ١٢٠٠ دبابة وباقى الدبابات من أنواع اقدم مثل ت ٥٤ ، ٥٥ روسية الصنع أو تى - ٦٩ صينية الصنع ، أما بالنسبة للقوات البرية فان العراق إذا استطاع استمالة القيادة الايرانية إلى صفه فانه بذلك يكون قد حرك ٢٥٠ ألف جندى يقفون على الحدود الايرانية العراقية إلى الحدود الكويتية السعودية وأن هؤلاء بامكانهم

الاشتراك فى العمليات العسكرية .

كذلك كان العراق يمتلك حوالى ٨٠٠ صاروخ طراز سكود بى - بعض منها جرى تعديله لإطالة المدى على حساب حجم الرأس الحربية تحت أسماء عربية مختلفة منها صدام ، الحسين ، العباسى ، ابابيل ، والمدى الأساسى للصاروخ هو ٣٠٠ كم أما الأنواع المعدلة منها فيصل مداها إلى ٥٠٠ كم .

وكانت أجهزة الإعلام الغربية ، وخاصة أجهزة الاعلام الامريكية، قد تفرغت من اجل التضخيم والتهويل فى القوة العسكرية العراقية ، ووصفوا هذه القوة العراقية بأنها القوة الرابعة فى العالم ، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين ، وخبراء البنتاجون الامريكيون أنفسهم لم يقوموا بتكذيب هذه الادعاءات ، ربما عن قصد .

كانت هذه القوات موزعة على أكثر من جبهة فى الشمال والشرق ، أما القوات العراقية المحتشدة فى الجنوب فكانت تبلغ ١٥٠ ألف جندى متمركزة فى الكويت ، بالاضافة إلى ١١٥ جندى فى جنوب العراق كاحتياطى بالقرب من الحدود السعودية ، كذلك كان العراق يمتلك مخزونا من الاسلحة الكيماوية لايعرف مقداره ، وتشير بعض المصادر الامريكية الخبيرة بتلك الاسلحة أن حجمها يبلغ ٣٠ ألف طن أهمها غاز الخردل ، وغاز الاعصاب «الكيماوى المزدوج» وتوجد شكوك قوية حول قدرة على العراق حول وصفها فى رؤوس صواريخ بعيدة .

كذلك فان العراق قد استولى من الكويت عند دخوله إلى هناك على أعداد كبيرة من الاسلحة الغربية الحديثة منها ٨ زوارق مزودة بصواريخ موجهة بالاضافة إلى عدد من المدافع والصواريخ (فروج ٧) وأسلحة مضادة للطائرات بعضها مزود بصواريخ هوك الامريكية وعدد من صواريخ ، تاو المضادة للدروع ، ويجب أخذ هذه الأسلحة وعددها فى الحسبان عند تقدير القوة العراقية .

ومن المنتظر أن تشمل العمليات الحربية منطقة الحدود السعودية العراقية والتى يبلغ طولها حوالى ٧٠٠ كم مع المنطقة المحايدة العراقية وطولها ٢٠٠ كم ، وكذلك الحدود مع الكويت المحتلة وطولها ٢١٠ كم وبهذا يصل طول العمليات البرية إلى ١١١٠ كم وذلك بالاضافة لامتداد ساحل الكويت المحتلة المطلة على الخليج العربى .

لذلك كله قام العراق باستدعاء عدد كبير من قطاعات معينة من الشعب العراقى اعمارهم لاتقل عن ١٨ عام ولاتزيد عن ٤٥ عام والضباط الذين خرجوا من قبل على الاحتياط ، ومن

الطبيعى أن تكون تلك الاعداد تشكيل لوحدات ذات كفاءة منخفضة لاحتلال الخطوط الدفاعية مع إيران وسحب الوحدات الاعلى تدريبا من هناك الاستفادة بها فى خطوط المواجهة الساخنة .

لذلك يتضح لنا من مستوى الحشد العسكرى عدة حقائق أساسية خاصة بتطور القدرات العسكرية العراقية والدولية فى مسرح العمليات أولها أن نسبة التوازن بين القوات العراقية البرية الموجودة فى مسرح العمليات والذى يضم الكويت وجنوب العراق ، وبين القوات المتعددة الجنسيات ظلت فى صالح العراق بفارق يضيق بعد ذلك أثر قرار القيادة الامريكية بدفع وحدات قتالية جديدة من مسرح العمليات الأوربى ، والأراضى الامريكية إلى الخليج لتطوير قدرات القوات المحتشدة ، ودفع كل من سوريا ومصر بقوات ميكانيكية ومدرعة إلى الخليج ليصل الفارق إلى أدنى مستوى له منذ بداية الأزمة فى منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩٩٠ ، قبل أن يقرر العراق دفع قوات جديدة من الاحتياط الى مسرح العمليات تقدر بحوالى ٢٥٠ ألف جندى لم يصل منهم حتى أواخر شهر نوفمبر سوى ٢٠ ألف جندى .

كذلك فان الحدود السعودية العراقية يقسمها مستطيل من الأرض طوله حوالى ٥٨٠كم تتساوى عبره ارتفاع الأرض على كلا الجانبين بعمق يتراوح بين ٨٠ - ١٢٠ كم لكل جانب ثم تأخذ الأراضى فى الارتفاع كلما اتجهنا شرقا فى عمق الأرض العراقية وكلما اتجهنا غربا فى عمق الأراضى السعودية ، ويعتبر الجزء الواقع فى اقصى الغرب من الحدود السعودية العراقية أعلى فى الجانب السعودى ومسيطر على الأراضى العراقية .

وبصفة عامة يمكننا التأكيد على أن الاتجاهات الأساسية للسلوك العسكرى العراقى خلال الفترة الحرجة قد اشتملت على المحاور الآتية :

١- مواصلة تعزيزات الحشود العراقية والدفاعات فى الكويت وجنوب العراق من خلال إقامة نظام دفاعى قوى فى تلك المناطق ومواصلة عمليات حشد المزيد من القوات فيها فى إطار تكنيك « الدفاع المتحرك» الذى يبدو أن القيادة العراقية قد اعتمدته فى سياستها الدفاعية .

٢- كذلك العمل على زيادة موارد التسليح ، الأمر الذى يمثل محاولة للاستعداد للمستقبل، أكثر مما هو استجابه لمتطلبات أو تحديات فعلية قائمة ، وقد اعتمد هذا المحور على وسيلتين هما ، محاولة تهريب الأسلحة والمعدات من بعض الدول العربية ، والعمل على

إغراء بعض الدول الأوربية على تقديم الأسلحة والمعدات فى مقابل النفط بأسعار زهيده مع العمل على الاستفادة من المعدات والاسلحة التى تم الاستيلاء عليها من الجيش الكويتى .

كذلك الاعداد لتنفيذ مجموعة من الاجراءات الانتقامية العنيفة فى حالة التأكيد من انزال الهزيمة بالقوات العسكرية وذلك بتفجير آبار النفط الكويتية ، وتنطوى هذه الأساليب أساسا على عمل ردع دفاعى يستهدف فى المقام الأول تمكين العراق من امتلاك خيار آخر فى حالة نشوب الحرب ، كذلك مواصلة حركة التعبئة البشرية خاصة فى صفوف الضباط والأفراد المتخصصين فى الأسلحة الكيماوية والدفاع الجوى والصواريخ وغيرها من الأسلحة ، علاوة على الاهتمام بشكل عام بزيادة أفراد الجيش العراقى والاعلان عن ذلك عمليا باستدعاء حوالى ٢٥٠ ألف من قوات الاحتياط فى شهر نوفمبر سنة ١٩٩٠ .

كذلك التهديد بتدمير آبار النفط فى منطقة الخليج كلها وقد وردت كثير من التقارير العسكرية والخاصة بالمخابرات أن صدام حسين قام فعلا بتلغيم آبار النفط الكويتية بالمتفجرات، كذلك هدد بارسال صواريخه سكود الروسية الصنع غير دقيقة فى إصابة أهدافها وتحسبا لجميع الاحتمالات قامت القوات الامريكية بنشر مجموعات من صواريخ «باتريوت» الأمريكية الصنع حول هذه الآبار لحمايتها وتدمير الصواريخ العراقية قبل إصابة أهدافها ، كما هدد بإحداث تدمير غير محدود بالأهداف المدنية أى المدن والسكان لدول الخليج وكذلك فى أفراد ومعدات القوة متعددة الجنسيات .

علاوة على ذلك كله هدد صدام حسين بقصف إسرائيل بالصواريخ ، إذا تعرضت قواته للهجوم من جانب القوات متعددة الجنسيات ، وذلك يعنى أن يسرح العمليات سيشجع لتسجل اسرائيل بجانب دول الخليج ، وقد صدرت فعلا من داخل إسرائيل ردود فعل حادة ضد تلك التصريحات ، وأخذت القيادة الاسرائيلية والشعب الاسرائيلى هذا التهديد مأخذ الجد وبدأت الاستعدادات لذلك مع الانذار بتوجيه ضربة عسكرية حادة ضد العراق .

كذلك هدد صدام حسين بشن عمليات تخريب ضد الأهداف الأمريكية والغربية ودول التحالف ضد العراق ، عبر مناطق العالم المختلفة ، إذا تم شن الهجوم عليه ، وذلك باستخدام مجموعات ارهابية يدعمها هو لتحقيق هذا الهدف .

ومن ناحية أخرى أكد الخبراء العسكريون الامريكيون أن العراق سيخسر أى معركة جوية أو بحرية يشنها ضدقوات التحالف ، أما بالنسبة للمعركة البرية فعلى الرغم من أن نتيجتها

النهائية ستكون لصالح قوات التحالف ، إلا أن هذه القوات ستتكلف خسائر فادحة فى الارواح، لذلك طلب الرئيس الامريكى بوش من خبراء «البنتاجون» أن يحددوا له الخسائر المتوقعة فى الأرواح لدى قوات التحالف فى حالة شن حرب هجومية برية لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وأجمع هؤلاء الخبراء على أن الرقم سيكون مخيفا ويتراوح ما بين ٢٠، ٣٠ ألف قتيل ، وتنبأ التقرير بأن ١٠الآف من هؤلاء الضحايا سيلقون حتفهم خلال الأيام القليلة الأولى لبدء الهجوم البرى ، وقد ذكرت وكالات الانباء أن الرئيس الامريكى أصيب بالفزع عند سماعه عن الارقام الكبيرة التى ستحدث فى تلك العمليات .

القوات الجوية العراقية

أما بالنسبة للقوة العراقية الجوية واعدادها من انواع الطائرات المختلفة ، فهذه القوات كانت تضم ٤٠ ألف جندى منهم ١٠ الآف جندى دفاعى جوى ، ويمتلك العراق من ٥٥٠ - ٦٠٠ طائرة قتالية من مختلف الأنواع والقدرات ، تشكل قوة جوية بارزة ، لولا افتقادها إلى الطيارين الاكفاء والقدرات الالكترونية والقدرة على التنسيق مع الدفاعات الجوية والأرضية ، وتتشكل هذه القوة الجوية من :

- مقاتلات هجومية استراتيجية من طراز «سوخوى» ٢٤ يمكنها حمل ٨ طن ذخيرة بمدى يصل إلى ١٨٠٠ كلم .

- مقاتلات هجومية تكتيكية من طراز «ميج ٢٧» يمكنها حمل ٤,٥ طن ذخيرة بمدى يصل إلى ١٢٠٠ كلم وكذلك « سوخوى ٢٢» والتى تحمل ٤ طن ذخيرة بمدى يصل إلى ١٠٠٠ كلم .

- مقاتلات متعددة الأغراض من طراز (ميراج» اف - ١ ، والتى تحمل ٤ طن ذخيرة إلى مدى يصل إلى ١٢٥٠ كلم ، إلى جانب المقاتلات الاعتراضية من طراز « ميج ٢٣» ، «ميج ٢٥» ، «ميج ٢١» وطائرات الهجوم الأرضى التى تعمل ضد الدروع (سوخوى ٢٤» .

١٦٠ . طائرة هليوكوبتر هجومية ومساندة من طرازات متنوعة بالاضافة إلى طائرات متنوعة وطائرات نقل ، وطائرات الرصد والإنذار المبكر من طراز (عدنان - ١) وطائرات تموين جوى بالوقود .

- كذلك تشمل ترسانة الجو العراقية صواريخ جو سطح بعيدة المدى ٣٠٠ كم من طراز (١-س ، ١٤) ، (١-س -٣) وصواريخ جو سطح من طراز (ارمات) وصواريخ جو - جو من طراز (ماجيك) ، (ماترا) وغيرها مما يصلح للعمل على مختلف المسافات والارتفاعات .

- وكذلك يضم الدفاع الجوى العراقى شبكة من الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات ، وهى تشمل على أكثر من (٦٠٠٠) منصة اطلاق صواريخ (سام - ٢) ، (سام - ٣ ، (سام - ٦) ، (سام - ٨) . (سام - ٩) ، (سام - ١٣) ، صواريخ (رولاند) وأكثر من ٣ الآف مدفع مضاد للطائرات .

وكذلك يبلغ عدد الطيارين العراقيين حوالى ١٠٠٠ طيار وحوالى ٦٠٪ منهم متخصص فى العمل على المقاتلات ، ولكن معظم هؤلاء الطيارين لايملك ضرة عمليات عالية المستوى ، ولايتعدى عدد الطيارين الممتازين ٥٠ - ٦٠ طيارا فقط ، ليعملون على المقاتلة السوفيتية «الميج ٢٩» يمكن مقارنتها بمثيلتها الامريكية (اف ١٥ ايه) فى الكثير من قدراتها المتعددة ، مما دفع الخبراء الغربيين باعتبارها واحدة من أحسن وأفضل المقاتلات فى العالم هذه الأيام ، والميج ٢٩ لن تكون وحدها ، فلدى السلاح الجوى العراقى ما يدعمها من أسراب المقاتلات الأخرى ممثلة فى ١١٠ من طائرات الميج ٢٣ (بى - ال) المماثلة للمقاتلة الفرنسية ميراج (اف-١) .

وكذلك لدى العراق أيضا قاذفات القنابل الثقيلة السوفيتية من طراز (تو ٢٢ بليذر) ومن طراز تو ٩ بادجر ، والطرازان قديما الصنع ولكنهما يستطيعان حمل كمية مخيفه من قنابل الدمار ، فهناك قنبلة «سوبر» تزن ٩ أطنان وتم استخدامها ضد الايرانيين فى جزيرة الفاو فى ابريل سنة ١٩٨٨ واحدثت تدميرا هائلا ، مما جعل الناجين من هذا الجحيم يصفونها فيما بعد ، بأنها أشبه بالقنبلة الذرية .

القوات البحرية العراقية

لايتمتع العراق بوجود بحرى مؤثر يناسب حجم قواته البرية والجوية حيث أن ميناءه الوحيد فى شط العرب مغلق والقطع البحرية العراقية غير كافية ، وسوف يؤثر ذلك على الموقف البحرى العراقى خصوصا من اتجاه سواحل الكويت ، ولن يستطيع العراق التدخل ضد القطع البحرية فى الخليج إلا بقواته الجوية (الطائرات الميراج المسلحة بالصواريخ سطح / سطح طراز اكسوسيت) كما أن عمليات الانزال البحرى للقوات المشتركة ستتمتع بقدر كبير من الحرية .

وتحسبا لتلك الاحتمالات قامت العراق العراقية بنشر عدد من الصواريخ «سلك ورم» المضادة للسفن صينية الصنع على سواحل الكويت المحتلة حيث أن قوة العراق لايتجاوز عددها ٥ الآف جندى ، يعملون على ٥ فرقات ، ٣٨ قارب خفر سواحل ، ٦ قوارب عسكرية سريعة ، ٨ قوارب كبيرة الحجم .

وطبعا لانستطيع المقارنة بين هذه القوة الصغيرة وقوة كل من الولايات المتحدة الامريكية البحرية ويكفى أن لديها ١٤ حاملة طائرات كل منها تحمل ٨٥ قاذفة قنابل ومقاتلة من أحدث طراز ، مع تزود هذه القطع الضخمة بمجموعات كبيرة من الصواريخ مختلفة المسافات ، وكذلك امكانيات فرنسا وانجلترا البحرية حيث أن كلاً منهما تمتلك أحدث السفن والاسلحة المزودة بها ، وأن التسليح العراقى البسيط هو فى مجمله تسليح غربى سمحت به هذه الدول فى حدود التوازنات الاقليمية والدولية .

وقد عمل العراق على تركيز قوة الاحتياط الرئيسية للجبهة فى الوسط الغربى من الكويت، إلا أن هذا الاحتياط تم نقله بعد ذلك إلى مناطقهم محيطة بمدينة الكويت نفسها عبر الحدود السعودية ، والأخرى برمائية تأتى من الشرق ، ولدحر الهجوم البرمائى تشير اجهزة الاستخبارات العسكرية إلى أن العراق أوقف عدة ناقلات معبأة بالنفط قبالة ساحل الكويت لنسفها ، كما يعتقد المحللون العسكريون الامريكيون ، من أجل خلق بحر من النار فى حال وقوع هجوم برمائى ، ومما غير الصورة أيضا تقارير من امتلاك العراق اجهزة رادار جديدة متطورة تعرف باسم « مونوبوليس ، MON -OPULSE » يصعب تحديد مواقعها وتدميرها كما تبين أن العراق لديه اعداد كبيرة من الرادارات المخصصة لتوجيه الصواريخ ، مما كان يعتقد من قبل ، لهذا أصبحت القوات الدولية تعتقد أن كسب المعركة ضد العراق يحتاج إلى وقت أكبر .

ومما يؤيد ذلك الاعتقاد لدى قوات التحالف زن القيادة العراقية اعدت عمقها الاستراتيجى لكى يتحمل الضربات الجوية والبحرية العنيفة المتفرقة ولمدة طويلة ، لذلك لجأت إلى خطة متكاملة للتمويه والخداع باستخدام الاهداف الهيكلية ، بالاضافة إلى التجهيز الهندسى والتحصينات المستديمة لحماية الطائرات الرادارات ومراكز القيادة ، وغير ذلك من الاهداف العامة ، مع زيادة امكانيات تحمل الضربات الجوية من طائرات الحلفاء حيث أن هناك خللا واضحًا فى الميزان الجوى والبحرى لصالح الحلفاء سواء كما أو كيفا .

دول الخليج العربى

من أهم هذه الدول السعودية إذ أن عدد أفراد الجيش السعودى العامل ٧٣ ألف جندى تشمل منها ١٠ الآف جندى من الحرس الوطنى ، وهذه القوة تتكون من :

أ- القوات البرية ويبلغ افرادها ٤٥ ألف جندى بالاضافة إلى الاعداد التى تطوعت حديثا أثناء الأزمة ، وتتألف القوات البرية من ٣ لواء مدرع ، ٢ لواء ميكانيكى ، ولواء إبرار وجوى، وفوج حرس ملكى ، ٧ كتائب مدفعية ، ٥٠ بطارية مدافع دفاع جوى ، ٣٠بطارية صواريخ مضادة للطائرات من طراز هوك «المعدلة» تصل إلى ٢٥٠ صاروخ ، والشاهين ٤٨ صاروخ ، وقد تم ضم الدفاع الجوى هنا إلى القوات البرية .

ب - القوات الجوية : وتضم ١٥ ألف جندى تقريبا وتمتلك السعودية أكثر من ٣٠٠ طائرة متتالية بالاضافة إلى الطائرات التى ستصل إليها قريبا فى إطار صفقة طلبتها السعودية من الولايات المتحدة ، ولدى السعودية ٧٥ طائرة هجومية من طراز (اف - ١٥أى) بالاضافة إلى ٨٠ طائرة مقاتلة اعتراضية من طراز (اف-١٥) بالاضافة إلى ٢٤ طائرة من طراز (تورنادو) البريطانية الصنع والتى يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كم .

كما أن لدى السعودية طائرات انذار مبكر محمولة جوا من طراز «أو اكس» وطائرات للتزود بالوقود فى الجو وطائرات للنقل الجوى وعدد من طائرات الهليكوبتر ، ويمكن لطائرات السلاح الجوى السعودى حمل أسلحة أهمها الصواريخ جو - جو (سايد ويندر) (سبارد) وصواريخ جو سطح من طراز (مامزيك) .

جـ- القوات البحرية

أما القوات البحرية فهى تضم ٣٥٠٠ جندى وتمتلك السعودية ٤ فرقاطات من طراز (اف - ٤٠) مزودة بصواريخ سطح - سطح (اوتومات) ، ٤ طرازات مزودة بصواريخ سطح - سطح من طراز (هاريون) باالضافة إلى عدد من زوارق الصواريخ .

د- الصواريخ أرض - أرض وتمتلك السعودية صواريخ أرض - أرض متوسطة المدى ٢٥٠٠ من طراز (اس س٢) الصينية المعروفة باسم «رياح الشرق» .

وتمثل القوات السعودية المسلحة القوة المسلحة الثانية إلى جانب الحشد العسكرى الامريكى المتواجد فى المملكة والحشد العربى المؤيد للكويت والسعودية ، المصرى والسورى والمغربى ،

بجانب قوات درع الجزيرة المكونة من قوات من دول الخليج وقوامها ٤٥٠٠ جندى متمركزة قرب الحدود السعودية الكويتية .

وقد أرسلت سوريا قوة قوامها ١٠ الآف جندى إلى السعودية ، وقد تعهدت بزيادة هذه القوة إلى ١٥ ألف جندى إذا استمرت الأزمة على ما هى عليه من عدم الحل ، وقد تعهدت سوريا بأن قواتها هذه دفاعية فقط وليست لمهاجمة العراق ، إنما هى للدفاع عن السعودية فقط ، وليس للمشاركة مع القوات الامريكية والمتحالفة فى حزب العراق إذا اندلعت الحرب ، وكذلك لعدم الاخلال بوضع القوات السورية فى مواجهة اسرائيل ، هذا فضلا عن إرسال هذه القوات على دفعات متفرقة يفصل بينها بعض الوقت .

وهكذا تقف عدة جيوش عربية فى مواجهة فعليه ضد بعضها البعض وهى تواجه جميع الاحتمالات ، والأهم من هذا أن الغزو العراقى للكويت رسخ الاعتقاد بأن هناك فراغا أمنيا فى المنطقة العربية ، وبدأت القيادة السعودية التى كان يرأسها الامير خالد بن سلطان التنسيق مع القيادة المشتركة التى تضم التحالف الغربى .

قوات التحالف الدولى ضد العراق

ما زالت تحتشد فى الخليج قوات دول أوربية بالاضافة إلى قوات ست دول عربية واسلامية وكل اسبوع تقريبا تعلن دولة جديدة عن ارسال قواتها الى الخليج ، أو تعزيز قواتها الموجودة هناك .

وهكذا يمكننا القول أن هناك قوات أكثر من عشرين دولة كانت موجودة فى منطقة الخليج ، تشكل أكبر حشد شهدته هذه البقعة من العالم فى تاريخها القديم والحديث .

لذلك نجد أن جميع الدراسات الغربية التى درست الموقف العسكرى ذكرت أن التوازن العسكرى هو فى غير صالح العراق ، لأن تجارب الحروب العربية أثبتت أن التفوق الجوى والبحرى كان تقليديا أكثر قدرة على الحسم من التفوق البرى ، ففى مجابهات العرب السابقة مع اسرائيل كان التفوق الجوى هو الذى يحسم نتيجة المعركة .

وبما أن امريكا هى الداعية إلى هذا الحشد الدولى الكبير فان الحكومة الامريكية قد رفعت فى الولايات المتحدة شعارا مفاده أن زلزالا شديدا قد وقع فى الشرق الأوسط وسواء بالسلم أو بالحرب فهو يبقى زلزالا ، وعلى الرئيس الامريكى وحكومته أن يقود هذا الزلزال لمصلحته وإلا

دفع الثمن كما لم يدفعه قائد فى التاريخ ، لأنه أول قائد دولة كبرى فى العصر الحديث يستأثر بالجلوس وحيدا ودون منازع على رأس الهرم الدولى .

هذا عن الحشد الدولى والامريكى أما المشاكل التى واجهت هذا الحشد فهى كبيرة ، فأول مشكلة ثارت منذ البداية مشكلة قدرة القوات الامريكية على العمل فى البيئة الصحراوية التى تتسم بالجفاف والحرارة الشديدة والعواصف الرملية فى شهرى أغسطس وسبتمبر وأوائل اكتوبر ولم تكن هناك مشكلة بالنسبة للقوات التابعة للقيادة المركزية الامريكية ، والتى تم تشكيلها لتضم فرقتين من مشاة البحرية وفرقتين محمولتين جوا ، وفرق ميكانيكية وهى القوات التى أرسلت خلال شهرى اغسطس وسبتمبر .

ومع ذلك فقد سببت الحرارة الشديدة حالات إعياء شديدة لعدد من الجنود الامريكيين ، وبدأت المشكلة تزداد عندما تقرر دفع قوات اخرى من مسارح عمليات مختلفة عن مسرح عمليات الخليج فى اطار قرارات تطوير الحشد ، إلا أن الحرارة كانت قد بدأت تنخفض ، وفى هذا الاطار كذلك واجهت القوات الامريكية مشكلة أكثر أهمية وهى : « التكيف الميدانى » فقد كان من الضرورى جدا أن تجرى تلك القوات العديد من التدريبات والمناورات فى الصحراء قبل وضع أى خطط للعمليات العسكرية المحتملة ، وقد أجريت بناء على ذلك فعلا تلك المناورات ابتداء من شهر اكتوبر سنة ١٩٩٠ ، خاصة منها التدريبات العملية على الانزال البحرى على شاطئ مشابه لشاطئ الكويت وذلك فى المملكة العربية السعودية ، ولكن لم تعرف نتيجة تلك المناورات بالضبط .

وظهرت كذلك مشكلة أخرى لاتقل أهمية وهى تكرار سقوط الطائرات المقاتلة الامريكية ، ولذلك تم ايقاف طلعاتها بفترة محدودة ، وقد ظهرت نتيجة تلك الاحداث تصريحات شبه عسكرية حول عدم صلاحية مسرح العمليات للقتال ابتداء من منتصف مارس سنة ١٩٩١ وذلك بفعل العواصف الرملية ، والرياح فى الفترة التى تأتى بعد ذلك التاريخ .

وحتى المعدات التى تعتمد تكنولوجيا أقل تعقيدا فانها أيضا معرضة للأعطال نتيجة لارتفاع درجة الحرارة ، فقد اكتشف جنود المشاة مثلا ، أن الشمس الحارقة تذيب الاسلاك داخل اللاسلكى ، كما أن الاجزاء المعدنية فى كل المعدات بدءا من الدبابات وانتهاء بالشاحنات تصبح ملتهبة مما جعل الجنود يرتدون قفازات سميكة لحماية ايديهم من الحرارة الشديدة ، أما خوذاتهم فانها تتحول تحت أشعة الشمس التى لاترحم إلى أفران صغيرة .

ويقول الجنود وهم أطقم الصيانة لطائرات «اف - ١٥» المقاتلة أن أشعة الشمس الحارقة تجعل الهيكل المعدنى للطائرة يتمدد بدرجة كبيرة مما يؤدى فى بعض الحالات إلى تسرب الوقود من الخزانات ، كذلك كان هناك خطر أشد من ذلك وهو تسرب الرمال الناعمة والدقيقة داخل الأجهزة وبالتالى تقلل من كفاءتها إلى حد بعيد ، وعلى سبيل المثال فان هذه الرمال التى تشبه فى نعومتها «سكر البودره» تفسد عمل التروس المسننة لجنازير الدبابات وكذلك داخل اجزاء البنادق الآلية بل وعبر مرشحات محركات الطائرة المقاتلة ، وفضلا عن ذلك فان انتشار هذه الرمال الناعمة وتسريبها داخل كل المعدات ، يفرض بذل جهود مضنية لصيانتها ، كما أنه يعجل بانتهاء عمرها الافتراضى وتآكلها السريع .

وبالاضافة إلى المشكلات السابقة ، واجهت القيادة الامريكية مشكلات محددة كانت تتطلب وقتا للتعامل معها كتهديد العراق باستخدام الاسلحة الكيماوية وهو ما استلزم جلب معدات أكثر تطورا للكشف عن استخدام تلك الاسلحة والوقاية منها ، وقد تطلب ذلك التدريب على سيارات «فوكس» الالمانية الخاصة بالكشف عن الغازات السامة فترة شهرين متواصلين ، كما أن احدى الشركات الامريكية تأخرت فى تسليم عبوات الحقن بالأمصال لمدة شهرين ، وهكذا حتى نهاية نوفمبر سنة ١٩٩٠ لم تكن قد اكتملت عملية استبدال دبابات «ام - ١» بدبابات من طراز أحدث (ام - ١ - ايه ١) التى قررت القيادة الامريكية القيام بها فى منتصف اكتوبر وذلك لصلاحية هذه الدبابات أكثر من الاخرى للقيام بالمهام فى الصحراء .

كذلك ظهرت مشكلة أخرى وهى أن القيادة الامريكية وجدت صعوبة فى نقل قوات الفرق الأمريكية سواء بواسطة النقل البحرى أو الجوى لضخامة هذه الاعداد وضيق الوقت .

كذلك حدوث خلاف داخل هيئة الاركان الامريكية بين القادة العسكريين حول تصوراتهم لشكل الضربة العسكرية القادمة وامكانية تحقيقها فى المرحلة المقبلة ، فقد كان قائد سلاح الجو الامريكى وقائد قوات النقل الاستراتيجى ، وعدد من القادة الذين شاركوا من قبل فى حرب «فيتنام» يرون حل الأزمة عسكريا عن طريق القيام بضربة عسكرية شاملة ضد كل الاهداف الاستراتيجية العراقية فى كل أنحاء العراق ، وذلك بهدف افقاد قيادة صدام توازنها ، واجبارها على الانسحاب من الكويت بينما ساد رأى وعلى رأسه الجنرال شوارزكوف ، وكولين باول رئيس هيئة الاركان وكان يتضمن أن الضربة الجوية مهما كانت كبيرة فانها وحدها لاتكفى ، بل من الضرورى مرافقتها بعمليات عسكرية برية .

وفى نهاية المطاف أعطى الرئيس الامريكى الضوء الاخضر من حيث المبدأ ، لقادته العسكريين لوضع التصور النهائى لتنفيذ الخطة (٩٠ - ١٠٠٢) المعدلة حتى يمكن للولايات المتحدة من أن تقوم بأضخم عملية نقل لقواتها خارج حدودها ، منذ حرب فيتنام ، وبعد انتهاء الاجتماع علق أحد الحاضرين على قرار بوش بوصفه قائلا : أن هذا الرجل الوديع المظهر تحول فجأة إلى أحد الصقور الجارحة .

وبذلك صدرت التعليمات لوزير الدفاع - شينى - ليطلب من الحكومة السعودية الموافقة على زيارته لها فى الرياض واقترح برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومى أن يصطحب شينى معه الرجل الثانى فى الأمن القومى «روبرت جبيش» فى هذه الزيارة السريعة للسعودية، والذى سبق له العمل من قبل كنائب لوكالة المخبرات الامريكية ، كذلك اتفق على أن يذهب معها الجنرال نورمان شوار سكوف .

ومن ناحية أخرى لم تتطور الاهداف العسكرية رسميا حتى نهاية الاسبوع الثانى من شهر اكتوبر ، عندما أعلن عن اكتمال الحشد قبل اتخاذ قرار تطويره ، لكن خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٩٠ كانت تصدر تصريحات مختلفة تصدر عن قيادات عسكرية مختلفة حول احتمالات شن هجوم على القوات العسكرية العراقية لاخراجها من الكويت ، وحول التهديد الذى تمثله القدرات العسكرية العراقية لدول المنطقة مستقبلا ، إلا أن وزير الدفاع الامريكى ورئيس أركانه وقائد القوات الامريكية فى الخليج لم يتحدث عن هدف الهجوم على القوات العراقية لاجبارها على الانسحاب من الكويت فى تلك المرحلة بشكل محدد .

وهكذا نجد أن القوة الامريكية هى الفاعل العسكرى الأول فى منطقة الخليج من حيث عدد القوات ونوعية تسليحها ، ومن حيث الخطط والتصريحات والاهداف المصاحبة للحشد الأمريكى ، وتكاد تتوقف تداعيات ونتائج الوضع الحالى فى الخليج على ما يتخذه صانع القرار الامريكى من قرارات فى ظل وجود تساؤل أساسى حول توقيت بدء العملية العسكرية الهجومية وهو ما يتوقف بشكل شبه كامل على الظروف التى تراها القيادة العسكرية الامريكية مناسبة لبدء الهجوم فى المنطقة ، ويصعب بشكل كامل سرد التفاصيل الدقيقة لوحدات القوة العسكرية الامريكية فى ظل تنوعها الشديد ، وفى ظل استمرار الحشد الامريكى بواقع ٣٥ طائرة نقل عسكرية و٣ سفن حربية يوميا ، وفى ظل قرارات تطوير الحشد المستمرة التى تتخذها القيادة الامريكية لتدعيم قواتها فى المنطقة ، ويمكن هنا وضع صورة

للعناصر الرئيسية التى تتكون منها القوة الامريكية فى الخليج على التذكير بان اوضاع تلك القوة تطور يوميا تقريبا .

وقد كتب عن المعركة المحتملة مع العراق كثير من التحليلات العسكرية من الخبراء المختصين وقامت المجلات العسكرية المختصة بنشر هذه التطورات ونستطيع أن نجملها فيما يأتى وكانت جزءا حقيقيا فى المعركة التى نشبت بعد ذلك مع اختلاف بسيط فى التفاصيل من حيث عدد القوات فى كل مرحلة وتحركاتها وقد تحددت تلك الخطط فيما يأتى :

تهدد القيادة السياسية التركية بقطع امدادات مياه الفرات عن العراق واحتجازها خلف سدودها صباح يوم الهجوم أو قبله بيوم وذلك استعدادا للهجوم على العراق مما يعرضه لضغط شديد من العطش أفتك من الاسلحة ويساعد القوات المتقدمة على تسهيل مهمتها باقل الخسائر البشرية والمادية .

كذلك يقوم طيران الحلفاء قبل الهجوم البرى بتوجيه ضربة جوية فعالة ومؤثرة وذلك باستخدام ٤٠٠ طائرة من احدث ما وصلت إليه علوم الطيران قاذفة ومقاتلة فى نفس الوقت ، وذلك فى حماية المقاتلات الامريكية والسعودية والغربية على حوالى ٧٠ هدف عراقى استراتيجى داخل اراضى العراق ، ومنها القواعد الجوية ، منشئات الصواريخ ، معامل تكرير البترول ، خطوط انابيب البترول ، محطات ضخ البترول ، والمياه والمعسكرات الحربية ، مواقع الاسلحة والمنشئات النووية الاربعة المعروفة ومصانع انتاج الغازات الحربية ومراكز السيطرة والقيادة والاتصالات المدنية والحربية ، وذلك بفرض شل وإرباك القيادة العراقية وتدمير اكبر قدر ممكن من إمكانيات النيران العراقية سواء الدفاعية أو الهجومية والتأثير المباشر على الاقتصاد العراقى .

كذلك تكرار الضربة الجوية ثانى يوم من أيام القتال بأقل عدد من الطائرات لليوم الأول أى بـ ٢٥٠ طائرة وذلك على الاهداف الحيوية العسكرية وتجمعات الدبابات وأرتال المشاة الميكانيكية لاحداث اكبر الخسائر فى القوات العراقية ومنعها من التدخل فى المعركة ، وبذلك تكون الظروف مهيأة لفرض الارادة السياسية على القيادة العراقية بعد خسائرها من نتائج الضربات الجوية ، وبالتالى نستطيع قيادة التحالف تحديد موقفها وحركتها التالية طبقا للموقف السياسى والعسكرى ومنع القوات العراقية من القيام باعمال قتالية ناجحة .

هذه الخطة المحكمة تحتاج على الأرض إلى من ينفذها بعد انتهاء معركة الطيران فيتمهد الطريق أمام القوات البرية لذلك تركزت التصورات على أن المعركة البرية التالية لهجمات الطيران تحتاج إلى س٢ إلى ٣ فيلق مشاة ميكانيكى كل منها يتكون من ٢ فرقة ميكانيكى من فرقة مدرعة لأعمال الدفاع عن الأراضى السعودية ومنطقة الحدود وضمان الاتزان الدفاعى فى مسرح العمليات ، كذلك فيلق مدرع مكون منها ٢ فرقة مدرعة ، ٢ فرقة ميكانيكى ، وفيلق مشاة ميكانيكى مكون من (٢ فرقة ميكانيكى وفرقة مدرعة) لأعمال الاختراق لخطوط الدفاع العراقية فى الكويت والدفع المتتالى للقوات .

كذلك فرقة من مشاة الأسطول ، ٢ فرقة ابرار جوى ، وانزال بالمظلات وكذلك فيلق مشاة لأعمال الدفاع عن المناطق الحيوية والموانى والعاصمة والمطارات ، هذا بالاضافة إلى عناصر القوات الجوية والدفاع الجوى ، وكذلك إبرار ٣ مجموعات قتال فى جزيرة بوبيان الكويتية ، مع استغلال قوة تقدر بحوالى فرقة مدرعة + لواء مشاة ميكانيكى فى فترة الليل فى التحرك عبر الأراضى العراقية من الاتجاه الغربى فى أقصى الحدود السعودية العراقية تحت ستار المقاتلات القاذفة والمقاتلات صائدات الدبابات بهدف سرعة الوصول إلى نهر الفرات ومنطقة الحبانية والتى من الممكن الوصول إليها فى منتصف ثانى يوم من أيام القتال .

وكذلك فى توقيت متزامن مع وصول القوة البشرية البرية ويتم إبرار لواء من الفرقة (١٠١) شرق بغداد وكتيبة شمالها لمعاونة القوة الأرضية فى عملية الهجوم ، كذلك يسبق وصول القوات البرية واعمال الإبرار والجوى رشق بالصواريخ سطح/ سطح من طراز توماهوك الامريكى (SSC- 2) وتوزيع هذه الصواريخ والغرض منها تدمير قواعد الصواريخ والدفاع الجوى العراقى المحيط بالقواعد العسكرية ونوعياتها هى : -

القاعدة الجوية فى بغداد وحولها ٦ صواريخ .

الأهداف العسكرية فى الموصل ٤ صواريخ ، والاهداف العسكرية فى البصرة ٦ صواريخ .

كذلك يتم دفع فرقة مدرعة بلواء مدرع + فرقة مشاة ميكانيكى من اختراق قطاع ضيق فى قلب الجبهة بعد عزل الأجناب واعمال التمهيد النيرانى بالمدفعية والقاذفات فى قطاع الاختراق منذ أول ضوء وذلك حوالى منتصف نهار اليوم الثانى قتال بهدف سرعة الوصول إلى النجف وكربلاء .

وكذلك فى حماية الضربة الجوية واستغلالها لتأثيرها وقبل أن تنتهى الضربة الجوية بحوالى ٣٠-٤٠ دقيقة يتم دفع حوالى ١٥٠ طائرة هيل تحمل ٨٠ مجموعة اغارة وكمين ومجموعة اقتحام المواصلات والسيطرة على الطرق والكبارى واحداث اكبر قدر من الخسائر فى محطات الامداد والتموين العراقية داخل العراق والكويت المحتلة .

وباستغلال نتائج الضربة الجوية ونجاح الاغارات والكمائن وانشغال القوات البرية فى اتجاهات اخرى تقوم وحدات مشاة الاسطول تحت قذف المدفعية بعملية انزال بحرى قبل أول ضوء ثانى يوم من أيام القتال كالآتى : -

١- لواء مشاة أسطول شرق مدينة الكويت .

٢- لواء مشاة أسطول غرب مدينة الكويت .

٣- لواء مشاة أسطول فى منطقة عشيرج والجهراء .

٤- لواء مشاة أسطول فى منطقة قصر الصبية .

٥- يتم القيام باعمال ابرار تظاهرى فى منطقة رأس القليقة لاجتذاب الاحتياطيات العراقية وتشتيتها .

٦- يجرى الاحتفاظ بحوالى لواء مشاة أسطول احتياطى لتغطية المواقف الطارئة واستغلال النجاح .

٧- تعاون أعمال الانزال البحرى بأعمال إبرار جوى بقوات من الفرقة ٨٢ اقتحام كالآتى :
- يتم ابرار ٩ مجموعة قتال Task Force مزودة بالصواريخ الموجهة (م ف) لاحتلال مواقع دفاعية فى شكل قوس ممتد ليشمل منطقة خط الحدود الكويتية العراقية لمنع أى أعمال دفع لقوات جديدة .

كذلك دفع ٦ مجموعات قتال مناطق تقع إلى الخلف من الإبرار الأول لتوفير قوات احتياطية وإعطاء العمق الكافى للدفاع .

علاوة كل ذلك فان على القيادة الامريكية استخدام مجموعة من الطائرات الموجهة بدون طيار لاستنفاد وسائل الدفاع الجوى العراقى ، ويكون بعض من هذه الطائرات مزود برؤوس شديدة الانفجار على أساس أنه فى حالة اسقاطها فانها ستتسبب فى خسائر فى المناطق التى ستسقط فيها ، وكذلك قيام عناصر الحرب الالكترونية للقوات المشتركة باعمال التشويش والشوشرة للتمهيد لأعمال القاذفات والقاذفات المقاتلة .

وفى نفس الوقت تقدمت وحدات من الفرقة (١٠١) والفرقة (٨٢) لتلغيم الممرات الاستراتيجية على الحدود الكويتية السعودية يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٩٠ تحسبا لأى هجوم عراقى ، وبالنسبة للحصار البحرى ، فقد تولت القوات البحرية تنفيذه بكل دقة وذلك باستخدام مستويات من القوة تتوقف عند اطلاق قذائف تحذيرية امام السفن العراقية ، وقد تراجع العراق فى هذه المرحلة عن اعتبار تنفيذ الحصار بالقوة عملا عسكريا ، بعد أن كان قد اعتبره كذلك عقب صدور قرار مجلس الأمن ، وهدد بالانتقام إذا ما تم اعتراض سفنه ، ولكن امام الاصرار الامريكى على تنفيذ القرار ، صدرت الأوامر من جانب القيادة العراقية للسفن بألا تتحدى الحصار البحرى وألا تعترض على التفتيش .

ومن ناحية وصلت الحشود التركية على حدود العراق إلى ١٢٠ ألف جندى مع انضمام وحدات الاحتياط إلى هذه القوة ، وكذلك سماح البرلمان التركى للحكومة باستقبال قوات دولية على حدوده مع العراق فى حالة الضرورة مما يتيح لقوات من حلف الاطلنطى الانتقال إلى هذه المنطقة ، وهو ما يحول هذه الجبهة إلى عمليات ساخنة فى حالة نشوب المعركة ، كما أن تركيا وافقت على إرسال قواتها إلى خارج أراضيها للمشاركة فى الحشد الدولى فى الخليج ، كذلك فان المنطقة التركية القريبة من الحدود العراقية تمثل تهديدا للأهداف الحيوية شمال العراق بالنظر إلى وجود قاعدة حلف الاطلنطى الجوية بها (انسرليك) التى تتمركز فيها الطائرات الامريكية من طراز (اف ١١١) ، والتى يرجع كذلك أن الطائرات الحديثة (اف - ١١٧) المعروفة باسم الشبح (ستيلث) متمركزه فيها أيضا .

من ناحية أخرى فبجانب السفن الحربية الامريكية والأوربية تعد حاملة الطائرات الامريكية (كيندى) وهى واحدة من أربع حاملات طائرات كانت تجوب مياه الخليج وتقف استعدادا للمعركة المقبلة ، وهى تعتبر هى ومثيلاتها احدث الآت الحرب فى القرن العشرين .

ويعد خط الدفاع الأول للحاملة هو طائرات (اف ١٤) المقاتلة من طراز «توما كات» التى تبلغ سرعتها ٢,٣٤ ماخ (سرعة الصوت) وهى مزودة بصواريخ جو / جو من طراز (سايدويندار) التى يبلغ مداها ١١ ميلا وصواريخ (سبارد) التى يبلغ مداها ٦٢ ميلا ، ومع أن هذه الطائرات مزودة برادارات خاصة بها إلا أنها فى العادة يتم توجيهها عن طريق طائرات (ايه - ٢) (هوك اى) عين الصقر وهى طائرات تحمل رادارات انذار مبكر .

وتتألف القوات البرية الامريكية من عدة تشكيلات أساسية كان يتم استكمال وحداتها ومعداتها بشكل مستمر حتى نشوب المعركة وهى :

– الفرقة ٨٢ المحمولة جوا (١٦٥٠٠ ضابط وجندى) وهى مزودة بعربات مدرعة ومدفعية ميدان وأنظمة دفاع جوى صاروخية .

– الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكى (١٧٥٠٠ ضابط وجندى) المزودة بدبابات قتال رئيسية ودبابات قتال خفيفة ، وعربات مدرعة ، ومدافع ذاتية الحركة .

– الفرقة ١٠١ إبرار جوى (١٦٥٠٠ جندى وضابط) المزودة بطائرات هيليكوبتر هجومية وعربات مدرعة .

– اللواء ١١ دفاع جوى (٣٥٠٠ ضاط وجندى) وهى أثقل وأهم فرق الجيش الامريكى وتضم معداتها دبابات قتال رئيسية ، ومدفعية ميدان .

– اللواء ١٩٧ مشاة ميكانيكى وفوج الفرسان المدرع الثالث ، ووحدات من فيلق المساندة الأول (١٠ الآف جندى) .

الدول الأخرى المشاركة فى الحشد العسكرى الدولى ضد العراق

أما بالنسبة للدول المشاركة فى الحشد الدولى ضد العراق فان هذه الدول قد شاركت باعداد محدودة سواء برية أو جوية أو بحرية ، ولكن الملفت للنظر فى ذلك ليس الحجم العسكرى المحدود وإنما ازدياد عدد الدول المشاركة فى التحالف ضد العراق ، حتى من أصدقاء العراق نفسه الذين رفضوا غزوه للكويت ويمكننا الاشارة هنا إلى عدة ملاحظات بخصوص هذا الحشد الدولى تلقى الضوء السياسى العسكرى على ذلك الحشد وتلك الملاحظ هى :–

– أن تلك القوات العسكرية التابعة لدول التحالف خاصة بعض الدول الغربية فى حالة ازدياد وباستمرار ، وأنه سوف تشارك كل من لوكسمبورج والدانمرك والبرتغال وهولندا وايرلندا بقوة بحرية محدودة متمثلة فى سفن حربية مسلحة أو سفن لنقل ضوء التحالف .

– أن معظم وحدات تلك الدول تعمل بالتنسيق مع الوحدات الاساسية فى الخليج لبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، الدليل على ذلك أن التشكيل البحرى الاسترالى يعمل بالتنسيق مع القوة البريطانية والامريكية ومجموعة العمليات البحرية الهولندية تعمل بالتنسيق مع البحرية البريطانية .

– أن لروسيا قوة بحرية وإن كانت صغيرة بالنسبة لباقى الدول وقد تمثلت هذه القوة فى «فرقاطتان» قد تتطور فيما بعد إلى قوة أكبر من ذلك ، ولكن المهم فى ذلك أنها تقف ضد العراق وهو الصديق المخلص لها ، وهذا الوقوف تمثل فى تلك القوة البحرية الرمزية .

أما بالنسبة للقوة العربية والاسلامية فهناك عدة ملاحظات هى :

– أن القوة المصرية تتميز عن باقى القوات العربية والاسلامية فى الكم والكيف ، إذ يبلغ عدد افرادها (٢٠) ألف من قوات الصاعقة والابرار الجوى مع احتمال كبير فى زيادة هذه القوة فى نهاية الحشد ، وهذه القوة يتمركز القسم الرئيس منها (١٢ الف جندى) فى السعودية ، وتشمل لواء مدرعًا ، بينما يتمركز جوالى ٣ الآف جندى منها فى دولة الامارات العربية وتشمل هذه القوة وحدات من الدفاع الجوى وأن هذه القوات سواء الموجودة فى السعودية أو الامارات تعمل بأوامر القيادة المشتركة لقوات التحالف .كذلك تشارك قوات رمزية من باكستان وبنجلاديش والنيجر والسنغال والمغرب وتركيا فى التحالف ضد العراق .

الفصل الثامن
معركة تحرير الكويت

* المعركة الجوية

* المعركة البحرية

* المعركة البرية

معركة تحرير الكويت

بعد خمسة أشهر منذ اندلاع الززمة فى ٢ / ٨ / ١٩٩٠ ، كان الوضع يسير إلى المواجهة الحتمية ، فقد صدر ١٢ قرار لمجلس الأمن طالبت العراق بالانسحاب من الكويت ، وبعد أن فرضت عليه حصارا بريا وجويا وبحريا ، وقد اغلق هذا الحصار كل منافذ العراق ، وقد اعطى مهلة حتى ١٥ يناير للانسحاب أو الحرب ، واستعد الطرفان للقتال ، الآف الجنود ومئات الطائرات الحربية من أحدث الانواع وعشرات البوارج وحاملات الطائرات والآف الدبابات تحتشد فى منطقة الخليج على أهمية الاستعداد للقتال ، مع اصرار عراقى على عدم الانسحاب من الكويت والتصميم على اعتبار الكويت هى « المحافظة التاسعة عشرة » من محافظات العراق .

وفى نفس الوقت كان قد تم استبعاد جميع الوسائل السلمية من باقى الدول التى لا تريد للعراق التورط فى حرب لن يخرج منها إلا مدمرا وكانت هذه المحاولات تتمثل فى الدول العربية والآسيوية للوصول إلى حل سلمى قبل انقضاء مهلة الانذار الدولى الموجهة للعراق .

وفى البيت الأبيض أخذ الرئيس الامريكى بوش يعيد مراجعة بعض التفاصيل العسكرية لعملية عاصفة الصحراء مع بعض اعوانه وبالذات فى تفاصيل الضربة الجوية والتى ستسبق الهجوم البرى الكبير وكان الجنرال « ميريل ماكبيك » قائد الجوية الامريكية هو الذى أخذ يجيب الرئيس الامريكى ويوضح له التفاصيل التى يسأل عنها ، وكان ذلك فى الساعة السادسة مساء بتوقيت واشنطن ، والواحدة صباحا بتوقيت الخليج ، وقد اتخذ بوش مكانه فى أحد صالونات البيت الابيض ومعه نائبه «دان كويل» و «برنت مكوكروفت» مستشاره لشئون الامن القومى وجون سنوفو مسئول البيت الابيض ، والتليفونات بجانبه تدق دون انقطاع ، وشاشات التليفزيون تعرض برامج شبكات . N.B.C , C.A.S , A.B.C , C.N.N .

وفى السادسة ، ٣٧ دقيقة قطعت شبكة التليفزيون A . B . C برامجها وأعطت الكلمة لمراسلها فى بغداد الذى أعلن عن بدء الغازات الجوية علي العاصمة العراقية ، وكان تعليق بوش على ذلك الخبر ، أن قال بكل هدوء أن المعركة بدأت فى موعدها المحدود لها .

وكان قد سبق ذلك قيام بوش بعدة اتصالات مكثفة بدأها مع قادة الكونجرس وأخطرهم بساعة الصفر ، ثم أجرى اتصالا ثانيا مع رئيس وزراء بريطانيا ، جون ميجر ، حيث أن ٢٦ مقاتلة بريطانية من بين ٦٧١ مقاتلة ستشارك فى الضربة الأولى على الأهداف العراقية ، كما اجرى اتصالا ثالثا قبل بدء الغارات بساعة واحدة مع الرئيس السوفيتى جورباتشوف وقد اصيب جورباتشوف بصدمة وقال لبوش « أرجو تأجيل ساعة الصفر قليلا حتى استطيع الاتصال بالرئيس العراقى ومحاولة إقناعه مرة أخرى بالانسحاب السريع من الكويت ، يجب علينا جميعا تفادى الحرب بأى وسيلة ممكنة وانقاذ العراق من الدمار الشامل ، فلو أن الحرب اندلعت يا سيادة الرئيس ، فلن يكون العراق الخاسر الوحيد ، وإنما العالم العربى سيشاركه هذه الخسارة ».

وفى الساعة العاشرة مساء من نفس اليوم بتوقيت الرياض بدأت الأمور تأخذ شكلاً آخر ، إذ حلقت من مطار الظهران ست طائرات أو أكثر فى الوقت الذى تجمع فيه طيارو المقاتلات والقاذفات من طراز اف ١٨ ، ايه ٦ داخل صالة كبيرة لسماع تعليمات سيلقيها عليهم قائد قوات التحالف الجنرال نورمان شوارزكوف الذى قال بالحرف الواحد للطيارين « ابدأوا تنفيذ عملية عاصفة الصحراء » فى نفس الوقت كانت القوات البرية المرابطة على حدود الكويت قد تلقت الاوامر بالابقاء على درجة الاستعداد .

وفى مساء ١٧ يناير سنة ١٩٩١ انتقلت حاملات القنابل العملاقة من طراز (بى ٥٢) من قاعدتها (ديبجو جارسيا) فى المحيط الهندى ، لتسقط قنابلها فوق ٤٠ ألف من رجال الحرس الجمهورى العراقى المتحصنة فى قواعدها شمال الكويت وجنوب العراق ، كل طائرة منها تحمل ١٥ طنا من المتفجرات تسقطها الواحدة بعد الأخرى لتفتح أبواب الجحيم التى تحرق الانسان والحيوان والنبات والجماد فى أبشع وافظع الحروب التى كانت مجالا لتجربة اسلحة لم تستخدم من قبل .

وطوال ثلاث ساعات كاملة منذ بدء الغارات كانت أفواج الطائرات تغير على العراق بمعدل غارة كل ربع ساعة وتسقط ما وزنه ١٨ ألف طن من المتفجرات فوق اهدافها المحددة من قبل ، وهذه القوة التدميرية تعادل بالضبط قوة التدمير التى أحدثتها القنبلة النووية التى اسقطتها الولايات المتحدة فوق هيروشيما باليابان فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كذلك اخذت الصواريخ من طراز «توماهوك» المنطلقة من وحدات السفن الحربية الامريكية تنطلق وقد، دمرت مركز قيادة حزب البعث فى بغداد ووزارة الدفاع والعديد من المراكز الخاصة بالاتصالات.

وتوالت تقارير وزارة الدفاع الامريكية (البنتاجون) على البيت الأبيض ، والتى تشير إلى أن آخر المعلومات تشير إلى أن كل القوات الجوية العراقية تم تدميرها ، كما تم تقزيم قوات الحرس الجمهورى التى كان صدام يتباهى بها ، وعرض وزير الدفاع «تشينى» صور الاقمار الصناعية للضربات الجوية على الرئيس الامريكى ، والتى أظهرت الدمار الشامل والهائل لكل الاهداف العسكرية التى تعرضت لقنابل وصواريخ قوات التحالف .

وقد صدر البيان العسكرى الأول فى صباح ١٧ يناير سنة ١٩٩١ متضمنا أنه قد قامت فى فجر الخميس ١٧ يناير تشكيلات من القوات العربية السعودية والكويتية والقوات الجوية الصديقة الامريكية والبريطانية والفرنسية بقذف الاهداف والمنشئات والقواعد العراقية العسكرية بداية لتنفيذ العمليات المشتركة (عاصفة الصحراء) لتحرير دولة الكويت وكانت الموجة الأولى من هذه الطائرات قد تضمنت ١٥٠ طائرة سعودية وسرب من الطائرات الكويتية والتى أبلت بلاء حسنا على حد قول العميد طيار «ميـاك سكوت» الناطق باسم القوات الامريكية فى الخليج .

وكذلك تضمنت تلك الموجة الأول العديد من الطائرات القاذفة العملاقة التى تحتوى على أحدث تقنيات العصر للافلات من أجهزة الرادار وباقى أجهزة الرصد الأخرى والوصول إلى أهدافها واتمام مهماتها ، ولقد بدأت هذه الغارة على جميع المواقع العسكرية العراقية الاستراتيجية والحيوية فى العراق والكويت ، وقد قامت الـ ٧٥٠ قاذفة ومقاتلة فى الساعة ٣,٣٥ دقيقة بتوقيت العاصمة العراقية ، وما يطلق عليه باللغة العسكرية (قتل أول ضوء) وحققت النتائج الكاملة لها ، رغم ما قوبلت به من نيران عراقية كثيفة من مختلف الدفاعات الأرضية ، ولم تنطلق صفارات الانذار العراقية الابعد انتهاء الموجه الأولى من الغارة .

وباستمرار الهجمات الجوية أعادت قوات التحالف تقويم نتائج الغارات الجوية ، فى الوقت الذى نجحت فيه قوات الدفاع الجوى العراقى فى اسقاط حوالى ٧ طائرات بينما اسرت قوات مشاة الاسطول الامريكية عددا من الجنود العراقيين الذين كانوا يعملون على مدافع مضادة للطائرات تحتل مواقعها فى أرصفة انتاج البترول العائمة فى مياه الخليج ، وكان وجودها يمثل عائقا أمام طائرات التحالف .

ومما زاد من حزن الشارع العربى أن طائرات الشبح من طراز اف - ١١٧ (ستيلث) قذفت قنبلتين طراز سمارت (موجهتين باشعة الليزر) صوب احد المخابئ العراقية بالقرب من منطقة

سكنية فى بغداد ، كان يعتقد أنها ملجأ للرئيس العراقى وأركان قيادته ، ولقى ما يزيد على ٤٠٠ شخص من النساء والأطفال كانوا نائمين مصرعهم عندما نقلت شاشات التليفزيون فى انحاء العالم كله عملية نقل بقايا الجثث من المخبأ اعتقد الجميع أن الحرب قد وصلت إلى منعطف خطير لايمكن الرجوع عنه .

وكان رد الفعل العراقى إزاء ازدياد الهجمات الجوية على مدنه وقواته وعدم وجود قدرة لطيرانه على الاعتراض وهروبه إلى إيران أن لجأ إلى سلاح بديل وهو الصواريخ التى بدأ فى إطلاقها إلى أهداف مدنية فى اسرائيل ، وسقطت ثمان صواريخ طراز سكود على تلك أبيب وحيفا ورام الله ولكن الخسائر التى نجمت عن ذلك كانت قليلة ، وذلك يرجع إلى أن هذه الصواريخ كانت غير موجهة توجها دقيقا وأن زيادة مداها جاء على حساب حجم الرؤوس الحربية المتفجره .

وفى أعقاب الغارات الجوية العنيفة التى شنتها طائرات التحالف على الأهداف العسكرية العراقية أعلن نجاح الغارات فى إصابة جميع اهدافها ولكن سرعان ما اتضح أن هناك مبالغة كبيرة فى تقدير نتائج الاغارات الجوية ، فقد أعد العراق خطة ممتازة للإخفاء والخداع واستخدام أهداف هيكلية لخداع طائرات التحالف واسلحتها التى تعتمد على التوجيه بالوسائل الالكترونية .

وقد أورد الجنرال شوارتسكوف فى مذكراته معلومات محدودة ومفصلة عن الهجمات الجوية التى قامت بها الأنواع المختلفة ٩٣٩ من طائرات التحالف ضد الاهداف العراقية قائلا أنه بعد منتصف ليل ٣٠-٣١ يناير سنة ١٩٩١ اندفعت قوة من دبابات تى ٥٥ وناقلات الجنود المدرعة العراقية مع أربعة الآف جندى عبر الحدود قرب البحر واتجهت جنوبا إلى مدينة الخفجى الواقعة على بعد بضعة كيلومترات من الحدود السعودية ، وخلافا لما نشرته محطات التليفزيون العالمية آنذاك ، لم يكن هذا الاقتحام خطيرا بالنسبة للحلفاء ، إذ أنه كان بالضبط ما نأمل فى حدوثه لأنه أخرج عربات العراق وأسلحته ورجاله من مواقعه المعدة إلى العراء حيث كان بوسع الطيارين مهاجمتهم ، وقد قامت قوات الحلفاء قرب الجبهة بمناورة ممتازة التخطيط ، فسمحت للغزاة بالعبور بحيث تستطيع قوات التحالف فى الخط التالى قطعها عن تلقى الامدادات والتعامل معها وحدة وحدة .

لكن القوات العراقية توغلت أكثر مما يجب ، وكان هناك عنصر ازدواجية فى تقدمهم لأن فوهات مدافعهم على الدبابات كانت مصوبة إلى الخلف مما يعنى أنها كانت لاتعتزم القتال ، كما أن قواتنا فى الخط الثانى كانت بطيئة فى التصرف تجاهها ، وهكذا كانت النتيجة أن العراقيين استطاعوا احتلال قطاع من المدينة ، كما أن القتال العنيف الذى أعقب ذلك استمر ست وثلاثين ساعة ، ولكن السعوديين والقطريين أبلوا بلاء حسنا ، كما أن خطتنا نجحت تماما ، والواقع أن لواء سعودى واحد الحق الهزيمة بقوة عراقية أكبر منه بكثير واوقع فى صفوفها ثمانمائة اصابة على الاقل .

وقد صادف أن الامير خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ، كان فى منطقة الخفجى يزور المواقع المتقدمه عندما بدأ الهجوم العراقى فتولى شخصيا قيادة القوات العربية ، وقد تذوق المعركة لأول مرة وخرج منها بسمعة عظيمة وبعد ذلك بعثت إليه رسالة تهنئة .

لقد كانت معركة الخفجى أكثر من أى شئ آخر ، معركة بالتليفزيون ، أوضحت بشكل واضح مخاطر استخدام التليفزيون المباشر كمصدر موثوق به للمعلومات ، ونظرا لأن محطة س. ان . ان تحدثت عن هجوم كبير وحشود ضخمة ، لذلك فان مشاة البحر الامريكيين بدأوا ينتشرون نتيجة لذلك قبل أن يجدوا أنه لا أساس لذلك من الصحة ، ولم تكد المعركة تنتهى حتى اتصل بى «توم كينج» هاتفيا لأن بعض الصحافيين المحلليين والعالمين بالأمور اعتقدوا أنه كان يجب معالجة الأمر بطريقة مختلفة ، فكتبت إليه أنها كانت حرب بالتليفزيون ويعلم الله ما الذى سيحصل عندما تبدأ الحرب البرية ، وهكذا نتيجة لمعركة الخفجى أمرت بازالة جميع أجهزة التليفزيون من غرفة عملياتى ووضعها فى مكان آخر .

وقد أدى الهجوم على الخفجى والهجوم الصغير الذى تلاه فى الليلة نفسها على الوفرة إلى وضع قوات التحالف فى حالة من التأهب والحذر ، وكانت تقارير المخابرات قد تحدثت قبل ذلك بأسبوع عن تحركات على نطاق واسع بين القوات العراقية على الحدود إلى الشمال من حفر الباطن حيث تتجمع اعداد كبيرة من قوات الحلفاء البرية ، ولم تعرف إذا كان العدو يقوم باعادة تنظيم قواته الامامية أو أنه ينشر قواته استعداد للهجوم ، وعلى أى حال سارعت قواتنا إلى الاستحكام استعداد للهجوم ومواجهة الخطر ، وكانت هذه الفترة حرجة بالنسبة إلينا لأن فرقتنا كانت منتشرة فى منطقة تمتد بضع مئات من الكيلومترات وهى فى طريقها إلى منطقة التجمع ، مما يعنى أنه لوحدث هجوم عراقى فى تلك اللحظة كان كابوسا .

أما فى البر وبينما كان طيران الحلفاء لايزال يدك العراقيين فى الليل والنهار ، كان علينا أن نوجه أنفسنا نحو التعنت المتزايد من الخارج لاسيما من الرأى العام الامريكى الذى كان متقلبا جدا ويتهمنا بأننا نذبح المدنيين الابرياء دون ضرورة ، والواقع أننا كنا نتخذ كل ضرورة واحتياط ممكن لتجنب سقوط قتلى بين المدنيين والتركيز على الاهداف العسكرية .

وعلى أى حال فان البريطانيين والامريكيين كانت لديهم تعليمات محددة من الأهداف تقضى بتجنب الاماكن المقدسة ، كما أن القرار النهائي بضرب هدف أم لا كان يترك فى نهاية الأمر للطيارين الذين لم ينفذ بعضهم مهماته بناء على مبادرة شخصية منه ، عندما رأى المجازفة بايقاع اصابات مدنية عالية ، ولم يسبق فى تاريخ الحروب أن حدث مثل هذا الحرص فى التخطيط والتنفيذ من أجل تجنب وقوع اصابات بين المدنيين ، لكن صدام بمزجه المتعمد بين القضايا السياسية والعسكرية ، وعدم اكتراثه يظهر بشكل مفزع فى استخدامه ملجأ العامرية فى بغداد عندما دمرت طائرات قاذفتان من طراز «ستلبيت» الملجأ فى ١٣ / ٢ مما أدى إلى قتل أكثر من ٣٠٠ شخص مدنى وإلى ضجة اعلامية عالية » .

وفى السادس والعشرين من يناير أخذ العراقيون يتقهقرون إلى الشمال ، وكانت فرقة «تولكان» التابعة لفيلق الحرس الجمهورى ، قد دمرت بضربات جوية سريعة ، أما فرقة « المدينة» فقد كانت تتعرض لهجوم الفرقتين المدرعتين الأمريكيتين الأولى والثالثة ، وتهيأت القوات البريطانية للمساهمة فى مرحلة السير مع التقدم الامريكى ، ولكن كان علينا أولا أن نطرد العراقيين من موقع «تخستن» وقد جرى تمهيد الطريق لذلك بقصف مدفعى مدمر أرغم العراقيين على النوم أرضا ، بينما استعد اللواء المدرع الرابع ليعبر خط الأنابيب المقام فوق الأرض لا تحتها ، والذى كان يشكل فى بعض المواقع عائقا بارتفاع ٣ امتار ، وقدم « كريس هاربيك» وصفا ميدانيا دقيقا للقصف الذى قامت به راجمات الصواريخ الامريكية .

« بدأت القذائف تتساقط أمامنا تمامًا ، وسمعنا دويا ممزقا فيما الآلاف من القذائف تتساقط على مجموعة المدافعين ومدافعهم على جهة الشرق منا ، أعقب ذلك واحد من أشد الانفجارات التى رأيتها فى حياتى اثارة للرعب ، إذ تفجرت ذخائر مدفعية العراقيين فى مواقع البطارية» وعرف كريس فيما بعد من فريق الاستجواب التابع له أنه كان لدى العراقيين فى بدء الهجوم ٧٦ مدفع فعال ، أما فى نهاية القصف فلم يبق لديهم سوى ١٧ مدفع ، بينما كان ٩٠ ٪ من طواقم البطاريات بين قتيل وجرحى وعبرت المجموعات القتالية البريطانية خط

الانابيب بسلام بعد منتصف الليل ، واشتدت المعركة على موقع «تنجتسين» خلال بقية الليل فى سلسلة من الاشتبكات المرتبكة بين السرايا .

مع طلوع ضوء نهار السابع والعشرين من فبراير (يوم ج +٣) لم يبق سوى موقع عراقى واحد ، وقام بتطهيره جنود الوحدة الاسكتلندية الملكية الذين ارفقوا نيرانهم هنا وهناك بنداءات من مكبرات الصوت من فريق الحرب النفسية يدعو افراد العدو للتسليم ، وفى هذه الاثناء كان مشاة البحرية قد وصلوا مشارف مدينة الكويت واغلقوا كل منافذها ، إلا أنهم تركوا ظفر الدخول إلى المدينة إلى القوات العربية فى التحالف عند الساعة ٦,٥ .

بعد ذلك راح العراقيون يتقهقرون مهزومين نحو الشمال الشرقى ووصل البريطانيون « خط مرحلة السحق » فى أقل من يومين قياسا على تقدير «باتريك كورد نجلى» القائل ٤ أيام وتقدير « روبرت سميث» القائل ١٠ أيام ، فعند الساعة ٩,٥ كانت الوحدات البريطانية تتموضع على حافة وادى حفر الباطن ، ذلك المجرى الذى يمتد باتجاه الشمال الشرقى وباتجاه الجنوب الغربى ، ويشكل معالم الحدود الفاصلة بين العراق والكويت وباتت الصعوبة الأساسية الآن ، هو الانهاك ، كانت وجوه الرجال رمادية من أعباء ثلاث ليال وثلاثة نهارات بلا نوم تقريبا ، ورغم أنهم كانوا ما يزالون يبدون معقولين ، فان قدراتهم الذهنية والحسية وهنت كثيرا .

وعند الساعة ٥,٥ عند فجر اليوم التالى ٢٨ / ٢ اصدر مقر قيادة اللواء السابع امرا بالحركه فى الساعة ٦,٥ وفى الحال فتح « ارتر دينارد » خط اللاسلكى ، وأخذ «باتريك كور نجلى» أنه مستعد لتحرك وأن باستطاعته البدء من الساعة ٦ فى الأقل وبعد تأخر وجيز جاء بارتيك على الخط نفسه وقال «حسن» إذا كنت مستعدا للحركة فانطلق ، وهكذا انطلقوا بسرعة ٤٠ كم فى الساعة ، واللواء السابع يتصدر المقدمة ، فيما بقية عن أرتال الفرقة تسير وراءه عبر أرض صعبة ما تزال حافلة بالمواقع العراقية ، وملأى بالحجازات العميقة الضيقة ، ومزرعة بالالغام ،ورغم كل الاخطار ، وصلت الفرقة الهدف «كوبالت» على جانبى طريق البصرة قبل ٣٠ دقيقة من اعلان وقف العمليات الهجومية فى الساعة ٨ ، وكان وصولهم إلى هذه النقطة بالغ الأهمية من الوجهة السيكولوجية ، لأنه وضع قوات التحالف فى موضع السيطرة الراسخة على الطريق .

ورغم أن اللواء السابع كان فى الطليعة أغلب الطريق ، فان اللواء الرابع لم يفوت فرصة التمييز بأى حال ، فعلى مدى ٩٧ ساعة من التقدم اشتبكت قواته مع العراقيين مدة ٥٤ ساعة ، وقطعت ٣٥٠ كم ودمرت ما يزيد على ٦٠ دبابة قتال رئيسية ، ٩٠ ناقلة جنود مدرعة ، ٣٧ قطعه مدفعية إلى جانب اسر ما يقارب ٥٠٠٠ جندى ولم يقتل أحد من أفراد الفرقة بنيران القوات العراقية والتسعة الذين قتلوا بنيران القوات الصديقة ، كانوا مجرد حوادث موت أثناء المعركة ، وفى الختام شعر الضباط والجنود عن حق أنهم فعلوا ما كان مطلوبا منهم وكانوا بتعبير قادتهم «وأسورين بسعادة البقاء على قيد الحياة» .

كانت الحرب بالنسبة إلى الحلفاء قصيرة وبسيطة نسبيا ، أما بالنسبة إلى العراقيين ، فكانت عكس ذلك بالضبط فالأسرى الذين أخذناهم كانوا فى حالة متردية ، جائعين ، منهكين، وممتلئين قملا ، وكان العديد منهم يعانى من جراح بقيت أياما بلا علاج ، وهم مرعوبون تماما بفعل دعاية بلادهم بالذات التى أدخلت فى روعهم أنهم إذا دخلوا مستشفى ميدانيا للحلفاء فانهم سيتعرضون للتعذيب أو تجرى لهم عمليات بدون تخدير.

هذه مقتطفات من مذكرات الجنرال شورزكوف والجنرال لابيير الأول قائد القوات المتحالفة والثانى قائد القوات الانجليزية فى معركة تحرير الكويت وقد أوردتها لأنها تلقى نظرة على سير الحرب وإن كانت وجهة نظر امريكية والجليزية بحتة ، خاصة مع عدم وجود رأى عراقى عسكرى أو وجهة نظر عسكرية عراقية فيما حدث من معارك بين الجانبين لكى تتحقق من تلك المعلومات التى وردت فى مذكرات شورزكوف ولابيير وعلى أية حال ، فإن هذه ليست كل جوانب الصورة العسكرية . وما تزال هناك معلومات كثيرة تحتاج إلى البحث والتدقيق لرسم صورة متوازنة .

نتائج عملية الكويت

١- خسر العراق معظم قوات العسكرية ، كما خسر المعركة السياسية ، وفقد ما يزيد على ثلثى قواته المسلحة وما بين ٨٠ - ١٠٠ الف قتيل ورضخ فى النهاية للإرادة الدولية ، وتم تحرير الكويت بالقوة المسلحة ، ويوضح الجدول الآتى الخسائر البشرية العراقية مقارنة بخسائر قوات التحالف :

العراق

قبل الحرب	ما تم تدميره		قبل الحرب	ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٣٢٦٠	٤
٢١١٠	٢١٤٠	المدفعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الافراد المدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هيليوكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	١٠٣*	طائرة قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	٨٣*	سفن حربية	١٢٠	٢

* ١٣٩ طائرة عراقية هربت إلى إيران وما زالت هناك .

* استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعه بحرية من الكويت ، وقد تم تدمير معظمها .

٢- خسر العراق معظم قواته ومعداته العسكرية بينما جاءت خسائر التحالف طفيفة للغاية.

٣- تكبدت قوات التحالف مبالغ مالية ضخمة يمكن بيانها كالآتى : -

أ- تكاليف عملية درع الصحراء ، متوسط التكاليف اليومية منذ الثانى من اغسطس حتى ١٦ يناير ٧٦,٨ مليون دولار يوميا باجمالى ١٢,٩ بليون دولار .

ب - تكاليف عملية عاصفة الصحراء :

- الحرب الجوية ٢٤٥ مليون دولار فى اليوم الواحد باجمالى ١٣,٣ بليون دولار خلال ٤٥ يوم .

- الحرب البرية : ٥٢٠ مليون دولار فى اليوم الواحد باجمالى ٢,١ بليون دولار خلال ٤ أيام .

جـ- تكاليف ازالة المخلفات واعادة الأمور إلى ما كانت عليه :

- فترة ما بعد المعركة ٣ شهور ٧ بليون دولار .

- تكاليف عودة القوات ١١,٥ بليون دولار .

- اجمالى التكاليف ٥٠-٦٠ بليون دولار .

- دمرت قوات التحالف (خاصة الإغارات الجوية) التى وصل عددها إلى ما يزيد على ٩٧ ألف غارة على البنية الأساسية للعراق ، وبلغ اجمالى وأن القنابل والصواريخ التى اسقطت على القوات العراقية فى العراق والكويت المحتلة ٩٢١ ، ١٤١ طنًا ومن ثم سوف تحتاج العراق إلى تكاليف بالغة الضخامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب .

٥- تعرضت الكويت لعملية دمار نسبى سواء على أيدى القوات العراقية التى أحرقت ودمرت المرافق الحكومية الكويتية ونهبت الممتلكات واحرقت آبار البترول وسربت النفط إلى مياه الخليج ،وتم تقدير تكاليف الأعمار بعد التحرير فى الكويت مبالغ طائلة تصل إلى حوالى ٤٠ مليار دولار فى الوقت الذى فقدت فيه نسبة لم تقدر بعد من إمكانيات إنتاج النفط الخام فى المستقبل .

الدروس المستفادة

١- أثبتت عملية تحرير الكويت أنه لايمكن الاعتماد على العمليات الجوية وحدها لحسم الحرب ويلزم اللجوء إلى العمليات البرية للوصول إلى نتائج نهائية فى حين أثبتت الحرب الجوية أهميتها فى تهيئة مسرح العمليات وتقليل الخسائر إلى حد كبير .

٢- اتضح استحالة أن تعمل قوات أرضية مهما بلغت إمكانياتها وتجهيزاتها بدون غطاء جوى ودعم من القوات البحرية حتى ولو كانت تتمتع بقوات دفاع جوى قوية .

٣- امكن خلال حرب الكويت من استخدام أنواع جديدة من المعدات والأسلحة المتطورة تكنولوجيا ومن أهمها الصواريخ سطح سطح طراز «كروز» و «توماهوك» والقنبلة سمارت» والقنبلة «مافريك» وكذلك الطائرة ، اف - ١١٧ستيلث» وغير ذلك ولكن من الضرورى معرفة نتائج الاستخدام بشكل مؤكد حتى يمكن تقويم قيمة السلاح .

٤- مرة أخرى فشلت الدفاعات الثابتة فى صد أى هجوم لديه قدر من التصميم كما فشلت الدفاعات السابقة فى التغلب على أنواع المناورة الواسعة ، واتضحت ضرورة أن يكون الدفاع مزيجًا من النقط القوية والاحتياطيات المدرعة ، التى تدعمها قوات الدفاع مناسبة وقادرة على العمل الفعال .

٥- ظهرت أهمية الخداع لإنجاح أعمال الهجوم ، كما ظهرت أهمية الاعداد لتنفيذ خطة الخداع منذ وقت مبكر حتى تنجح هذه الخطة نجاحا كاملا .

٦- كان للتعاون والتنسيق أثر كبير فى تمكين قيادة القوات المتحالفة من السيطرة على القوات برغم اختلاف اللغة وأنواع المعدات والأساليب القتالية .

٧- أثبتت حرب تحرير الكويت ضرورة السيطرة على المعلومات التى تحصل عليها وسائل الاعلام حتى لايستفيد منها الخصم .

٨- كان الاصرار على افتقاد القيادة العراقية الفرصة على تحقيق اتصال ميسر ودائم بقواتها فى جبهة الكويت عن طريق التدمير المنظم لمراكز القيادة ووسائل الاتصال ، له أثر كبير فى سرعة انهيار الدفاعات الأرضية فى الكويت .

٩- ظهر خلال حرب تحرير الكويت أهمية تأييد الرأى العام الداخلى الدولى فى نجاح العمليات العسكرية واستمرارها .

١٠- استطاعت المعلومات السليمة والموقوته أن تلعب دورا بالغ الأهمية فى إنجاح العمليات البرية للقوات المتحالفة خصوصا فى اتجاه عمق الأراضى العراقية غرب مسرح العمليات .

وهكذا انتهت عملية تحرير الكويت وذلك من وجهة النظر العسكرية الحتمية ، أما النتائج العامة لعملية التحرير فقد استفاد منها العسكريون استفادة كبيرة إذ تعلموا منها دروسا عديدة ومنها تنفيذ القوات البرية لمهامها بكفاءة كبيرة على الرغم من أن هذه القوات غير متجانسة أصلا ، وبلا تجارب مشتركة مسبقا أو تدريبات عسكرية مشتركة .

وكذلك فقد تركت الحرب الجوية الناجحة القوات العراقية عاجزة عن الحركة ، ناهيك عن العمل بفعالية ، وبدا ذلك واضحا فى مباحثات وقف إطلاق النار ، حين ظهرت الدهشة على وجوه القادة العراقيين عندما عرفوا بمساحة الأرض العراقية التى تم الاستيلاء عليها دون أن يعرفوا ، فقد كانت أنظمة الاتصالات العراقية أيضا منهارة تماما .

كما أثبتت هذه الحرب أهمية سلاح الدبابات فى ميدان المعركة ويجب أن نتذكر أن كفاءة هذه الاسلحة ناتج عن كفاءة القوات التى قامت باستخدامها ،وناتجة عن التنافس بين قوات التحالف ، وهو تنافس كان بنفس أهمية المعدات التى استخدمت فى المعركة ، وكان هذا التنافس لاثبات جودة الاسلحة والمعدات التى استخدمها كل طرف والتى سوف تجد لها سوقا فى حالة نجاحها فى هذه الحرب بالذات ، على عكس العراقيين الذين اعتقدوا أن تجربتهم فى الحرب مع إيران تعطيهم القوة اللازمة للاحتفاظ بالكويت رغم عدم تفوقهم الجوى ، وأن القوة الجوية لاتشكل عنصر فعالا جدا فى دعم القوة البرية .

كما كانت القوات البرية الضخمة هى ما ركز عليه العراقيون وأقاموا لها التحصينات الكبيرة ، وعززوها بقطع كثيرة وكثيفة من المدفعية لوقف هجوم معاد ، وقد حاول العراقيون أن يكرروا شبكة دفاعهم خلال الحرب ضد ايران فى حربهم الثانية فى الخليج ، لكن شبكة الكويت كانت مختلفة ولصالح الحلفاء ، فلم يدرك الضباط العراقيون أن الوضع يختلف عندما يتجهون جنوبا نحو الحلفاء عن اتجاههم نحو ايران .

واعتقد العراقيون أيضا أن قوات التحالف ستشن هجومها عبر طريقين مباشرين إلى الكويت والبصرة ، ولذلك فقد وضعوا قواتهم على الحدود مع السعودية قرب الساحل ، ووضعوا وحدات مشاة قليلة العدد فى المقدمة تاركين وحدات مدرعة قليلة أيضا كاحتياطى لمواجهة أى هجوم والتعامل معه ، إذا تمكن الحلفاء من اختراق الدفاعات الامامية ، كما اعتمدوا فى دفاعهم على النيران الكثيفة التى يستطيعون توجيهها ضد المهاجمين الذين سيقعون فى حقول الالغام والاسلاك الشائكة ، وكلما اتجه المرء شمالا ، كان يجد أن نوعية القوات العراقية تتحسن حتى تصل إلى قوات الحرس الجمهورى الذى شكل محورا مركزيا فى الدفاعات العراقية واعتبر الاحتياطى الرئيسى لسلاح المعركة .

كذلك ملأ المهندسون العراقيون منطقة الحدود مع السعودية بالعوائق متبعين الاسلوب الدفاعى الروسى ، واستخدموا ملايين الالغام لتشكل قلبا لنظام العوائق ، ثم أقاموا الحقول والكمائن المضاده للدبابات وخنادق نارية ، وامتدت هذه العوائق من الساحل الكويتى إلى ما بعد وادى البطين : على أساس أن قوات التحالف لن تهاجم من العمق الصحراوى ، وأنها لن تستطيع اختراق هذه الدفاعات إلا بخسائر كبيرة ليسوا على استعداد لدفعها خاصة فى الأرواح ، وأن القوات العراقية اقدر على الحرب الصحراوية من القوات المتحالفة خاصة الأوربية والامريكية .

وفى المقابل أدى القصف الجوى المتواصل للحشود التعبوية والتشكيلات العراقية فى المرحلة الأولى للحرب ، إلى تدنى الروح المعنوية لأفراد هذه القوات ، وهى التى أصبحت بالضرورة ، فى وضع لاتُحسد عليه ، من انعزال عن قياداتها المركزية ، نتيجة تعد وسائل الاتصال بها ، وانخفاض مستوى إمدادها باحتياجاتها اللوجستية ، نتيجة تناقص وربما قطع مواردها من الاحتياجات الاساسية .

لذلك كله أصبحت المعركة مضمونة لصالح الحلفاء وخاصة أن اختيار الوقت المناسب لها هو من العوامل المهمة فى نجاحها بغض النظر عن الخسائر البشرية والمادية المحتملة ، إذ أن تأجيل المعركة البرية إلى أكثر من ذلك ربما يؤثر طول الانتظار هذا على نفسية قوات التحالف والموجودة فى مواقعها الدفاعية الحالية ، وكذلك كان يخشى من تدنى روحهم المعنوية والاصابة بالملل فى هذه الصحراء الموحشة ، وبالتالى تنقص رغبتهم فى القتال وقدرتهم على التحمل وهو فى المقابل ، ربما انعكس ذلك بالايجاب على القوات العراقية ، نتيجة إتاحة الفرصة لها لتحسين أوضاعها الدفاعية .

إضافة لما تقدم ، فان الأحوال الجوية فى منطقة الخليج غير مستقرة ابتداء من شهر مارس ، سوف تؤثر بالسلب على نظم الاسلحة الالكترونية المتقدمة الحديثة التى تستخدمها القوات المتحالفة ، أكثر منه عن الاسلحة التقليدية للقوات العراقية ، فالمعروف أن العواصف الترابية والارتفاع الكبير الملحوظ فى درجة الحرارة فى فصلى الربيع والصيف بمنطقة الخليج يؤثر بشكل ملحوظ ويؤدى إلى تداعى كفاءة عمل كل من الأفراد ونظم الأسلحة والمعدات الألكترونية الشائعة الاستخدام فى القوات المتحالفة ، وهو ما يجب أن يوضع فى الاعتبار ، ويعمل ببدء وانهاء المعركة فى الوقت المناسب قبل ارتفاع حرارة الجو ، لذلك فان كل ما تقدم جعل قوات التحالف تبدأ وتنتهى المعركة البرية لتحرير الكويت بأقل الخسائر فى المعدات والبشر بسبب اختيار الوقت والمكان المناسبين لبدء هذه المعركة .

المقاومة الكويتية

عقب انتشار العمليات الفدائية التى قامت بها المقاومة الكويتية ضد قوات الاحتلال العراقى ، أخذ افراد المقاومة يمتلكون العديد من الاسلحة الضاربة التى حصلت عليها المقاومة بطرق عديدة ، ومن أبرز تلك العمليات ثلاث ضد القوات العراقية فى منطقة الفحاحيل ، اسفرت عن قتل ١٢٥ جندى عراقى بالاضافة إلى الاستيلاء على العديد من الاسلحة التفصيلية والخفيفة إلى جانب اسر عدد من الجنود احياء .

وعقب انتشار تلك العمليات خاصة الانتحارية منها ، بدأت الانظار تتجه إلى تلك الخلايا وبدأت مجموعة من التنظيمات من جانب الجيش العراقى تعمل للحد من تلك العمليات التى ألحقت خسائر معنوية ومادية بعناصر الجيش العراقى ، وادخلت الرعب فى قلوب الجنود ، مما كانت السبب الرئيسى فى فرار العديد من الجنود الى المعسكرات ولجوئهم إلى الأسر الكويتية أو الفرار إلى دول مثل السعودية وتركيا وايران .

وكشفت الوثائق عن مشاركة المرأة الكويتية فى أعمال المقاومة منذ الأسابيع الأولى وطالبت مذكرة صادرة عن لواء القوات الخاصة ٦٨ فى ٢٩ / ٨ / ١٩٩٠ بالاهتمام « بتفتيش النساء بصورة دقيقة » وبنت القيادة طلبها على معلومات تفيد أنه « سيقوم المخربون الكويتيون داخل الكويت باستخدام العنصر النسوى فى المساعدة على عمليات التخريب وذلك لعدم تفتيشهم» وجاء فى وثيقة سرية وفورية صدرت فى اليوم الأول لبدء المعركة الجوية « وردت معلومات تفيد بأن مخربين بحدود ٢٠٠ شاب وفتاة معظمهم من الشرطة ينوون القيام باعمال تخريبية ضد الجيش يوم ١٥ / ١٩٩١ » أى فى انتهاء المهلة التى حددها مجلس الأمن للانسحاب من الكويت .

كذلك كشفت الوثائق العسكرية العراقية عن جهات تعاونت مع المقاومة الكويتية ، واتهمت المخابرات العراقية عناصر سعودية ولبنانية وسورية وفلسطينية بمساندة ما أسمته بالمخربين وتنحصر هذه التهم فى تزويد المقاومة بالاسلحة والمعلومات ففى ٩ / ٩ / ١٩٩٠ وذلك بعد مرور ٥ اسابيع على الاحتلال بعث «الرفيق» عزيز صالح النومان قائد الجيش الشعبى فى الكويت تعميما إلى آخر القواطع كافة حول ورود معلومات عن قيام مجموعة من العناصر السعودية بتمويل المجموعات التخريبية فى الكويت بالاسلحة والرشاشات ومن ضمن هذه الأسلحة الغام أمريكية الصنع من النوع اللاصق التى يتم تفجيرها بواسطة جهاز اللاسلكى حيث تلصق عجلات الناقلات وسيارات قوى الأمن الداخلى .

أما دور بعض اللبنانيين فقد كشفته وثيقة صادرة بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٩٠ عن آمر لواء القوات الخاصة تفيد أن الحكومة الكويتية السابقة قامت بتكليف عدد من اللبنانيين المقيمين فى الكويت القيام بعمليات تخريبية وتفجير السيارات داخل الكويت وسيتم تزويدهم بالاسلحة والمتفجرات لذلك ، ويطلب آمر اللواء للقوات الخاصة « تفتيش اللبنانيين من خلال كافة المنافذ الحدودية ، كما يتم تفتيش كافة العجلات والصندوق الخلفى وداخل العجلة وسقفها .

وكنتيجة حتمية لتلك الأعمال من المقاومة بعث الرفيق على حسن المجيد عضو القيادة القطرية خطابا بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٩١ إلى الرفيق الدكتور سبعادى ابراهيم الحسن مدير جهاز المخابرات يرجو منه قطع دابر الاعمال الشريرة من قبل العرب وأن كل متهم عربى يشترك بمثل هذه الاعمال يتم تسفيره خارج البلاد بعد أن ينال جزاءه .

وقد أكدت الوثائق العراقية العسكرية التى عثر عليها فى مواقع القوات العراقية المنسحبة من الكويت خلال تحريرها ، أن المقاومة الكويتية مارست عملياتها منذ فترة مبكره بعد الغزو،فقد ورد فى وثيقة سرية من آمر الفوج الأول لواء المشاة ٦٠٦ أنه فى تاريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٩٠ تعرضت وحدة صواريخ عراقية فى مفرق قرب الجهراء إلى حادث عندما توقفت سيارة شفروليه بيضاء اللون وفى داخلها ثلاثة كويتيين ، وقام الشبان بتهديد افراد القوة الموجودة لغرض الصعود إلى السيارة ، وبعد صعودهم قاموا بربط ايديهم وعصب عيونهم واقتادوهم إلى جهة مجهولة ، ثم وضعوهم فى بيت لم يسكنه أحد ، وتوضح الوثيقة نهاية القصة فى أن عناصر المقاومة لم يقتلوا الجنود العراقيين لكنهم وضعوهم فى سيارة بوكس بعد اخفائهم فى صناديق الكرتون ، واثناء مرورها باحدى النقط العسكرية تم تفتيش السيارة فعثر عليهم وارسلوا إلى وحداتهم بعد ذلك .

أما عن الاساليب التى اتبعتها المقاومة ضد العراقيين فقد تنوعت من تفجير السيارات إلى تفخيخها إلى إطلاق الرصاص على مواقع القوات العراقية من مسافات بعيدة لاطلاقها ، وشارك الفسطينيون فى اعداد وتوزيع النشرات بعد كل عملية تقوم بها المقاومة وذلك لخبرة بعضهم فى مقاومة سلطات الاحتلال الاسرائيلى قبل طردهم من هناك ، وقد جاءت تلك البيانات فى مذكرة لقائد المشاة الخامسة عشرة أن بعض المدنيين يتركون سياراتهم بالقرب من مقر التشكيلات والوحدات بحجة أنها عاطلة ، وخوفا من وجود مواد متفجرة فيها يجب اخلائها بأسرع ما يمكن ، وعدم السماح للوطنيين بايقاف سياراتهم فى تلك الاماكن .

واتضح كذلك من الوثائق أن افراد المقاومة الكويتية اقتفوا عدة طرق فى تفخيخ السيارات وتفجيرها ، وركزت وثيقة من جهاز مديرية المخابرات أنه « من خلال كشف المديرية لبعض السيارات المفخخة لاحظت أن خطط تفخيخ السيارات من قبل المخربين ، تتم بواسطة ايصال الاسلاك من البطارية إلى المتفجرات عبر الزوايا بين أبواب السيارة وبدنها ، ويمكن ملاحظة ذلك بمجرد فتح الابواب والصندوق الخلفى للسيارة .

كذلك استخدمت المقاومة اسلوب تفجير السيارات عن بعد « الريموت كنترول» وذكرت إحدى الوثائق الصادرة عن مدير من محافظة الكويت حادثة عن سيارة افادت معلومات المخابرات أنها ملغومه ، وعلى الفور تم توجيه خبراء المفرقعات إليها ، وعند الكشف على السيارة اتضح فعلا أنها ملغومه وقد استخدم المخرب طريقة تفجير اللاسلكى «الريموت

كنترول» فى عملية تفخيخ السيارات ، وما لهذه الطريقة من أثر بالغ وخطير يقلق الجميع ، كون ذلك التفجير يتم من خلال جهاز ارسال على بعد مائه متر .

ومع بدء العمليات الجوية أصبحت عمليات المقاومة تشكل كابوسا مزعجا لقوات الاحتلال ففى ١٨ / ١ . ٩٩ حذر تعميم اصدره آمر لواء القوات الخاصة من استمرار التفجيرات ، وطلب من الاجهزة الامنية ، أن تنشط فى عملها لأجل الوصول إلى هذه العصابة التى بين الحين والآخر تقوم بعمل يجعل الأمن غير مستقر » .

كذلك مع تطور المعركة الجوية تطورت المقاومة والتى استفادت خلال تلك المعركة من الشائعات التى سرت فى الكويت حول لجوء طرفى الحرب إلى استخدام الاسلحة الكيماوية ، وتحذر احدى الوثائق فى ٢٩ / ١ / ١٩٩١ من وجوده عناصر سوف تقوم بمراجعة بعض الاهالى بصفة أنهم من الصحة أو من الهلال الاحمر وتحمل ابرا لتلقيح الذين يراجعونهم بحجة أنها تلقيح ضد الكيماوى ، وربما يستغل بعض المنتسبين (من أفراد القوات العراقية) بهذا التوجيه وتوضح وثيقة اخرى فى ١٨ / ١ / ١٩٩١ أن عناصر المقاومة فى منطقة كيفان يقوون بحقن إبر سامة وإعطاء حبوب منومة وسامة فى نفس الوقت .

وبعد أن وقع العديد من العمليات التى قام بها افراد المقاومة على جميع المستويات ، بدأ إغلاق المناطق السكنية واعتبارها محظورة يقام عليها العديد من الحواجز ، أو بمعنى آخر تحولت تلك المناطق إلى مواقع عسكرية يخضع سكانها للعديد من حملات التفتيش الواسعة أو الاعتقال بمجرد الشك أنهم ينتمون إلى الخلايا ، وفى الجانب الآخر انتقلت آثار المقاومة إلى قيام الجنود العراقيين بعمليات انتقامية ضد أفراد أسر المقاومة ، أو ممن ينتمون اليهم ، وشهدت مناطق خيطان وكيفان وبيان والرُميثية احراق العديد من مبانيها ، وقتل العديد من سكانها ، المدنيين على ايدى الجنود ، وبدأت تلك العمليات تزداد ضد الاهالى ، مما حدا بالعديد من خلايا المقاومة إلى التخفيف من حدة عملياتها .

ومن ناحية أخرى فرضت قيادة الجيش العراقى تعتيما اعلاميا على مدى تأثير تلك المقاومة على الجنود حتى لاتثير البلبلة والقلق فى صفوفهم بعد تسجيل حالات اختفاء عديدة من الجنود يعتقد أنهم تمكنوا من الهرب والفرار واستمرت حملات التفتيش والاعتقال داخل البيوت والسيارات بصورة دقيقة جدا حتى وصلت فى كثير من الاحيان إلى تفتيش ذاتى لقائد السيارة ومن يرافقه ، وكانت النتيجة وقوع العديد من افراد المقاومة قيد الاعتقال ليخضعوا لأبشع انواع التعذيب والإرهاب الذى كان الجنود يمارسونه عليهم وبعد الانتهاء من العملية كان

يتم اعدامهم بالحرق أوبالشنق وبالقتل أو بسكب مياه الاسيد على الجسم والتمثيل بجثثهم وإلقائها فى الشوارع لارهاب الآخرين .

وبدأت عمليات المطاردة فى كل مكان لكل افراد المقاومة الذين توفرت معلومات عنهم لدى قيادة الجيش العراقى والاستخبارات ممن بدأوا يتوافدون على الكويت للسيطرة على الأوضاع داخلها .

واستمر هذا الوضع إلى أن بدأت المعركة البرية وبدأ القلق يدب بين صفوف القوات العراقية فى الكويت إلى أن جاء الاعلان العراقى بالانسحاب من الكويت وعندها تحركت المقاومة فى اصطياد العديد من الجنود وهم ينسحبون وتمكن أفرادها من أسر مئات الجنود العراقيين الذين استسلموا إلى القوات المتحالفة .

الخاتمة

وهكذا انتهت الحرب العراقية الكويتية بتحرير الكويت على يد القوات المتحالفة الغربية والامريكية والعربية ، وكما بدأ الأمر بغزو الكويت من جانب الجيش العراقى انتهى الأمر بخروج الجيش العراقى مهزوما وبجانبه الشعب العراقى ومدنه ومصانعه وطرقه ومنشآته الحيوية ، وكل ذلك تم فى شهور قليلة .

وهكذا اندلعت الحرب على الجيش العراقى وعلى الشعب العراقى وخلال مدة قصيرة كانت الخسارة فادحة على الطرفين العربيين الكويت التى خرّبها العراقيون والعراق الذى دمر بواسطة قوات التحالف حتى عادت مرافقه الى العصور الوسطى وخسر كل شئ فى الداخل والخارج ويقى رأس النظام صدام حسين متربعا على عرش الموت فى العراق .

وطبعا هنا يجب أن نتساءل عن ابقاء صدام حسين فى العراق ولكنها المصالح التى اغرته بدخول الكويت وهى المصالح التى اضطرت لضربه والمصالح التى ارادت له البقاء على رأس النظام فى العراق ، حتى يستمر صدام وتستمر المقاطعة ضده ويستمر تدمير مصانعه ومقومات جيشه حتى تخرج قوة العراق من المعادلة العسكرية فى الشرق الأوسط نهائيا ، وكل ذلك فى مصلحة الغرب واسرائيل .

وفى نفس الوقت يبقى صدام حسين شوكه فى جانب دول الخليج والكويت فعندما يحرك فلول جيشه المنهار يتوجس أهل الخليج الخوف ويستنجدون بالحليف الرئيس امريكا ، وهنا تهب الاساطيل للتحرك وتتحرك ملايين الدولارات من الخليج إلى بنوك امريكا كنفقات لهذه الاساطيل والحشود .

الآن وبعد مرور ٥ سنوات على حرب الخليج من ضياع شعب العراق ومدخرات دول الخليج وتضرر اقتصاد الدول العربية عموما ووقوع منطقة الخليج تحت سيطرة امريكا بلا منازع وكل ذلك لتمهيد لما هو آت من مستقبل لهذه المنطقة بما يسمى الشرق أوسطية بعد قبول اسرائيل كعضو فيه ، رغم أنها الوحيدة التى لم تخسر شيئا فى هذه الحرب بل كسبت الكثير لتصبح الدول الوحيدة النووية فى المنطقة أى أن العرب جميعا تحت رحمتها .

المصادر والمراجع

الوثائق « وثائق خاصة بالأزمة»

١- الوثائق البريطانية الخاصة بالشرق الأوسط (أزمة الكويت والعراق سنة ١٩٦١) عرض وتعليق السير انتونى ناتنج نشر جريدة الشرق الأوسط العدد ٤٧٨٣ الخميس ٢ / ١ / ١٩٩٢ ص٧ وماتلاها من اعداد وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية سابقا وعضو مجلس إدارة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

٢- ملحق «و» اتفاقية الحدود العراقية - الكويتية سنة ١٩٦٣م .

٣- بيان صادر عن البيت الأبيض الامريكى (أول اغسطس توقيت واشنطن ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠) .

٤- بيان لوزارة الدفاع الكويتية ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥- بيان مجلس الثورة العراقية ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦- بيان حكومة الكويت الحرة رقم (١) ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧- بيان حكومة الكويت الحرة رقم (٢) ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٨- بيان حكومة الكويت الحرة رقم (٣) ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٩- بيان حكومة الكويت الحرة المؤقتة (٤) ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٠- بيان وزارة الخارجية الجزائرية ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١١- بيان وزارة الاعلام المغربية ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٢- قرار تجميد الممتلكات العراقية وحماية الممتلكات الكويتية ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠

١٣- بيان الحكومة السوفيتية عن الغزو العراقى للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٤- بيان الحكومة اليوغوسلافية عن الغزو العراقى للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٥- بيان الحكومة التركية عن الغزو العراقى للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٦- بيان الحكومة الفرنسية عن الغزو العراقى للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٧- بيان وزارة الخارجية السويدية عن الغزو العراقي للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٨- بيان وزارة الخارجية البلجيكية عن الغزو العراقى للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

١٩- بيان وزارة الخارجية زمبابوى عن الغزو العراقى للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢٠- بيان صادر عن البيت الأبيض الامريكى عن الغزو العراقى للكويت ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢١-قرار مجلس وزراء جامعة الدول العربية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢٢- بيان الحكومة اليونانية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢٣- بيان الجماعة الاقتصادية الأوربية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢٤- بيان منظمة حلف شمال الاطلس عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢٥- بيان وزارة الخارجية الألمانية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢٦- بيان وزارة الخارجية الاسبانية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٢٧- القرار رقم ٦٦٠ الصادر عن مجلس الأمن عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ ودولة هى : أثيوبيا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ، كولمبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة المريكية .

٢٩- بيان وزارة الخارجية البرازيلية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٠- بيان الحكومة القبرصية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣١- البيان الامريكى السوفيتى المشترك عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٢- بيان اللجنة العليا النبوزيلندية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٣- بيان رئيس الوزراء النبوزيلندى عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٤- بيان مجلس قيادة الثورة العراقية فى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٥- بيان صادر عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٦- تصريح ناطق رسمى عراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٧-بيان وزارة الخارجية التونسية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٨- بيان منظمة الوحدة الافريقية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٣٩- بيان حكومة الجابون عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٠- بيان حكومة ليبيا عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤١- وزارة الخارجية المصرية عن الغزو العراقى ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٢- اعلان بشأن بيان الحكومة الكويتية عن الغزو العراقى ٤ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٣- بيان وزارة الخارجية السورية عن الغزو العراقى ٤ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٤- بيان حكومة الكويت المؤقتة عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٥- بيان عن حكومة نيوزيلندا عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٦- بيان وزارة الخارجية لبنجلاديش عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٧- قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٨- بيان الجماعة الأوربية عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٤٩- بيان وزارة الخارجية اليابانية عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥٠- بيان نائب وزير الخارجية الصينى عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥١- بيان وزير الخارجية الصينى عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥٢- بيان وزارة الخارجية البولندية عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥٣- بيان حكومة اوروجواى عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥٤- بيان وزارة الخارجية البولندية عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥٥- بيان الحكومة البولندية عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥٦- البيان الصادر عن المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى فى جدة من ٧ اغسطس .

٥٧- نص البيان الذى صدر من مقر (منظمة حقوق الإنسان فى العراق) بالنمسا عن الغزو العراقى فى الكويت ٧ اغسطس

٥٨- بيان وزير الخارجية اليابانى عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٥٩- بيان الحكومة الأنجولية عن الغزو العراقى ٥ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٠- نص كلمة الرئيس حسنى مبارك عن الغزو العراقى ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦١- بيان الحكومة الألمانية حول إعلان العراق الوحدة مع الكويت ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠

٦٢- نص البيان الصادر عن الرئيس الحالى للأوبك السيد صادق بوستة وزير الطاقة الجزائرى ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٣- تصريح صحفى صادر من الفريق عمر البشير ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٤- بيان حكومة سيراليون عن الغزو العراقى ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٥- نداء حكومة الكويت المؤقتة ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٦- بيان مجلس قيادة الثورة العراقية ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٧- القرار رقم ٦٦٢ لمجلس الأمن عن الغزو العراقى ٨ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٨- بيان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية فى العراق ٩ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٦٩- بيان وزارة الخارجية السوفيتية عن الخليج «بعد اعلان العراق ضم الكويت» ٩ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧٠- بيان رسمى صادر عن وزارة الخارجية الشيلية ٩ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧١- بيان الرئيس فرانسوا ميتران ٩ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧٢- مؤتمر القمة العربى غير العادى ابلقاهرة ٩ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧٣- رسالة الرئيس السوفيتى جورباتشوف إلى الرئيس بمناسبة مؤتمر القمة العربى ١٠ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧٤- نص كلمة الرئيس مبارك فى مؤتمر القمة العربى غير العادى ١٠ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧٥- نص قرار مؤتمر القمة العربية الطارئ ١٠ اغسطس سنة ١٩٩٠ .

٧٦- كلمة الرئيس الصادر عن المؤتمر الاسلامى العالمى الذى عقد بمكة المكرمة ١١ اغسطس .

٧٧- كلمة الرئيس زين العابدين بن على بشأن تغيب تونس عن القمة العربية ١١ اغسطس .

٧٨- بيان جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ١١ اغسطس .

٧٩- خطاب رئيس جمهورية تونس ١١ اغسطس .

٨٠- بيان وكالة الانباء الفلسطينية وفا ١٢ / ٨ .

٨١- النص الكامل للمبادرة التى اعلنها الرئيس صدام حسين ١٢ / ٨ .

٨٢- نص الرسالة التى وجهها الرئيس صدام حسين إلى الرئيس رفسنجانى ١٢ / ٨ .

٨٣- نص رسالة السيد طارق عزيز إلى الأمين العام للأمم المتحدة ١٥ / ٨ .

٨٤- نص رسالة العقيد معمر القذافى إلى سكرتير الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد مجلس الأمن ٨/١٥ .

٨٥- نص رسالة العقيد معمر القذافى إلى سكرتير الأمم المتحدة لطلب انعقاد مجلس الأمن ١٦ / ٨ .

٨٦- بيان القيادة العراقية بشأن الاجانب ١٨ / ٨ .

٨٧- قرار مجلس الأمة العراقية بشأن الاجانب ١٨ / ٨ .

٨٨- بيان الرئيس مبارك إلى شعوب الأمة العربية وشعب العراق الشقيق ٢١ / ٨ .

٨٩- نص رسالة مبارك إلى الرئيس العراقى ٢١ / ٨ .

٩٠- بيان الازهر الشريف إلى الأمة العربية والاسلامية ٢١ / ٨ .

٩١- بيان دار الافتاء للأمة العربية والاسلامية ٢١ / ٨ .

٩٢- اعلان وزراء خارجية الجماعة الأوربية ببروكسيل ٢١ / ٨ .

٩٣- بيان وزراء الشئون الخارجية والدفاع لاتحاد غرب أوربا ٢١ / ٨ .

٩٤- رد الرئيس العراقى على رسالة الرئيس مبارك ٢٢ / ٨ .

٩٥- بيان وزارة الخارجية بشأن الابقاء على السفارة المصرية بالكويت ٢٤ ٨ .

٩٦- نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ ٢٥ / ٨ .

٩٧- بيان الرؤساء احزاب الدولية الاشتراكية (تاميرى - فنلندا) ٥ / ٩ .

٩٨- بيان المجموعة الأوروبية الخاص بالرعايا الاجانب فى العراق والكويت ١٠ / ٩ .

٩٩- بيان وزارة الخارجية التونسى بشأن عودة الجامعة العربية بالقاهرة ١١ / ٩ .

١٠٠- بيان بغداد إلى خارجية القاهرة ١١ / ٩ .

١٠١- نص البيان المشترك لقمة هلسنكى ١٤ ٩/ .

١٠٢- قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٦ ١٤ / ٩ .

١٠٣- قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٧ ١٦ / ٩ .

١٠٤- قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٠ ٢٥ / ٩ .

١٠٥- البيان السوفيتى الأوربى المشترك ٢٦ / ٩ .

١٠٦- كلمة امير دولة الكويت امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧ / ٩ .

١٠٧- كلمة الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ١ / ١٠ / ٩١

١٠٨- البيان الامريكى السوفيتى المشترك ٣ / ١٠ / ٩١ .

١٠٩- كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤ / ١٠ .

١١٠- البيان الختامى للمؤتمر الشعبى الذى عقد بمدينة جدة ١٣-١٥ / ١٠ / ٩١ .

١١١- كلمة السيد عبد العزيز الصقر ممثل المؤتمر بجدة ١٣-١٥ / ١٠ .

١١٢- المؤتمر العمالى الدولى للتضمن مع شعب الكويت ١٧-١٨ / ١٠ .

١١٣- قرار الاتحاد البرلمانى الدولى بشأن الغزو العراقى للكويت ٢٠ / ١٠ .

١١٤- وثيقة قمة السوق الاوربية المشتركة بشأن الرعايا الاجانب فى العراق ٢٨ / ١٠ .

١١٥- قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ ٢٩ / ١٠ / ٩١ .

١١٦- تصريحات الرئيس مبارك وميتران للصحفيين ٤ / ١١ .

١١٧- قرار مجلس الأمن ٦٧٧ ٢٨ / ١١ .

١١٨- نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ ٢٩ / ١١ .

١١٩- المؤتمر الصحفى للرئيس الامريكى الذى اعلن فيه مبادرته السلمية بشأن الخليج ١١/٣٠ .

١٢٠- نص ما جاء فى بيان اللجنة المصرية السعودية المشتركة بشأن أزمة الخليج ١٢/٥ .

١٢١- الوثائق البريطانية لعام ١٩٦١ ، عرض وتعليق السير انتونى ناتنج جريدة الشرق الأوسط ٢١ / ١ / ١٩٩٢ ، ٢٧ / ١ / ١٩٩٢ .

١٢٢- وثيقة نص رد الملك فهد الرئيس صدام حسين ١٧ / ١ / ١٩٩١ .

١٢٣- قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ ٢ / ٣ / ١٩٩١ .

١٢٤- اعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء فى مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا ٥-٦ / ٣ / ١٩٩١ .

١٢٥- البلاغات العسكرية الصادرة عن قيادة التحالف منذ بدء الحرب فى ١٧ / ١ / ١٩٩١ . السياسة الدولية ص٨٧ عدد ١٠٤ ابريل سنة ١٩٩١ .

١٢٦- إعلان دمشق ٦ / ٣ / ١٩٩١ .

١٢٧- قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ٣ / ٤ / ١٩٩١ .

١٢٨- قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ ٥ / ٤ / ١٩٩١ .

١٢٩- الوثائق البريطانية لعام ١٩٦١ عرض وتعليق السير انتونى ناتنج الشرق الاوسط ١١ / ٢ / ١٩٩٢ الحلقة ١٠ .

١٣٠- البيان الرسمى الصادر من وزارة الخارجية العراقية فى ٢٦ / ٦ / ١٩٦١ . بشأن الاتفاق بين بريطانيا وشيخ الكويت .

١٣١- البيان الصادر عن وزارة الخارجية العراقية فى ٢٦ / ٦ / ١٩٦١ بشأن الاتفاق بين بريطانيا وشيخ الكويت .

محاضر اجتماعات مجلس الجامعة العربية رقم ٣٥ .

الكتب العربية

١- رفعت سيد احمد : «صدام حسين من اغتيال عمه إلى اغتيال الكويت» دار يافا للدراسات والابحاث ، القاهرة سنة ١٩٩٠ .

٢- أيمن نور : «اغتيال الكويت» ، دار الانسان لنشر ، القاهرة سنة ١٩٩٠ .

٣- محمود على الداده ، د مصطفى عبد القادر النجار : «الهوية العراقية للكويت» ، منشورات دار الحرية للطباعة ، بغداد سنة ١٩٩٠ .

٤- مصطفى عبد القادر النجار ، د نزار عبد اللطيف الحديثى : « عودة قضاء الكويت إلى العراق» ، مكتبة دار الحرية للطباعة ، بغداد سنة ١٩٩٠ .

٥- يوسف صايغ : «أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصاديات العربية فى التنمية العربية» ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت سنة ١٩٩٠ .

٦- محمود عبد الفضيل : «النفط والوحدة العربية» ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت سنة ١٩٨٥ .

٧- أحمد يوسف أحمد «تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية» ، جامعة الأمم المتحدة ، مكتب الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربى القاهرة سنة ١٩٩٠ .

٨- فؤاد مرسى : « الاقتصاد العربى فى أسعار الحقبة النفطية» ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اتحاد المحامين السادس عشر بالكويت سنة ١٩٨٧ .

٩- رمزى زكى : أزمة القروض الدولية - الأسباب والحلول المطروحة» ، دار المستقبل العربى القاهرة سنة ١٩٨٧ .

١٠- نرمان عباس محمد «البترول العربى بين نفى التخلف وتعميقه» ، رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس ، كلية الحقوق .

١١- احمد يوسف وآخرين «أزمة الخليج ، تحديات الحاضر والمستقبل» ، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، القاهرة سنة ١٩٩١ .

١٢- عبد الحميد موافى « مجلس جامعة الدول العربية » دراسة فى عملية صنع القرار فى المنظمة الدولية الاقليمية رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤ القاهر .

١٣- جميل مطر ، د علی الدين هلال « النظام الاقليمى العربى» ، دراسة فی العلاقات السياسية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة أولى ، ديسمبر سنة ١٩٧٩

١٤- وحيد رأفت « شئون الجامعة العربية كمنظمة اقليمية » دراسات فی القانون الدولی المجلد الثانی ، جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٧٠ .

١٥- أروى طاهر رضوان «اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها فی العمل السياسی المشترك» بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٣ .

١٦- عبد العزيز سرحان « المنظمات الاقليمية والمتخصصة» ، القاهرة ، دار الفكر العربی سنة ١٩٧٤ .

١٧- بطرس غالی « الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧ .

١٨- احمد يوسف احمد : الصراعات العربية ١٩٧٥ - ١٩٨١ دراسة استطلاعية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية يناير سنة ١٩٨٨ .

١٩- عبد الحميد محمد الموانى مصرف جامعة الدول العربية ، القاهرة .

٢٠- جميل مصر ، د علی الدين هلال : النظام الاقليمى العربى - دراسة فی العلاقات السياسية والعبرية » بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

دوريات

المقالات

١- وليام كرافت : رئيس الدراسات الخارجية بمؤسسة بروكنجر ومستشار الأمن القومى المساعد الأسبق . « أزمة الخليج وآفاق السلام العربى الاسرائيل» ، جريدة الاهرام ص٧ فی ٣١ / ١٢ / ١٩٩١ .

٢- م السياسة الدولية العدد ١٠٣ سنة ١٩٩١ يناير ملف العدد (أزمة الخليج - التطورات والاحتمالات من ص٣٣ إلى ص٣٠٢ .

٣- م السياسية الدولية العدد ١٠٤ سنة ١٩٩١ ابريل ، ملف العدد « تحرير الكويت ورياح التغيير فى المجتمع الدولى » من ص٤ ، إلى ص١١٢ .

٤- ١-١ جريدة الشرق الأوسط : ١٧ / ١ / ١٩٩٢ ، بيتر مانشفيلد : ضرورة الحرب رغم فداحة التكلفة » .

٢- امير طاهر: أسباب فشل الغزو ونجاح الحرب .

٣- محمد صادق : ثلاثة نجوم فى سماء العاصفة .

٤- جريج رينش ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - لندن « دروس عسكرية وسياسية مستفادة من حرب الكويت» .

٥- هانى موريس ، محرر شئون الشرق الأوسط فى صحيفة الاندبندنت اللندنية «النظام العراقى مستمر بسبب افتقار العالم إلى الإرادة أو السياسية الكفيلة باسقاطها .

٦- حسن ابو طالب : جدلية المواجهة العسكرية والتسوية السياسية . السياسية الدولية العدد ١٠٣ يناير سنة ١٩٩١ .

٧- مخلص أحمد عبد الغنى : السياق الاجتماعى السياسى العربى للأزمة ، السياسية الدولية العدد ١٠٣ يناير سنة ١٩٩١ .

٨- احمد ابراهيم محمود : محددات وأهداف السلوك العراقى السياسية الدولية العدد ١٠٣ يناير سنة ١٩٩١ .

٩- احمد ثابت : سوريا والأزمة : فرص المكاسب الاقليمية والدولية السياسة الدولية العدد ١٠٣ يناير سنة ١٩٩١ .

١٠- هانئ رسلان : التحرك الخليجى فى مواجهة الأزمة السياسية الدولية العدد ١٠٣ يناير سنة ١٩٩١ .

١١- أيمن السيد عبد الوهاب : المبادرات السياسية وإمكانيات نجاحها السياسية الدولية العدد ١٠٣ يناير سنة ١٩٩١ .

١٢- عماد جاد : دول الجوار الجغرافى ، حسابات المكسب والخسارة السياسية الدولية العدد ١٠٣ يناير سنة ١٩٩١ .

١٣- جمال زهران : أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد .

١٤- عبد الله الاشعل : الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية .

١٥- بهى الدين الرشيدى : مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة

١٦- أحمد يوسف القرعى : مجلس الأمن الدولى وادارة ازمة الخليج .

١٧- إيهاب عز الدين نديم : أزمة العمالة المصرية العائدة .

١٨- سحر سلام : تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية .

١٩- ايهاب صلاح الدين : اسعار النفط قبل وبعد الأزمة .

٢٠- احمد السيد النجار : تحويل الحشد العسكرى فى الخليج ، دلالاته وآثاره .

٢١- محمد عبد السلام : السلوك العسكرى ومحدداته .

٢٢- مراد ابراهيم الدسوقى : تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية .

٢٣- يوسف احمد الشرقاوى : صراع الخليج - تحليل سياسى واستراتيجى من اعداد المراكز الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن سنة ١٩٩٢ (مترجم) جريدة الشرق الأوسط ٢ / ٢ / ١٩٩٢ .

٢٤- احمد المجدوب : مستشار الاهرام للشئون الاستراتيجية : ثغرات فى جدار الأمن القوى العربى - الفراغ الاستراتيجى والأمن فى منطقة الخليج .

٢٥- احمد عباس صالح : التفاصيل الامريكية لقصة حرب تحرير الكويت ، جريدة الشرق الأوسط ٢٦ / ١ / ٩٢ مترجم (٦) حلقة .

٢٦- احمد عباس صالح : التفاصيل الامريكية لقصة حرب تحرير الكويت ، الشرق الأوسط ٢٣ / ١ / ٩٢ مترجم (٣) حلقة .

٢٧- احمد عباس صالح : التفاصيل الامريكية لقصة حرب تحرير الكويت الشرق الأوسط ٢١ / ١ / ٩٢ مترجم (١) حلقة .

اعداد موسسة امريكان انتربرايز انستتيوشن الامريكية .

الأبحاث

ندوة الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج ، نظرة مستقبلية ، القاهرة ، ١٦-٢٠ يناير سنة ١٩٩١ .

١- د مصطفى علوى : القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الراهنة .

٢- د نادية محمود مصطفى : أزمة الخليج والنظام الدولى .

٣- د حسن نافعة : الأمم المتحدة وأزمة الخليج ، دراسة حالة فى نظام الأمن الجماعى .

٤- د احمد يوسف : أزمة الخليج والنظام الاقليمى العربى .

٥- د هالة سعودى : دولتى الجوار تركيا وايران .

٦- وحيد عبد المجيد : تأثير أزمة الخليج على القضايا العربية .

٧- د احمد حسن الرشيدى : تأثير أزمة الخليج على النظام الاقليمى العربى .

٨- د نازلى معوض : التحرك المصرى فى ززمة الخليج الثابتة .

٩- د سامى السيد : الجوانب الاقتصادية للغزو العراقى للكويت .

١٠- د على الدين هلال : التصورات المستقبلية للمنطقة العربية بعد الأزمة .

١١- تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ .

١٢- التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٨ .

١٣- مجلة عالم المعرفة ، رقم ١٥٠ ، بحث «حاجات الانسان الاساسية فى الوطن العربى» .

١٤- التقرير الاقتصادى الموحد لعام ١٩٩٠ ملحق ٣ / ٩ .

١٥- التقرير الاستراتيجى العربى سنة ١٩٨٧ .

١٦- د حسام عيسى : « الاثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج - المخاطر والفرص» ندوة أزمة الخليج - تحديات الحاضر والمستقبل - اتحاد المحامين العرب اكتوبر سنة ١٩٩٠ .

الكتب الأجنبية

1- The Commanders : BaB waadmard , Simon & Schuster , New York 1991.

2- Les nauvelles question d'Orient , Paris , Hachettes 1991 .

3- Proche Orient de la guerre et paix, le Mande, Nemeras pecial Nov. 1991 .

4- Steven Rasem and watter Janes : The logic at International Relation . mintrap , Combridgee , mess , 1974 .

دوريات أجنبية

1- Politique internationale , les cles de laptes crise matre lavergne Politique internationale No 51 Printemps 1991 .

2-The International Nems : The Gulf crisis , The against mar , the case for mor . the International Nems magarine Number 44 .

3- Le Mande diplamatique , Un Grandarme A mligu Par claude J ulien le marde Diplamatique actalur 1990 .

4- Palitique international A pres - saddam Hussein Jahn B . killy , Daliteque international No . 49 Autamme 1990 .

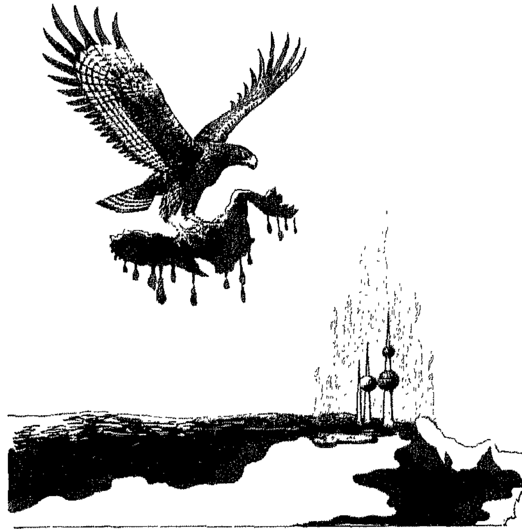
رقم الإيداع ٩٦/٨٥٠٥

الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 5487 - 48 - X

دار روتابرينت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٢ - ٣٥٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق

الصراع الدولى فى الخليج العربى
الغزو العراقى للكويت





للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES